المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 77

البادية المغربية عبر التاريخ

تنسيق
إبراهيم بوطالب

البادية المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 77

البادية المغربية

عبر التاريخ

تنسيق

إبراهيم بوطالب

1999

الكتـــــاب : **البادية المغربية عبر التاريخ (ندوة).**

سلسلـــــة : ندوات ومناظرات رقم 77.

الناشـــر : منشورات كلية الآداب بالرباط.

الخطـــوط : بلعيد حميدي.

الغـــلاف : عمر أفا.

الحقـــوق : © محفوظة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.

الطبـــع : مطبعة النجاح الجديدة ــ البيضاء.

التسلسل الدولي : ISSN 1113/0337.

ردمـــك : ISBN 9981-59-019-3.

الإيداع القانوني : 1999/694.

الطبعة الأولى : 1999/1420.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدناور

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفهرس

• تقديم
عبد الرحمان المودن 9

• أنشطة فلاحية واستغلاليات من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي
البيضاوية بلكامل 11

• مخطوط «نوازل ابن الحاج» مصدر جديد في تاريخ المجال القروي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين
إبراهيم القادري بوتشيش 29

• من تامسنا إلى الشاوية
محمد حجاج الطويل 43

• مشكل تحديد أسماء قرى وأدوار وقبائل بوادي المنطقة الساحلية وإشكال التمثيل الخرائطي
حليمة بنكرعي 53

• مساهمة الحوالة الحبسية في الكشف عن جوانب من تاريخ البادية المغربية
رقية بلمقدم 63

• المخزن وقواد البوادي
مصطفى فنيتر 73

• قبائل زعير والمخزن خلال القرن التاسع عشر
علال الخديمي 89

• أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن
محمد نجيدي 103

• قضية جبل الحمام وانتفاضة البادية الريفية سنة 1884م
عبد الرحمان الطيبي 121

• كلف البوادي في القرن التاسع عشر
فاطمة العيساوي.. 133

• الوضع العقاري بالمغرب من خلال بعض وثائق وزارة الخارجية الفرنسية
عبد الجليل حليم.. 149

• مستويات المجال والبحث التاريخي في البادية
محمد الناصري.. 161

• البادية المغربية وعلاقتها بالمدينة خلال سنوات الثلاثينيات
محمد حواش.. 175

• كفاح البادية المغربية ضد الاستعمار الفرنسي :
مقاومة الجنوب الشرقي المغربي نموذجا
محمد البكراوي.. 185

• نموذج عن الأحوال الصحية في البوادي المغربية خلال فترة الحماية
رويان بوجمعة.. 197

• أهمية المصادر المادية والشفوية في إضاءة تاريخ بني زروال :
موضوع التدخل الفرنسي مثالا
العربي الحمدي.. 219

• أحواز مكناس في الوثائق والأبحاث الفرنسية
بوعسرية بوشتى.. 245

• Volubilis et son arrière pays
A. AKERRAZ.. 3

• Sulḥ, and 'Unwa Lands : A Contribution to the Origins of the Land System in Medieval Maghribi Society
Omar BENMIRA.. 9

• Itinéraire de sainteté et société : de la structure aux symboliques spécifiques et éclatées
Abdellah HAMMOUDI.. 23

تقديم

دأبت مجموعة الباحثين والمهتمين بتاريخ المغرب على عقد اللقاءات التقويمية من حين إلى حين للتأمل في ما قُطِع من أشواط وتراكم من مجهود والتباحث فيما يجدر اتباعه من توجهات وفيما يحمل رسمه من آفاق للبحث. وقد كانت «جمعية تاريخ المغرب»، وهي الجمعية الأم التي تمخضت عنها الجمعية المغربية للبحث التاريخي، كانت سباقة إلى عقد مثل هذه اللقاءات فنظمت في أواسط الستينيات ندوة حول **مشاكل البحث التاريخي بالمغرب** عرضت فيها بعض النصوص التي أطرت الأبحاث التاريخية لمدة طويلة. وبعد عقد ونصف من ذلك، نظمت كلية الآداب في جامعة محمد الخامس بالرباط ندوة حول موضوع : **ثلاثون سنة من البحث التاريخي** نشرت أعمالها فجاءت في عدد من مقالاتها نظرة تأملية شمولية لما أُجري من أبحاث في ميادين التاريخ المغربي. وها هي اليوم جمعيتنا تعقد هذه الندوة تحت عنوان **البحث في تاريخ البوادي** وتصبو إلى أن تتيح أعمالها فرصة تدارس المراحل التي قطعها البحث في تاريخ البوادي، والنتائج التي حققها والمشاكل العلمية الكبرى التي أفرزها البحث. واللتي يستدعي المزيد من الدرس والتنقيب.

إن البحث في تاريخ البوادي المغربية يشغل حيزا هاما من اهتمامات الباحثين والمهتمين بالتاريخ المغربي بصفة عامة، إذ تعددت زوايا النظر وظل الموضوع واحدا. فتمَّ تناول تاريخ البوادي من زاوية التصوف والحركات الدينية، ومن جهة الاقتصاد والتحركات البشرية وكذا من وجهة العلاقات الاجتماعية والصراعات السياسية.

وفي حين راكمت مجموعة من الأبحاث تجربة لا يستهان بها في الوصف والتصنيف لمعطيات التاريخ الاجتماعي لجهات متزايدة الاتساع من البلاد، أقدمت أبحاث أخرى، وبالرغم من عددها المحدود، على تجريب مفاهيم محورية وتطويعها

في مجال التاريخ القروي المغربي؛ ومراد الكل إن ضمنيا أو بكيفية صريحة، المساهمة في تطوير فهمنا لماضي وحاضر البوادي ضمن التطور التاريخي العام للبلاد.

خلال مدة اليومين ونصف التي استغرقتها ندوتنا، استمعنا إلى أربع وعشرين مداخلة نذهب من الناحية الكرونولوجية من المغرب في العصور القديمة إلى مغرب الحماية؛ ومن حيث المواضيع، من البنيات الاقتصادية/ الاجتماعية إلى العلاقات والصراعات السياسية؛ ومن حيث المصادر ننتقل من النقود والفسيفساء إلى المخطوطات بشتى أصنافها والوثائق باختلاف أنواعها ثم الطبونيميا وما تطرحه من اشكالات.

وبما أن تاريخ البوادي يجلب اهتمام العديد من الباحثين من غير المؤرخين، فإن ندوتنا ترحب بالجغرافيين وعلماء الاجتماع والانثروبلوجيين إلى جانب المؤرخين، عسى أن يكون اللقاء فرصة للتبادل المثمر والتحاور المفيد للجميع.

بيد أن التمعن القليل في مواد البرنامج سرعان ما يبرز التوجه العام نحو الاسهام بموضوع يندرج في البحث في تاريخ البوادي وقل من يقترح قراءة لما راكمه ذلك البحث من انتاج، ولعل هذه الملاحظة في حد ذاتها جديرة بالتأمل، وربما يأخذ تحليلها وتأويلها نصيبا وافرا من أعمال ندوتنا.

عبد الرحمان المودن
كلية الآداب — الرباط

أنشطة فلاحية واستغلاليات
من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي

البيضاوية بلكامل
كلية الآداب ــ الرباط

إن تتبع نماذج من فسيفساء الشمال الإفريقي التي يعود معظمها للمرحلة الممتدة من القرن III إلى V الميلادي يجر إلى ملاحظة وهي أن صانعي الفسيفساء حولوا اهتماماتهم إلى المواضيع المستقاة من الحياة اليومية عوض الاقتصار على المواضيع المستوحاة من عالم الأساطير، وقد عرفت هذه المواضيع الجديدة عند المختصين تحت اسم «المشاهد النوعية» (Scènes de genre).

هل يمكن أن نعتمد على هذه الفسيفساء لرصد أنواع الأنشطة الفلاحية وتعريف أشكال الاستغلاليات السائدة ببوادي الشمال الافريقي ؟

تختلف الأجوبة باختلاف آراء المختصين في الميدان، فهناك من يعتبر لوحات الفسيفساء المصورة مجرد زخارف ليست إلا أي لا علاقة لها بواقع الشمال الافريقي، وآخرون وهم الأغلبية يعطونها دلالات متعددة بتعدد أشكالها وموضوعاتها، هذا ما أكده أحد الباحثين المهتمين هو جورج فراديي (G. FRADIER)[1] حين قال :

«لا يوجد أي عمل فني يستطيع أن يعفي نفسه من أن يكون شاهدا للمجتمع الذي ينتجه وشاهدا عليه في ذات الوقت، فالرسام أو الكاتب لا يختلق الأشياء، إنما يستعمل تلك التي يراها بعينه أو التي تنتسب إلى الماضي والتي يستمدها من أسلافه».

---

(1) - G. FRADIER, **Mosaïques de Tunisie**, Ceres productions, Tunis

بالفعل، إن الفسيفساء ذات المشاهد النوعية تخص الأسياد أساسا حيث ترك بعضهم اسمه مسجلا عليها، وهؤلاء الأسياد في أغلبهم هم كبار الملاكين العقاريين الذين سيطروا على الأراضي الواسعة واختار بعضهم أن يبتعد عن المدينة ويستقر بالأرياف بين حقوله ومراعيه، وله الفضل في تزويدنا بوثائق حية عن مختلف أنشطته، ولن نرى باقي الفئات الاجتماعية إلا من خلال ارتباطها به.

نقسم مداخلتنا إلى محورين :

محور أول : نصف فيه بنية بعض اللوحات ذات المشاهد النوعية وسنترك جانبا كل المعطيات والتفاصيل التقنية وسنحيل على المراجع المتخصصة لمن يريد أن يستزيد.

محور ثان : نضمنه استنتاجاتنا الأولية حول المشاهد المنتقاة.

I ـــ وصف لوحات من الفسيفساء ذات مشاهد نوعية :

1 ـــ لوحة السيد يوليوس (Mosaïque du seigneur Julius)[2] :

تم الكشف عن هذه الفسيفساء بقرطاج سنة 1920، وتعد من أشهر وأكمل الوثائق التي تصور حياة أثرياء إفريقيا خلال نهاية القرن IV الميلادي وبداية القرن V الميلادي[3].

يحتل قصر السيد وسط اللوحة وتنتظم من حوله مختلف الأشغال الجارية في الضيعة على مدار السنة. يتميز القصر برواقه الشديد الارتفاع ويقوم على جانبيه برجان شاهقان وكأنه قلعة ولا توجد بطابقه السفلي أية نوافذ باستثناء الباب الكبير المحكم الإغلاق، لقد بني هذا القصر بحجارة كبيرة منتظمة (grands appareils) ونرى خلفه مجموعة قبب قد تكون تابعة لبعض الحمامات.

وعلى يسار القصر نرى السيد عائدا من المدينة على ظهر حصانه يتبعه خادمه راجلا يحمل فوق كتفه الأيسر سلة، وإلى اليمين صور مشهد الخروج للصيد ونتبين من الصيادين حائش الطرائد (rabatteur) ومروض كلاب الصيد.

(2) انظر اللوحة I.

(3) ورد وصف تفصيلي لهذه اللوحة إبان الكشف عنها ضمن المقال التالي :

- A. MERLIN, «La mosaïque du seigneur Julius à Carthage», B.C.T.H 1921, pp. 96-114

ونتتبع في السجل الأعلى من هذه الفسيفساء مشاهد مرتبطة بفصلي الشتاء والصيف. فالسيدة جالسة على أريكة تحت ظل شجرة السرو تتقبل الهدايا الريفية وهي غلال وخروف وإلى اليمين مشهد الرعي وإلى اليسار مشهد خض شجرة الزيتون بالعصا وتجميع المحصول وهذا النشاط الأخير هو الذي يرمز لفصل الشتاء.

أما السجل الأسفل من هذه الفسيفساء فيصلنا بفصلي الربيع والخريف فالسيدة متكئة على سارية وهي لابسة لفستان شفاف وتختار من صندوق بعض الجواهر التي تناولها إياها الوصيفة. ويقترب منها شابان أحدهما يقدم لها سلة زهور والثاني يمدها بقفة سمك في احترام واجلال كبيرين. وباليمين يجلس السيد فوق كرسي يتقبل بدوره الهدايا الريفية التي تدل على الخريف فنرى أحد الخدم يقترب منه محملا بسلة عنب وبيده أرنب، ومن خلال الرسالة التي بيد الشخص الثاني الحامل لكركيين (Grues) نقرأ اسم صاحب الضيعة المسمى يوليوس (Julius).

2 ــ لوحات طبرقة (Mosaïques de Tabarka)[4] :

تنتمي لوحات موقع طبرقة التونسي إلى مجموعة واحدة وتصور جميعها الحياة الريفية خلال القرن IV الميلادي، نرى من خلالها المباني المختلفة للضيعة وكذلك الأنشطة المرتبطة بها[5] وهي على النحو التالي.

اللوحة 1 : يظهر من خلالها قصر السيد وهو مسكن أنيق ذو شرفة مغلقة ومحاطة بجناحين عاليين. وهذا القصر يتوسط حديقة تزينها الأشجار والزهور وترتع الطيور حول جدول الماء الذي يسقي الضيعة.

اللوحة 2 : يظهر من خلالها بيت صغير مسقف بالقش ولعله مخزن أو قبو للخمر، وخلفه مباني يعتقد أنها مكاتب ومخازن الضيعة وتحيط بهذه المباني دوالي الكروم التي تم غرسها بين أشجار الزيتون.

اللوحة 3 : هي بناية مرتبطة بنفس المزرعة، وقد تكون اسطبلا إذ ربط ببابها حصان وإلى اليسار تجلس راعية تحت ظل شجرة سرو (Cyprès) تغزل بمغزلها وتحرس خرفانها التي لا تظهر هنا.

---

(4) انظر اللوحة II (1) (2) (3).

(5) - M. YACOUB, **Le Musée du Bardo**, Ministère des Affaires culturelles, Tunis, 1982, p. 53

3 ــ فسيفساء أوذنة (Mosaïques d'Oudna) :

تم الكشف عن هذه اللوحة بصحن فيلا عائلة Laberü «اللابربي» بموقع أوذنة التونسي جنوب قرطاج، وهي من الوثائق الأثرية الهامة التي تعطينا صورة حية عن الزراعة بتونس خلال القرن III الميلادي بفضل اهتمامات المالك الذي كان يريد أن يحصل على مشاهد مباشرة تبينه هو وأصدقاؤه وعبيده وخيله وكلابه[6].

ونرى من خلال هذه الفسيفساء[7] في الأعلى أشغال الحراثة : فالفلاح يمسك بمحراث خشبي بسيط (araire) وقد شده إلى ثورين ليقلب الأرض من أجل زرعها. وأسفل هذا المشهد يظهر قطيع الأغنام والماعز الذي يعود إلى الحضيرة التي وقف ببابها راع ماسك بعصاه. وأسفل ذلك مشهد آخر لعامل بالضيعة يرفع الماء من البئر ليزود المورد الذي يشرب منه حصان. وإلى جانب ذلك يسوق أحد الفلاحين حماره أمامه ويضربه بالعصا ليسرع الحركة.

وفضلا عن هذه المشاهد الزراعية تصور لنا هذه الفسيفساء مشاهد مرتبطة في معظمها بالقنص. فنرى في الجهة اليسرى أسياد الضيعة ممتطين صهوة جيادهم وهم متشابكون مع حيوان وحشي (فهد)، وفي الأسفل لبس أحد القناصين جلد تيس ويزحف في محاولة استدراج سرب من أفراخ الحجل ونرى وراءه أشخاصا متشابكين مع خنزير، وبالجهة اليمنى من اللوحة نتابع أحد الفلاحين يحلب ماعزا وآخر يصطاد الطيور مستعملا الفخاخ.

4 ــ فسيفساء شرشل (Mosaïques de Cherchel)[8] :

1.4 ــ فسيفساء أشغال الحقل[9] :

تتوزع هذه الفسيفساء إلى مشهدين :

---

(6) - ID, Ibid, p. 47

(7) انظر اللوحة III.

(8) نفتقد لكثير من المعطيات التقنية الخاصة بفسيفساء شرشل وقد قدمنا وصفا لها انطلاقا من دراسات مختلفة لا تقدم إلا معلومات بسيطة ولحسن حظنا وردت ضمنها صور للفسيفساء التي انتقيناها لموضوعنا.

(9) انظر اللوحة IV.

مشهد أول نرى من خلاله فلاحين منهمكين في الحرث ومستعينين بثورين . يقوم أحدهما بالحرث والثاني بالبذر وتجري الحراثة وسط أشجار الزيتون.

مشهد ثان يصور فلاحين يقلبون الأرض بواسطة معاول وتجري العملية بين فراغات دوالي العنب وعلى مرأى من ناظر المزرعة الذي يتابع أشغال الحقل.

2.4 ــ فسيفساء قطف العنب وتعصيره[10] :

نرى من خلال هذه الفسيفساء مشاهد متصلة تبدأ بقطف العنب ونقله وتنتهي بتعصيره، وترافق هذه العمليات مشاهد احتفالية منها ذبح خروف وسلخه وتقديم أرنب.

3.4 ــ فسيفساء تعصير العنب[11] :

نتابع من خلال هذه الفسيفساء عملية تعصير العنب التي تتم بواسطة الرفس بالأرجل وينزل العصير إلى جراة كبيرة.

II ــ استنتاجات أولية :

1) تقتصر اللوحات على تصوير الملكيات العقارية الكبرى، ولا عجب أن يوجه صانع الفسيفساء لهذا النوع فقد كان مشجعا من طرف كبار الملاكين الذين كانوا يرغبون في تصوير قصورهم وممتلكاتهم ومختلف أنشطتهم اليومية وأيضا السنوية ويكفي القول بأنه خلال القرن الأول الميلادي كان ست ملاكين يقتسمون حسب عالم الطبيعة اللاتيني بلين القديم نصف إفريقيا وهذا ما يبين مدى انتشار الملكيات الخاصة الكبرى. أما صغار الفلاحين فكان عددهم محدودا منهم محضوض Mactaris «مكتاريس» الذي نجح بفضل كده المتواصل أن يتحول من فلاح بسيط لا ملكية له إلى مالك لمنزل وأرض كما تبين ذلك النقيشة المكتشفة بالمدينة المذكورة وجاء فيها ما يلي :

«ولدت في عائلة فقيرة ولم يكن لأبي موارد ولا دار يملكها، فانكببت من يوم ولدت على العمل في ضيعتي، فلم أعرف راحة أنا وأرضي، وإذا أتت فترة نضج سنابل القمح كنت أول من يقلع الكلأ. وإذا ظهرت في الأرياف جماعات

(10) انظر اللوحة V.

(11) انظر اللوحة VI.

من الحصادين يبحثون عمن يؤجرهم في ضواحي «سرته» عاصمة النوميديين أو في السهول التي يشرف عليها جبل جوبتير كنت أول من يحصد قمحه، ثم إني غبت عن وطني اثنتي عشرة سنة أحصد أثناءها لغيري تحت شمس من نار. ولقد سهرت طيلة إحدى عشرة سنة على جماعة من الحصدة وكنت أقطع سنابل القمح في ضيعات النوميديين. ولم أزل أكد قانعا باليسير حتى أصبحت أملك دارا وأرضا، فأنا اليوم أعيش في رفاهية، بل إني نلت شرفا كبيرا إذ عينت في مجلس الشيوخ ببلدتي وأصبحت مراقبا بعد أن كنت فلاحا صغيرا. لقد رأيت بعيني أولادي وأحفادي يولدون حولي. لقد كانت حياتي وديعة محضوضة بتقدير الجميع»[12].

2) ليس سهلا التعرف على كل الملاكين الكبار ومعرفة أشكال الملكيات باعتماد الفسيفساء وحدها. فلوحتان فقط نعرف من خلالهما أسماء الملاكين وهما السيد يوليوس بقرطاج وعائلة اللابربي بأذونة. ويظهر من خلال لوحة السيد يوليوس أنه كان يشرف بنفسه على أعمال الضيعة تساعده في ذلك زوجته.

من هم باقي الملاكين ؟ هل قاربت مساحة ملكياتهم 50 هكتارا كما نص على ذلك بعض الأثريين ؟ وهل مساحة الضيعات كانت واحدة بالنسبة لكل الشمال الإفريقي لكون المستعمر كان واحدا ؟

بعض الأسئلة ستظل مطروحة طالما بقيت الهوة بين المصادر المكتوبة والمصادر الأثرية.

3) تدل بعض الضيعات على مدى الخوف الذي كان ينتاب الأغنياء إذ أن سلطة الدولة الرومانية الضعيفة لم تعد قادرة على حمايتهم من الثورات ويكفي مقارنة قصر طبرقة من القرن IV بلوحة السيد يوليوس من القرن V لتبين ذلك[13]، فهذا القصر الأخير أضحى وكأنه قلعة لا منفذ له إلا بابه الواسع المحكم الإغلاق.

4) يبدو أن معظم الضيعات الكبرى كانت تنتج كل ما تحتاجه من أنواع

---

(12) شارل أندري جوليان، **تاريخ افريقيا الشمالية**، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969، ص 224.

(13) انظر لوحة I وII.

المزروعات وتتوفر على الماشية الضرورية التي حولت أصوافها إلى كساء. وعرفت كذلك تدجين الطيور لأنها كانت تفضل استهلاكها عوض أكل اللحوم. وهذا أبولي المادوري (Apulée de Madaure) (القرن IIم) يتكلم عن قصور وسط أراضي معطاء، تعطي القمح والشعير والخمر والزيت وكل أنواع الفواكه مع وجود حشد من الخدم يصل إلى 400 عبد، وأنواع من الحيوانات لا عَدَّ لها[14].

ومعلوم أن عملية القنص لم تكن نشاطا قائما بذاته بل كان التكملة الأساسية للفلاحة، والسيد هو صياد بحسب الظروف لا بالضرورة وارتبطت بالقنص العديد من الأنشطة الأخرى، وهذا ما يتبين من نص أحد هواة الصيد «نسيانوس» قرطاج الذي أورد في مؤلفه «القنصيات» ما يلي :

«إني أتغنى بالصيد وأنواعه المتنوعة وأقص قصة السباقات السريعة، وقصة التمارين المرحة والمصارعات التي تشوش هدوء الأرياف، ويطيب لي أن أخرق بسهمي الأرنب البري الحذر، والايل الأعزل وأن أنصب الفخ للذئب الجريىء وللثعلب الماكر»[15].

5) كان فلاح الشمال الإفريقي يعتمد على الدورة الزراعية فكان يحرث الأرض في موسم ويتركها لتستريح في الموسم الآخر وكانت عملية الحرث تتم في فصل الشتاء كما تدل على ذلك ألبسة الفلاحين السميكة. ويتعاون أكثر من فلاح على أعمال الحقل ففي الوقت الذي يقوم أحدهما بالحرث يتكلف آخر بالبذر ولا يرجع الفلاحون إلى الحقول إلا في فصل الصيف للحصاد ويستعملون المنجل، ثم تدوس الدواب السنابل فيفصل القمح عن التبن ثم ينقل للمخازن، ويظهر بأن بعض الحقول كانت تستعمل لزراعتين، فمن خلال فسيفساء شرشل يزرع القمح والعنب أو القمح والزيتون جنبا إلى جنب[16]، ومن خلال فسيفساء طبرقة تغرس دوالي العنب قريبة من أشجار الزيتون، لا تفصلهما عن بعضهما إلا بعض

---

(14) G. FRADIER, **Mosaïques de Tunisie** -

(15) ID, **Ibid** -

(16) انظر اللوحة IV.

الأمتار[17]، وهذه سمات الزراعة المتوسطية وهي دليل على جودة أراضي الشمال الافريقي التي طالما امتدحها الكتاب القدماء.

6) شكل القمح والزيتون والعنب الزراعات الأساسية بالشمال الافريقي وظهرت إلى جانبهم مزروعات أخرى[18] كان بعضها موجها للاستهلاك المحلي والآخر للتصدير من ذلك التين والقمح وكان التين أحد أسباب محنة افريقيا لأنه كان الرمز الذي اعتمده كاتون (Caton) خلال القرن II ق.م للدعوة لاستعمارها، ثم ان شمال إفريقيا بقموحها اعتبرت «مطمورة روما»[19].

7) وهكذا إذا كنا نفتقد من قائمة فسيفساء المغرب القديم (موريطانيا الطنجية حسب المصادر الاغريقية ـــ الرومانية) الفسيفساء ذات المشاهد النوعية التي انتشرت أساسا بتونس والجزائر. فمن البديهي ونظرا للتاريخ والخصوصيات المشتركة الجغرافية بين بلدان الشمال الافريقي لن تختلف بادية المغرب القديم عن مثيلاتها، وتؤكد فرضيتنا هذه فسيفساؤه الميتولوجية التي تظهر فصول السنة الأربع بأدوات ومنتوجات افريقيا الشمالية الأساسية وهي القمح والعنب والزيتون[20] ثم ان باقي آثارالمغرب القديم من معاصر الزيتون ومطاحن الخبز وقطع النقود وأطلال ضيعاته كلها دلائل تبين بأن وضعيته العقارية ومنتوجاته لا تختلف بكثير عن ما كان سائدا بباقي الشمال الافريقي إبان الاستعمار الروماني[21].

---

(17) انظر اللوحة II.

(18) انظر اللوحة VII.

(19) شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ص 205–228.

- TH. Précheur - CANONGE, **La vie rurale en Afrique Romaine d'après les mosaïques**, Publications de l'université de Tunis, ed. P.U.F, Paris et Tunis, 1962.
- H. CAMPS - FABRER, **L'olive et l'huile dans l'Afrique Romaine**, imprimerie officielle, Alger, 1953.

(20) انظر اللوحات : VIII (أ) و(ب)؛ IX.
(نماذج من فسيفساء الفصول بالمغرب القديم). للمزيد انظر : البيضاوية بلكامل، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ القديم، جامعة محمد الخامس، الرباط 1986.

(21) انظر على سبيل المثال نصوص لسطرابون وبلين القديم التي أوردها رايمون روجي ضمن كتابه التالي :

- R. ROGET, **Le Maroc chez les auteurs anciens**, ed. Belles - lettres, Paris, 1924

فنصوص المؤلفين المذكورين توضح ما امتاز به المغرب قديما من خصوبة أراضيه وتنوع منتوجاته بحيث أن بعضها كان ينتج بدون أن يبذر وعنبه لا يقوى على حمله شخصان !

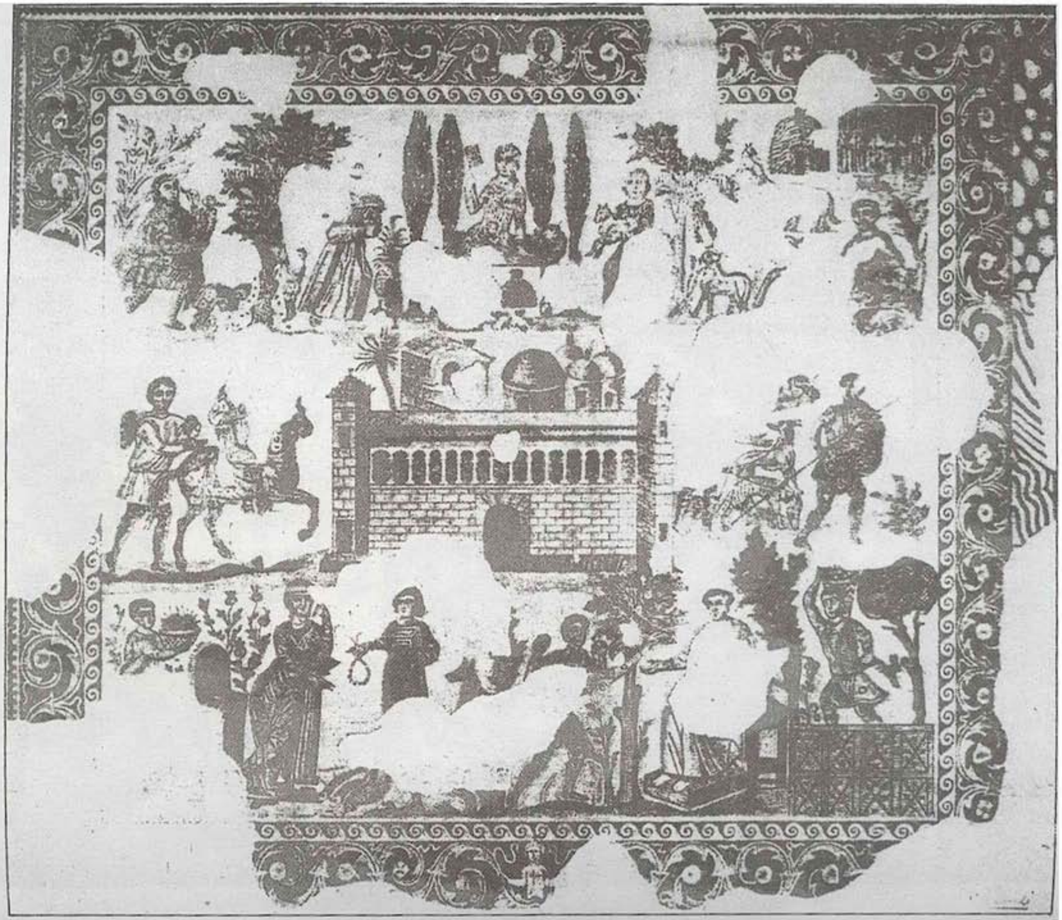

لوحة ١ فسيفساء السيديوليوس، قرطاج

(B.C.T.H., 1921, PL XII, p. 96)

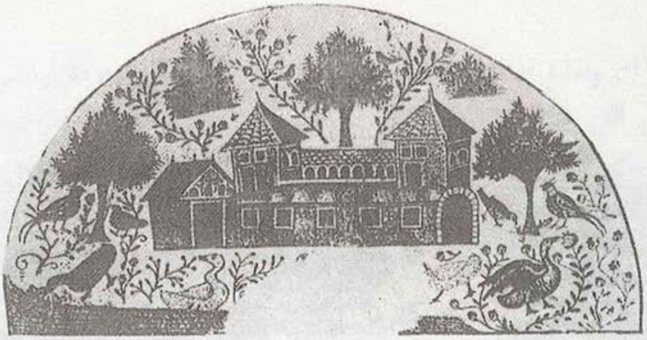

1

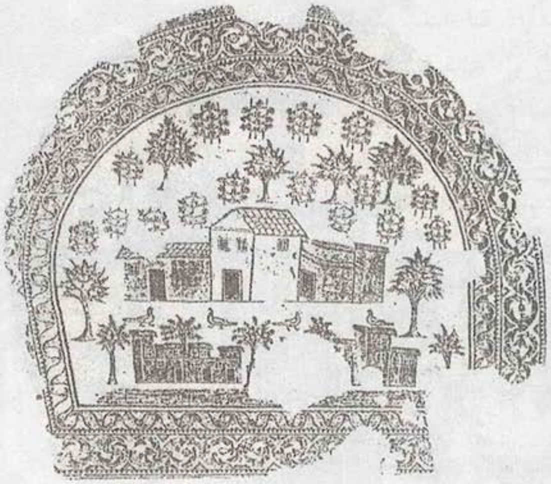

2

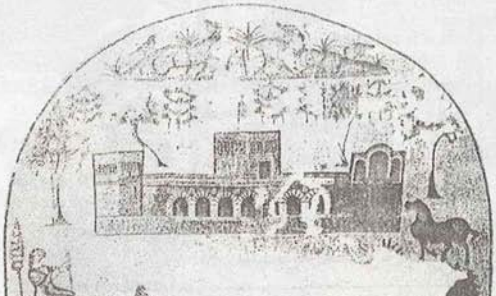

3

لوحة II

لوحات طبرقة

FAWTAR, La Mosaïque en Tunisie..., pp. 149, 108, 147

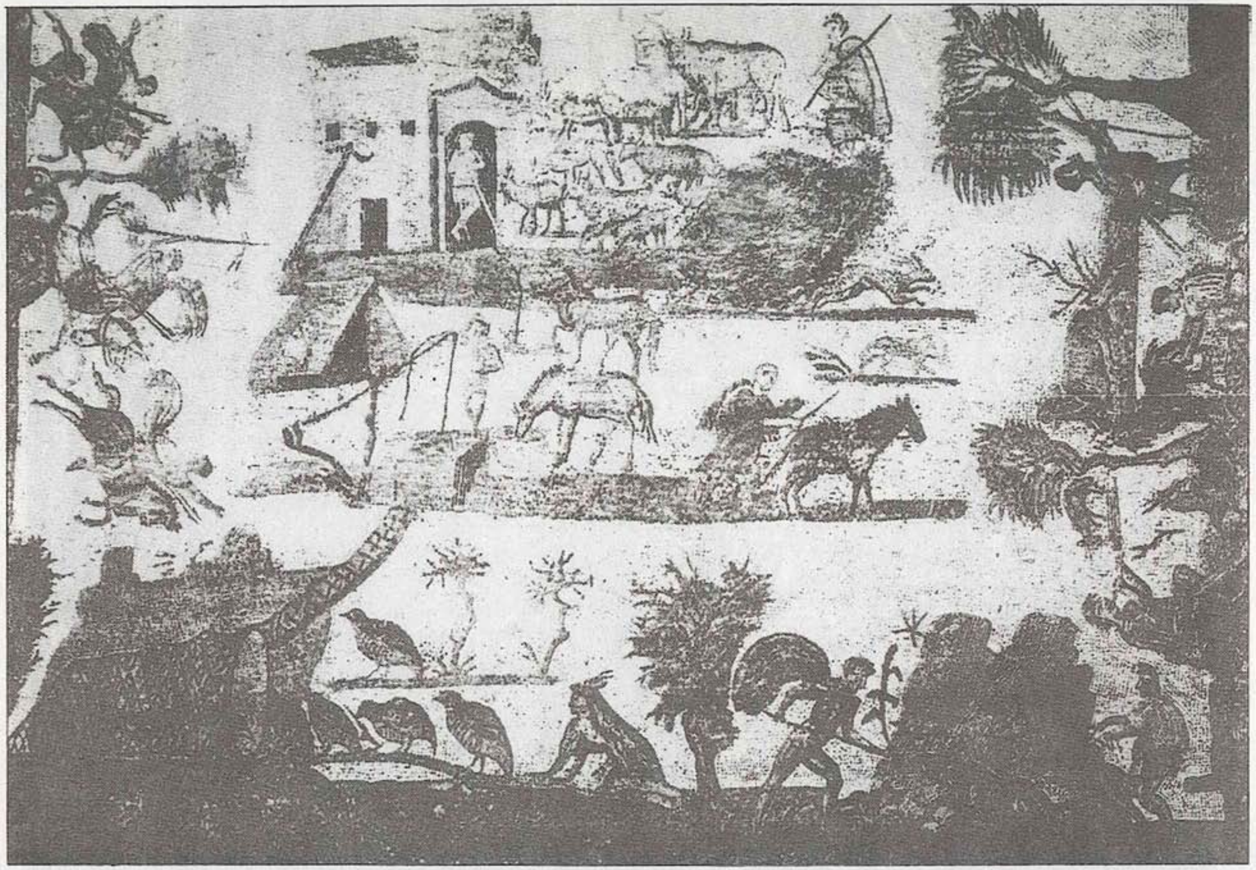

لوحة III

فسيفساء أودنة

صورة لحقل (Champs) الفسيفساء

(M.H. FAWTAR, La Mosaïque en Tunisie..., p. 98)

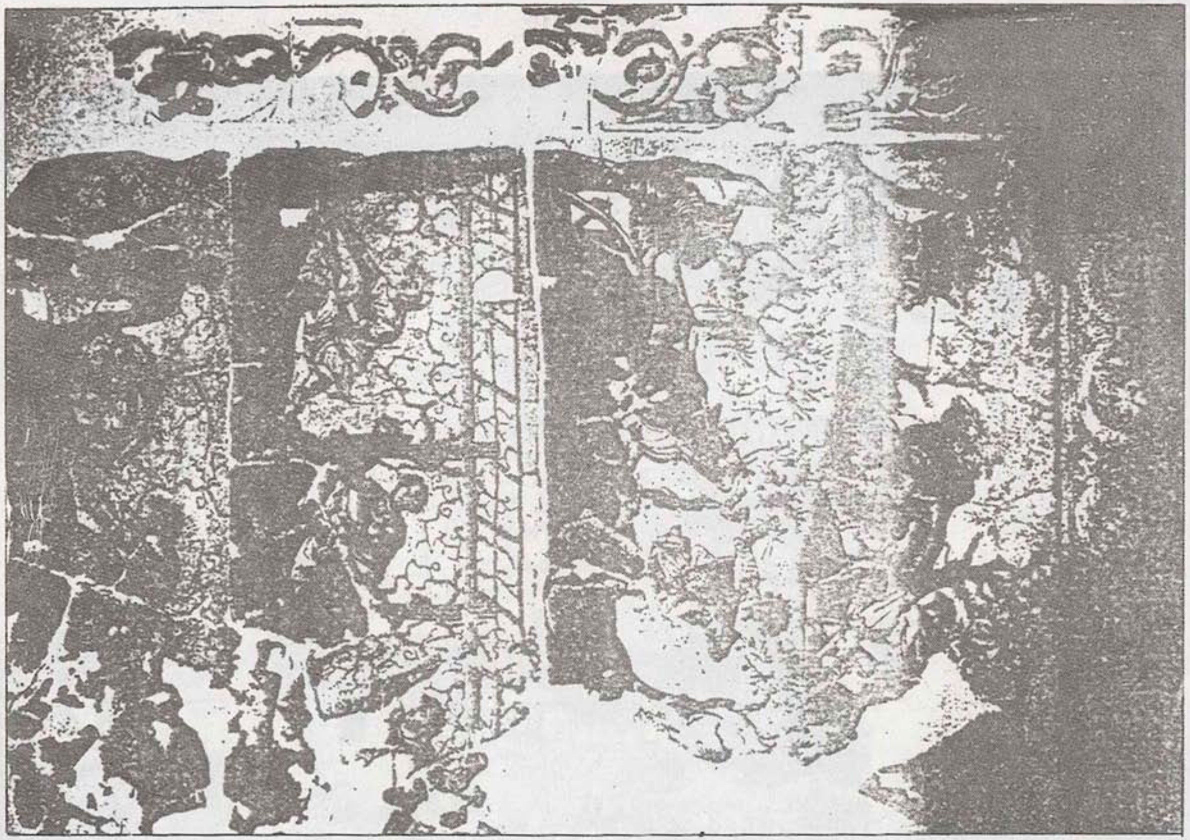

لوحة IV

أعمال الحقل (شرشل)

Ch. A. JULIEN, **Histoire de l'Afrique du Nord,** Payot, Paris, 1931, p. 185.

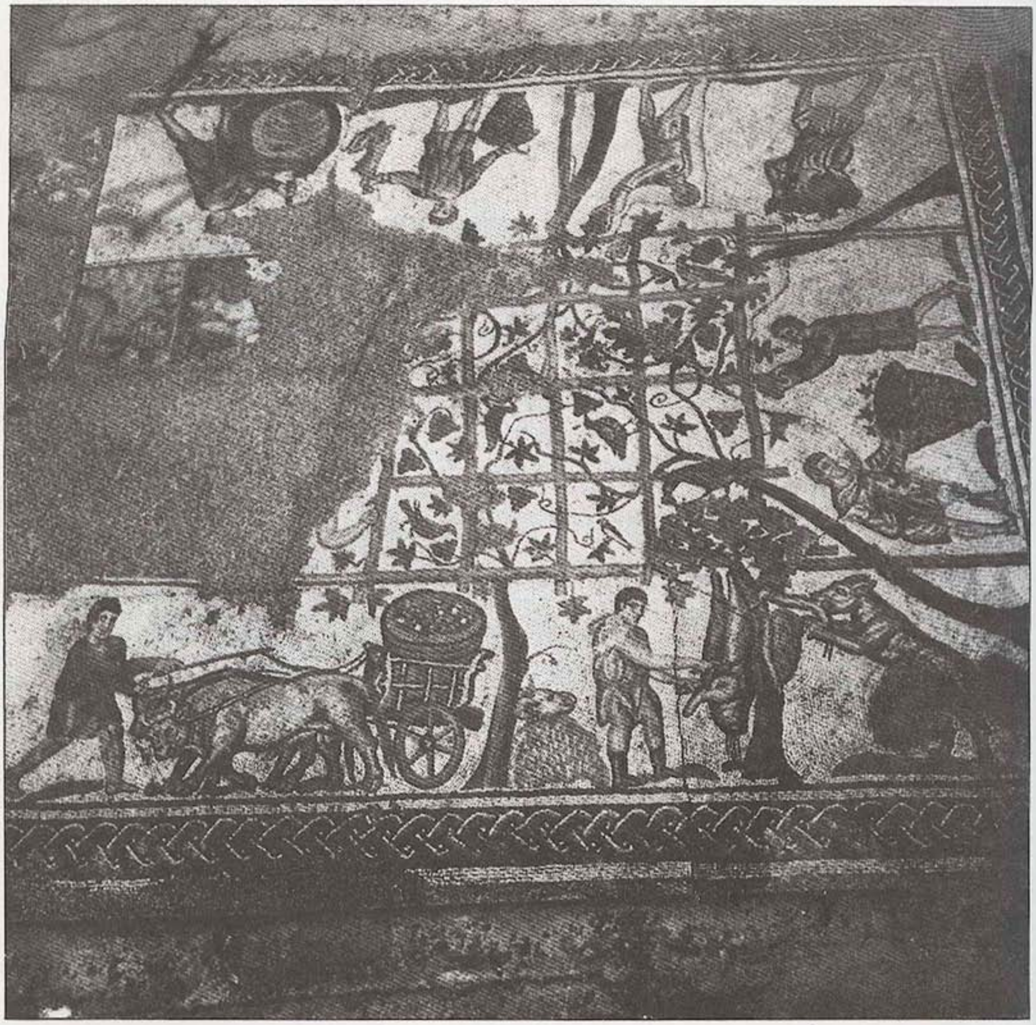

لوحـة ٧

جمع وتعصير العنب، فسيفساء من شرشل (الجزائر)

P.A. FEVRIER, L'art de l'Algerie Antique, ed D.E. Deccard, Paris, 1971, PL. L XXXIII

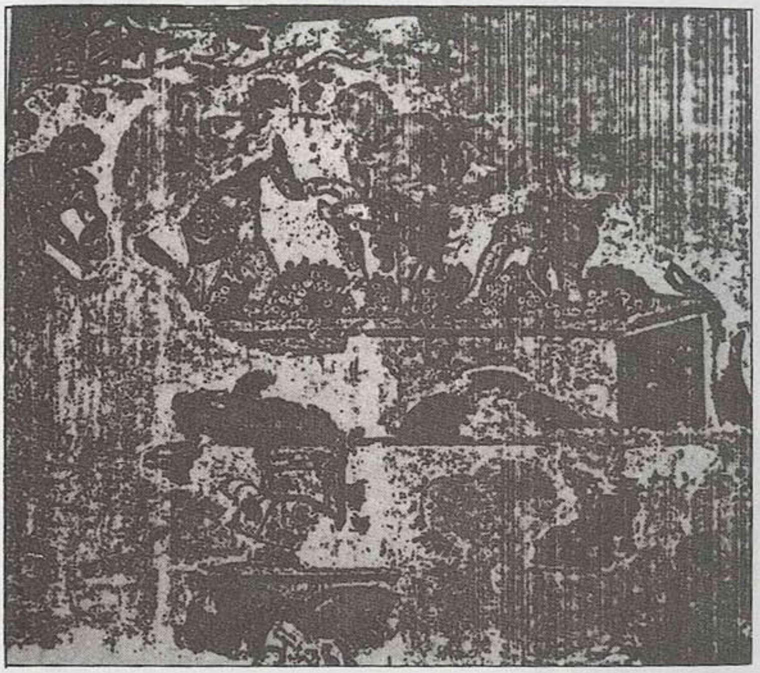

لوحـــة VI

فسيفساء عصر العنب (شرشل)

B.C.T.H. 1921, PL. 1, p. LXXX

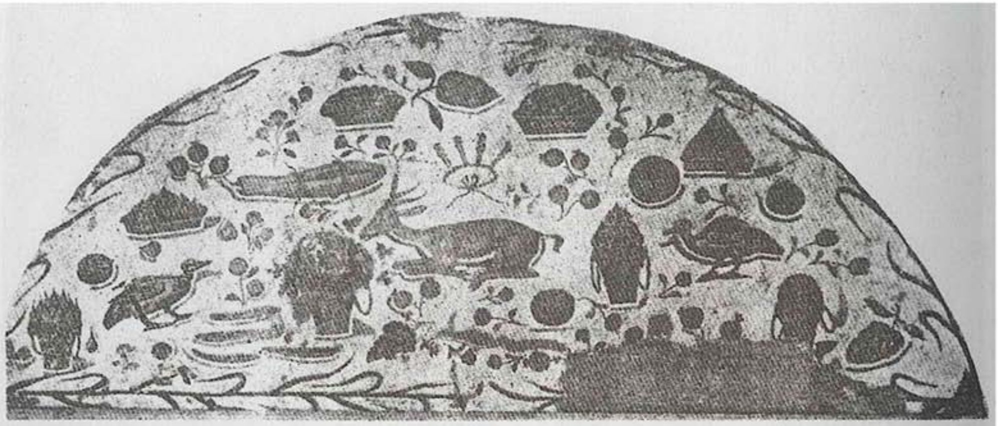

لوحـــة VII

فسيفساء هدية الضيافة، سوسة، تونس

INV. Sousse, N°57.097, Pl. XXII

ـة VIII (أ)

امرأة مجسدة للخريف، فسيفساء من وليلي (المغرب)

المرجع : محافظة مدينة وليلي

لوحـة VIII (ب)

امرأة مجسدة للصيف، فسيفساء من وليلي (المغرب)

المرجع : محافظة مدينة وليلي

لوحـــة IX

:مرأة مجسدة للشتاء، وأمامها سلة زيتون ليكسوس ـــ المغرب

المرجع : متحف تطوان

مخطوط «نوازل ابن الحاج»
مصدر جديد في تاريخ المجال القروي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين

إبراهيم القادري بوتشيش
كلية الآداب ـــ مكناس

من المسلم به لدى الباحثين أن الإنتاج التاريخي الذي تتضمنه الحوليات التاريخية المغربية في العصر الوسيط على الخصوص، هو في معظمه تاريخ حواضر ومدن كبرى، باستثناء بعض الإنتاجات الخلدونية التي حوت فصولا تستحق التنويه حول البادية والبدو كما تشهد على ذلك مقدمته على الخصوص[1]. والمتفحص لمصنفات المؤرخين القروسطيين يلاحظ دون عناء صحة هذا التخريج[2].

صحيح أن ثمة إشارات حول البادية تتناثر في أمهات الكتب التاريخية التقليدية، غير أنها جد شحيحة بالنسبة للتراكم المعلوماتي الذي تتضمنه حول المدن، ناهيك عن كون معظمها ورد بكيفية عفوية، أو جاء في سياق الأخبار التي يسردها المؤرخ عن عهد هذا الأمير أو ذاك، والحاصل أن الكتابة التاريخية المغربية ظلت

---

(1) انظر الفصول التي كتبها حول البدو والبادية في المقدمة، طبعة بيروت، 1979، ص 102، 103، 105، 107، 144، 305، 310، 329.

(2) لاحظ هذه الظاهرة في العديد من المصادر سواء الضائعة أو التي بقيت في متناول الباحث اليوم. ونكتفي بسرد بعض النماذج **كروض القرطاس** لابن أبي زرع، **والحلل الموشية** لمؤلف مجهول، **والروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون** لابن غازي، **وجني زهرة الآس في تاريخ بناء مدينة فاس** للجزنائي، **وكتاب اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار** لابن عبد الله محمد بن القاسم بن محمد الأنصاري. وحتى المصنفات العامة فإنها أولت اهتماما كبيرا للحواضر.

كتابة تهم الحواضر في المقام الأول، مما يشكل ثغرة في تاريخنا، وبقعة هامة من بقع التاريخ المنسي.

ولترميم هذه الثغرة، اتجه البحث التاريخي المعاصر اتجاها إيجابيا يتمثل في استغلال أدوات مصدرية جديدة مثل كتب الأحكام والخراج، ومصنفات الرحلات والتصوف والفلاحة والنوازل الفقهية.

من هذا الصنف الأخير، آثرنا تأسيس هذه الدراسة لما تمثله النوازل الفقهية من أهمية متعاظمة في الكتابة التاريخية، ذلك أن النبش في التراث الفقهي، وتعميق معول الحفر فيه، والتنقيب عما يزخر به من وثائق، يشكل قناة نحو تطوير البحث التاريخي، وإغناء التجارب الرائدة، بل ويسهم في نفض الغبار عن بعض الجوانب المسكوت عنها في تاريخ البوادي المغربية.

في هذا المنحى، تم اختيار أنموذج من كتب النوازل نعتقد أنه يثري تاريخ البادية بالمغرب والأندلس، وينير بعض ما يلفه من غموض، وهو كتاب «**نوازل ابن الحاج**» الذي قدر لنا العثور على نسخة منه في رفوف الخزانة العامة بالرباط قسم الوثائق والأرشيفات، ونشر أول نشرة للتعريف بما يختزنه من مادة تاريخية، وذلك منذ ست سنوات خلت[3].

ولعل ما يشفع بالعودة إليه اليوم، ما يتضمنه من نصوص فريدة حول البوادي موضوع هذه الندوة، وهي نصوص قد يؤدي توظيفها إلى تصحيح بعض المقولات والتخريجات التي كتبت فيما قبل، خاصة من طرف المؤرخين الفرنسيين وغيرهم، كما أنها تسمح بتعديل أحكام أخرى، أو التشطيب على بعضها نهائيا[4].

قبل التعرض لقضايا البادية التي يحويها هذا المصنف الذي لايزال مخطوطا[5]،

---

(3) انظر لكاتب هذه السطور : «حول مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية»، **مجلة دار النيابة**، عدد 21، شتاء 1989.

(4) من خلال تجميع نوازل ابن الحاج مع نوازل ابن رشد ومحمد بن عياض وغيرها من النصوص النوازلية أمكن تبيان نواقص وعيوب النظرية الانقسامية التي روجت لها المدرسة الأنتروبولوجية الاستعمارية بخصوص المجتمع القبلي بالمغرب. انظر لكاتب هذه السطور : «البنية القبلية بالمغرب ومسألة المساواة والتراتب الاجتماعي»، **مجلة دراسات عربية**، عدد 5-6 سنة 1993.

(5) بلغ إلى علمي أن أحد الباحثين بكلية الآداب بتطوان يقوم الآن بتحقيقه في إطار الاعداد لنيل دكتوراة دولة في التاريخ.

نرى من المفيد التعريف به وبمؤلفه في عجالة[6] لما لذلك من أهمية في اختبار صحة النصوص التي يوردها حول المجال البدوي.

توجد النسخة المعتمدة من هذا المخطوط في الخزانة العامة بالرباط[7] قسم الوثائق والأرشيفات تحت رقم ج 55، ويتألف من 324 صفحة، تلاشت الأولى منها، وهو ما عقد مهمة الباحث في الوقوف على المقدمة التي عادة ما تتناول دواعي التأليف. يضاف إلى ذلك رداءة الخط الذي كتب به، والخروم المتعددة التي أصابته، والألوان الباهتة التي سببتها الرطوبة والأرضة. ولم يكن تاريخ النسخ أوفر حظا إذ تم طمسه تحت تأثير عامل الزمن. لكن الراجح أنه نسخ في أواخر القرن السابع الهجري أو العقدين الأولين من القرن الذي يليه، بدليل ما ورد عند أحمد بابا التمبكتي[8] في مصنفه الذي ذيل به كتاب «**الديباج المذهب**» حيث ذكر في ترجمة محمد بن شعيب بن عبد الملك القيسي ما يلي : «كان فقيها جليلا قاضيا، عدلا راوية، فاضلا صالحا، له تواليف حسنة كأربعين حديثا في أحوال الناس، رتب نوازل ابن الحاج». ومعلوم أن المترجم له قد اخترمته المنية سنة 737هـ.

أما المؤلف ابن الحاج، فإن أحسن تعريف معاصر هو ذاك الذي خصه به تلميذه القاضي عياض[9] الذي سماه القاضي الشهيد أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن خلف بن إبراهيم التجيبي ابن الحاج، مشيرا إلى أن وفاته كانت سنة 529هـ بطعنة سكين بالمسجد، وهي السنة التي تعاظمت فيها الاضطرابات بالمغرب والأندلس في أواخر عصر المرابطين.

وقد عرف المؤلف بعلو كعبه في ميدان القضاء والإفتاء، إذ لا تكاد كتب التراجم تخلو من إشارات لاسمه. كما أن مؤلفي كتب النوازل استندوا إلى فتاويه

---

(6) انظر التفاصيل في المقال الآنف الذكر : حول مخطوط نوازل ابن الحاج، ص 24-27.

(7) بلغ إلى علمي من خلال المناقشات التي أثيرت في إحدى الندوات أن نسختين أخريين من نوازل ابن الحاج توجدان في ملكية خاصة إحداهما في ملكية شخص في سوس.

(8) كفاية المحتاج، ورقة 333 ظهر.

(9) **الغنية**، طبعة بيروت 1982، ص 47.

بما في ذلك عمدة المفتين أبو يحي الونشريسي(10).

ومما يؤكد صحة المكانة العلمية التي تبوأها ابن الحاج، إجماع كتب السير والتراجم على ذلك. ولا غرو فقد وصفه معاصره القاضي ابن حماد البرنسي في «مختصر المدارك» بما يلي : «أبو عبد الله بن الحاج، كان من أهل العلم والفتوى والتقدم في الأحكام، له كتب مؤلفات، ودواوين مصنفات، استشهد يوم الجمعة سادس وعشرين رمضان من عام تسع وعشرين وخمسمائة وهو ساجد في صلاة الجمعة»(11).

أما تلميذه القاضي عياض فقد أظهر طول باعه العلمي في الترجمة التي أفردها له ضمن شيوخه فوصفه بأنه «أحد الفقهاء الفضلاء... حسن الضبط، جيد الكتب، كثير الرواية، له حظ من الأدب، مطبوعا في الفتيا، مقدما في الشورى، صليب الدين، متواضعا، متسمتا، حليما»(12).

إن الشهادات الآنفة الذكر تنهض قرينة على مكانة ابن الحاج المتألقة في ميدان الفقه والإفتاء، مما يدل على مصداقية النوازل التي سنعتمدها نصوصا لكشف تاريخ البادية. ولا غرو فإن فحص فتاويه تنم عن اطلاعه الواسع على سائر المدونات الفقهية، وإدراكه العميق لمختلف أحكام القضاة. كما أن مناقشاته الفقهية لفتاوي مختلف الفقهاء، والنتائج التي يتوصل إليها من خلال تلك المناقشات الرصينة، ثم تزكية تلك الفتوى أو إضعافها(13)، كل ذلك ينهض حجة على أهمية ومصداقية فتاويه، فضلا عن «حسه الفتوي» الذي اكتسبه من خلال التعامل مع واقعه المجتمعي، وتجربته العميقة، وممارساته الطويلة.

وتتجلى مصداقية فتاويه أيضا في المصادر التي اعتمدها. فمن خلال فحصها،

---

(10) يلاحظ أن الونشريسي نقل عدة فتاوي لابن الحاج، انظر على سبيل المثال : **المعيار المعرب**، طبعة بيروت، 1981، ج 1، ص 244، 258، وج 2، ص 179.

(11) مؤلف مجهول، كتاب **طبقات المالكية** (خ. خ. ع. ر. و. رقم 3928)، ص 299-300.

(12) **الغنية**، ص 47-53، وانظر في ترجمته كذلك، ابن الأبار، **التكملة لكتاب الصلة**، طبعة مصر، 1955، ج 2، ص 286، وكذلك : **معجم أصحاب الصفدي**، طبعة مدريد، 1885، ص 429.

(13) ذلك ما يظهر جليا من خلال معظم القضايا الفقهية التي ناقشها والاجتهادات التي أبداها.

يتبين أنها كانت على جانب عظيم من الأهمية. وحسبنا أنها تميزت بالتنوع والتعدد حيث اعتمد على أمهات المصنفات المالكية إلى جانب فتاوي أبيه، فضلا عن استئناسه بفتاوي فطاحلة فقهاء عصره كابن رشد الذي شكل مرجعيته الخاصة إذ ورد في العديد من النوازل ما يلي : «ثم تجاوبت المسألة مع القاضي أبي الوليد بن رشد فرأى ذلك»[14]. أو قوله : «فأفتيت بذلك ووافقني على ذلك القاضي أبو الوليد»[15].

أما منهجيته في تناول النوازل فيلاحظ استطراداته في ذكر مسألة من المسائل، «فيقتلها» شرحا، ويسهب فيها تحليلا، ويضيف إليها اجتهاداته الخاصة التي تخالف أحيانا آراء بعض الفقهاء[16]. وتتميز منهجيته كذلك بالدقة والضبط، إذ أنه يذكر النازلة أحيانا بنصها وتاريخها ومكانها الذي وقعت فيه[17].

من حصيلة هذه النظرة النقدية الأولية تتبين أهمية النصوص النوازلية التي جمعها ابن الحاج، والتي سنعتمدها مصدرا للكشف عن جوانب من تاريخ البوادي.

يلاحظ لأول وهلة أن نوازل ابن الحاج لم تكتف بالإشارات المتعددة إلى المجال الزراعي والملكية العقارية فحسب، بل تضمنت كذلك إشارات تهم بعض القضايا الاجتماعية المرتبطة بالعالم القروي. بيد أننا نلاحظ من جهة أخرى أن مصطلح «بادية» لم يرد في نصوص ابن الحاج المعتمدة، بل استعمل بدلها مصطلح «قرية» التي قد تشير أحيانا إلى مفهوم البادية، وأحيانا أخرى لا تعكس هذا المفهوم، بل تشير إلى مجموعة من الأراضي أو الملكيات الشاسعة.

وعلى كل حال، يمكن القول من خلال النصوص المتاحة أن نوازل ابن الحاج تكشف عن جملة من أشكال الملكيات العقارية كالملكية الفردية والجماعية والأحباس، وما اعترى هذه الملكيات من مشاكل، وما أثارته الخروقات والاغتصابات بشأنها من نزاعات، فضلا عما تكشف عنه من نظام خاص بالسقي

---

(14) **نوازل ابن الحاج**، ص 61.

(15) **نفسه**، ص 53.

(16) الونشريسي، م.**س**، ج 1، ص 258.

(17) كقوله في النازلة التالية : «نزلت هذه المسألة بقرطبة في شهر المحرم من سنة اثني عشر وخمسمائة» انظر **نفس المصدر**، ص 55.

وأشكال الاستغلال الجماعي للمياه، وما واكبها أحيانا من مشاجرات و«سوء تفاهم» بين أهالي القرية. ونظرا لتعدد النصوص، فسنقتصر في هذه الدراسة على نوازل الملكية الخاصة، وأشكال الاستغلال الزراعي وتوزيع المياه، إلى جانب قضايا اجتماعية تهم البوادي.

1 ـــ سيادة الملكية الخاصة في البوادي :

من خلال تتبع النصوص التي يحويها كتاب «**نوازل ابن الحاج**» يمكن ملاحظة سيادة الملكية الفردية في البوادي بالمغرب والأندلس على السواء، وكذا طرق ومصادر تملكها، والنزاعات التي قامت بشأنها.

فمن خلال الوثائق التي يتضمنها الكتاب، يبرز عقدان عدليان أحدهما مؤرخ بسنة 494هـ/1098م والثاني بعام 495هـ/1099م، وهما معا يكشفان النقاب عن ملكية خاصة شاسعة كانت بحوزة إحدى النساء ببادية بني سليم من ضواحي إشبيلية[18]، في حين تكشف نازلة أخرى أن أحد الملاكين العقاريين ترك لبنيه «قرية يعمرونها»[19]، وهو نص بالغ الدلالة في الكشف عن شساعة الملكية الخاصة، بينما تزيح نازلة ثالثة الستار عن ملكية بعض الملاكين لأراض في أكثر من بادية واحدة[20]. كما يستنتج من فتاوى أخرى وجود ظاهرة معاوضة الأراضي في البادية[21]. ومن خلال النصوص الجديدة التي يضيفها ابن الحاج، يمكن الوقوف على ظاهرة إعفاء بعض الملاكين من الضرائب[22].

وتميط نصوص أخرى اللثام عن طرق ومصادر امتلاك الأراضي بالبوادي منها الوراثة، فقد ورد في إحدى النوازل أن رجلا «توفي عن قرية كان له فيها ملك وفي غيرها، فاستغل ابنه الملكين جميعا»[23].

---

(18) انظر نص العقدين في الملحقين رقم 1 و2.

(19) ابن الحاج، م.س، ص 215.

(20) نفسه، ص 211. وقد ورد في النازلة ما يفيد ذلك : «مسألة في رجل توفي عن قرية كان له فيها ملك وفي غيرها».

(21) نفسه، ص 113.

(22) نفسه، ص 37.

(23) نفسه، ص 215.

وبالمثل كانت الهبة مصدرا آخر من مصادر تكون الملكية الفردية في البوادي، ولا غرو فقد وردت على ابن الحاج نازلة حول رجل اشترى ضيعة ثم وهبها لابنه[24].

كما أن الاقتناء شكل وسيلة أخرى من وسائل التملك، مصداق ذلك ما يزخر به كتاب نوازل ابن الحاج من عقود شراء وبيع للأراضي[25]، بل يمكن الحديث عن طريقة جماعية لاقتناء الأراضي، وتتمثل في اشتراك عدة أفراد في جمع حصة من المال لشراء أرض مشتركة ثم تقسيمها بعد ذلك فيما بينهم[26].

ويستشف من نوازل أخرى أنه كان بإمكان الشخص شراء مجموعة أملاك بالبادية دون شرط دفع الثمن كله، بل يتم تقسيطه حسب أعوام معلومة متفق عليها[27].

إلى جانب هذه الطرق الشرعية، تضيف نوازل ابن الحاج نصوصا جديدة حول وسائل غير شرعية في تكوين الملكيات بالبوادي كالبيع بالغبن الذي ساد خلال المرحلة المضطربة من العصر المرابطي الأخير[28]، وكذلك عمليات الاغتصاب والسطو بالقوة على بعضها. وفي هذا الصدد وردت نازلة حول قائد منطقة قروية استحوذ على أرض رجل[29]، فضلا عن نازلة أخرى تكشف عن استغلال مقدم القرية لنفوذه قصد الحفاظ على أرض حصل عليها بوسيلة غير شرعية[30]. وثمة نازلة رفعت إلى ابن الحاج حول شخص «دفعه قوم عن أرضه وشجره»[31]، وهو نص غني عن كل بيان، ويبين بما لا يدع مجالا للشك وجود ملكيات غير شرعية في بوادي المغرب والأندلس خلال الحقبة المرابطية. كما أن غياب بعض الأشخاص عن أراضيهم لسبب من الأسباب قد يؤدي حسبما تبينه نصوص ابن

(24) **نفسه**، ص 37.

(25) انظر على سبيل المثال ص 103، 105 من **نفس المصدر**.

(26) **نفسه**، ص 149.

(27) **نفسه**، ص 37.

(28) **نفسه**، ص 55.

(29) انظر نص النازلة في **نفس المصدر**، ص 116-117.

(30) انظر نص النازلة كاملا في الملحق رقم 3.

(31) **نفسه**، ص 123.

الحاج إلى هضم حقوقهم. وفي هذا السياق وردت نازلة حول «رجل ترك ابنين وترك لهما قرية يعمرونها، فغاب أحدهما غيبة متصلة ثم قدم فوجد الأخ قد توفي وترك ابنا له يعتمر القرية فقال له العم : يا ابن أخي هذه القرية حصتي فيها فقال له الصبي : يا عم ليس لك فيها شيء»[32].

بديهي أن تسفر عمليات الاستحواذ عن نشوب نزاعات شملت سكان القرية أحيانا[33] لتطال الأقرباء أنفسهم[34]، بل حتى الإخوة داخل العائلة الواحدة. وفي هذا المنحى ورد في إحدى نوازل ابن الحاج أن رجلا «توفي عن قرية كان له فيها ملك وفي غيرها، فاستغل ابنه الملكين جميعا مدة ثلاثين عاما بعد وفاة أبيه، ثم قامت عليه أخته تطلب حظا فيها كان لأبيها في القرية التي توفي فيها»[35].

ونكتفي بهذه النماذج من نوازل ابن الحاج التي ألقت بعض الأضواء على الملكية الخاصة ببوادي المغرب والأندلس وعن طرق ووسائل الحصول عليها، والنزاعات التي قامت بسبب خرق حقوق بعض ملاكها. ولعل سيادة الملكية الفردية في البوادي يفند زعم بعض الدراسات التي أقرت بانعدامها.

2 ـ أشكال الاستغلال الزراعي ونظام السقي بالبوادي :

ومن القضايا الهامة التي تساهم نوازل ابن الحاج في تسليط النور عليها، أشكال الاستغلال الزراعي وعلاقات الإنتاج بين رب الأرض والمزارع المستأجر.

أول شكل نستشفه من هذا المصنف هو نظام المزارعة الذي ساد كشكل من أشكال النظام الزراعي في بوادي المغرب والأندلس، لكنه طرح أحيانا بعض المشاكل الخاصة بعلاقة صاحب الأرض بالمزارع الذي استأجره. مصداق ذلك نازلة وردت حول «امرأة زارعت في حصة لها في قرية رجلا، فقلب المزارع، فلما كان أكثر، أكرت فلانة المزارعة هذه الحصة لمدة من عامين بعشرة مثاقيل، والعام الأول منها هو العام الذي وقعت فيه المزارعة»[36].

---

(32) **نفسه**، ص 215.

(33) **نفسه**، ص 212.

(34) انظر الملحق رقم 3.

(35) **نفسه**، ص 211–212.

(36) وردت هذه النازلة في **كتاب المعيار**، انظر ج 8، ص 166.

ويبدو من خلال نازلة أخرى أن الشروط المعقودة بين رب الأرض والمزارع كانت تحدد مسبقا، وأن بعض الملاكين كانوا ينيبون عنهم وكلاء لقبض حصصهم من الإنتاج المتفق عليه(37).

وعلى غرار المزارعة، ساد البوادي المغربية ــ الأندلسية نظام المغارسة، وهو ما يستشف من خلال النوازل التي وردت بشأنه. وفي هذه الحالة كان يعهد رب الأرض إلى المغارس بغرس الأشجار وأنواع أخرى من الغلات الزراعية إلى أن يحين موعد جني الثمار فتقسم الحصة مناصفة بين الطرفين. غير أن الكوارث الطبيعية كانت تضع المتعاقدين في مأزق كما تشهد على ذلك نوازل ابن الحاج(38).

وبالمثل ساد أيضا نظام المساقاة كشكل من أشكال الاستغلال الزراعي، وهو ما يتبين من خلال نازلة وردت على ابن الحاج حول «امرأة وهبت زوجها رباعا بمجشر فعقد فيه الزوج مساقاة ببينة»(39).

أما بالنسبة لطرق استغلال المياه في البوادي فتتضمن نوازل ابن الحاج نصوصا ضافية حول الموضوع، منها على سبيل المثال طريقة الانتفاع الجماعي لأهل القرية بالمياه التي تمر على مزارعهم، وقسمة حصصها حسب احتياجات المزارعين، إذ كان كل واحد منهم يستغل المياه في يوم من أيام الأسبوع، وكانت هذه عادة متوارثة أبا عن جد(40).

---

(37) **نفس المصدر والصفحة**. وهذا نص النازلة : «وسئل ــ ابن الحاج ــ عمن زارع رجلا في أرضه على جزء معلوم وشرط الزارع أن يعطي لوكيل رب الأرض ستة أقفزة عن الزوج».

(38) يستشف ذلك من خلال هذه النازلة التي نقلها الونشريسي من نوازل ابن الحاج : «وسئل ابن الحاج عمن غارس رجلا إلى الاطعام مغارسة صحيحة، فإذا بلغته كان بينهما بنصفين يقتسمانه فلما بلغ ذلك احترق فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها لقوله يقتسمانه»، انظر : **المعيار**، ج 8، ص 177.

(39) الونشريسي، **م.س**، ج 9، ص 125.

(40) ابن الحاج، **م.س**، ص 147. وهذا نص النازلة : «الجواب رضي الله عنك في أهل ساقية يسوقون الماء عليها لسقي أرضهم وثمارهم وجناتهم. ولكل واحد منهم حصة في الماء المذكور معلومة والساقية المذكورة في أرض السلطان وفي أرض رجل منهم حصته عليها في اليوم الذي يجب له، لا يعترض واحد منهم صاحبه على هذا السبيل، كانوا في الساقية والماء المذكور منذ كانوا عليها كان آباؤهم وأجدادهم».

بيد أن نوازل ابن الحاج تكشف عكس هذه العادة المحمودة ظاهرة أخرى سادت بوادي المغرب والأندلس، وهي ظاهرة النزاع حول الماء بين أصحاب الجنات ومالكي الأرحاء. وفي هذا الصدد استفتاه القاضي عياض في عشرة مسائل تهم المياه[41]. وأفتى في مشكل وقع من هذا القبيل لصالح أصحاب الجنات، مبررا حكمه بأن الثمار أولى بالمياه. ومن خلال الحجة التي قدمها مالكو الأرحاء، يستشف أنه كان من حق أصحاب الجنات استغلال المياه زمن السقي والعصير، بينما كانت تعطى الأولوية في الأوقات الأخرى لأصحاب الأرحاء[42]، مما يعكس أسبقية أصحاب الجنات في استغلال المياه. لكنه أفتى في مسألة أخرى لصالح ملاك الأرحاء الذين ادعوا بأن مجرى الماء يؤدي إلى إحداث الضرر بالطريق، وأردف إلى حكمه أنه في حالة ما إذا قام أصحاب الجنات بتحصين المجرى، فيصبح حق استغلال المياه لصالحهم[43].

وفي نازلة أخرى يبرز نزاع شجر بين بعض سكان القرية الذين كانوا يسكنون موضعا عاليا، آخرين يقيمون في أسفل الموضع. ويكمن سبب النزاع حسبما توضحه النازلة في أن القاطنين في الأعلى غرسوا خضرا ومباقل وسقوها مع ثمارهم، مما أضر بالساكنين في الأسفل حيث قطعوا عنهم الماء وجعلوه حكرا على سقي ثمارهم وخضرهم، فأفتى ابن الحاج بجواز استغلال الطرف الأول المياه وسقي ما شاؤوا من ثمار أو خضر شريطة احترام حصصهم المعلومة[44].

ومن جملة المشاكل الأخرى التي كانت تسود البادية حسبما تبينه نوازل ابن الحاج كذلك مسألة تجاوز بعض المزارعين حدود القرية التي زورعوا فيها إلى أرض قرية أخرى تجاورها وحرثها، مما أدى إلى تضرر رب القرية المتجاوز إليها[45].

(41) نقلها الونشريسي في **المعيار**، ج 8، ص 385-394.

(42) الونشريسي، **م.س**، ج 8، ص 389. ومما يدل على ذلك فتوى ابن الحاج : «وأجاب ابن الحاج : لأصحاب الأرحى الانتفاع بالماء في هذا الفصل الذي لا يحتاج إليه فيه أهل الجنات، فإن جاء وقت السقي ولم يكن عند صاحب الأرحى مدفع فيما أثبته أهل الجنات حكم لهم بما أثبتوه».

(43) **نفسه**، ج 8، ص 387.

(44) **نفسه**، ص 392.

(45) ابن الحاج، **م.س**، ص 121-122، وانظر نص النازلة كاملا في الملحق رقم 4.

من حصيلة ما تقدم، يمكن القول أن نوازل ابن الحاج تكشف أهمية الماء الذي شكل عنصرا هاما من عناصر الحياة البدوية في المغرب والأندلس، وأنه كان محور التوترات التي حدثت داخل فضاء البادية، وأن هذا الأخير كان يحبل بنزاعات بين السكان بسبب التجاوزات والاستحواذ على حقوق الغير.

3 ـ قضايا اجتماعية تخص المجال القروي :

إلى جانب النصوص الهامة التي تمدنا بها نوازل ابن الحاج حول الملكية العقارية وأشكال الاستغلال الزراعي وتوزيع المياه، نظفر بنصوص أخرى حول مجال البادية الاجتماعي، نسوق كنموذج منها نازلة تهم مسجدا في إحدى القرى وإشكالية أداء أجرة إمام مسجدها.

ومن خلال قراءة النازلة، يتضح أن بعض القرى كانت تشتمل على مساجد وجامع لأداء صلاة الجمعة، وأن سكان القرية كانوا يجمعون المبلغ المالي الذي يؤدون منه أجر الإمام، ويستغلون ربع أحباس القرية لإنفاقها على المساجد. وبتتبع الفتوى بأكملها يتبين أنه كان للقرية حاكم يؤم بالناس يوم الجمعة، إلا أنه كان يتغيب وينيب عنه شخصا آخر، وأن هذا الحاكم بنى رحى من أحباس القرية نفسها، مما جعل السكان يتذمرون من هذا الفعل. وقد جاءت النازلة التي أفتى بها ابن الحاج في هذا السياق[46].

وثمة نصوص نوازلية أخرى تعكس صورا أخرى من المجال القروي بالمغرب والأندلس لا يسمح المجال بعرضها أولا بأول. وقد اكتفينا بهذه النماذج التي تبين من حصادها أهمية كتاب «**نوازل ابن الحاج**» كمصدر عظيم الأهمية في تاريخ البادية يمكن أن تستغل نصوصه في تغطية الجوانب المسكوت عنها في الحوليات التاريخية، وترميم الثغرات العميقة التي خلفتها، ومن ثم قراءة تاريخ البادية بعين صاحية حتى يصبح تاريخنا تاريخا متكاملا غير مبتور، ويتسم بالعمق والشمولية.

---

(46) نفسه، ص 121-122.

مـلاحــق :

ملحق رقم 1 : رسم إثبات ملكية أرض لإحدى النساء في قرية مريانة الغافقي :

«يشهد من يتسمى في هذا الكتب من الشهداء أنهم يعرفون المال العقار الذي لأمر ناجية المعروفة بهبتي ابنة محمد بن فرج بحارة يونس المعروفة ببني سالم من قرية مريانة الغافقي من إقليم الشرف كورة إشبيلية منه فدان بمقربة من دور الحارة المذكورة، ويغربها فيه من شجر الزيتون مائة أصل واحدة وخمسة أصول...[47] والقبلة مال لابن شجرة، وفي الجوف مال للسلطان وفي الشرق جنان شرقية أصلان من شجر الزيتون ونقيلات زيتون حديثة الغرس يسيرة الخطب بعضها قد أخذ وبعضها لم يأخذ عددها خمس عشرة نقيلة أو نحوها. ومن المال المذكور ثلاثة عشر أصلا من زيتون، وشجرتا تين بقرب ما تقوم حدها في القبلة الطريق ثم جنان آخر ومشجرة بالتين من المال المذكور والجنتان المذكورتان قد خطر عليهما بالمباحات من جميع جهاتها كلها. ومن المال المذكور دار بالحارة المذكورة فوق هذا قائمة البنيان فيها ثلاث بيوت مقرمدة وأسطوان مقرمد. وفي ظهر القرية المذكورة حاكور[48] (؟) فيه ثلاث شجرات ويحوزون جميع المال المذكور بالوقوف إليه والتعين له. ويعرفون معرفة يقين وإحاطة أن جميع المال الموصوف فوق هذا هو الآن على ما كان عليه في عام تسعين وأربعمائة في أحواله كلها لم يحدث فيه من عام تسعين المذكورة إلى الآن زيادة لا في حال ولا في عدد إلا ما غرس من النقل المذكور منذ عام أو نحوه متقدم التاريخ هذا الكتب لا قدر لها في جميع المال المذكور لا بزيادة في قيمة ولا نقص إلا ما أصلح في الدار من سد ثلم كان في حيطانها كل ذلك في علمهم يعرفون بذلك كله بالوقوف إليه والتعيين له والتكرر عليه. شهد بذلك كله من عرفه حسب نصه وأوقع شهادته في هذا الكتب إذ سألها في المحرم سنة خمس وتسعين وأربعمائة».

نوازل ابن الحاج، ص 104

---

(47) كلمة ممزقة في المخطوط.

(48) كلمة غير واضحة.

ملحق رقم 2 : عقد بيع عقار في قرية ربوش :

«بسم الله الرحمن الرحيم، يشهد من يتسمى في هذا الكتب من الشهداء أنهم يعرفون ناجية المعروفة بهبتى ابنة محمد بن حمدون المعافري بعينها واسمها، ويعرفونها جاهلة بما لها العقار الذي بقرية [ربوش] المعروفة بحارة ربوش المعروفة بحارة بني سليم من إقليم الشرف من كورة إشبيلية لا تحيط ولا تقف على معرفة قيمته، وأنها غير بصيرة بشيء منه ممن غلب عليها الجهل به وبقيمته، وبقدره، وأنها لا تقف له ولا لشيء منه على قيمة إذ هي ممن لا تباشر [بيدها]، ولا غيره من الوجوه التي يتوصل بها إلى معرفة قيم الأموال العقار ولم تزل أم ناجية المذكورة على وصف من حالها إلى الآن كل ذلك في علمهم شهد بذلك كله من علمه حسب نصه المجتلب فيه، وأحاط علما به ومعرفة له، وأوقع على ذلك شهادته في هذا الكتب في جمادى الأولى سنة أربع وتسعين وأربعمائة».

نوازل ابن الحاج، ص 105

ملحق رقم 3 : حول وجود مقدم القرية ومعاوضة الأراضي :

«الجواب رضي الله عنه في رجل كان له فدان بقرية من القرى وعاوض لإنسان من جيرانه بكرم وخرج كل واحد منهما إلى ما صار له من قبل صاحبه واستغلاله له مدة ثمانية أعوام. والفدان المذكور من جهة مال مقسوم وللرجل الذي عاوض بالفدان أخت متزوجة وكان لها نصيب في الفدان مع جملة المال المذكور فذهبت الأخت لطلب الفدان والاسترجاع فيه من قبل نصيبها فقام أخوها ومنعها من ذلك لأن.... الفدان بيده كان مقدما على أهل القرية فلم يحاربه في ذلك فلما كان بعد حيى زال الرجل عن الخطة التي كان عليها وتريد المرأة أن ترجع في الفدان بين لنا ما يجب في ذلك». **نوازل ابن الحاج**، ص 280

ملحق رقم 4 : الإعتداء على أراضي الغير في البادية :

«جوابك رضي الله عنك في رجل زارع أقواما في قرية له فتجاوز المزارعون حدود القرية التي زورعوا فيها إلى أرض قرية أخرى تجاورها وحرثوها فشكى رب القرية المتجاوز إليها أولئك المزارعين إلى أرض قريته وانبساطهم عليه فزعم المزارع لهم أنهم لم يتجاوزوا حدود قريته وأن ما حرثوا من أرض القرية المجاورة

لها من حقوق قريته، فارتفع ذلك إلى حكم الناحية وأمر بإخراج الجواز والشهود ليفصلوا بين حدود القريتين المذكورتين فشهدوا التجاوز المزارعين المذكورين لحدود القرية التي زورعوا فيها ولحرثهم كثيرا من أرض القرية المجاورة لها التي تشكى ربها فوجب أن يصرف الحكم المذكور على رب القرية المتجاوز إليها أرضه وفيها زرع لأولئك المزارعين المذكورين ويريد المزارع لهم أن يأخذ مكرها دون المصروف عليه من الأرض». **نوازل ابن الحاج**، ص 280

ملحق رقم 5 : نزاع حول أراضي بالبادية بين أشخاص من نفس العائلة :

«الجواب رضي الله عنك في رجل كشف عن موضع كان ينسب إليه وقطع شعراءه وغرسه كرما منذ ثلاثة عشر عاما متقدمة. فلما كان الآن قام عليه بنو أخته فقالوا هذا الكرم الذي غرست لنا فيه حق من قبل أمنا فهو ميراثها في أبيها فقال الغارس المتملك : قسمت مع أمكم وأعطيتها حصتها في مدة قد انقرض الشهود فيها فقال القائمون إنما قسمت أمنا معك السواد وأما البياض فحقنا باق فيه ولم تقسمه، فأنكرهم في ذلك وقال : إنما قاسمته الجميع...».

نوازل ابن الحاج، ص 217-218

من تامسنا إلى الشاوية

محمد حجاج الطويل
كلية الآداب بنمسيك
الدارالبيضاء

كتب الكثير عن الشاوية لكن هذه الكثرة لم تحقق تراكما يستطيع من خلاله الدارس والمطلع أن يجد ضالته أو يكون نظرة متكاملة عن المنطقة في مختلف مراحلها التاريخية وعن امكانياتها الطبيعية والبشرية؛ مداخلتي هذه هي محاولة تركيبية مركزة لاعطاء نظرة سريعة عن مجال الشاوية واستغلاله من طرف سكانه وقد قدمت لها بمدخل ناقشت فيه كلمتي تامسنا والشاوية.

حملت المنطقة إلى وقت قريب منا اسم تامسنا[1]، وقد قيل في تفسير هذه الكلمة أنها بلهجة بربر زناتة تعني البسيط الخالي[2]، أما اسم الشاوية الذي تعرف به المنطقة اليوم، فيقول الدارسون ــ قدامى ومحدثون ــ أنه مشتق من الشاء (مجموعة من الأغنام)، اطلق على المنطقة لغلبة نشاط المتعيشين من الشاء عليها، ومنها أخذت النسبة «شاوي» والنعت «شاوية»[3].

---

(1) جاء الاسم عند أبي عبيد البكري في كتابه **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، باريس 1965، ص 87، لكنه بالألف المقصورة «تامسنى» ثم ورد بعد ذلك في المصادر التاريخية اللاحقة بألف ممدودة «تامسنا».

(2) للدلالة على تبعية الدارسين المحدثين للقداما نشير هنا على سبيل المثال فقط، باعتبار التحقيق الذي قامت به الأستاذة، كان آخر عمل اطلعت عليه ورد فيه نفس التفسير لكلمة تامسنا ليس إلا، «**نفاضة الجراب**» لابن الخطيب، تقديم وتحقيق الدكتورة السعدية فاغية، الدارالبيضاء، 1989، ص 102.

(3) الناصري السلاوي، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، نشر ولدي المؤلف، الدارالبيضاء، 1955، الجزء الرابع، ص 66-67.

هذه التفسيرات لا تبدو مقنعة ولا تصمد للنقد التاريخي ولا للمنطق، فتامسنا لا تعني البسيط الخالي بمعنى السهل المترامي الأطراف والخالي من السكان لسبب بسيط هو أن هذا السهل لم يكن في أية مرحلة من مراحله التاريخية خاليا من السكان بل يمكن القول أن تعمير المغرب ربما بدأ من هذه المنطقة ويستدل على ذلك بكثافة آثار الإنسان القديم المكتشفة حتى الآن[4]، وفي التاريخ القديم عجز الرومان عن تجاوز وادي ايكم والتوغل في أراضي البربر لشدة المقاومة بل إنهم احتموا منهم وراء الليمس والحصون التي أقاموها على الضفة اليمنى لوادي إيكم، وفي ذلك مؤشر آخر على كثافة السكان في تامسنا أما في العصر الوسيط الأعلى فإن المصادر العربية[5] أشارت إلى معاناة الفاتحين المسلمين وولاة الأمويين والعباسيين، وعمالهم من المقاومة العنيدة والمكثفة للسكان، بل إن تامسنا وهي جزء مما عرف آنذاك بالسوس الأدنى، قامت فيها إمارة من أقوى الإمارات التي تعاقبت على حكم المغرب، هي إمارة برغواطة[6]، حتى أن العديد من المصادر لا تتحدث عن تامسنا بل تذكر بلاد برغواطة وساحل برغواطة... فصفة الخالي هنا لا معنى لها اللهم إلا إذا عني بها شيء آخر غير السكان، كأن يكون : البسيط الخالي من السلطة (الشرعية) أي الذي لم يخضع للخلافة الإسلامية، وقد يكون التفسير ألحق بالاسم عقب تصفية يعقوب المنصور الموحدي للعنصر البرغواطي وإجلائه عن أرضه... إلى غير ذلك من التأويلات التي تعجز عن اقناعنا بأن تامسنا كانت خالية من السكان.

تامسنا مصطلح طبغرافي يعني السهل الكبير ليس إلا، قد تكون الكلمة مصمودية أو صنهاجية بدليل أنها لاتزال مستعملة اليوم في مجال تلك القبائل، ففي

---

(4) نذكر هنا ما كان مكتشفاً وما اكتشف مؤخراً : إنسان الرباط : (القبيبات ودار السلطان)، مغارات الهرهورة، مغارات تمارة، سيدي عبد الرحمن، تيط مليل، ومقلع طوما وهو آخر المكتشفات حتى الآن.

(5) المقصود بالعصر الوسيط الأعلى، الفترة الممتدة من الفتح الإسلامي للمغرب الأقصى إلى بداية عهد الدولة المرابطية؛ وهي مصادر معظمها لم يصل إلينا ولكن وصلتنا أجزاء منها ضمن مصادر أخرى، قرأها ولخصها كثير من المؤرخين اللاحقين.

(6) المصدر الوحيد الذي تحدث بتفصيل عن برغواطة وأخذ عنه اللاحقون هو : (**المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**)، لأبي عبيد البكري، جاء فيه أن إمارة برغواطة تأسست في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) طبعة باريس ص 134-135 وما بعدها.

جبال الريف وبالذات في الحوض الأدنى لنهري نكور وغيس توجد قرية تحمل اسم «تامسينت» وهي صيغة مصغرة لتامسنا، وربما أطلقت على ذلك السهل الصغير قبل أن تصبح اسماً لتجمع سكني[7].

مصطلح الشاوية الذي عرفت به المنطقة وأصبح شائعاً منذ القرن الماضي يكتنفه بعض الغموض، فالتفسيرات المقدمة من الدارسين ــ قداما ومحدثين ــ معظمها تأويلات واجتهادات غالبا ما ترد في الهوامش ينقلها اللاحقون عن السابقين دون تروي أو تمحيص، تقول هذه التأويلات ما معناه : الشاوية اسم أطلق على منطقة تامسنا لغلبة النشاط الرعوي على شأنها والقائم على تربية الاغنام وذلك خلال العهد المريني، وفي بعض الهوامش اختصر التأويل حتى أصبح له معنى قدحي إذ يقول : «الشاوية هم دعاة بني مرين»، هذا التفسير الوحيد حتى الآن والذي ارتكز على نص لابن خلدون في (كتاب العبر... الجزء السابع) يستدعي منا إبداء مجموعة من الملاحظات :

1 ــ إن أسماء الأماكن في المغرب معظمها من أصل بربري ولها قواعد تحكمها، ونادراً ما نجد مناطق تسمى بنشاط سكانها.

2 ــ لم تكن منطقة تامسنا الأولى ولا الوحيدة التي تعاطى سكانها لنشاط فلاحي يعتمد على الأغنام ومنتجاتها، فقد اشتهرت عدة مناطق في المغرب قبل العهد المريني وخلاله بأغنامها الجيدة، اذكر منها على سبيل المثال منطقتي وجدة وسجلماسة، ولم يطلق عليها ولا على سكانها اسم الشاوية.

3 ــ اسم الشاوية عرفت به مجموعات بشرية عديدة في العالم الإسلامي قبل العهد المريني.

4 ــ في المغرب وحتى العهد السعدي، كانت بعض المجموعات البشرية المعتمدة على الرعي تعرف بالشاوية لكنها لم تكن في تامسنا.

5 ــ نص ابن خلدون الذي ارتكزت عليه التأويلات واجتهادات الدارسين لا يتحدث عن منطقة للشاوية بل يتكلم عن خطة الشاوية والتي يكلف المخزن

---

(7) خارطة المغرب العامة مقياس 1 : 2500000، وأيضا : Martin et autres، من المفيد كذلك مقارنة هذه المصادر بما جاء عند **Géographie du Maroc**, Paris 1967, p. 144,163 الحسن الوزان، **وصف افريقيا**، ج 1، إقليم تامسنا.

بها بعض ثُقاته وقد كلف السلطان المريني بها عبد الله كندوز الذي كلف بها رعاة من عرب سويد، فكانوا يرعون إبل المخزن ودوابه لتكون جاهزة عند الحاجة وبصفة ثانوية المواشي ومنها الأغنام؛ وقد كان مجال الرعي هو الحوز وبلاد سوس ولم يذكر تامسنا قط.

6 ــ الموضوع في حاجة إلى نقاش مفصل أكثر نرجو أن تتاح لنا فرصة أخرى لعرضه.

هذه إذن بعض التوضيحات والملاحظات التي حاولت من خلالها طرح اشكالية المصطلح الجغرافي، والتي تتطلب منا ضبط تاريخ الإنتقال من استعمال مصطلح تامسنا إلى الشاوية وهي مسألة شكلية لها ارتباط بالنقاش الذي بدأناه آنفاً، أما ما يستوجب الوقوف عنده فهي الانتقالية في استغلال مجال تامسنا عبر محطات تاريخية بارزة، سأركز هنا على مرحلتين متميزتين :

ــ المرحلة البرغواطية.

ــ مرحلة ما بعد البرغواطيين.

مجال تامسنا تاريخياً امتد على رقعة واسعة، يحده من الشمال والشمال الشرقي نهري أبي رقراق وكَرو ومن الجنوب والجنوب الشرقي والشرق نهر أم الربيع ومن الغرب المحيط الأطلسي، أي له حدود طبيعية فهو شبيه بالجزيرة، وعليه أسس البرغواطيون إمارتهم منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي[8] وعمروه بقبائلهم والقبائل المتحالفة معهم وهي أساساً قبائل زناتية[9].

عرف سكان المنطقة الأصليون (وهم مصامدة السهل) ومن انضاف إليهم عرفوا خصوصيات مجالهم وأدركوا مميزاته الطبيعية والاستراتيجية فاستغلوه استغلالا جيداً، حتى أن المصادر العربية طمست كل ما يتعلق بهذا الاستغلال، وكل ما هو مشرق وأصيل في تاريخ البرغواطيين، وركزت على جانب واحد هو الجانب الديني؛ وبجمعنا للقليل من المعلومات والإشارات بل والفلتات الواردة في هذه المصادر يمكننا أن نضع تصوراً ولوحة شبه متكاملة عن المجتمع البرغواطي.

---

(8) **نفسه.**

(9) أبو عبيد البكري، المغرب... **مصدر سابق.**

كون البرغواطيون أقوى إمارة عرفها المغرب خلال العصر الوسيط، إمارة فشل أعداؤها وخصومها من الإمارات الأخرى وحتى الدول العظمى آنذاك، في تحطيمها والنيل منها رغم الحروب المتواصلة والهجمات المتكررة، فعمرت زهاء أربعة قرون؛ فما هي حقيقة قوة هذه الإمارة وصلابة هذا المجتمع وما هي مرتكزاته ؟

مما لاشك فيه أن أهم المرتكزات هي صلابة النظام السياسي والعسكري المبني على أساس اقتصادي متين، فمجال تامسنا المتنوع استفاد منه البرغواطيون بكيفية جد موفقة، من ذلك على سبيل المثال فقط :

1 ــ استغلال أدغال الهضبة الوسطى ووعورتها لإقامة حصون وقلاع من نوع (إغرم وأكادير) لإخفاء السكان وقت الحرب والشدة مع توفير حاجياتهم الغذائية ومتابعة الإنتاج واستغلال الغابة وقت الحرب، أي أن الحرب والدفاع عن البلاد لم تكن من واجب الجنود فقط بل كانت مسؤولية الجميع كل في موقعه وحسب طاقته وامكانياته؛ بهذا الأسلوب القريب من الأساليب العصرية في الحروب الشعبية وحرب العصابات (الحرب والإنتاج) سجل البرغواطيون عدة انتصارات ضد إمارات صغيرة وضد دول كبرى مثل المرابطين والموحدين (في بداية أمرهم) وصمدوا بشدة في وجه كل أعدائهم على مر القرون الأربعة.

في فترات السلم، انصب نشاط البرغواطيين على الفلاحة المتنوعة المنتوج (زراعة، غراسة، تربية المواشي والدواجن، الرعي واستغلال الغابة ثم الصيد (البري والبحري))، وأيضا التجارة الداخلية التي كانت نشيطة بسبب كثافة السكان وتعدد المدن والقرى والأسواق، إضافة إلى التجارة الخارجية خاصة مع الأندلس عبر مراسي فضالة وأنفا.

2 ــ استغلال موقع مجالهم الاستراتيجي وسط المغرب واختراق المحاور التجارية الكبرى له، إذ فرضوا ضرائب المرور واستفادت المدن من تقديم الخدمات والتبادل مع القوافل التجارية القادمة من السودان والذاهبة إليه.

هذا الاستغلال الجيد نسبياً للمجال جعل ساكنة تامسنا من البرغواطيين والمهاجرين إليهم ترتفع أعدادها حتى أن بعض المصادر تتحدث عن كثافة عالية :

حوالي ثلاثمائة قرية وخمسون مدينة[10]، غير أن استمرار هذه الإمارة في الوجود لم يكن ممكنا أمام الموحدين، فمنذ قيام هذه الدولة وهي في حرب مفتوحة وقاسية مع البرغواطيين كانت سجالا في بدايتها وانتهت بهزيمة البرغواطيين في عهد يعقوب المنصور الذي وضع يده على نقط القوة ومراكزها في الإمارة، فنهج سياسة جديدة ضدهم تعتمد بالدرجة الأولى على حرمانهم من استغلال مجالهم، أي أن الموحدين في عهد ثالث خليفة لهم، اتبعوا ما يسمى اليوم في لغة الحروب «سياسة الأرض المحروقة»، أي تدمير واتلاف كل ما يصلح للحياة البشرية : (بطمس الآبار وقطع السواقي وقطع الأشجار المثمرة، إحراق الغابات والمزارع، قتل المواشي والدواب، تدمير المساكن...)؛ كان الموحدون ينظمون هجماتهم على البرغواطيين في فصل الصيف أي زمن نضج المحاصيل وجنيها فينهبون ويتلفون ويحرقون كل ما تقع عليه أيديهم، وتتميما «لسياسة الأرض المحروقة» قاموا ببناء سلسلة من الحصون في الأماكن الاستراتيجية خاصة على الحدود ما بين المناطق السهلية الساحلية وما بين أدغال الهضبة الوسطى لمراقبة تحركات البرغواطيين الذين دخلوا في هذه المرحلة في «حرب عصابات» ضد المواقع الموحدية.

مرحلة ما بعد البرغواطيين، شكلت فترة انتقالية على مستوى استغلال مجال تامسنا، لكنها فترة طالت وامتدت إلى بداية القرن العشرين، بل يمكن ملاحظة بقاياها حتى أيامنا هذه في بعض جهات تامسنا.

تميزت بداية هذه الفترة بفراغ سكاني كبير إذ لم تبق من تلك الكثافة العمرانية الأخرى سوى مدناً معدودة على رؤوس الأصابع تذكر بالمرحلة السابقة المزدهرة، وغدت الجهات المستغلة مجرد نقط أو جزر صغيرة وسط مجال أصبح بوراً متوحشاً ومرتعاً للحيوانات الكاسرة، ومع ذلك أعجب الجغرافيون والرحالة الذين مروا من تامسنا في هذه المرحلة بخصبها ووفرة منتجاتها الفلاحية التي يتم تصديرها عن طريق مرسى فضالة وأنفا، وانفراد المنطقة ببعض المنتجات الزراعية مثل الحمص والعدس[11].

---

(10) البكري، المغرب... **مصدر سابق**، الحسن الوزان، **وصف افريقيا**، ج 1، الرباط 1980، ص 156 وما بعدها.

(11) الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، طبعة نابولي، ج 3، ص 236، 237، 238، 240، 241.

أدرك الموحدون خطورة عملهم بعد إفراغ المجال من سكانه والخراب الذي ألحقوه به، فقام الخليفة نفسه الذي أجهز على البرغواطيين بمبادرة جريئة وذلك باستقدامه القبائل العربية الهلالية من افريقية وإنزالها بمجال تامسنا ودكالة هادفاً من وراء عمله هذا إلى إعادة استغلال المجال البرغواطي وتدارك النقص في الإنتاج خاصة الحبوب، وفي هذا الإطار جاء بناء مدينة الرباط.

فَشِلِ مشروع الخليفة الموحدي يعقوب المنصور، لأن القبائل العربية المهجرة من تونس استمرت في نفس نمط عيشها القديم : الرعي والترحال، فبقي مجال تامسنا ــ على مستوى الاستغلال ــ دون ما كان عليه بكثير في المرحلة السابقة، وتقاسمت منافعه الطبيعية الوحوش والرعاة لفترة طويلة امتدت من العهد الموحدي إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وقد سجل لنا المؤرخون والرحالة الذين مروا بالمنطقة في هذه الفترة صوراً ومشاهد من هذا النشاط، فابن الخطيب السلماني كتب في مذكراته ما يفيد أن الرعي والإنتجاع في تامسنا كان هو النشاط الغالب، ويتعاطاه السكان عربا وبربراً، أما ما وصفه من مدن وقرى ومداشر فيعمها الخراب أو متداعية للسقوط[12]، وبعد ابن الخطيب ببضع سنوات يأتي الحسن الوزان الفاسي ليسجل لنا وبدقة أكثر، مظاهر الخراب وعدم الاستقرار ويتأسف عن عدم استغلال السكان للكثير من المعطيات الطبيعية الجيدة التي يوفرها مجال تامسنا مقارناً مع ما كانت عليه في المرحلة السابقة وما شاهده في إيطاليا، ولم يذكر من المراكز العامرة النشيطة إلا مرسى أنفا وفضالة أما القرى القليلة التي أشار إليها فإنها بئيسة[13].

فشلُ المشروع الموحدي السابق الذكر، يرجع بالأساس إلى طبيعة القبائل العربية، فهي قبائل بدوية صحراوية الأصل لا تستطيع التلاؤم مع مجال رطب ومتنوع التضاريس والغطاء النباتي في ظرف وجيز، فالانتقال من نمط الإنتاج الرعوي والترحال إلى النمط الفلاحي المستقر كان يتطلب مرور عدة أجيال، عكس ما تصوره الخليفة يعقوب المنصور.

---

(12) لسان الدين ابن الخطيب، **نفاضة الجراب في علالة الاغتراب**، طبعة القاهرة، بدون تاريخ، ص 68 وج 3 وطبعة البيضاء بتحقيق الأستاذة فاغية، 1989، ص 102.

(13) الحسن الوزان، وصف افريقيا، م.س، ص 156 وما بعدها.

ابتدأت الفترة الثانية من هذه المرحلة مع نهاية السعديين حيث بدأت بعض القبائل تستقر داخل مجالاتها وتحدد أحوازها، لكن النشاط الرعوي بقي غالباً مع تزايد المساحات المزروعة، ويمكن القول أن استغلال المجال فلاحياً قد وصل إلى المستوى الذي كان عليه في العهد البرغواطي، فكانت مراسي تامسنا نشيطة في تصدير غلات الناحية والنواحي المجاورة إلى أروبا، حتى أصبح التهافت الأروبي على المنطقة خطراً هدد المخزن في سياسته وتوجهاته، مما اضطره إلى تغيير سياسته الخارجية اتجاه هؤلاء، بسن قوانين جمركية وحمائية، إلى منع تصدير بعض المواد الاستراتيجية، إلى اتباع سياسة الاحتراز ثم الإصلاح وهكذا.

لما وزع الأمبرياليون القارة الأفريقية«فيما بينهم وكان المغرب من نصيب فرنسا، اختارت تامسنا (الشاوية) قاعدة ومنطلقاً لغزو المغرب عسكرياً واستعماره، واتخذت من ميناء أنفا البرغواطي جسراً للتزود بالمعدات والمواد التي ترغب في ترويجها وجلبها لبلادها، وجسراً للتواصل مع الوطن الأم، وفي تامسنا خطط المعمرون الفرنسيون أولى ضيعاتهم، فعرف المجال الشاوي في هذه المرحلة تطوراً واستغلالا مكثفاً ومزدوجاً : عصري وتقليدي استمر منذئذ وإلى الآن، غير أننا لا يمكننا القول أن المجال في هذه المحطة الأخيرة قد وصل استغلاله إلى مداه، وإلى أعلى مستوياته.

الأسباب التي تحول دون استغلال مجال الشاوية استغلالا جيداً متعددة :

ــ استمرار تأثير الماضي في الحاضر فالكثير من الرواسب التاريخية وعلى عدة مستويات لاتزال تتحكم في الشاوية وتعوق الدفع باستغلال المجال إلى أقصاه[14].

ــ رواسب السياسة الاستعمارية، إذ أعطت التوجهات الاستعمارية للفلاحة العصرية طابعاً تسويقياً يخدم البلد الأم ورغم انتهاء ظاهرة المعمرين فالرواسب والمخلفات مستمر تأثيرها.

ــ السياسة الفلاحية المرتجلة التي لم تتعد بعد طور التجريب والتي لم تستطع \

(14) لازال التنقل ما بين «العزيب» و«المرس» موجوداً في جهات عديدة من الشاوية ليس في الهضاب الكلسية وهضبة الفوسفاط فقط بل وحتى في الأراضي الخصبة ذات التربة الجيدة من نوع الترس إضافة إلى الحرث بالمحراث الخشبي الذي تجره «زوجة» ضعيفة بقرة وحمار أو حمار وناقة...

المحافظة على الإيجابي في المرحلة الاستعمارية[15].

ـــ أهم هذه الأسباب والمعوقات، عدم تركز الإنسان الشاوي في أرضه فمجال تامسنا عرف أكثر من غيره اضطرابات واستئصالا لسكانه الأصليين، ثم اضطرابات وتنقلات وتهجيراً لسكان الشاوية في المرحلة ما بعد البرغواطية إلى انتزاع الأراضي من الفلاحين في العهد الاستعماري إلى ظهور المعمرين الجدد[16]، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية من جفاف وعوامل بشرية تتمثل في النمو الديموغرافي وتفتت الملكيات الكبيرة، والهجرة إلى المدن كل تلك وغيرها عوامل اقتلعت الفلاح من أرضه و لم تتح له الالتصاق بالأرض مثل ما عرفته دول وشعوب أخرى وبالتالي لم يستطع تكوين تراكم ثقافي واجتماعي واقتصادي كفيل بمواكبة الركب الحضاري.

وحتى لا نبقى مجرد نابشين في الماضي نطرح السؤال ـــ الرابط ـــ والمشروع :

ـــ هل منطقة تامسنا (الشاوية الكبرى) منطقة مستغلة بشكل علمي ؟

لقد عرفنا جزءاً من ماضيها، ومن شأن الجواب عن السؤال أن يطلعنا على حاضرها ومستقبلها، وأعتقد أن مجال تامسنا (الشاوية الكبرى) باستطاعته وحده تأمين حاجيات المغرب في العديد من المواد بل وتحقيق فائض هائل لو وجهت له العناية والجدية وأخرج من خانة التهميش.

---

(15) يلاحظ الارتجال على أكثر من مستوى من ذلك على سبيل المثال وضعية الأراضي المسترجعة.

(16) عكس الفلاح في المجتمعات الفيودالية، فالإنسان في هذه المجتمعات كان ملتصقاً بالأرض لعدة قرون تم فيها توارث تقاليد وتطوير لاستغلال المجال، في حين انتقلت الأرض في تامسنا ـــ وربما أكثر من غيرها ـــ من السكان الأصليين (المصامدة) إلى القبائل العربية (هلالية ثم معقلية) إلى قبائل زناتية إلى خليط من القبائل (بربرية وعربية) أضيف إليها المعمرون الأوروبيون، ثم المعمرون الجدد من الأغنياء المغاربة من سكان الحواضر، كل ذلك على حساب الفلاح وأرضه، وعلى حساب استغلال المجال بكيفية أحسن.

مشكل تحديد أسماء قرى وأدوار وقبائل بوادي المنطقة الساحلية وإشكالية التمثيل الخرائطي في الفترة ما بين 1471 - 1545م

حليمة بنكرعي
كلية الآداب ــ القنيطرة

مقـدمــة :

سيعرض الموضوع بعض جوانب مسألة تحديد أسماء التجمعات البشرية التي تضمها بادية أواخر القرن 15م وبداية القرن 16 منه، وكذا مسألة التمثيل الخرائطي لها. ويطرح هذا المشكل في هذه الفترة بالذات باعتبار اعتماد الباحث على مصادر أجنبية خاصة منها برتغالية، لانعدام وجود مصادر مغربية تتعرض لمثل هذه المسائل.

وسنحاول معالجة الموضوع بتقسيمه إلى قسمين :

I ــ عرض يتناول تحديدا لأسماء التجمعات البشرية ببادية الواجهة الأطلنطية في الفترة ما بين 1471م 1541م، وكذا مشكل التمثيل الخرائطي لها.

II ــ ما يستنتج من ذلك العرض.

I ــ بالنسبة للنقطة الأولى والمتعلقة بتحديد أسماء التجمعات البشرية ومشكل التمثيل الخرائطي لها :

أ ــ ما تقوله المصادر فيما يتعلق بالتجمعات البشرية :[1]

ــ بالنسبة لبادية القصر الصغير وأصيلا وطنجة تتحدث المصادر عن :

(1) تضم التجمعات البشرية : الأدوار ــ والقرى أو الدشور والقبائل.

• دشر Anexame[2] الذي تسميه مصادر برتغالية أخرى : Ca mice[3] وÇumele[4] وÇamice[5] وتمت مغربة هذا الاسم بـ : زِمّشْ. فما هو الأساس الذي اعتمد لمغربته ؟

• دشر Çençem : دشر السِّسَان، وتقول المصادر البرتغالية : أنه آهل بالسكان، وغني بالزراعة والماشية، ويقع بجبل مجكسة في الجهة الموالية لتطوان، وسكانه شجعان وفلاحون مهرة، كما به كثيرا من حقول التفاح والكروم.

• دشر Encantado : وتعتبر المصادر البرتغالية أنها أطلقت عليه هذا الاسم لكونه لم يتعرض لأي هجوم مسيحي حتى فترة متأخرة من الوجود البرتغالي بالمنطقة. وتمت مغربتها بقرطانش استنادا على ما أورده البكري[6] الذي يقول : بأنها سميت كذلك من طرف الأهالي لأن : «شعائرها وغياضها كلها أصناف الفواكه الطيبة العجيبة دون غراسة ولا عمارة، وأن أرضها تحمل الزرع مكان العشب وأصناف الرياحين العطرة بدون شوك». وتبقى المسألة المطروحة : هل قرطانش هاته التي يذكر البكري هي نفس الدشر الذي يسميه البرتغاليون : Encantado أي السعيدة باعتبار بعد الفترة التاريخية التي تفصل بين البكري والفترة البرتغالية ؟

• دشر Alfages — أو Alfagera[7] أو Alfaixe[8]، ويجعل زورارا هذا الدشر قريب من دشر القنت Colleate[9]، أما صاحب الأنايش[10] فيقول أنه يقع بجبل

---

(2) Gomes Eanes de Zurara : **Crónica do conde dom duarte de Meneses**, Universidad Nova de lisboa, 1978, p. 178.
Bernardo Rodrigues, **Anais de Arzila : Crónica do Seculo XVI**, 2 Volumes - Lisboa.
Resende Garcia : **Grónica de dom Jaão II - 1481 - 1495**, Lisboa 1978.

(3) **Ibidem**

(4) Bernardo Rodrigues, **op. cit**, Tome 1, p. 129

(5) G.E de Zurara, **op. cit**,p. 178

(6) **المسالك والممالك**، ص 106.

(7) G.E de Zurara, **op. cit**, p. 29

(8) B. Rodrigues, **op. cit**, Tome 1, p. 678

(9) G.E de Zurara, **op. cit**, p. 77

(10) B. Rodrigues, **op. cit**, p. 678

يصفه بأنه ممر هام يمر به الراجلون والراكبون على السواء. وأما صاحبا كتاب Vida de dom Duarte de Meneses[11] فيسميانه Alfayates : ويجعلانه يقع بجبل بجكسة.

• دشر Leonçar، وتمت مغربته بعين العنصر.

• دشر EL Anaçar وتمت مغربته بدشر الأنصار.

• دشر Marjoomar وتمت مغربته بدار حمر.

ونفس المشكل يطرح : ما الأساس الذي نعتمده لمغربة هذه الأسماء ؟

— وأما ما يتعلق ببادية أصيلا : فهناك كذلك أسماء لدشور عدة تمت مغربتها، ولكن لا ندري على أي أساس، نذكر من بين تلك الدشور :

• دشر Agoni، وتمت مغربته ببوهاني، وتجعله المصادر يقع عند نهاية جبل بني كرفط، كما تقول أن منازله متفرقة ومبنية بمناطق وعرة وبه ماشية كثيرة.

• دشر Acsazem، وتمت مغربته بأكزاشن، ويوجد هذا الدشر في محيط دشر بوهاني.

• دشر Alecototo : دشر الخطوط، ويوجد ضاحية جبل بني كرفط.

• ودشر Alcorâo : والتساؤل الملح هنا هو : هل مغربته ستكون : دشر الصومعة أو دشر الجامع ؟ باعتبار أن البرتغاليين يطلقون اسم : Alcorâo على أشياء ثلاث : القرآن الكريم، الصومعة والجامع، فأيهم نختار ؟ ومدى مطابقة ما نختاره من اسم للواقع ؟

• دشر Darcaxais، ظهر الحشايش، وتقول عنه المصادر البرتغالية أنها تضم العديد من المقدمين وتحيط به سهول مزروعة.

— وبالنسبة لبادية طنجة هناك :

• دشر Halhaire ويعني دشر عين الخيل، وتقول المصادر أنه سمي كذلك لكونه كان مكانا لتربية الخيول.

---

(11) Vasconcellas et Agustia Manuel

ــ وأما ما يخص الأدوار[12] : فتذكر المصادر بالعرائش : دور alagpas ونتساءل : هل كان اسمه في تلك الفترة «دور الماء»؟؛ ودور xamez : تشميش، ودور : tintaes : تنتيش، ونصطدم دائما بنفس المعضلة، وهو مدى مطابقة ما نختار من أسماء لواقع البادية في الفترة المحددة في الموضوع ؟

ــ وبالنسبة للقبائل سنأخذ أمثلة من بادية الشاوية، ودكالة ومن الأسماء المذكورة بهما والتي اعتبرنا أنها تطرح تساؤلات تدخل ضمن الإطار الذي نحن بصدده :

- قبائل : olledamdram discamai،
- وقبائل : Leisobeta،

وهي قبائل ذكرت أنها تنتمي لبادية أزمور[13]. ومن قبائل دكالة ذكرت المصادر :

- قبائل Celalins[14] أو çelabins olledecia[15]،
- وقبائل oled de ceja[16] أو sedja أو cejay أو ceis،

فماذا سنختار لمغربة هذه الأسماء وعلى أي أساس ؟

بالنسبة لقبائل olledambram discamai، هناك من اختار لها أولاد عمران اسكاون، وهناك من سماها أولاد عمران الفوقانيين. وأما قبائل leizobeta فهناك من اختار لمغربتها : بقبائل أولاد سبيطا. أما قبائل celalins فليس هناك اسم يعتمد عليه : هناك من سماها السلابيين أولاد عيسى وهناك من فضل عدم المغربة باعتبار عدم وجود قياس تقريبي. وأما قبائل : oled de ceja فهناك من اختار لمغربتها بقبائل أشجع.

---

(12) اخترنا اسم دور عوض دوار احتراما لروح الوقت، باعتبار أن المصادر المغربية تذكر الدور لا الدوار، كما تذكره كذلك المصادر البرتغالية التي تسميه : aduares ونعتقد أن أصل الاسم بربري.

(13) في الفترة التي نؤرخ لها كانت أزمور تعتبر عاصمة للشاوية وآسفي عاصمة لدكالة.

(14) **Damiâo de Gois : Crónica do felicissimo Rey dom Manuel**

(15) **Idem**

(16) **Idem**

إذن فيما يتعلق بإشكالية ضبط أسماء الأدوار، والدشور والقرى والقبائل هناك صعوبات تطرح المشكل الآتي :

كيف نعمل على توحيد المصطلح الذي سنختاره لتسمية هذا الدور أو تلك القرية أو ذاك الدشر أو تلك القبيلة ؟

ب ــ ما تقوله المصادر فيما يتعلق بالمظاهر الجغرافية، وكيف يطرح مشكل التمثيل الخرائطي ؟

ــ عن المظاهر الجغرافية :

لنأخذ مثل جبل بادية أصيلا : فالمصادر البرتغالية تسميه Lyam[17] أو Aliom[18] وتمت مغربته بالليان. وتذكر الحوليات البرتغالية هذا الاسم Lyam مقرونا دائما بمظهر طبغرافي آخر :

• واد الليان بالنسبة لزورارا[19] الذي يقول أنه يبعد عن القصر الصغير بـ : 2 لكَوا[20] في الطريق المؤدي إلى طنجة، كما يضيف أنه ينبع بعيدا عن المنطقة التي يجري فيها أي في الجبال الواقعة ما بين أنجرة وبني أبي العيش أي بدشور جبال بوكلماز الواقعة بمنحدر عين الليان.

• عين الليان Agua de lyam[21]،

• ميناء الليان Porto do lyam[22] : وهو بمثابة ميناء بحري يعتمده البرتغال لنقل المشاة عبر البحر إلى المدينة أو لحملهم من المدينة إلى الميناء إذا كانوا سيهاجمون منطقة تقع في دائرة هذا الميناء، خاصة وأن فرق الخيالة[22] تسبقهم إلى المكان المقصود عبر اليابسة لتعزيز الهجوم. وقد كان هذا الميناء يستعمل أيضا لنقل الغنائم.

• وأخيرا برج مراقبة، كان يستعمله أهل طنجة.

---

(17) بالنسبة لزورارا.

(18) بالنسبة لبرناردو رودريكش.

(19) G.E de Zurara, **op. cit**, p. 63 et 71

(20) تساوي اللكَو : البرتغالية : 5 كيلومترات.

(21) G.E de Zurara, **op. cit**, p. 279

(22) **Idem**

إذن نتساءل عن هذا المظهر الجغرافي المقرون بالليان هل هو واد ؟ أم جبل ؟ أم ميناء ؟ أم برج مراقبة ؟ ونعتبر أن النعت مرتبط باسم الجبل الذي هو مصدر التسميات الأخرى، ويختلف من ثم النعت باختلاف المظهر الجغرافي المراد وصفه، فيكون واد الليان عندما يتعلق الأمر بالنهر الذي ينحدر من جبل الليان، ويكون عينا إذا كان الأمر يتعلق بالعين المرتبط وجودها بنفس المكان، وهكذا دواليك، ولكن نتساءل عن مدى مطابقة ما قدمناه للواقع ؟ باعتبار عدم وجود أي مساعد يجعلنا نضبط من جهة التسامي، ومن جهة أخرى الموقع أو وجود وعدم وجود الجبل نفسه.

وهناك كذلك مظاهر جغرافية أخرى تدخل في نفس الإطار، مثل :

• ما يسميه البرتغاليون بـ : Boca de capanes الذي تمت مغربته بممر الكبانش، وهو ممر تقول الحوليات البرتغالية عنه : إنه يفصل بين جبل بني كَرفط وجبل بني عروس، وجبل بني كَرفط هذا جبل يبعد عن أصيلا بـ : 6 لكَوا. وفيما يتعلق بالممر لا ندري كيف كان يسميه أهالي المنطقة.

• ونفس المشكل يصادف من يحاول إحياء معالم تذكرها المصادر البرتغالية وتصعب مغربتها : مثل باب بآسفي الذي يدعى باب المجاديم Gaphos، وموقع آخر يسمى : القصبة : Alcaçoua. وهي أسماء ذكرت بآسفي خلال الحصار الذي تعرضت له يوم 13 دجنبر 1510م من طرف القبائل بعد أن تم احتلالها من طرف البرتغاليين سنة 1507م.

ـــ عن مشكل التمثيل الخرائطي :

هناك جبال تذكرها الحوليات بتفاصيلها، مما يجعل الباحث يميل إلى القيام بتمثيلها على الخرائط، الأمر الذي ليس بهين باعتبار مشاكل عدة ستظهر بعدما نتعرض لما يلي :

يتحدث زورارا وغيره عن جبل يسمونه جبل Joziam وتمت مغربته بجبل حسان، ويقول إنه يوجد خلف جبل أنجرة وجبل مجكسة إلى حد أن الأنهار المنحدرة منهما تجري وسط أراضيه، كما يتصل من جهة الجنوب بجبل بني كَرفط. فأين سنضعه على الخريطة إذا كنا نجهل أين يقع جبل مجكسة وجبل أنجرة ؟

كما تذكر الحوليات جبل Bena gorfate الذي تمت مغربته بجبل بني كَرفط،

ويبعد عن أصيلا بـ : 6 لكَوا، ويتصل بجبل بني عروس وبباديته اتصالا تاما بحيث لا يفصل بينهما سوى ممر ضيق وصغير هو ممر الكيانش، إلى حد أن الشخص بهذا الجبل أو ذاك يسهل عليه التحاور مع زميله في الجبل الآخر، ومن الجبال المجاورة لجبل بني كَرفط هناك جبل ميسرة وجبل أفقير وجبل الحصار AL Hazar والغرافة Algarrafa.

إذن كل هذه معطيات مشجعة لوضع تمثيل خرائطي، ولقد حاولنا ذلك، وحصلت على الخريطة التالية للبادية الشمالية :

وهي خريطة نعتبر أنها تقريبية باعتبار عدم وجود مواقع مضبوطة : فنحن لا نعرف موقع جبل بني معدن بالضبط، ولا جبل بني عروس ولا موقع أي مظهر جغرافي مما وطناه على الخريطة، ولقد أدرجناها هنا في هذا السياق لنبين عمق المشكل المطروح.

II ــ ما يستنتج من العرض السابق :

أ ــ فيما يتعلق بأسماء التجمعات البشرية :

يرجع المشكل الذي تطرحه تلك الأسماء إلى تعدد كتابتها ما بين كاتب وآخر، مما يجعلنا أمام أسماء متقاربة في المعنى ولكنها مختلفة في الكتابة، ويطرح هذا الأمر مشكل إيجاد مطابق مغربي دقيق لاسم تذكره الحوليات خاصة وأنها لا تعطينا موقعا محددا ولو بالتقريب للمكان المذكور، مما قد يساعد على الحسم في الأمر. ومما يزيد الأمر تعقيدا هو أننا لا نتوفر على مصادر مغربية تساعدنا في حل هذا اللغز، إضافة إلى أن طبغرافية الفترة تغيرت كثيرا بحيث يستحيل البحث عن مطابق لأسماء الأماكن المذكورة بمواقعها المضبوطة، وفي المكان الذي كانت توجد به في ذلك العهد لاعتبارات عدة : إنسانية واقتصادية وسياسية.

ولقد وجب العمل لمواجهة هذا المشكل بخلق خلية عمل جماعي تعمل على محاولة إحياء تلك الأماكن بالرجوع إلى خرائط أواخر القرن 15 و16م إن هي وجدت، وإلى مصادر أخرى تساعدنا وتمكننا من تحديد مواقع التجمعات البشرية والجبال والمظاهر الجغرافية الأخرى بدقة نسبية، وبالتالي العمل على وضع خرائط

البـادية الشمالـية

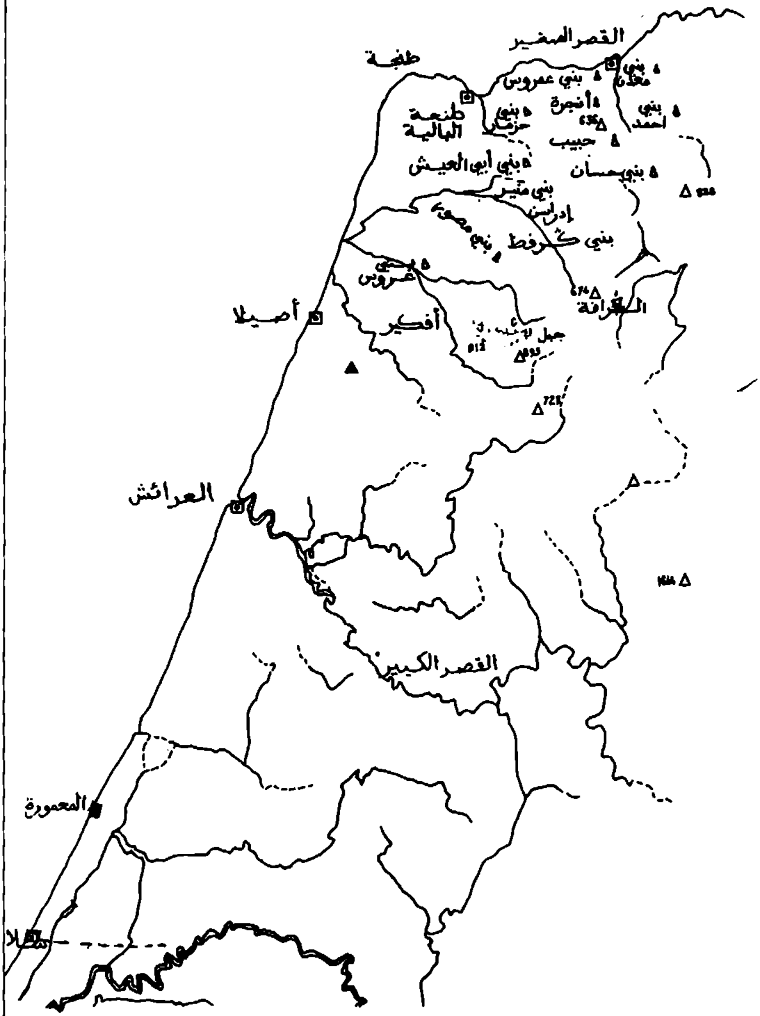

المـفـتـاح

∆ جـبـل

--- الحدود الجنوبية للبادية الشمالية

مقياس : 1/800.000

توضيحية تضع حدا لهذا المشكل. وإذا نحن أردنا القيام بهذا العمل ــ أي وضع خرائط توضيحية ــ الأمر الذي لا نعتبره مستحيلا إن نحن آمنا بأهمية عمل من هذا النوع بالنسبة لتاريخ بوادينا الاقتصادي والطبيعي والبشري، فإنه علينا أن نكثف الجهود الجماعية، وأن نبحث عن مصادر تمون هذا العمل الميداني الواسع، وأن نعمل بتنسيق مع الدول والإيبيرية.

والخرائط التي نود أن نرسمها انطلاقا من ذلك هي خرائط حائطية تساعد على تدريس البوادي بوسائل توضيحية، وكذا خرائط عادية تبين كل المعطيات التي نتمكن من استخلاصها من المصادر.

ب ــ أما ما يتعلق بالتمثيل الخرائطي :

ما يمكن أن نقوله بصفة عامة حول هذه المسألة هو أهمية المعلومات التي تسوقها المصادر الإيبيرية والتي يمكن من خلالها أن نرسم خرائط اقتصادية وبشرية وطبيعية لبادية الواجهة الأطلنطية في الفترة ما بين **1471–1541**م. ولكن من يحاول القيام بعمل خرائطي سيصادف مشكلا جوهريا يجعل طموحه يتبدد، ويتمثل هذا المشكل في عدم ذكر المصادر لموقع مضبوط عند تناولها للخصائص الطبيعية والاقتصادية والبشرية للمنطقة.

ونعتبر أن هذا العمل الخرائطي أساسي ومهم لأنه يسهل توطين المظاهر الجغرافية مما سيفيدنا في التعرف على باديتنا البعيدة زمنيا، ومن ثم يمكن محاولة معرفة مدى وثيرة تطور هذه البادية من النواحي الطبيعية والاقتصادية والبشرية.

* * *

مما سبق تبين أنه لابد من تكاثف الجهود لتوحيد وسائل العمل من أجل مواجهة المشاكل التي يطرحها تاريخ باديتنا في الماضي البعيد. ومن ضمن تلك المشاكل :

• توحيد المقاييس المستعملة لمغربة أسماء الدشور والقرى والأدوار والقبائل والمظاهر الجغرافية الأخرى. وذلك بوضع فهرس يحمل الأسماء بالبرتغالية ومقابلها المغربي.

• العمل على رسم خرائط تحمل المظاهر الاقتصادية، والطبيعية والبشرية، باعتبار توفر المعطيات اللازمة قصد القيام بهذا العمل، من ثم وجب العمل على خلق أساس يعتمد عليه في رسم تلك الخرائط، وهذا لا يتسنى إلا بالعمل الجماعي.

مساهمة الحوالة الحبسية في الكشف عن جوانب من تاريخ البادية المغربية

نموذج بعض ملامح بادية مكناس في عهد المولى إسماعيل من خلال الحوالات الاسماعيلية

رقية بلمقدم
كلية الآداب ــ القنيطرة

المقدمة :

يجد الباحث في موضوع البادية المغربية نفسه أمام مصادر يطغى عليها التاريخ السياسي، ولا توفر له (فيما يخص البادية) إلا معلومات طفيفة متناثرة عبر تتبع التحركات العسكرية للمخزن، أو من خلال تراجم العلماء والشيوخ. فلا تمكنه من تلمس مباشر لمعالم واضحة عن الحياة في البادية المغربية.

وقد وقع في الآونة الأخيرة تطور في الكتابة التاريخية يرجع بالأساس إلى استنطاق واستغلال أنواع جديدة من الوثائق، تبين أنها مليئة بالمعطيات التي بإمكانها ــ إن أحسن استغلالها ــ تسليط الضوء على جوانب متنوعة ومفيدة في تاريخ البادية المغربية. من ضمن هاته الوثائق نجد «الحوالات الحبسية»، ولذلك سنحاول في هذا العرض إبراز القيمة العلمية للحوالات الحبسية باعتبارها مصدرا له أهميته في سبيل تحقيق معرفة أوضح بجوانب من تاريخ البادية المغربية.

ولاستحالة رصد صور البادية المغربية في مجموع الحوالات الحبسية تم حصر هاته المداخلة في إبراز بعض ملامح البادية المحيطة بمدينة مكناس في عهد مولاي إسماعيل من خلال الحوالات الاسماعيلية، وذلك بالتعريف بالحوالة الحبسية، وتسليط الضوء على تاريخ ظهورها أولا كوثيقة (رسمية) ثم كوثيقة مفيدة في البحث التاريخي، وإعطاء فكرة عن النواحي المتعددة التي تفيد فيها.

التعريف بالحوالة الحبسية :

هي ـــ بعبارات بسيطة ـــ سجلات تضم أسماء الأملاك الحبسية، وأنواعها وأماكن وجودها، ورسوم ملكيتها وتحبيسها، وأسماء محبسيها، ومداخل بعضها، ونفقاتها، وطرق استغلالها، إلى غير ذلك من الوثائق ذات الصلة بالموقوفات، وقد عرفها الأستاذ المنوني بقوله : «ويعني بها دفاتر تسجل بها شؤون الأوقاف من ممتلكات عقارية وغيرها، مع دخل ذلك، والنفقات منه على المساجد والمدارس والمشاريع الاجتماعية المتنوعة، فضلا عن وثائق موضوعية مختلفة، وبينها نصوص بإثبات ملكيات المحبسين لأوقافهم»[1].

ويعتقد أنها سميت بالحوالات الحبسية لأنها حولت إليها وثائق فردية، وضمت إلى ديوان شامل لها، أو لعلها آتية من الحول بمعنى العام، لملاحظة أنها تتجدد كل سنة في أكثر الظروف التي مرت بها الأوقاف، كما أنها تتعرض باستمرار للمراجعة والتتبع، الأمر الذي يدل على اشتقاقها من الحول أو من التحويل، لأن وثائق التحبيس تحول وتنقل لهذه السجلات[2].

ولا يعرف بالتحديد متى بدأ تدوين الحوالات الحبسية، ويذكر الأستاذ محمد المنوني أنها عرفت بالمغرب منذ العصر المريني غير أن أقدم الأصول الباقية منها إنما تعود للعهد الوطاسي[3].

ويعتبر العصر العلوي فترة تنظيم ـــ أكثر ـــ لهذه الحوالات.

بداية الاهتمام بالحوالات الحبسية :

أول اهتمام بالحوالات الحبسية تناول حوالة أحباس طنجة فتم نشرها سنة 1914 مصورة في نصها العربي (330 لوحة) بعناية الفرنسي ميشو بيلير[4].

---

(1) محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، الجزء الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1983/1404، ص 130.

(2) عمر الجيدي، «الحوالات الحبسية مصدر أساسي للتعرف على التاريخ الحضاري للمغرب»، **مجلة دعوة الحق**، ص 50.

(3) محمد المنوني، **نفس المرجع ونفس الصفحة**.

(4) **نفس المرجع**، ص 131.

ومن الذين اعتمدوا الحوالات الحبسية نذكر المؤرخ عبد الرحمن ابن زيدان الذي استغل الحوالات الحبسية الخاصة بمكناس بشكل كبير في تاريخه «**اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**»، سواء فيما يتعلق بالتراجم أو بالأخبار التي أوردها عن مدينة مكناس.

وباستثناء هذه المحاولة الزيدانية، ان صح التعبير ظل اهتمام المغاربة بهذا النوع من المصادر قليلا جدا إن لم يكن منعدما. إلى أن استخدمها الأستاذ المنوني في بعض كتاباته كما جاء في مقاله عن مكناس عبر أربعة عصور، وولجت في السنين الأخيرة قطاع الدراسات الجامعية، فاستغلها الأستاذ أحمد التوفيق في كتابه عن المجتمع المغربي في القرن XIX[5] واستخدمها الأستاذ محمد مزين في رسالته عن «فاس وباديتها 1549–1637». واستغلها الأستاذ محمد اللحية في رسالته حول الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس في القرن التاسع عشر.

ومع ذلك ماتزال الحوالات الحبسية لم تدرس دراسة مفصلة و لم يعن بها أحد — فيما نعلم — ولا تصدى لبحثها باحث.

وتوجد بالخزانة العامة بالرباط مصورات على الشريط لمعظم الحوالات الحبسية المغربية في 75 مصورة ضمنها الأستاذ محمد المنوني في مقال له بمجلة البحث العلمي[6]، لكن مازالت بالنظارات ثروة هامة من الحوالات غير مصورة...

الحوالات الحبسية مصدر تاريخي هام :

يعود الفضل في إثارة اهتمام الباحثين في التاريخ بالحوالات الحبسية إلى الأستاذ محمد المنوني بقوله : «فمن خلال الوثائق المدونة بهذه السجلات تتناثر معلومات بالغة الأهمية عبر الفترات المنوه بها، فنكشف — في بلد الحوالة — على أسماء الخطط والآثار والأشخاص والأمر... كذلك تحتفظ هذه المستندات بمعلومات عن النظام الإداري لقطاع الأوقاف وأسماء القائمين بها وقرباتهم، فضلا عن الأنظمة الدينية والتعليمية والاجتماعية للمساجد والمدارس والمؤسسات الاجتماعية المندثرة.

(5) أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850–1912)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية طبعة ثانية، الدار البيضاء، 1403/1983، ص 25–29.

(6) محمد المنوني، «مجموعات المصادر التاريخية المغربية»، **مجلة البحث العلمي**، العدد 20–21، السنة العاشرة، يوليوز 1972، يونيو 1973، ص 86–89.

هذا إلى أن كثيرا من وثائق الحوالات ينبت بها تسلسل عدد من العائلات المغربية مع مجموعات من أسماء الشهود والقضاة وتوقيعاتهم بأشكالها المعقدة، مضافا لذلك بعض لوائح الكتب الموقوفة على المؤسسات التعليمية، ومجموعات الفتاوى مذيلة بأسماء المفتين»[7].

وأكد الأستاذ أحمد التوفيق على الحوالات وهو يتحدث عن حوالة أحباس دمنات : «وهذه الوثيقة، رغم صغر حجمها، مثال على ما للحوالات الحبسية من أهمية في تاريخ البنية الحضرية لحواضر المغرب، وفي إعادة تصور، ولو جزئي للمنظر الزراعي بالنسبة لبواديه»[8].

وهكذا يبدو أنه بالرغم من الصبغة الوثائقية الشبه المتخصصة للحوالات الحبسية (رسوم ملكيات، رسوم تحبيس، عقود شراء وبيع إحصاءات) فهي تحوي تفاصيل تقدم معلومات كثيرة دقيقة ومتنوعة حول جوانب مختلفة على الأراضي، وعنها تتكون مادة خام للمؤرخ والباحث يتم توظيفها وتسخيرها للإحاطة بجوانب مختلفة من حياة وصور بادية من البوادي المغربية. فعلى طريق التفصيلات التي تشملها هذه الرسوم والعقود الحبسية، يمكن الوقوف على الملامح العامة بل وأحيانا التفصيلية عن البادية المغربية وتزداد أهمية الحوالات الحبسية ـــ كمصدر ـــ عندما نجدها تهتم بمناطق ونواحي تشكل عناصر ثانوية في زحمة اهتمامات المؤرخ التقليدي (أو الرسمي)، الذي يهتم أول ما يهتم بالأحداث الكبرى، التي لها ارتباط بالسياق التاريخي الذي ينصب أول ما ينصب على تاريخ الدول والأسر المالكة، وما يندرج تحت هذا المعنى. فهي توفر مجموعة من المعطيات المرقمة والمحددة لملكيات المساجد والزوايا والمؤسسات الاحسانية والمارستانات. فالمتتبع للمعلومات الصريحة الواردة في الحوالات الحبسية عن موضع البادية، يقف عن الوضعيات العقارية للأراضي، وأصول مالكيها، وأنواع الملكيات بها، ونمط استغلالها ونوعية إنتاجها. وإلى كونها أرض سقي أو أرض بور، وأنواع التربة...

وهي بذلك تفتح مجالا واسعا أمام الباحثين في تاريخ البادية المغربية كما أنها توفر

---

(7) محمد المنوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب، **مرجع سابق**، ص 130.

(8) أحمد التوفيق، **مرجع سابق**، ص 26.

ـ من جانب آخر ـ مجموعة متكاملة من المعطيات في مجال زمني واسع (مدى زمني طويل)، يعطي [يوفر] إمكانية المقارنة بين فترات مختلفة.

ولتتضح الصورة ـ وكما سبق الذكر ـ سيتم في هاته المداخلة رصد بعض المعلومات المختلفة عن البادية المحيطة بمدينة مكناس في العهد الإسماعيلي من خلال الحوالات الاسماعيلية الخاصة بها.

الحوالات الحبسية الاسماعيلية الخاصة بمكناس :

تضم الحوالات الاسماعيلية الخاصة بمكناس الحوالات الثلاث التي تحمل ـ حسب ترتيبها في نظارة الأوقاف بمكناس الأرقام 3 و4 و5 ـ وهي تشمل تقاييد الأملاك الحبسية بمكناس، ورسوم أصول ملكية وعقود تحبيس بعضها، كما تشمل عقود بيع وشراء تلك الأملاك، وعقود المعاوضات والمناقلات... وظهائر تحبيسات المولى إسماعيل، وتعييناته لبعض النظار، إلى جانب ما تم انشاؤه وبناؤه من مؤسسات وأملاك حبسية في العهد الاسماعيلي، هذا إلى جانب معلومات مهمة عن حالة تلك الأملاك، وأساليب وطرق استغلالها، إلى غير ذلك من المعلومات القيمة التي تتميز جلها بالدقة[9].

تحمل الحوالة الأولى رقم «3» وتمثل الجزء الثالث من حوالة أحباس كبرى مكناس، ولها مصورة على الميكروفيلم بقسم الوثائق بالخزانة العامة بالرباط، تحمل رقم «122» وتضم هاته الحوالة 487 صفحة[10]. وتشمل الحوالة احصاء لأحباس الولي عبد الله بن حمد في شكل تقاييد إحصائية موثقة من قبل القضاة والعدول، كما تشمل رسوما لأصول بعض تلك الأملاك، سواء ما تم تحبيسه أو ما تم شراؤه من وفر الأحباس، أو ما تم الحصول عليه عن طريق المعاوضات والمناقلات، وتضم الحوالة أيضا بعض ظهائر المولى إسماعيل المتعلقة بالأحباس الأحمدية ومعاوضاته ومناقلاته معها، ومحبساته على ضريح عبد الله بن حمد، وكذلك عقود بيع وشراء الأملاك الخاصة بهذا الضريح وعقود أجزيتها وأكريتها. كما تنفرد بذكر الأملاك (الأراضي) الخاصة بالمولى إسماعيل.

---

(9) للمزيد من التفاصيل انظر : رقية بلمقدم، أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل، ص 173-180.

(10) نفس المرجع، ص 175 (الهامش رقم 1).

أما الحوالة المكناسية الثانية فتحمل رقم «4» وتمثل حسب ما جاء فيها : الجزء الرابع من حوالة أحباس مكناس، وتوجد لها مصورة على الميكروفيلم بقسم الوثائق بالخزانة العامة بالرباط تحمل رقم «121»، وتضم — 120 صفحة — تقاييد موثقة لما تملكه بعض المساجد بمدينة مكناس وبعض مشاهد أوليائها من رباع وعقارات داخل المدينة وخارجها، وما وقف على بعض السقايات والأسوار والمساجين.

هذا إضافة إلى معلومات عن بادية الحياينة حوز فاس حيث توجد أراضي ألحقت بالأملاك الموقوفة على جامع القصبة الاسماعيلية.

وتمثل الحوالة الاسماعيلية المكناسية الثالثة الجزء الخامس من حوالة الأحباس كبرى مكناس، أولها مصورة على الميكروفيلم بقسم الوثائق بالخزانة العامة بالرباط، تحمل رقم 116. وتشمل تقاييد لأملاك أحباس الجامعين الأعظم، والقصبة، ومساجد السور[11]، وبعض رسوم تحبيسها وعقود بيعها وشرائها ومعاوضتها.

تعطينا الحوالات المذكورة فكرة دقيقة نسبيا عن بادية مكناس، ويمكن توضيح قيمة اسهاماتها من خلال الجوانب التالية :

1 — المصطلحات المستعملة في المجال الزراعي :

ففيما يهم المصطلحات الزراعية المستعملة في المجال الزراعي ورد ضمن التقاييد الحبسية ذكر مجموعة من الكلمات الدقيقة ذات الدلالة : فمصطلح «الجنان» كان يطلق على القطع الزراعية المسيجة التي تخصص لغراسة أشجار الثمار المختلفة. و«العراصي» على البساتين المنتجة للخضروات والبقول. وفي ميدان غراسة الزيتون كان لفظ «غابة الزيتون» يطلق على الأرض التي تتكاثف بها زراعة هذه الأشجار وتشكل الإنتاج الأساسي والوحيد، وهي على العموم مناطق التشجير القديمة. بينما أطلق مصطلح «جنان الزيتون» عموما على البقع التي كانت تحتوي على أشجار الزيتون الحديثة الغراسة.

أما مصطلح «بلادات بزيتونها» فكان يقصد بها أرض زراعية مشجرة بالزيتون.

---

(11) ما تبقى من المساجد الصغيرة التي لم يتم تقديم إحصاء لها في حوالة أحباس صغرى، مكناس، رقم «4».

وأما أراضي الحرث فجرى تسميتها بـ«البلادات» إذا كان حجم مساحتها كبيرا أو متوسطاً، وبالبليدة إن كان العكس[12].

كما ورد وجاء في الحوالات أيضا مصطلح الفدان والولجة والسمطة... وذكر لأصناف التربة : فهناك أراضي ذات تربة سوداء (تيرس) وأراضي «الحمري» و«بياضة» و«الرمل».

2 ــ أشكـال الملكيـات :

من بين أشكال الملكيات الزراعية السائدة ببادية مكناس ورد في الحوالات ذكر للملكيات الخاصة، وأملاك المخازن وأملاك الأحباس.

أ ــ الملكيـات الخاصـة :

وجدت في البساتين والجنات المحيطة بمدينة مكناس، وهذا ما يستفاد من الحوالات الحبسية، إذ يظهر من خلالها أن عددا من الأفراد كانوا يشتركون بالحدود مع الأوقاف في الجنات والبساتين، أو يشتركوا معها في رقبة الملكية ذاتها.

وإذا كان من الصعب تحديد نسبة الملكيات الفردية فإن ذلك لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات المستخلصة من الحوالات الحبسية :

* الملكيات الخاصة كانت محدودة ومرد ذلك بالأساس إلى انتشار أملاك الأحباس وأملاك السلطان وبيت المال، وصغيرة الحجم قياسا على ما كانت عليه أغلبية الأملاك المذكورة، لاسيما بالنسبة لأراضي الحرث التي لم تكن ملكيتها منتشرة سوى بسفوح جبل زرهون ومنطقة جروان الشمالية.

* من الأسماء المالكة للأراضي التي تردد ذكرها كثيرا في الحوالات الحبسية نجد أسماء انتمى أصحابها لأسر مكناسية مشهورة مثل حميش، العرائشي، والمسطاسي، وغريط، وبوعشرين، والجنان، والبيجري، وجرواج، وابن عزو، والمحمدي، والحريف، وابن حليمة، والمغاري، والمنوني، وبوسته وأجانا والسوسي...

---

(12) محمد اللحية، **الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس في القرن التاسع عشر**، د.د.ع، مرقونة، ص 84-85.

* من بين الملاكين نجد أيضا عددا من أفراد العائلة المالكة وقواد الجيش وموظفي الدولة. كأبي مدين السوسي قاضي مكناس، وعبد الوهاب العرائشي ناظر أحباس مكناس، والقائد عبد الله الروسي...

* اتجه اهتمام سكان المدينة بالخصوص إلى استغلال الأراضي القريبة من المدينة مما وجه نشاطهم بالدرجة الأولى إلى الغراسة الشجرية و«البستنة».

ب ــ أملاك المخزن :

تمت الإشارة إليها من خلال المعاوضات الحبسية وكانت متمركزة بتاورا وورزيغة ووجه عروس ومنطقة جروان (الشمالية) :

ففي منطقة ورزيغة كانت تتركز ملكية المخزن من الثروات الشجرية أما أراضيه الزراعية فكانت قليلة، وتتوزع في منطقتين رئيسيتين هما : منطقة وجه عروس حيث كانت توجد أراضيه الصغيرة الحجم كأرض القائد علي بن يعقوب ومنطقة جروان (الشمالية) حيث كانت تمتد بعض أراضيه الواسعة كأرض ابن طبيل، وابن ميمون [بالطويلعات بوادي الكل].

وقد ظلت أملاك المخزن الزراعية دون أهمية ما كان بيد الأحباس. وتطرح محتويات الحوالة أيضا إشكالية التحديد الدقيق لما يمكن أن نطلق عليه اصطلاح «أراضي المخزن»، فمدلول هذا المصطلح كما هو معلوم يعني من الناحية النظرية الأملاك التي ترجع رقبتها ومداخيلها لبيت مال الدولة، غير أن تصرف الحكام في هذه الأراضي جعل أمر التمييز بين ما هو خاص بالسلطان وبين ما هو خاص ببيت المال أمرا عسيرا إن لم يكن مستحيلا، ومن الأمثلة التي نسوقها هنا معاوضات المولى إسماعيل لأراضي الأحباس بأراضي في ملك بيت المال، حيث أصبحت الأراضي المعوضة ملكا للمولى إسماعيل.

ج ــ أملاك الأحباس :

كانت تمثل أوسع الملكيات وتشمل جنانات وعراصي وغابات زيتون وبلادات.

(14 جنانا، 10 عراصي، 24 ولجة، 89 غابة زيتون، 93 من البلادات).

د ــ أملاك السلطان :

وتنفرد الحوالات الحبسية بالإشارة إلى بعض ما كان يملكه السلطان المولى

إسماعيل من بينها أرض بصيلة، خارج باب المشاوريين وأراضي بين بلاد تاكمة وسيدي المخفي وفدان مريم خارج باب المشاوريين أيضا، وأرض «بوشقفا» بالسوق القديم، وجنان بالحبول خارج باب دردورة، والولجة بعذير «العواتق» خارج باب القروحة وأرض حمرية وقد امتلكها المولى إسماعيل بعد عقد عدة معاوضات مع الأحباس أو مع الأفراد نذكر منها : الأرض المسماة بحمرية برأس أغيل، وأرض أبي حفص التي كانت في ملك محمد بن إدريس المنوني، وأرض سهب الطبال الواقعة خارج باب القورجة. ومعلوم أن أرض حمرية غرست بـ100.000 شجرة من الزيتون وحبست على الحرمين الشريفين.

ويفهم من المعاوضات الإسماعيلية سواء مع الأحباس أو مع الأفراد أن المولى إسماعيل كان يهدف إلى تنظيم مجال أملاكه بتجميع ما تفرق منها وتركيزها قريبا من المدينة حيث تتوفر الامكانيات الطبيعية الجيدة (المياه، التربة الجيدة).

3 ـ المجالات الإنتاجية :

بناء على ما جاء في الحوالات الحبسية الإسماعيلية يمكن تقسيم المجال الإنتاجي للبادية المحيطة بمكناس خلال العهد الإسماعيلي إلى مجالات ثلاث :

* **المجال الأول** : كان يضم الجنان والعراصي المرتبطة بالمناطق السقوية وأكثر مناطقها انتشارا هي «عين الغزلان» و«ورزيغة» على وادي «ويسلن» و«تاورا» و«بني موسى» على وادي بوفكران، هذا فضلا عن وجه عروس والأراضي الممتدة على واد «بو إحسان» و«الردم».

وغالبا ما كانت تخصص لتوفير احتياجات المدينة اليومية من الخضر والبقول والفواكه ومراعي الماشية.

* **المجال الثاني** : مجال أشجار الزيتون، وتنقسم أراضي هذا المجال إلى مسقية وبورية، وكانت المسقية منها تنتشر، كالعراصي والجنان على ضفاف أودية «بوفكران» و«ويسلن» و«بو إسحاق» و«الردم». أما البورية فكانت تنتشر بالخصوص في سفوح جبل زرهون.

بيد أن أعظم غابة للزيتون وجدت قريبة من مدينة مكناس هي غابة حمرية.

* **المجال الثالث** : هو مجال أراضي الحرث، وكانت الصغيرة منها من حيث

المساحة «البليدة في أغلبها منتشرة حول المدينة، وفي المنخفض الممتد ما بين مدينة مكناس إلى سفوح جبل زرهون.

بينما كانت الملكيات الواسعة «البلادات» تقع في معظمها ما بين قصبة سيدي قاسم والقبائل المسماة اليوم قبائل كروان الشمالية، ففي هذه المناطق كانت تمتد أراضي كبيرة مثل بلاد «دار أم السلطان» و«بلاد سيدي علي أو الحاج» و«بلاد تاكرارت» و«بلاد الشبلية» و«بلاد مشرع الثلاثاء»، ثم «بلاد مستاوة».

4 ــ أنماط الاستغلال :

كان استغلال الملكيات الآنفة الذكر يتم ــ كما هو الشأن في المناطق المغربية الأخرى ــ بالطرق المباشرة وغير المباشرة باعتبار أن جل الملكيات الفردية كانت تستغل مباشرة من قبل مالكيها.

وان كل أراضي الأحباس ومعظم أراضي المخزن كانت تستغل بواسطة المغارسة والمساقاة أو الجزاء (الكراء). فكانت المغارسة والمساقاة أكثر الطرق اعتمادا في استثمار الجنات والبساتين التي كانت في حوزة الأحباس والمخزن، غير أن طريقة الجزاء (أو الكراء) ظلت تشكل الصورة الغالبة على أنماط الاستثمار غير المباشرة ببادية مكناس، وأغلب أراضي الأحباس كان يتم استثمارها بهذه الكيفية.

ويظهر من وثائق الحوالات الحبسية أن عددا من سكان المدن وموظفي المخزن كانوا يقبلون بالأساس على استئجار الأراضي الحبسية وأراضي المخزن.

خاتمة :

ونخلص إلى القول من خلال نموذج بادية مكناس في عهد المولى إسماعيل أن الحوالات الحبسية مليئة بإفادات تاريخية متنوعة مفيدة مرتبطة بالأرض.

وتأسيسا عن المعلومات الواردة بها (الحوالات) يمكن أن يساعد ذلك في وضع (أطاليس) ــ إن صح التعبير ــ جغرافية وتاريخية ذات صلة بالهياكل الزراعية.

وأحرص في الختام على التنبيه إلى حدود استغلال الوثيقة الحبسية، فبالرغم من أنها لا تثير (أو تطرح) مسألة الموضوعية (أو التأويل) فيجب على الباحث أن لا يجعل منها مصدره الوحيد فمن الواجب تغطية نواقصها بوثائق أخرى من نوع آخر سيما وأن طبيعة البحث التاريخي تفرض على الباحث في التاريخ أن لا يهمل أو يزدري أيا من المصادر.

المخزن وقواد البوادي

مصطفى فنيتر
كلية الآداب ــ مراكش

ما هي الملامح السياسية العامة التي كان يسلكها المخزن المركزي إزاء قواد البوادي ؟

هل كانت هناك مرتكزات وتوابث تحدد ملامح هذه السياسة ؟

انطلق في البداية لتحديد إطار للموضوع، من مقولة أوردها بن اليمني بوعشرين في مخطوطه التنبيه المعرب... يقول :

«لا سلطان إلا بجيش، ولا جيش إلا بمال، ولا مال إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل وأمن ودين متين، وتعفف على أموال المسلمين»[1].

هذه المقولة في نظري تختزل المعادلة السياسية التي أصبح المخزن المغربي يطمح إليها، وإن كنا لا نأخذ منها إلا الشق الأخير، وهو ما يتصل بارتباط العمارة بالعدل والأمن.

فهل كان من «هم» المخزن المغربي أن يسود العدل والأمن داخل البوادي ؟

وإلى أي حد تعود المسؤولية في ذلك إلى قواد البوادي ؟

[إن قواد البوادي، هم ممثلوا المخزن داخل البوادي، وهم المسؤولون المباشرون عن إقرار الأمن والعدل ومراقبة البوادي حسب الشريعة والأعراف، والواسطة بين المخزن المركزي وسكان البوادي.]

---

(1) بن اليمني بوعشرين، **التنبيه المعرب عما عليه ــ الآن ــ حال المغرب**، مخطوط خاص، ص 115.

فمهمتهم المركزية إذن : هي الحرص على تحقيق التكامل بين السلطتين المحلية من جهة، والمركزية من جهة أخرى.

والسلطة السياسية التي كان يمثلها القائد داخل البادية، كانت في معظمها سلطة فردية مطلقة، تميل في كثير من الأحيان إلى العنف، حيث كان العنف هو عنوان قوة القائد، وقدرته على البطش وقهر أفراد إيالته، وانصياعهم لأوامره، وتقديم واجباتهم بانتظام إلى المخزن. ولعل هذا هو المفهوم الذي كان سائدا والذي كان يدل على الاستقرار والأمن داخل البوادي.

لقد كان العنف من صلب ممارسة السلطة القيادية، ولا يمكن فصلها عن باقي الممارسات التي كانت تزاول من طرف باقي أفراد المخزن من وزراء وولاة وأتباع وغيرهم.

ــ فما هي السياسة التي نهجها المخزن المركزي للحد من شدة العنف داخل البوادي، والتقليص من حدة شطط قواد البوادي، وتحقيق الشق الأخير من المعادلة السالفة الذكر ؟

سأحاول من خلال هذا العرض أن أستشف بعض ملامح هذه السياسة إزاء قواد البوادي خلال القرن 19 وبداية 20. وبالتدقيق منذ عهد السلطان المولى سليمان إلى عهد السلطان مولاي عبد العزيز. لأن هذه الفترة عرفت تطورا في تقسيم وإعادة تقسيم إدارة البوادي المغربية من قيادات كبرى إلى قيادات صغرى ولعل لذلك التقسيم أسباب ومبررات.

المولى سليمان وقواد البوادي :

ما كان يعرف عن السلطان المولى سليمان هو الورع والتشبث بالعدل والرفق بالرعية، فكان مبدئه كفقيه هو رفض الظلم والطغيان، وكانت خطته في مسألة الولاية، أنه لا يقلد أحدا ولاية إلا بعد التحقق من صفاته «..ويسأل عنه الصادر والوارد، فإن بلغه عنه ما يكره، عزله في الحين»[2].

كما أنه كان حريصا على تفقد أحوال عماله في البوادي والأمصار، وحينما يسمع

---

(2) الحجوي.. **اختصار الابتسام** (ضمن مجموع) خ.ع. 114 ح/ ص 360/4.

«.. عن واحد منهم جورا أو أمرا منكرا، عزله»[3].

فسياسته إذن، اعتمدت على عزل العمال وقواد البوادي، إذا صدر منهم ما يخالف الشريعة والأعراف.

وقد صنف ولاته إلى ثلاثة أصناف.

«.. عامل أكل السحت وأطعمه الغوغاء والسفلة، وعامل لم يأكل و لم يطعم غيره، انتصف من الظالم، وعامل أكل وحده و لم يطعم غيره.

فالأول تحبه العامة والسفلة، ويبغضه الله والسلطان والصالحون.

والثاني يحبه الله ويكفيه ما أهمه من أمر السلطان.

والثالث كحال اليوم، يأكل وحده، ويمنع رفده، ولا ينصر المظلوم. فهذا يَبْغَضُه الله ورسوله والسلطان والناس أجمعون»[4].

(فالولاة وعمال اليوم، ومنهم قواد البوادي، بالنسبة لمولاي سليمان) يبغضهم الله والرسول والسلطان والناس أجمعون، لذلك فهم في نظره محمولون على الظلم والطغيان، و لم يكن يحتاج في إثبات ظلمهم إلى بينة أو حجة، لاسيما إذا طالت ولايتهم، وكثرت الشكاية بهم[5].

نقف على نماذج من مواقف المولى سليمان إزاء شطط قواد البوادي، وذلك من خلال مخطوط اختصار الابتسام لمحمد بن الحسين الحجوي، يقول :

«.. ولى عاملا على قبيلة دكالة، فبلغه عنه الجور في الأحوال والفتك في الأعراض، فعزله وعاقبه أشد العقوبة، وألزمه بغسل مرحاض السجن.

وولى عليها غيره، فمكث أشهرا يسيرة وجاء لملاقاته بمال ناض وخُرق دكالية، وقلل من السمن والغنم والدجاج، ما لم يأت به أحد قبله. فلما حضرت هديته، قال له : كيف جمعت هذا في هذا الزمن القليل، وجُرت على أهله وأخذت من الأليم واليتيم والضعيف، وجئتني به تطلب مكانة به، أنت معزول. وسجنه ونفاه

---

(3) **نفسه** ص 359.

(4) الناصري، **الاستقصا**، ج 8/ ص 139 (رسالة السلطان إلى أهل فاس بعد قيامهم مع عاملهم الحاج محمد الصقار).

(5) الحجوي، **سابق الذكر** (س.ذ)، ص 360/4.

من بلده، وعذبه حتى مات غريبا كئيبا حزينا»[6].

هذا السلوك، جعل الولاة من العمال وقواد البوادي يخافون السلطان، ويذكر اكنسوس بأنهم «.. يخافون منه أشد الخوف، فلا يأمنون من وقوع مكره بهم دائما»[7]. ولم يعد باستطاعتهم ممارسة سلطتهم المطلقة لضبط شؤون البوادي، خصوصا بعد أن اشتهر لدى العامة أن السلطان لا يحتاج في الشكاية بقواده وعماله إلى بينة، وصار كل من أراد عزل عامله أو قائده يجمع جماعته ويرفع شكوى إلى السلطان فيعزله.

هذا السلوك، كانت له انعكاسات سلبية على السلطة السياسية للمخزن عموما، وعلى قواد البوادي على وجه الخصوص، لذلك تفطن المولى سليمان في آخر حياته إلى أن هذا النهج لا يستقيم معه الحكم على الرعية، ويحصل بسببه الخلل وانحلال الأمور. وهذا بالفعل ما حدث، ونسوق لذلك مثالا من قبيلة عبدة التي قامت ضد قائدها ابن عبد الصادق، فبعث السلطان إلى عامله عمر بوسته لمحاورة القبيلة، ومما جاء في الرسالة :

«.. ومن جار عليه عامل لا يحل له أن يحارب، ولا أن ينتصر عن العامل لقوله ﷺ : «أدوا الذي عليكم واطلبوا الله الذي لكم»، وقوله ﷺ : «إن ضربك فاصبر، وإن أخذ مالك فاصبر، وإن شتمك فاصبر»، واجعل معهم الحساب. كم قبض منهم ابن عبد الصادق من المال في غير حق(؟) وكم قتل من نفس بغير حق (؟) لتكون لنا الحجة على العمال في عزلهم.

وأما ان كل عامل أراد تنفيذ الأحكام الشرعية، وجريان الحدود الذاتية التي وجبت عليه، يقوم سفيه محارب باغ عليه، ويجبر القبيلة على الفساد، ما بقيت ولاية ثابتة لأحد يراقب الله ويريد الحق، وما بقيت أحكام الشرع تجري على أحد، وصار العزل والولاية بيد الفساق لا بيد السلطان»[8].

هذه هي الأسباب التي جعلت السلطان المولى سليمان يتراجع عن سياسة

---

(6) **نفسه**، ص 360/4.

(7) اكنسوس، **الجيش العرمرم**، ج II، ص 55.

(8) **نفسه**، ص 56.

العزل وهذا ما جعل صاحب الجيش العرمرم يستخلص خلاصة سياسة تحبذ أهون الأضرار وهي : «.. إن الضرر الناشيء عن تبديل العمال بأدنى سبب أقبح وأشد من الضرر الناشيء على الصبر على ظلم العامل»[9].

المولى عبد الرحمان وقواد البوادي :

هذه الجوانب السلبية التي طبعت النهج السياسي للسلطان مولاي سليمان، استفاد منها المولى عبد الرحمان الذي اعتمد في سياسته على مبدئين :

ـ المبدأ الأول : ظالم واحد أخف من ظلم العدد الكثير :

هذا المبدأ أعاد من جديد لقواد البوادي الاطمئنان والحق في ممارسة سلطتهم المطلقة، وأرخى لهم العنان والثقة بهم، فظهرت من جديد تجاوزات القواد داخل البوادي، ولم يكن يعمل بمنطق العزل لمجرد الشكاية بهم، حتى يتحقق كل التحقق من سوء فعلهم وشدة ظلمهم، لا لأن الرعية في نظره تكره الولاة على كل حال.

ـ المبدأ الثاني : الرعية أظلم من العمال وقواد البوادي :

كانت الرعية في نظره، وبالأخص منهم سكان البوادي، أظلم وأعنف من قواد البوادي، وفي هذا الصدد يقول اكنسوس عن سكان البوادي :

«.. لولا ما يتقون من سطوة الملوك والحكام لا يفرقون بين الحلال والحرام»[10] هذا الاختيار السياسي، جعل مدة ولاية العمال وقواد البوادي تطول وقد تجاوزت أحيانا مدة العشرين سنة.

مثلا :	القائد محمد بن إبراهيم الدكالي البوعزيزي،	23 سنة
	القائد الصديق العمراني	20 سنة
	القائد أحمد بن السرغيني	22 سنة[11]

وهذا معناه استمرار واستقرار الأجهزة السياسية داخل البوادي، مما ساعد على تدعيم مركز قواد البوادي.

---

(9) نفسه.

(10) نفسه، ص 55-56.

(11) الحجوي، س.ذ، خ.ع. 114 ح/ ص 418/62.

محمد بن عبد الرحمان وقواد البوادي :

لعل النهج السياسي «المتطرف» الذي سلكه مولاي عبد الرحمان إزاء قواد البوادي، جعل ابنه سيدي محمد يسلك نفس المسلك بنوع من الحذر والحيطة، وأحكام المراقبة على تصرفاتهم، فأحدث من أجل ذلك شبكة موسعة من العيون كان يختارهم من العوام. وكانوا يراقبون كل ما يجري داخل البوادي، ويرفعون بذلك تقارير إلى السلطان بكل ما يصدر عنهم بما في ذلك الغث والسمين، وكان يسمع ذلك كله، فينتقي منه الصحيح ويطرح السقيم[12].

لذلك، لم يكن يجد حرجا في عزل العمال والقواد إذا كثرت فيهم الأقاويل، وذلك إبعادا لولاته من الشبهات ومن «دنس القيل والقال».

وهكذا نعثر على إشارات في هذا الصدد، منها الرسالة التي وجهها إلى عامل مراكش أحمد بن الطاهر السملالي يقول :

«.. إذ لا يخفى ما يقال في الولاة... إذ لا معرة على العامل في العزل بمجرد القول، كما لا ملام على عازله لمجرد الكلام... فإنما عزله إبعادا له من دنس القيل والقال...»[13] .

المولى الحسن وقواد البوادي :

بدأت الملامح السياسية العامة للمخزن المركزي، إزاء قواد البوادي — تتضح شيئا ما — في عهد السلطان مولاي الحسن، الذي تميز عهده بتطبيق عدة إجراءات «إدارية» وسياسية قصد التخفيف من حدة وطأة قواد البوادي سواء بالنسبة للمخزن أو للبادية. ونذكر من بين هذه الاجراءات ما يلي :

1) **إبطال العادة التي أصبحت داخل البوادي** : والتي كانت تسعى إلى تبديل القواد بالرغم من اختيارات المخزن المركزي. وهذا ما كان يجعل حق العزل والتولية بيد سكان البوادي، مما قد يمثل إغراء لهم على الطيش والجرأة والتجاسر على الملك.

---

(12) الناصري، **مصدر سابق**، ج 9، ص 124.

(13) رسالة السلطان محمد بن ع. الرحمان إلى الطالب أحمد بن الطاهر السملالي بتاريخ 24 رجب عام 1282 وهي في حوزتنا.

وفي هذا الصدد أشار صاحب البستان الجامع إشارة خفيفة يقول فيها :

«.. فلما ألقت إليه الإمامة الزمام.. كان من جملة ما صمم عليه ابطال تلك العادة، لأنها إن لم تنحسم مادتها ترامت للزيادة»[14].

2) **أحكام المراقبة على تصرفات قواد البوادي** : يقول المشرفي عن ذلك : «.. لم يفته حال من أحوال قواده وعماله.. وما من ولى بأرض إلا وكشف عن نسبه وأصله»[15].

هذه المراقبة كانت عن طريق العيون التي بثها السلطان في معظم البوادي، والتي كانت ترفع تقارير منتظمة إلى البلاط المخزني، حول كل صغيرة أو كبيرة. وهذه المراقبة أحيانا تدفع بالسلطان إلى الوقوف على وضعية القواد في عين المكان. ونسوق في هذا الصدد مثالين مستملحين :

ــ يذكر المختار السوسي على لسان إدريس منو أن قائد دمنات، «قام ببناء قبة فخمة في داره وتفنن في تزويقها وتزليجها، وكان السلطان مولاي الحسن لا يحب أن يشتغل بذلك القواد لئلا يوديهم ذلك إلى امتصاص الأموال. ولما كان السلطان في طريقه إلى دمنات، أمر بإفراغ دار القائد للنزول بها، فقام القائد المذكور قبل مجيء السلطان وأخفى بالكتان والجبس والجير كل مظاهر التزيين، ولما نزل السلطان بالدار فتش بنفسه فوجد أن في الأمر خدعة، فغرمه غرامة باهضة»[16].

كذلك يذكر المختار السوسي :

.. إن زوجة لقائد عبدة عيسى بن عمر كانت تقرأ وتكتب، فكتبت إليه مرة بطاقة... فوقع لها على البطاقة توقيعا ملوكيا.. فبلغت البطاقة نفسها إلى السلطان مولاي الحسن فغرمه غرامة باهضة»[17].

لكن أهم وسيلة للمراقبة كانت هي الشكايات، حيث كان بإمكان سكان

---

(14) السباعي عبد الله بن محمد بن إبراهيم : **البستان الجامع**... خ.ع 1346 د، ص 72.

(15) المشرفي، محمد لغريسي : **الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العوية** خ.ع 1463 د، ص 246.

(16) السوسي : **حول ما ترك القواد**، ص 84.

(17) **نفسه**.

البوادي أن يرفعوا تظلماتهم إلى السلطان على شكل شكايات، وكان المخزن المركزي يعيرها اهتماما كبيرا، فيتدخل لإنصاف المظلوم أو للحد من سطوة القائد.. لذلك كانت الشكايات إحدى الوسائل التي اعتمدها السلطان مولاي الحسن للتخفيف من حدة العنف الذي كانت تلجأ إليه البادية لمواجهة سطوة القواد.

3) **تقليص نفوذ قواد البوادي** : كانت سياسته تسعى إلى تقليص نفوذ قواد البوادي ـــ كلما ظهرت الفرصة مواتية ـــ وذلك عن طريق إعادة توزيع خريطة تقسيم القيادات وتعددها، فلم يتراجع عن تقطيع القيادات الكبرى التي لم تكن تتجاوز آنذاك 18 قيادة كبرى لتصبح بعد ذلك 330 قيادة صغرى[18]. ولعل الخلفية السياسية لهذا الإجراء الإداري والسياسي، كانت هي تحويل القيادات الكبرى ـــ التي قد تتحول في يوم ما إلى زعامة محلية من شأنها أن تهدد المخزن ـــ إلى قيادات صغرى قد تكون في حاجة دائمة ومستمرة إلى دعم قوة المخزن المركزي وقابلة لتلقي الأوامر السلطانية وتقديم الطاعة العمياء.

وفي نفس الاتجاه، قام السلطان بتجريد قواد البوادي من بعض الصلاحيات التي كانت تسند إليهم داخل البوادي، وتدخل ضمن صلاحياتهم، كالبث في القضايا ذات الصبغة الجنائية، وما كان يترتب عنها من ذعائر يستفيد منها القواد، وأسند هذه المأمورية إلى القضاة، وأصبحت مهمة قواد البوادي في هذه الحالة هي إقرار الحكم الصادر عن القاضي وتنفيذه.

السلطان مولاي عبد العزيز وقواد البوادي :

بعد وفاة السلطان مولاي الحسن ومبايعة المولى عبد العزيز، برزت مشاكل مختلفة داخل الحواضر والبوادي على السواء.

وما يهمنا من ذلك هو طبيعة العلاقة آنذاك بين المخزن المركزي وقواد البوادي، ويستحسن أن نميز بين فترتين :

1 ـــ فترة وصاية الوزير أحمد بن موسى :

معظم المصادر التي تتحدث عن هذه الفترة تشير إلى استفحال ظاهرة الظلم والجور والتعسف التي سادت البادية والحاضرة على السواء.

---

(18) J. ERKMANN, Le Maroc moderne, 122; LAHBABI, Le Gouvernement, p. 145 -

فمحمد بن الحسن الحجوي في مخطوطه، تقاييد تاريخية، يذكر أن أحمد بن موسى مارس سياسة تعتمد على «.. إضعاف القبائل واطلاق أيد العمال بالسلب والنهب لأجل أن يأتوه بأيديهم عامرة ليعمر خزينته»[19].

كذلك المشرفي في مخطوطه، الحلل البهية، يشير إلى أن الحاجب أحمد بن موسى.

«.. أكثر من زبنائه، وبالأخص منهم قواد بوادي الحوز، وبسبب ذلك طغت سياستهم، وتزايدت شراستهم لتجميع الثروات قصد حماية مناصبهم، أو الإقدام على شراء مناصب أخرى لتوسيع دائرة نفوذ إيالتهم، وهذا ما تسبب في تزايد ظلم قواد البوادي»[20].

يمكننا أن نستخلص من هاتين الشهادتين بعض الملامح العامة لسياسة أحمد بن موسى إزاء البوادي المغربية. وهي :

1 ـــ اضعاف شوكة البوادي المغربية، لأنها كانت مضطربة، وتعيش حالة عدم الاستقرار.

2 ـــ إطلاق اليد لقواد البوادي ليمارسوا بجانب السلب والنهب، كل الوسائل لإضعاف وتكسير قوة البوادي.

3 ـــ توسيع دائرة نفوذه السياسي، عن طريق الإكثار من قواد البوادي الموالين لسياسيته بالأخص داخل مجال بوادي أحواز مراكش.

4 ـــ إمكان توسيع مجال القيادات عن طريق الشراء لتوسيع دائرة النفوذ. مما قد يسمح ببروز ما يسمى بالقواد الكبار.

5 ـــ طغيان سياسة قواد البوادي وتزايد شراستهم، واستفحال ظلمهم.

على العموم، هذه الفترة، بتنوع مشاكلها، وبفعل طبيعتها المضطربة، ستفرز وضعا خاصا داخل البوادي، مما تسبب في ظهور قواد مستبدين قال عنهم الكانوني :

«.. نصبوا على الرعية يرهقونها ظلما وجورا، ويمطرونها نهبا وتعسفا، فسفكت

---

(19) الحجوي، **تقاييد**، خ.ع 128 ح، ص 25.

(20) محمد المشرفي لغريسي، **س.ذ**، ص 339.

الدماء بسبب وبلا سبب»[21].

وإذا عدنا إلى الواقع اليومي الذي كانت تعيشه البادية، يمكننا آنذاك أن نتأكد من مصداقية هذه الشهادات، وأن نتعرف على حدة الظلم الذي كان يمارسه قواد البوادي وسأعرض في هذا الصدد رسالتين :

رسالة من النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس إلى السلطان ع. العزيز يتحدث فيها عن أسباب ودواعي هجرة سكان عبدة وآسفي إلى طنجة، يقول :

«... سببها معاملة عاملهم القايد عيسى بن عمر بالقسوة والجفاء والغلظة من استصفاء الأموال، وجلد الظهور والسجن وغيره من عظائم الأمور، وبلغنا أن هجرتهم غير مقصورة على هذا الثغر، بل ملئوا الصويرة والجديدة والدارالبيضاء وغيرها من الإيالة السعيدة»[22].

رسالة أخرى من ال فروكة من بادية مراكش إلى الباشا محمد ويدة، تقول :

«.. ان الشيخ علي الحاج قد اعتدى علينا غاية التعدي بكثرة الفرض، حتى لم يبق بأيدينا ما ندفعوا إليه، وهربنا بأنفسنا..»[23].

هذه المظالم والتعسفات، كانت من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتفاض البوادي المغربية ضد العمال والقواد، حيث انفجرت البادية عموما، وبادية أحواز مراكش على وجه الخصوص، وهي الوضعية التي سيرثها السلطان مولاي عبد العزيز بعد موت وزيره الوصي أحمد بن موسى.

2 ــ فترة السلطان مولاي عبد العزيز :

كان السلطان مولاي عبد العزيز واعيا بحدة المشاكل التي كانت تعيشها البادية، وحاول ــ قدر الإمكان ــ أن يعيد الأمن والاستقرار إليها، لإيمانه كذلك بأهمية الشعار الذي سبق ذكره وهو، «لا سلطان إلا بجيش، ولا جيش إلا بمال، ولا

---

(21) الكانوني محمد بن أحمد، **آسفي وما إليه**، ص 156.

(22) مكاتب دار النيابة، خ.ع.

(23) رسالة خاصة بتاريخ 20 ربيع II عام 1314/ سبتمبر 1896.

مال إلا بعمارة ولا عمارة إلا بعدل وأمن ودين متين وتعفف على أموال المسلمين». وفي هذا الاتجاه كانت محاولاته لإقرار الأمن والعدل.

وسأركز في هذا الصدد على مجموعة من الوثائق التي تبرز الرغبة الملحة التي كانت لديه لإصلاح الوضعية العامة ومنها على الأخص وضعية البوادي والولاة.

ولطالما أكد السلطان في رسائله وظهائره بعض الضوابط التي كانت تحكم العلاقة بين العمال وقواد البوادي من جهة، وإيالتهم من جهة أخرى. وفي هذا الصدد كان يبعث برسائل تعمم على سائر الولاة في كل أرجاء المغرب بما في ذلك البوادي، وهذه نماذج من هذه المراسلات.

رسالة يقول فيها :

«.. فقد علمت أن الضابط الذي أسسناه لك ولغيرك من العمال في إيالات رعيتنا السعيدة، ظاهر المصلحة، وكفيل بتسكين الناس وإقرارهم على الهناء والأمن، وقطع مواد التشويس بسلامتهم من الأسباب التي تنشأ عنها، ذلك من أتباع أغراض الطمع، ومن مد الأيدي في أمتعتهم بلا موجب، وغير ذلك من التعديات، وراعينا في ذلك المصلحة العائدة على الناس وعلى عمالهم وعلى جانب المخزن»[24].

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الرسالة، هو أن المخزن المركزي كان يدرك الأسباب الداخلية التي أدت إلى تفاقم الأوضاع داخل البوادي على وجه الخصوص، وكان يربطها بمختلف أشكال التجاوزات والتعديات التي كانت تمارس من طرف قواد البوادي، أي أنه كان واعيا بفساد «جهازه الإداري».

وفي رسالة أخرى، يبرز السلطان حالة التردي التي وصلت إليها البادية، بعد استفحال أعمال النهب وقطع الطرق وانعدام الأمن مما تسبب في عرقلة النشاط الاقتصادي، لذلك أصدر أمرا معمما على سائر قواد البوادي، جاء فيه :

«.. فمما شاع وذاع، وملأ الأسماع، أن.. صعاليك إخوانكم اشتغل بالضرب على دواوير الضعفاء ليلا، ونهب أموالهم أثاثا وأنعاما وخيلا، وربما أدى ذلك إلى قتل الرجل لأجل المدافعة عن حريمه وماله، زيادة على هتك عرضه في سائر أحواله،

(24) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب**، ص 145، ملحق 30.

وكل هذا بمرأى ومسمع، من غير نكير ولا مدفع، كأنكم آمرون لهم بذلك، مغرون لهم بشيع هاتيك المسالك، ومن رفع إليكم من الضعفاء ظلامته، لا يحصل إلا على شماتته.. وكل ذلك محرم شرعا ممنوع عقلا وطبعا..

وعليه فنأمركم بالقيام على ساق الجد في البحث عن هؤلاء الفساد، والقبض عليهم وتوجيههم لأعتابنا الشريفة في أكبالهم، وهذا أول إنذار لك في هذه القضية، فإن قمت لتنفيذها على ساق بالكل والكلية، فقد استبرأت لدينك وعرضك، وإلا لم يبق فرق بين التابع والمتبوع، وبحثت عن حتفك بظلفك»[25].

هذه الرسالة تبرز بصفة خاصة استفحال الفوضى وإحلال النهب داخل البوادي، وتؤكد على حقيقة خطيرة، وهي أن قواد البوادي أصبحوا غير قادرين على ضبط الأمن في البوادي، بل هم متورطون في أعمال النهب ومعرضون عليه، حيث لم يبق فرق بين «التابع والمتبوع»، ولعل صيغة الإنذار الواردة في الرسالة، استلزمت من بعض القواد، القيام بتعبئة داخل البوادي لملاحقة قطاع الطرق وممارسي النهب والسرقة. وهناك إشارة لعبد القادر بن محمد بناني، تذكر أنه بالفعل تم «.. القبض على كل معروف بالسرقة أو القطع، وتوجيههم في السلاسل للحضرة الشريفة، فقبضوا على عدد كثير من ذلك، ووجهوا لمراكش، فامتلأت السجون بهم»[26].

هذه الأوامر الصادرة عن السلطان، لم تكن كافية لمواجهة الفساد الذي تفشى في «الجهاز الإداري» الذي كان يتمثل في قواد البوادي، لذلك كانت همة السلطان تطمح إلى إصلاح العطب من أساسه، وذلك عن طريق القيام بمبادرات إصلاحية عامة وهي تمس في العمق وضعية البوادي، وتحاول وضع حد لتعسفات القواد. ونستطيع أن نستشف ملامح هذه الإصلاحات من خلال المبادرات التالية :

1 ــ **مبادرة الترتيب** : أصدر السلطان مرسوما بتاريخ 10 جمادى I، 1901/1319، ما يهمنا منه هو الجانب السياسي المتصل بمحاولة الحد من سطوة وشطط الولاة عموما والقواد خصوصا. يقول المرسوم :

---

(25) كناش رسائل صادرة عن السلطان في شأنه تعيين بعض الأمناء والقواد، رقم 229، الورقة 18.

(26) بناني، **تلخيص ما عليه المعول في أخباره بالمغرب من المدلول**، خ.ع، رقم 1027، ص 46.

«.. أما العمال، فلم يبق لهم من سبيل على فرض شيء عليكم أو قبض شيء منكم لأننا عيننا له ما يكون يقبضه راتبا بيت المال عمره الله. على أن لا يعود لمد اليد في متاع أحد من القبيلة، أو يتطاول لأخذ شيء بطمع أو حيلة، وإنما حسب رد البال، وتأمين الطرق، وإجراء الأحكام، وشد العضد على الصلاح والطاعة، وحفظ النظام، وإجلاس كل طائش عند حده، وحمل كل واحد على أتباع معاشه ورشده»(27).

لعل هذه الرسالة تبرز لنا الإحساس بعمق المشكل الذي كانت تعانيه البوادي من جراء سطوة القواد، وتحدد من جديد صلاحيات واختصاصات القواد والولاة. لكن مطمحا سياسيا من هذا القبيل كان في حاجة إلى إحداث تغيير جذري داخل بنية الجهاز المخزني بأكمله، لذلك سرعان ما اصطدمت هذه الرغبة بالمصالح والامتيازات التي كان يسعى قواد البوادي إلى حمايتها وصيانتها.

وتفطن السلطان مولاي عبد العزيز بعد مضي ثلاث سنوات، إلى أن السبب الحقيقي وراء إخفاق مشروعه ككل، يرجع بالأساس إلى ظهور معارضة قوية وسط الجهاز المخزني.

وتقدم لنا الرسالة التالية، صورة عن خيبة الأمل التي أصابت السلطان من جراء عملية النسف التي تعرض لها مشروعه، تقول الرسالة :

«.. تبث عند جنابنا.. أن السبب.. في تراخي العامة في أداء ضريبة الترتيب هو ما عليه العمال في السعي في تعطيل إجراء العمل بذلك لكراهيتهم نجاح أمره.. مع علمهم بأن جبايات القبائل هي العمدة في تعمير بيت المال... والمحقق عند العامة أنها مدعنة لأداء ذلك بفرح وسرور، وإنما يمنعها وسوسة العمال المتلونة في كل قبيلة... وإذا كان العمال الكبار النصحاء لا ينفعون في ذلك، سيما في هذا الوقت، فمتى يرتجى نفعهم(28).

2 ــ مبادرة الإعفاء من تقديم الكلف : حاول السلطان التخفيف على البوادي باعفائهم من تقديم الكلف المخزنية بمناسبة مرور حركته من مراكش إلى

---

(27) كناش مكاتيب دار النيابة خ.ع، 2720 ك، رسالة 236.

(28) أوردها الخديمي علال : مقال «مجلس الاعيان» مجلة كلية الآداب حول الإصلاح، ص 761.

الرباط أواسط سنة 1901/1319، فلم يطالب هذه الجهات التي مر منها بتمويل حركته، كما كانت العادة سابقا[29].

3 ــ **استدعاء بعض الولاة منهم قواد البوادي** : استدعى السلطان مجموعة من العمال وقواد البوادي وخطب فيهم :

«وأمرهم بالكف عن إذاية الناس، وان لا يسمحوا من جهة أخرى لأنفسهم، بأن يبتزهم أحد»[30].

4 ــ **اقتراح مجلس لمراقبة أعمال القواد والعمال** : بعض المشاريع الإصلاحية التي قدمت للسلطان كانت مشحونة برغبة في ضبط سلوك «الجهاز الإداري» عموما، والحد من سلطته المطلقة خصوصا داخل البوادي، وهذا ما يمكن ملاحظة بعض ملامحه في المشروع الذي تقدم به عبد الله بن سعيد السلاوي، حيث نجد في الفصلين الثالث والرابع، ما ينص على اقتراح مجلس لمراقبة أعمال العمال والقواد قصد الحد من جورهم وتعسفهم.

يقترح الفصلان المذكوران ما يلي :

... مجلس مؤلف من أهل العلم والمروءة والجد والديانة والمعرفة، بقصد النظر في مصالح البلد، ويرجع إليه فيما عسى أن يصدر من العامل لرعيته... وإذا ثبت عنده جور العامل على الرعية، بعد البحث التام، يكتب له فيه، فإن أنصف فذاك، وإلا فيطلع به شريف علم مولانا نصره الله.

لم تكن هذه المحاولات كافية للحد من الممارسة التعسفية لقواد البوادي الذين تشبعوا بتقاليد وعادات تعتمد على السلب والنهب وإثقال كاهل الرعية، حيث أصبح هذا النهج سلوكا ملازما لسلطة قواد البوادي، ومتجذرا داخل بنية الجهاز المخزني. و لم يعد سهلا زعزعت ذلك بمجرد قرارات تأتي من أعلى وتصطدم بنية مخزنية متحجرة.

ومن المحتمل أن تكون هذه المبادرات لاصلاح الوضع السياسي و«الإداري» داخل البوادي على وجه الخصوص، من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور تحالف

---

(29) المنوني، **مرجع سابق**، ص 140-141.

(30) **نفسه**.

موضوعي بين الفئات المحافظة داخل المجتمع، بمن فيهم قواد البوادي، والتي كانت تسعى بصفة عامة إلى حماية مصالحها والدفاع عن امتيازاتها وعرقلة كل محاولة من شأنها أن تنال من وضعيتها.

ومن المحتمل كذلك أن تكون هذه الأسباب من العوامل التي دفعت بهذه القوة السياسية داخل البوادي ـــ خصوصا بوادي الجنوب ـــ إلى البحث عن واجهة جديدة لإعادة تدعيم مركزها وإضفاء نوع من الشرعية على ممارستها. خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن الظرف السياسي العام لم يكن في صالح السلطان مولاي عبد العزيز الذي أصبح عاجزا عن وضع حد لكل ذلك[31].

ولعل هذه المعطيات هي التي ساهمت في الإسراع بظهور وضع جديد داخل البوادي، خصوصا منها الجنوبية، حيث استطاع قواد بوادي الجنوب التحكم في قبضة العمل السياسي.

---

(31) التمردات الداخلية + استفحال التدخل الأجنبي = إرهاق السلطان ماديا ومعنويا.

قبائل زعير والمخزن
خلال القرن التاسع عشر

عـلال الخديمي
كلية الآداب ـــ الرباط

تقديم :

لاشك أن الباحث في تاريخ المجتمع المغربي، كثيرا ما يقف حائراً، أمام الغموض الذي يلف جوانب كثيرة من مكونات هذا المجتمع وفي مقدمتها القبائل.

فتاريخ القبائل المغربية، أو على الأقل معظمها في العصور الحديثة، لازال موضوع تكهنات وأحكام مسبقة، ونظريات متسرعة كثيراً ما يعتمد فيها على ملاحظات المسافرين والمراقبين الأجانب.

وفي الواقع لقد أضاءت كتابات المسافرين الأجانب الذين كان رائدهم الاستخبار والاستطلاع لأهداف عملية، كثيرا من جوانب حياة بعض القبائل المغربية. بيد أن هذا الأمر يهم، خاصة، تلك القبائل التي تمكن أولائك الأجانب من المرور بها والتعرف على أحوالها عن كثب.

لكنهم في حالات كثيرة اعتمدوا على روايات محدودة، وعلى أخبار مختلفة ترددت أصداؤها وتناقلتها الألسن بدون تحقيق للأحداث، ولا عميق فهم لدوافعها وعللها وظروفها. فكتبوا ارتسامات ودونوا نتائج تحدوهم أهداف نفعية واضحة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم أخبار المجتمع المغربي التي يمكن الاطمئنان إليها، والتي كانت مادة لمؤلفات عديدة، استقاها أصحابها من مراسلات الدبلوماسيين. وإذا قلنا مراسلات دبلوماسية فمعنى ذلك أن معظم الأحداث والأخبار تهم الجانب السياسي.

وإذا كنا متيقنين بأن الحياة السياسية ــ في حالة المجتمع المغربي كما في غيره من المجتمعات ــ تعتبر مرآة لرؤية تفاعلات العناصر الاجتماعية والاقتصادية وحتى الاعتقادية. فإننا ننبه إلى حقيقة هامة، وهي أن بعض أطراف المجتمع المغربي كانت صعبة الاختراق على الأجانب، وبالنتيجة فإن ملاحظاتهم حولها ينبغي الحذر من تعميمها ومن تصديقها على علاتها. فلابد من إكمال النقص وإزالة الحشو الزائد.

أولا : مسألة المصادر :

توفر لنا حالة قبائل زعير نموذجاً يمكن تطبيقه على قبائل أخرى، ففي هذه الحالة يعثر الباحث على عديد من الأحكام المسبقة والروايات المغلوطة والتنظير الفارغ.

لا توجد مؤلفات ــ في حدود علمنا ــ قليلة أو كثيرة كتبت عن هذه القبيلة في تطورها التاريخي، باستثناء شرف السبق الذي ناله أحد قضاة زعير بتأليفه كتاب : «قبيلة زعير قديماً وحديثاً»[1]. بيد أن قصور أهداف الرجل وأدواته، جعله يقتصر على جمع الروايات ونقل الأخبار والأحداث المتفرقة نقلا، فنال بذلك حسنة المجتهد على أية حال.

ولذلك، فعلى الباحث المحقق أن يلتقط الإشارات والأخبار من حوليات التاريخ المغربي وهي نادرة في حالة زعير. ومن مؤلفات الأجانب وهي قليلة، وتحتاج إلى سلاح المؤرخ لفرز الغث من السمين. ومع ذلك تبقى كل هذه الكتابات عاجزة عن إعطائنا الصورة التي نريد. فلا مندوحة ــ إذن ــ من اللجوء إلى تقنيات عديدة توفرها علوم مساعدة، كالانتروبولوجيا والطبونيميا واللسنيات، بالإضافة إلى الأساطير الشعبية والأحاجي ثم إلى كتب المناقب لمعرفة ماضي القبيلة. أما معرفة تطور القبيلة في التاريخ المعاصر، فلابد للباحث من الإعتماد ــ زيادة على ما سبق ذكره ــ على الوثائق، بما فيها الوثيقة المخزنية الرسمية، والعقود والرسوم، ومراسلات القناصل وتقارير ضباط الاحتلال.

---

(1) محمد بن عمر ابن سودة المري، **قبيلة زعير قديماً وحديثاً**، الجزء الأول، الدارالبيضاء، 1977.

ثانيا : مسألة الأصول :

1 ــ من هم زعير ؟

تكون زعير مجموعة قبلية كبيرة مجاورة لمدينتي الرباط وسلا. تتصل من الغرب والجنوب الغربي بقبائل الشاوية وتادلا (ورديغة بني خيران...)، ومن الشمال والشمال الشرقي بقبائل السهول وزمور وزيان.

قسمت زعير في العصور الحديثة إلى قسمين في دواوين المخزن :

ــ القسم الأول يسمى الكُفْيَانْ، وهو القسم الغربي والجنوبي الغربي.

ــ القسم الثاني، يسمى المزارْعة، وهو القسم الشرقي والشمالي الشرقي. ويضم هذان القسمان ثلاثة عشر قبيلة.

والملاحظ أن هذا التقسيم الثنائي والقبلي هو نفسه في بلاد الشاوية مع فروق طفيفة[2].

2 ــ مسألة الاسم :

هناك غموض فيما يتعلق بأصل كلمة زعير وبالاشتقاق اللغوي لهذا الاسم.

فالشائع في النطق عند العموم هو زْعَيْر، بتسكين الأول وفتح الثاني، أو زَعَير بفتح الأول والثاني، كما تنطق الكلمة وتكتب في اللغة الفرنسية ZAER.

بيد أننا إذا ما اطلعنا على روايات الإخباريين، وخاصة على مكاتب كتاب المخزن خلال القرن التاسع عشر، نجد أن اسم زعير يكتب وينطق هكذا : زُعَيْر، أي برفع الأول وفتح الثاني[3].

وفيما يتعلق باشتقاق هذا الاسم، هناك روايتان شائعتان، الرواية الأولى ترجع للقرن السادس عشر، تدعي أن الاسم مركب من لفظتين هما : زَعْ ورِي،

(2) راجع ما كتب عن الشاوية في، علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب** (حادثة الدارالبيضاء واحتلال الشاوية)، الدارالبيضاء، 1991.

(3) كناش رحلات السلطان مولاي الحسن، مخطوط الخزانة الحسنية. وعندما تحدث ابن أبي محلى عن شيخه سيدي محمد مبارك الزعري قال : «وهو رضي الله عنه من قبيلة عرب يقال لها زُعَيْر بلغة التصغير والنسب إليها على التكبير» الإصليت، مخطوط، ص 76.
ــ قارن ابن سودة، زعير ... م.س.

وتضيف الرواية أن اللفظين كان يستعملهما جد القبيلة لزجر الجمل والحصان على التوالي خلال عملية الحرث.

والملاحظ هنا أن التسمية تجد سندها في نشاط بشري، يتعلق بحرفة الزراعة[4]، أما الرواية الثانية وهي متأخرة، فترجع الاسم إلى صفة الزعورة من لون البشرة، وتقول بأن هناك بعض القبائل الزعرية التي تنتشر فيها هذه الصفة[5].

وإذا كنا لا نطمئن لهذه الرواية المتأخرة التي تعتمد لون البشرة، فإننا نستبعد كذلك الرواية الأولى، لأنه من السهل تطبيق الروايتين معاً على مجموعات بشرية عديدة.

3 ــ اسم زعير قد يكون اسما لفعل حركة :

إن بعض التحريات الميدانية، جعلتنا نميل ونستأنس ببعض اكتشافات الرواية الشفاهية ونسوق في هذا الموضوع ثلاث حكايات تصب في نفس المجرى :

ملخص الأولى : أن قبيلة افترقت، فقرر قسم منها التحرك بعيداً، ولما افتقده القسم الأول وأراد أن يرده، وجده ابتعد فقيل : «زعروا» أو «تَزَعْرَاوْ» أي ابتعدوا وقيل للمجموعة التي ابتعدت زعير[6].

أما **ملخص الحكاية الثانية**؛ فيقول : أن كلمة زعير اسم يطلق كذلك على نوع من الجراد. فالجراد عندما يضع بيضه ويخف من حمله وتحلق أسرابه في السماء ذاهبة بعيداً، يسمى حينذاك زعير بلغة أعراب الصحراء !.

أما **الحكاية الثالثة** : فنأخذها عن بعض اللهجات المنتشرة في بعض الفرق ذات الأصول العربية، فبقبيلة سفيان الشرقية قرب عين الدفالي، نجد أهالي فخذة عوْف يقولون للذي ابتعد في سكناه عن المجموعة، لماذا «تَزَعْرَيْتْ».

ومن هذه الروايات أو الحكايات، نستفيد بأن اسم زعير هو اسم فعل؛ والفعل ينتمي لأسرة السير والحركة.

---

(4) ابن أبي محلي، الاصليت، **م.س**، محمد بن عمر ابن سودة، **زعير** ....، ج 1، ص 49.

(5) رواية للشيخ عبد الحي الكتاني، ابن سودة، **زعير**، ص 53.

(6) لا يعرف أين ومتى وقع الأمر.

ولقد عرفت المجموعة التي تنتمي إليها زعير حركة واسعة قادتها خلال قرون إلى مواطنها الحالية. لكن هل نطلق كلمة زعير على مجموعة بشرية معينة نعرف تحركها في الزمان والمكان ؟ أو على كلّ تائه تحرك أو حُرِّك من مكان لآخر ؟، وفي هذه الحالة لا تختص زعير بهذا الفعل أو الصفة. نقول هذا مع ملاحظة أن أحد الملاحظين الفرنسيين قال سنة 1910 — اعتماداً على الرواية الشفاهية بدون شك — إن كلمة زعري تعني التائه[7].

إذن، هل يمكن الاطمئنان إلى أن اسم زعير أطلق على القبيلة وصفاً لحركيتها ؟ ويبقى السؤال مع ذلك مطروحاً، متى ألحق الاسم بالمسمى أو الصفة بالموصوف ؟

هل منذ انطلاق المجموعة القبلية المعقلية من شبه الجزيرة العربية، على فرض أن زعير هلالية معقلية، أم أن الاسم أطلق منذ انطلاق زعير من فيافي الصحراء المغربية نحو المراعي الخضراء في الجبال الأطلسية والسهول الساحلية بعد ذلك كما يستشف من الأسطورة الهلالية ؟

إن الذي أوحى بهذه الأسئلة لنا، هو ما أشارت إليه بعض المعاجم من وجود قبائل الزعيرات بالأردن، والزعير بالعراق[8]. وما يستفاد من الرواية الشفاهية عن وجود أسماء لأماكن وأودية بمنطقة محاميد الغزلان، تحمل اسم زعير.

ثالثا : مسألة الأصل :

هناك روايات قليلة تنسب زعير أو بعض فرقها إلى الأصل الأمازيغي، وقد أشاع دوفوكو، هذه الرواية عندما قال : «إن زعير يكونون قبيلة قوية ومستقلة من أصل أمازيغي وتتكلم الأمازيغية»[9]. وقد كذب هذه الرواية مسافر آخر هو كدانفلدت Quedenfeldt الألماني، ذاكرا أنه تأكد مباشرة عن طريق حديثه مع رجال من زعير مرات عديدة من أن لغة القوم عربية صميمة[10].

---

(7) - Cicard, «L'organisation des ZAER», **Revue du Monde Musulman**, Juin 1910, p. 256

(8) كحالة عمر، **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، 2، ص 474.
— وفي **لسان العرب**، لابن منظور، أن بالحجاز موضعاً يسمى : زَعَرْ.

(9) - Charles de Foucault, **Reconnaissance au Maroc, 1883-84**, Paris 1888, p. 264

(10) - Quedenfeldt, **Division et répartition de la population berbère au Maroc**, traduit de l'allemand par H. Simon, Alger, 1904, p. 52-53.

وعلى الرغم من أن رواية المسافر الفرنسي، وهي متأخرة لا يعول عليها، لأن معاصرين له صححوها، فإننا إذا ما رجعنا إلى أقدم الإشارات عن زعير نجدها تتفق على أن زغير من القبائل العربية التي هاجرت إلى المغرب[11] وإلى حدود القرن السادس عشر الميلادي كانت زعير مستقرة بالأطلس المتوسط، إذ ذكر الحسن الوزان، أن السهول المجاورة لآدْخَسّان كان يقطنها أعراب يقال لهم زُعيْر من أتباع الملك[12].

أما الضعيف الرباطي، الذي كان يعرف قبائل حوز الرباط فأكد غير ما مرة على أن زعير إخوان لعرب الصباح والسهول والدغمة وسمى تلك القبائل بعرب الويدان[13]. وقد تحدث عن مساهمة زعير في أحداث الفترة التي أرخ لها وخاصة العهد السليماني[14]. ويستفاد من روايات شفوية أن مواطن زعير كانت في محاميد الغزلان[15]، وأن منطقة أرفود لازالت تحمل آثار مرور زعير حيث توجد بعض القصور التي تحمل اسم زعير.

والحاصل أن اللهجة الزعرية، تعتبر من أكثر اللهجات قربا من اللغة العربية الفصحى، فمن السهل تعداد مآت الكلمات الفصيحة[16]، ومع كل هذا، فيجدر التنبيه، إلى ما سبق أن أثبتناه بمناسبة الحديث عن الشاوية، وهو أن القبائل المغربية كما هي موجودة اليوم مكونة من خليط من المجموعات البشرية، التي

---

(11) ابن أبي محلي، الاصليت، م.س، - Loubignac (V), **Textes arabes des ZAER, 1952**
محمد الافراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، الطبعة الثانية.
ـــ أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا**، 3، 108.
ـــ قارن، عبد العزيز بن عبد الله، **معلمة المدن والقبائل**، ملحق 2، ص 213.

(12) الحسن الوزان (ليون الإفريقي)، **وصف إفريقيا**، تعريب محمد حجي والأخضر غزال، 1980-1982.

(13) محمد بن عبد السلام الضعيف الرباطي، **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري، 1982.

(14) **نفسه**.

(15) قارن ما أشار إليه ابن سودة المري، **زعير**..، ص 54-55، حيث أورد ما رواه الأستاذ، مولاي التقي العلوي، عن أصول زعير، وعن انتقالها من الصحراء إلى داخل المغرب مثل غيرها من القبائل المعقلية كبني احسن والرحامنة.

(16) عبد العزيز بن عبد الله، نحو تفصيح العامية، 1972، ص 25.

تجمعت أو جُمِّعت في مجالات جغرافية معينة، ولا يمكن الجزم في أصول المجموعات الخاصة، وإنما يمكن الاطمئنان إلى الأصل العام الغالب للقبيلة[17].

رابعا : زعير والمخزن :

1 ـ تطور الإدارة المحلية من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين :

منذ القرن الثامن عشر على الأقل، وإلى العقود الأولى من القرن التاسع عشر كانت زعير تابعة للعمالات الكبرى مع قبائل الشاوية ومدينة الرباط[18] وفي عهد مولاي سليمان (1796–1822)، أصبحت زعير تابعة لعامل بني احسن ادريس بن الغازي العامري، لكن سرعان ما تطورت علاقة القبيلة مع هذا السلطان، حيث نجده يعين على القبيلة عاملا من بين أبنائها. فقد عين بوعزة بن القسطالي عاملا على زعير وعرب الويدان عامة. ويظهر اعتماد مولاي سليمان على قيادات زعرية، في توسيع نفوذ القائد العربي بن بلال النجدي الزعري ليشمل قيادة زعير وعمالة الرباط[19] ولازالت قصبة ابن بلال ـــ وهي القصبة الوحيدة بزعير ـــ شاهدة أطلالها وحيطانها على اتساع نفوذ هذا القائد.

وفي عهد مولاي عبد الرحمان، بدأت إدارة زعير تتوزع إلى قيادات محلية، ويبدو أن في عهد هذا السلطان (1822–1859)، قسمت زعير إلى قسمين، في ديوان الجباية المخزني كما سنرى. وابتداء من عهد محمد بن عبد الرحمان (1859–1873) وخاصة في عهد مولاي الحسن الأول (1873–1894)، وصل التجزيء الإداري بزعير إلى مداه. وتفيدنا المستندات المخزنية، أن كل قبيلة من قبائل زعير كانت خاضعة لقائد، وأحياناً كان لكل فرقة قائد. وهكذا نجد إدارة زعير في سنة 1310 الموافق 1892–1893، تتوزع إلى ما يقرب من (25) خمسة وعشرين قيادة[20]. والملاحظ أن هذا التجزيء الإداري هو الذي ظل

---

(17) في حالة زعير مثلا، لاشك أنها تتكون من فرق أمازيغية محلية برغواطية وأخرى اندمجت في القبيلة منذ تحركها من الصحراء نحو الشمال الغربي، وأخرى هاجرت إليها أو هجرت إليها.

(18) راجع، ابن عبد السلام الضعيف، م.س.

(19) مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية**، الجزء 2، ص 743.

(20) كناش الخزانة الحسنية رقم 151.

سائداً خلال العهود التالية، إلى عهد الاحتلال الفرنسي سنة 1912. فقد ركز المحتلون إدارة زعير في أيدي أسر معينة تعاملت مع المحتلين وقدمت لهم خدمات.

2 ـ طبيعة العلاقة بين زعير والمخزن :

لقد أوحت بعض الحوادث التي أفرزتها علاقة زعير مع المخزن ومع جيرانها من قبائل ومدن، كالشاوية وأعراب الرباط، ومدينتي الرباط وسلا، خلال القرن التاسع عشر، أوحت لبعض الملاحظين الأجانب باطلاق نعوت وأوصاف على زعير، أحياناً تكون صحيحة وفي كثير من الأحيان لا أساس لها من الحقيقة.

فقد وصفت القبيلة بـ«العصيان» وبـ«الشغب» و«النهب» و«التوحش»، ورتبت في خانة القبائل المستقلة عن المخزن، أو قبائل «السيبة».

بيد أن التأمل في وثائق المخزن مكننا من ملاحظة أن كل تلك الأوصاف لم تكن إلا أوصافاً نسبية. ولذلك فإن تعميمها على القبيلة فيه تجني على الحقيقة التاريخية. إنها أوصاف وأحكام قد تصدق على فترة زمنية محدودة ومكان معلوم؛ وقد تهم فرقة صغيرة أو قبيلة أو دواراً مكوناً من بعض الخيام؛ في ظروف خاصة بالمجموعة البشرية المعنية.

وهكذا فلا دوام في الزمان ولا عموم في المكان، للأوصاف التي نصادفها في الكتابات الأجنبية حول زعير، والكتابات التي اعتمدتها بدون تكلفَ مشقة التحقيق والتحليل[21].

والجدير بالإشارة، هو أن ملاحظات الأجانب على أحوال القبيلة خلال القرن التاسع عشر، كثيراً ما اعتمدت على روايات وأخبار مختلفة تناقلتها ألسن الدبلوماسيين أو برقياتهم الدورية.

والواقع، أن علاقة زعير بالمخزن، لم تشذ في عمومها عن المجموعات البشرية

---

(21) المقصود بالكتابات الأجنبية زيادة على مؤلفي دوفوكو وكدانفلدت المذكورين نشير على سبيل المثال إلى ما ورد في :

- (G), Deverdun, **Marrakech des origines à 1912,** Rabat, 1959.
- Eugen, Aubin, **Le Maroc d'Aujourd'hui,** Paris, 1904.
- (Dr), Mauran, «Le Maroc d'Aujourd'hui et de demain», **Bulletin de l'Afrique Française, Paris,** 1909.
- De Segonzal, **Voyages au Maroc, 1899-1900,** Paris, 1903.

المجاورة لها. وحتى إذا بحثنا في صميم الخطاب المخزني الموجه لزعير أو الذي تكون زعير موضوعه في المكاتب الإخبارية الرسمية فلن نعثر إلا على كلمتين تستحقان الانتباه هما : «الصلاح» و«الفساد»، وإذا حللنا طبيعة محتوى الكلمتين والمقصود منهما، فسنجدهما مرادفتين، على التوالي، لطاعة أوامر المخزن في أداء الواجبات الجبائية أو عصيان تلك الأوامر.

أ ــ **مسألة الجباية والأمن** : ان مشكل علاقة زعير بالمخزن كان على الدوام مشكل جباية وأمن[22]، وحول مسألة الجباية والأمن يتمحور خطاب الصلاح والفساد. فيكون الصلاح والفساد ــ نتيجة لذلك ــ مسألة نسبية. فإذا دفعت القبيلة الواجب من زكاة وأعشار فهي صالحة. وإذا لم تدفع توسم بالفساد. وقد يكون نصف القبيلة صالحاً لأنه دفع الواجب عليه والنصف الآخر فاسداً، لأنه تماطل في الدفع (دون البحث في علة التماطل وسبب التهرب).

وهكذا فلا أثر لدلائل على فساد عام أو عصيان دائم؛ فأحرى أن نقبل أوصاف «الاستقلال» و«السيبة».

لقد رأينا أن علاقة القبيلة كانت ممتازة مع السلطان مولاي سليمان، يدل على ذلك أن السلطان ظل يتردد على زعير في تنقله بين شمال البلاد وجنوبها[23] . وفي عهد مولاي عبد الرحمان، يبدو أن قبضة المخزن بدأت تشتد، مع اشتداد حاجته للمال وتشدده في الجباية، فقد قسم هذا السلطان زعير إلى قسمين، وجعل على كل قسم قائداً، وفرض عليهم الفروض والواجبات وإذا قبل بعض القبيلة ما فرض عليه وأداه، فإن القسم الآخر، لم يرضه ما فرض وشق عليه ولذلك حاول التملص من الدفع. تصف لنا هذا الواقع رسالة رحمانية جَاءَ فيها :

«وقسمناهم نصفين... وشرعوا في دفع الواجب عليهم. ثم إن مفسدي أولاد ميمون نكثوا وغدروا وراموا انتهاز الفرصة في المحلة... وأما إخوان الطيرش، وهم

---

(22) لا نحتاج إلى التذكير بأن هذه المسألة لم تكن تخص زعير دون غيرها من القبائل في علاقتها مع المخزن وخاصة خلال القرن التاسع عشر. كما لا نحتاج إلى ملاحظة أن المسألة كانت تميز الدولة الإسلامية في علاقتها مع الرعية طيلة عهود تاريخ الإسلام.

(23) أشار الضعيف مراراً إلى أن زعير كانوا «يُزطظون السلطان».

نصف القبيلة فإنهم صالحون وفي دفع الواجب عليهم جادون»[24].

لقد فرض مولاي عبد الرحمان على زعير كلها عشرين ألف مثقال يفهم ذلك من رسالة بعثها الأمير أحمد بن عبد الرحمان إلى القائد عزوز العروصي جاء فيها[25] :

«إن سيدنا الوالد أعزه الله فرض على قبيلة زعير كافة عشرون (كذا) ألف مثقال زكاة وأعشار هذه السنة... ومن أدى ما عليه فذلك علامة صلاحه».

ومع تطور أحوال المخزن وحاجياته، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت الجبايات بزعير، التي أصبحت ملزمة بأداء مائتي ألف مثقال (200 000 مثقال). ففي 8 رمضان 1302 كتب السلطان إلى عمال الكُفْيَان يأمرهم بدفع ما تخلد بذمتهم[26] «عن سنتين بحساب مائة ألف مثقال في العام عن الكفيان خاصة» وهم نصف القبيلة.

وعلى الرغم من ثقل الجباية، وما ينتج عنها من تهرب في الأداء وطلب الإمهال وأحياناً الفرار، فإن زعير ظلت خاضعة للمخزن. وتكفي الإشارة إلى أن بلاد زعير بالرغم من وعورتها ظلت طيلة عهد مولاي الحسن معبراً لتنقلات السلطان بين جنوب البلاد وشمالها. وقد أفرز هذا الحضور المكثف للسلطان مصطلحات عديدة في مجال الطبونيميا : فهناك أماكن معروفة تنسب للسلطان : عيون السلطان، عركوب السلطان، عركوب المحلة... وهناك محطات معروفة كانت عبارة عن مراحل لتخييم محلة السلطان عبر ممرين يخترق أحدهما وسط زعير، عبر كُلتة الفيلة وسط قبيلة النجدة، ويمر الآخر بشمال غرب زعير انطلاقا من الرباط[27].

ب ـــ **أما مسألة الأمن** : وأمن الطرق بخاصة، فقد أولاها المخزن عناية

---

(24) مولاي عبد الرحمان لعامل تطوان، 2 محرم 1247 الموافق 13 يونيو 1831، انظرها في محمد داوود، **تاريخ تطوان**، 8، 230.

(25) انظرها في ابن سودة، **زعير...**، ص 60.

(26) رسالة مولاي الحسن إلى قواد الكفيان من زعير، مؤرخة بـ 8 رمضان 1302 الموافق 21 يونيو 1885، وثائق الخزانة الحسنية، الرباط.

(27) قارن، كناش رحلات السلطان مولاي الحسن، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط.

خاصة، ذلك أن طبيعة بلاد زعير، التي تتميز بوعورة مسالكها، وبتعمق أوديتها، وموقع زعير الذي جعل منها معبراً هاماً للسيارة والقوافل، بين جنوب المغرب وشماله، ثم محاذاة بلاد زعير للطريق الساحلي؛ كل ذلك دفع المخزن، إلى العناية بحفظ الأمن في هذه النواحي. وازداد الاهتمام بحفظ الأمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، عندما تضررت البُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المغربي، بفعل عوامل كثيرة، أهمها وأبرزها عامل التدخل الأوربي بعناصره المتعددة (حمايات خاصة، ديون، تجارة...).

وإذا كانت الوظيفة التحكيمية للمخزن من أهم الوظائف في علاقته مع القبائل، فإن هذه الوظيفة تظهر بارزة وواضحة بزعير، بل إن موقع زعير بجوار مدينتين حضريتين عريقتين، كان يفرض على المخزن اللجوء إلى التحكيم أكثر من لجوئه للعقاب.

ومن الطريف أن نؤكد على أن المخزن، كان يعتمد على أعراف القبائل، لإحلال الانفراج فيما بينها من جهة، وبينها وبين مدينتي الرباط وسلا من جهة أخرى. وقد تمكنا من التعرف على عرف الرُّفود، كوسيلة هامة لعقد المصالحات، وحل المشاكل بين زعير وأعراب الرباط، ومدينة الرباط وسلا[28].

وبالجملة يمكننا القول؛ تعليلا لما يمكن أن نعثر عليه من حوادث متفرقة، كانت موضوعاً لأحكام مسبقة وتعميمات مبالغ فيها : إن طبيعة بلاد زعير، ونمط العيش الذي كان يتميز بعدم الاستقرار، وإيلاف الرحلتين؛ رحلة الشتاء والصيف، والسكنى تحت الخيمة، وهي سكن من السهل طيه بسرعة والانفلات من المتابعة.

إن كل هذه المميزات الطبيعية والبشرية، إذا أضفنا لها سيادة اقتصاد القلة والكفاف، لم تفرز سلطة ثابتة الأركان بزعير. فلا تتوفر زعير — إذا قورنت بقبائل الشاوية المجاورة مثلا — على قصبات تحمي القواد، وتجعلهم يراكمون أسباب القوة ويستحبون الاستبداد.

لقد كان القائد الزعري، في كثير من الأحيان لا يتعدى رتبة شيخ في قبيلته، لا يستطيع إخضاعها إذا تمردت عليه بكاملها. ولذلك يظهر أن القائد بزعير كان

(28) انظر، علال الخديمي، «عرف الرفود وحماية الأمن بنواحي الرباط وسلا خلال القرن التاسع عشر»، **ندوة التاريخ وأدب النوازل**، كلية الآداب، الرباط 1992.

يحافظ على التوازنات داخل الفرق والدواوير الأمر الذي كان يجعله يتأخر عن الاستجابة لأوامر السلطان، ويتلطف حتى يستوفي واجبات المخزن. وهكذا كان قواد زعير، كثيرا ما يتولون القيادة بعد ضمان أداء الواجبات في فرقهم. وكان أداء الواجبات مقترنا بعلامة الصلاح، وكان الاستعداد لضمان أداء الواجبات يرشح للولاية جاء في رسالة حسنية[29] : «خديمنا الأرضى القائد الحبشي النجدي سلام عليك، ورحمة الله وبعد، وصل كتابك طالبا إعطاءك فرقة من إخوانك تحكم عليها وتؤدي الزكاة والأعشار وصار بالبال فلتبين اسم الفرقة التي ذكرت وعاملها ليظهر والسلام».

ويؤيد ما ذهبنا إليه أن السلطان كتب لقواد المزارعة كافة — في التاريخ نفسه — يحثهم على دفع «ما ترتب» بذمتهم «من الواجب عن السنين الماضية»[30].

وقد كان القواد كثيراً ما يشتكون للسلطان من عدم قدرتهم على تلبية أوامره بالحركة أو بإرسال الواجبات. جاء في رسالة من قائد زعري إلى السلطان : «وبعد، وصلنا كتابك الأعز وفهمنا ما في خطابك الأوجز من أداء واجب الزكاة والأعشار... وقد فرحنا به وقرأناه بحضور إيالتنا، وعادة زعير لا تخفاك فحين تنهض حركة مولانا السعيدة وتداني قربنا بحول الله يستوفى مرغوب مولانا»[31].

إننا إذا وضعنا في الاعتبار هذه العناصر : طبيعة جبلية قد تخيف وقد توفر الملجأ والحماية، ونمط في العيش يدفع إلى التضامن والاتحاد داخل الفرقة، ويحتم ظهور جماعة قوية بأفرادها المكونين تكويناً حربياً تحسباً للطوارىء، وغلبة المعتقدات الدينية المشوبة بانتشار الأمية؛ وسيادة اقتصاد الكفاف واتساع هامش الفقر مع نهاية القرن التاسع عشر؛ إذا جمعنا كل هذه العناصر، سهل علينا أن نتقبل ظهور حوادث قطع الطرق على السيارة، ونهب قوافل التجار، وبالتالي بروز

---

(29) الرسالة مؤرخة بـ 23 قعدة عام 1304 الموافق 13 غشت 1887، وثائق الخزانة الحسنية بالرباط.

(30) انظر :

- Nehlil M^{ed}, Lettres cherifiennes, N° LXXIV

(31) من القائد محمد بن الميلودي النجدي، إلى السلطان مولاي الحسن، 8 ربيع الثاني 1310، الموافق 30 أكتوبر 1892، والخزانة الحسنية، الرباط.

الهاجس الأمني في أحواز الرباط؛ ذلك الهاجس الذي جعل زعير صعبة الاختراق على الأوربيين. لقد حاول بعض الكتاب أن يجعلوا ـــ إذن ـــ من حوادث متفرقة وقع أغلبها ليس في أرض زعير بل، في أحواز الرباط حيث توجد قبائل أعراب الرباط والأوداية زيادة على فرق من زعير؛ أن يجعلوا من تلك الحوادث دلائل لوصف قبائل زعير كلها بالتعصب والنهب والعصيان. بل نجدهم يتهمون سكان الرباط وسلا بالتعصب والمحافظة، ويرجعون السبب إلى حضور قبائل زعير وزمور المجاورتين. والغريب أن هذه الأوصاف كثرت لما بدأت قبائل زعير تتحفز للجهاد في إطار ردود فعل المجتمع المغربي بأكمله ضد مظاهر التدخل العسكري الفرنسي بعد إعلان ميثاق الجزيرة سنة 1906[32].

(32) قارن، علال الخديمي، مقاومة قبائل زعير للتدخل الفرنسي 1906-1912، موضوع مداخلتنا في الندوة العلمية حول المقاومة المغربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1991، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير.

أملاك المخزن بالبادية
في عهد السلطان مولاي الحسن

محمد نجيدي
كلية الآداب بنمسيك
الدار البيضاء

إن من يتصفح وثائق عهد مولاي الحسن لا يمكن أن لا يلاحظ كثرة المراسلات المخزنية التي تتحدث عن الأنواع المختلفة لأملاك المخزن بالبادية المغربية في القرن الماضي، وتبين طرق استغلالها؛ كما تشير إلى مشاكل الاشراف عليها.

I ــ محاولة التعريف بمختلف أنواع أملاك المخزن بالبادية :

1 ــ الأراضي الزراعية :

تتحدث الوثائق عن الأراضي الزراعية التابعة لملكية المخزن بعبارات بسيطة وغير متعددة أهمها عبارات «**أملاك المخزن**»، «**بلادات المخزن**» و«**الأملاك السعيدة**». ولكن العبارة الأكثر استعمالاً فقد كانت كلمة «**الأملاك**» فقط بدون أي نعت إضافي.

وبديهي أن هذه الأراضي كانت تنقسم إلى مناطق بورية ومناطق سقوية وأخرى تحمل زراعات شجرية؛ ولكننا سنحاول التعرف على العبارات التاريخية التي كانت تستعمل في شأنها من طرف رجال المخزن في نهاية القرن الماضي.

وإذا كانت ترد في الوثائق عبارات الأملاك البعلية والأملاك البورية[1]، فإنه

---

(1) أمناء إيالة النكنافي مع المكلفين بالأملاك إلى السلطان في 15 جمادى I، 1306/ 17 يناير 1889، الخزانة الحسنية (خ ح)، كناش (ك) 154، ص 6.

كانت هنالك كلمة أخرى تشير إلى حقول الحبوب بمختلف أنواعها؛ حيث تتحدث عن «**الاكَرانات**» أو «**الاجرانات**»، وعن مفردها «كَران» أو «جران»[2].

وإذا كان من الممكن لمن يبحث في القواميس اللغوية العربية عن أصل كلمة جران أن يذهب إلى أنها تحريف لكلمة جرن التي تعني الحوض ويمكن أن تعني أيضاً مخزن الحبوب[3] فإن الأقرب إلى الواقع هو أن رجال المخزن وكتابه كانوا يطلقون كلمة «كَران» و«كَرانات» تحريفاً في صيغة المفرد للكلمة الأمازيغية «**إيكَر**» و«**إيكَران**» في صيغة الجمع التي تعني الحقل والحقول[4].

كما تتحدث الوثائق المخزنية أيضا على «الأشجار والبحاير سقويها وبورها»[5] وعن «العرصة السقوية»[6]، وعن الأملاك «التي بوادي تامر والتي بالعيون دون البورية»[7]، وعن خدمة بعض الأملاك «وسقيها»[8]. كما كتب أحد الأمناء إلى السلطان بأنه حريص «في أمر الأملاك من الوقوف على السقي»[9]. وقال آخر «بأنه واقف على حراثة سيدنا... ووقف في شأن مصارف الماء وحاز وسقي سائر الزرع»[10] مما يدل على أن السقي كان يستعمل في أملاك المخزن سواء في زراعة الحبوب أو في البستنة والزراعات الشجرية.

---

(2) حمادي المسفيوي إلى السلطان في 21 رجب 1306/ 24 مارس 1889، خ ح، كـ 154، ص 20.

(3) - Robert DOZY : **Supplément aux Dictionnaires Arabes**, Beyrouth, Librairie du Liban 1960

(4) أشكر الأستاذ جامع بيضا الذي ذكرني أثناء المناقشة التي تلت هذا العرض، بالأصل الأمازيغي لهذه الكلمة.

(5) الأمين ولد الحاج الهاشمي الجديري إلى السلطان في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، خ ح، كناش 154، ص 126.

(6) نفس الوثيقة أعلاه.

(7) أمين مستفادات الصويرة إلى السلطان في 14 جمادى I 1306/ 16 يناير 1889، خ ح، كـ 154، ص 5.

(8) الأمين الطاهر الحسناوي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، **المصدر نفسه**، ص 48.

(9) الأمين الرجراجي إلى السلطان في نفس التاريخ، نفس المصدر، (**ن م**)، ص 52.

(10) عباس أمزال إلى السلطان في 7 شعبان 1306/ 8 أبريل 1889، (**ن م**)، ص 59.

2 ـ بهائم المخزن :

كان المخزن يتوفر على ثروة حيوانية متنوعة بالبوادي المغربية، إذ تتحدث الوثائق عن «**غنم الجانب العالي بالله**» وعما عند القبائل «**من ماشية البقر**»[11] وعن الحمير أو «دواب الخدمة»[12] كما تذكر إبل المخزن وخيله[13] إضافة إلى العجول[14] والثيران[15] مما يدل على أن بهائم المخزن لم تكن محصورة في الابل والخيل والبغال «المتخذة لتنقلاته وحركاته»[16].

وكان المخزن يحظر جزءا من هذه البهائم في أماكن خاصة بالبوادي كانت تعرف بـ«العذير»[17] وتجمع بالعذائر[18]. وقد ذكر منها ابن زيدان حوالي عشرة بأسمائها كانت تضم البقر وإناث الفرس خاصة[19].

ولكن جل بهائم المخزن كانت تكلف بصيانتها ورعايتها القبائل في إطار نظام تتحدث عنه الوثائق باسم «الْهَوِير» (كذا بالشكل : الهاء مفتوحة والواو مكسورة) و«الهوائر»[20].

وقد كانت جميع هذه البهائم توسم وتطبع بطوابع خاصة تبين ملكيتها للمخزن وترمز إلى الجهة المحظورة بها[21].

---

(11) أمالك إلى السلطان في 18 رجب 1306/ 21 مارس 1889، خ ح، ك 154، ص 15 و16.

(12) أمالك إلى السلطان في 24 رمضان 1306/ 23 ماي 1889، **نفس المصدر**، ص 162.

(13) العرائشي إلى السلطان في 22 رمضان 1306/ 21 ماي 1889، **ن م**، ص 160.

(14) البوزيادي إلى السلطان في 21 رمضان 1306/ 20 ماي 1889، **ن م**، ونفس الصفحة.

(15) عامل أزمور إلى السلطان في 20 رمضان 1306/ 19 ماي 1889، **ن م**، ص 155.

(16) عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الرباط، المطبعة الوطنية، 1929-1933، الجزء الثاني، ص 502-503.

(17) نعيمة هراج التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن**، منشورات كلية الآداب بالرباط، أطروحات ورسائل 2، مطبعة فضالة، 1979، ص 371.

(18) العذير من العذرة وهي العلامة التي كانت توسم بها بهائم المخزن.

(19) الإتحاف، ج 2، ص 502، **مرجع سبق ذكره**.

(20) الهَوْر تعني القطيع، انظر منجد الطلاب.

(21) ابن زيدان، **الإتحاف**، ج 2، ص 502 و503 و530.

3 ـ أصول هذه الأملاك[22] :

كانت تضاف باستمرار إلى أملاك المخزن بالبادية أراضي جديدة وبهائم زائدة تأتيه من مصادر جباياته الشرعية وغير الشرعية.

وهكذا تتحدث إحدى مراسلات أمناء الأملاك المخزنية بالشياظمة إلى السلطان عن «بيان بعض أملاك المنقطعين بقبيلة المناصرة (وبأنهم كذلك) حازوا أملاك المنقطعين بالساحل»[23]. وتشير وثائق أخرى إلى أن بعض الناس «انقرضوا ورجع ملكهم لجانب المخزن»[24] وإلى «بيان متروك ولد الرجراجي... وأنه مثبوت في الكناش السعيد»[25]. كما تتحدث بعض المراسلات المخزنية «عن البلاد الحجوية المحوزة لجانب المخزن من يد حجاوة»[26] وعن «حيازة بقر من بني مطير للجانب العالي بالله» دون أن تعطي أية إيضاحات.

وإذا كانت البهائم تدخل إلى الأملاك المخزنية عن طريق الزكاة والأعشار[27]، فإن مجموعة من الوثائق تشير أيضا إلى تملك المخزن للأراضي عن طريق الشراء إما للمصلحة العامة للدولة أو للفائدة الخاصة بالعائلة السلطانية، ومن أمثلة هذه

---

(22) لن أدخل هنا في النقاش الذي يعود بملكية الأرض بالمغرب إلى بدايات الفتح الإسلامي الأولي وهل فتحت أرض المغرب عنوة أو اسلم عليها أهلها. انظر فتاوي الفقهاء للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان عند سؤاله إياهم حول جواز فوض المكوس بعد هزيمة تطوان لدى محمد داود، **تاريخ تطوان**، تطوان، مكتبة الناصر، المطبعة المهدية، 1965، القسم الأول من الجزء الخامس، ص 99 إلى 119؛ وانظر كذلك :

- E. Michaux Bellaire, «L'Organisme Marocain», **Revue du Monde Musulman**, vol IX, 1909, p. 1-43.

(23) في سنة 1306/ 1888-1889 بدون ذكر لليوم والشهر، خ ح، ك 154، ص 11.

(24) الأمين ولد الهاشمي الجديري إلى السلطان في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، خ ح، ك 154، ص 126.

(25) الأمين الحسين بن الموذن الشيظمي إلى السلطان في 6 رمضان 1306/ 5 ماي 1889، ن م، ص 114.

(26) الخنشفي إلى السلطان في 14 شعبان 1306/ 15 أبريل 1889، خ ح، ك 154، ص 73.

(27) أخبر القائد محمد بن العربي الزيادي السلطان في 28 شعبان 1306/ 29 أبريل 1889، خ ح، كناش 154، ص 96 «بأنه (لما) كلم إيالته في دفع ما هو مخلد بذمتهم من العشر... طلبوا منه دفع النصف ماشية لأنها هي التي تروج بأيديهم» ووافق السلطان على ذلك شريطة أن تكون من «الخيل والإبل والبغال فقط».

الأخيرة ما كتب به قاضي تافيلالت إلى السلطان «في شأن ما أمر به من شراء الأصول لمولاي عبد العزيز»[28]، وما وافق عليه مولاي الحسن مُحْتَسِبَ مراكش الذي اقترح عليه شراء «جنانين» «من الأملاك المعتبرة التي لا ينبغي أن تكون إلاّ للجانب الشريف (...) لجانب سيدنا أو لجانب نجله الأعز مولانا عبد العزيز»[29].

أما شراء المخزن الأملاك خدمة للصالح العام فيظهر من الجهود التي كان يومر الأمناء والعمال بالقيام بها من أجل شراء كل عقار مهدد بالوقوع في ملكية الأجانب أو محمييهم. فقد أُمر عامل الصويرة بشراء «أروى» كان قد سيطر عليه أحد النصارى بواسطة الرهن[30]. كما أن أمناء مستفاد الجديدة وأمناء مرساها الذيْن أخْبر عاملهم السلطان بأن «بقعة» «قرب بني أمغار بشاطىء البحر (...) تَسَع حرث خمسة أزواج» اشتراها أحد النصارى «وله بها حرث ومطامير وغير ذلك» أمِروا بشرائها بما قومت به من صاحبها[31]؛ الشيء الذي اضطر الأمناء إلى «ملاطفة الأمر (...) حتى اشتريت البقعة بخمسمائة ريال ودفعوا الثمن وأثبت المحل بالكناش السعيد»[32].

وجدير بالذكر أن الأملاك الخاصة بالسلطان كانت منفصلة عن أملاك المخزن أو الأملاك العمومية، وتسير بشكل منعزل عنها في عهد السلطان سيدي محمد ابن عبد الرحمان أو نهايته على الأقل كما يفيد ذلك كتاب بتاريخ 2 شعبان 1288 «مضمنه الأمر بجعل أمين خاص على أملاك الجناب العالي بالله ولا تضاف لرباع المخزن»[33]. ولاشك أن السلطان مولاي الحسن الذي تلقى هذه الرسالة من والده أيام خلافته له بمراكش قد سار على نفس النهج فيما بعد كما يدل على ذلك وجود كنانيش خاصة بأملاك المخزن وأخرى خاصة بأملاك السلاطين بالخزانة الحسنية بالرباط.

---

(28) في 19 شعبان 1306/ 20 أبريل 1306، خ ح، كـ 154، ص 83.
(29) رسالة محتسب مراكش إلى السلطان في 5 رمضان 1306/ 4 ماي 1889، ن م، ص 111.
(30) الرجراجي الذوبلالي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، ن م، ص 52.
(31) أمناء الجديدة إلى السلطان في نفس التاريخ ونفس المصدر، ص 53.
(32) أمناء مرسى الجديدة إلى السلطان في نفس التاريخ، خ ح، كناس 154، ص 53.
(33) خ ح، كناش 47.

II ـــ طرق استغلال هذه الأملاك والإشراف عليها :

1 ـــ من كان يشرف على أملاك المخزن بالبوادي ؟

أ) العـــامـــل :

كان الإشراف على أملاك المخزن بيد العامل[34]. وإذا كان العمال ينفردون بهذه المهمة قبل الترتيب، فإنهم بعد تعيين الأمناء بالقبائل لم يبعدوا عن مسؤولية الاشراف على هذه الأملاك كما تبرهن على ذلك نصوص ظهائر تعيين بعض المكلفين بأملاك المخزن الفلاحية بين سنوات 1301هـ/1884م و1308هـ/1891م على الأقل. فقد جاء في أحد هذه الظهائر :

«أمرنا خديمنا الطالب محمد بن الجيلالي الدكالي بالنظر فيما هو لجانب المخزن بأغاظيم سقواً وبوراً وما فيها من الغروس والجنات على التوالي. وأن يقف مع المكلفين بالاكَرانات في جميع الحالات وصيفنا الحاج أحمد امالك وخديمنا القائد والقائد إبراهيم إبراهيم المسفيويان»[35].

وفي رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى عامله أحمد أمالك جاء ما يلي :

«فمضمن ما بظهيرنا الشريف الذي كتبنا للخديم الغندور ابن الطيب السرغيني هو أنا كلفناه بالنظر في فلاحات كرانات عين دادة وتسلطانت. أما عين دادة فقد زدناه على المكلف بها وهو وصيفنا القائد عبد الله بن عمر وشركناه معه في النظر في أمورها». ولم يكتف بهذا الإخبار بل أمره بقوله : «والوقت الذي يمكن لك الخروج معه على ذلك فاخرج ولا تعجز وعن الأخذ بالحزم لا تقلع، فليس من رأى كمن سمع وأعلمناك بهذا لتكون على بال»[36].

وهذا مما يدل على أن المكلف بالإشراف على الفلاحة المخزنية أُشرك في مسؤولية بعض الحقول مع قائد من جهة، ومن جهة أخرى أمر العامل بمراقبته في كل ما كلف به.

---

(34) نعيمة التوزاني، **نفس المرجع السابق الذكر**، ص 168.

(35) السلطان مولاي الحسن إلى محمد بن الجيلالي الدكالي في 18 ربيع II 1301/ 17 فبراير 1884، خ ح، كناش 516.

(36) السلطان إلى أحمد أمالك في 22 رمضان 1308/ 1 مارس 1891، خ ح، كناش 632.

ومن الأدلة أيضاً على بقاء مسؤولية العامل كاملة على أملاك المخزن بمنطقة ولايته ما أنّب به السلطان القائد ابن الجيلالي السرغيني وابن درسة بعدما بلغه ضياع بعض المحاصيل قائلا : «فقد طالعنا تقويم ما فرط فيه حتى فسد من حبوب الجنات والسواقي السعيدة التي إلى نظركم فألفيناه مالا له بال وفسادا وضياعا لا يتصور وقوعه إلا في الأماكن المهملة التي لا ملاك لها ولا وقاية عليها ولا مكلفين بها وهذا كله في الحقيقة محسوب عليكم وفي عهدتكم»[37].

ب) أمناء الأملاك :

أما الشريك الأكبر للعامل في إدارة أملاك المخزن الفلاحية بالإضافة إلى أمناء القبائل فقد كان هو «**أمين الأملاك**» أو «**المكلف بالأملاك**»[38].

ويظهر أنه كانت هنالك درجات ومستويات من أمناء الأملاك. فقد كان الأمين الطاهر الحسناوي أمينا للأملاك حيث «أسند إليه أمر الأملاك السعيدة بقبيلة الشياظمة»[39] وكان تحت مراقبته وسلطته عدد من أمناء الأملاك. فعندما راسله السلطان «فيما كتب له من تشكي أمناء الأملاك بأنه لا يحضرهم معه على كراء بلادات المخزن وبيع غللها إلخ أجاب بأن الضابط الممهد الذي أعطيته نسخة منه وأمر بالتمشي عليه هو أن يحضر معه عند الكراء وبيع الغلل أمناء القبيلة وخليفة العامل؛ وأما **أمناء الأملاك**» فكل واحد يحضر لما هو مكلف به فقط ولا يحضر لما بيد غيره وأن كل أمين ملك يقصر نظره على ما بيده ولا يتعداه ليظهر القائم منهم من غيره...»[40].

وقد كانت ظهائر تعيين هؤلاء الأمناء تنص صراحة على المهام المنوطة بهم. فقد جاء في ظهير تعيين الغندور بن الطيب السرغيني السابق الذكر :

---

(37) السلطان إلى الخديم ابن الجيلالي السرغيني وابن دريسة في 4 جمادى I 1302/ 3 مارس 1884، خ ح، كـ 360.

(38) رسالة أمناء إيالة النكنافي مع المكلفين بالأملاك إلى السلطان في 15 جمادى الأولى 1306/ 17 يناير 1889، خ ح، كـ 154.

(39) الأمين الطاهر الحسناوي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، خ ح، كـ 154، ص 48.

(40) نفس الأمين إلى السلطان في نفس التاريخ، خ ح، كناش 154، ص 51.

«كلفناه بالنظر في فلاحات كرانات تسلطانت (...) ففيها النظر مقصور [عليه] والكل تحت إشرافه في سائر الأمور وأمرناه أن يكون على بصيرة من ذلك بحيث يتخير في إبان الزراعة ما يناسب من البذر مع العارفين بذلك الأمر، ويتعاهد السدود والسواقي وما رآه من ذلك خارجا عن القانون في جميع الأحوال والشؤون كالغفلة عن الزرع في زمن الشتاء والمصيف وأن يتعاهد الزرع وسقيه وحراسته إلى تمام تربيته وبعدها إلى حصاده ودرسه ونقله»[41]؛ «كما جعلنا أمر المقدمين إلى نظر الغندور، فمن تبع منهم ما يكلفه به فذاك المراد منه ومن أبى إلا مخالفته والتعاصي عليه أو لم ينتقل عن عادته التي كان عليها وخرج عن الضابط الذي مهدناه له فقد أذناه في تربيته ورده إلى الجادة المأمور بها أو استبداله بغيره من الأفاقين، ومثل ذلك يجري في الخماميس، ثم نأمر وصيفنا أحمد أمالك إذا وجّه له (...) مسجونا من أولائك أن يقبله ولا يسرحه حتى يأتي هو لتسريحه حيث تحصل له التربية لينضبط الأمر في ذلك بحول الله»[42].

وقد أمر إبراهيم بن عبد الله الجراري الذي أشرك مع أمناء إداوْكَرض في الاشراف على جزء من أملاك المخزن بتلك القبيلة «بالبحث في حدود الأملاك المذكورة وتحقيقها والوقوف على عينها (...) فإن سلمها فذاك وإن بقي بيد أحد منها شيء يحققه ويعلمنا»[43].

وجاء في ظهير تعيين الأمين عمر بن العربي الشيظمي «أننا كلفنا ماسكه (...) بالوقوف على ما لجنابنا العالي بالله من الأملاك بوادي سيدي سعيد (...) وأسندنا إليه النظر في خدمتها وفيما فيه المصلحة لها من كرائها أو دفعها لمن يحرثها بجزء مما تخرجه (...) عند وقت الانتفاع بها وبيع غلة الأشجار عند بدء طلعها بعد السمسرة والوقوف على آخر زائد وإعلام جنابنا الشريف بما وقفت به وما استفيد من الجميع بعد البيع وتحصيل الثمن يدفع على يدك ويد العامل وأمناء القبيلة لأمين

---

(41) رسالة السلطان إلى أحمد أمالك في 22 رمضان 1308/ 1 مارس 1891، خ ح، كناش 632.

(42) السلطان مولاي الحسن إلى الطالب الغندور بن الطيب السرغيني في 25 شعبان 1308/ 3 يونيو 1891، خ ح، كـ 632.

(43) السلطان إلى الخديم الفقيه إبراهيم بن عبد الله الجراري القرمودي في 24 شعبان 1308/ 2 يونيو 1891، ن م.

المستفادات بالصويرة على العادة»[44].

ج) أمناء المستفاد :

نعم كانت جميع إيرادات أملاك المخزن الفلاحية «توجه إلى أمين مستفاد المدينة المجاورة لها»[45]. ولكن مسؤولية هؤلاء الأمناء كانت تتجاوز مسألة مركزة مداخيل هذه الأملاك المخزنية. فقد ذكر أمين مستفاد الصويرة ابن موسى الرباطي «أن ملك عبد الله أبهي كله نفاع (كذا) لأن غرسه كان على يده من أشجار اللوز والزيت وغيره...»[46].

وإذا كنا لا نعرف في أي إطار تولى الأمين ابن موسى العناية بهذه الأملاك فإن أمين مستفاد أزمور يظهر أنه كان مكلفا بصفته الشخصية على بعض أراضي المخزن بقبيلة هشتوكة ومسؤولا عليها مسؤولية مباشرة «وأما ما ذكرت في شأن السواني المعطلة فالعهدة عليك فيها حيث تركتها على حالها و لم تحدث فيها عملا مع **أن تكليفها في رقبتك...**»[47].

د) «الفلاحون» :

ومن جملة المكلفين والمسؤولين عن أملاك المخزن أشخاص تنعتهم الوثائق بـ«**الفلاحين**» كانت لهم مكانة خاصة عند المخزن. فقد كتب القائد ابن الرشيد إلى السلطان «بامتثاله الأمر الشريف الصادر عليه سابقاً في شأن الفلاحيْن الحاج العابد بن سليمان الزياني والحاج بوشعيب النسب من إنزالهما بإيالته والاستيصاء بهما خيرا»[48].

كما نجد «**فلاحا**» آخر يحصل على ظهير توقير واحترام وهو الطالب ابن عبيدة

---

(44) السلطان مولاي الحسن إلى عمر بن العربي الشيظمي في 26 شعبان 1308/ 4 يونيو 1892، ن م.

(45) نعيمة التوزاني، **نفس المرجع**، ص 187.

(46) ابن موسى الرباطي إلى السلطان في 29 رجب 1306/ 31 مارس 1889، خ ح، كناش 154.

(47) السلطان إلى أمين المستفاد بأزمور في 10 ربيع II 1302/ 27 يناير 1885، خ ح، ك 360.

(48) ابن الرشيد إلى السلطان في 15 شعبان 1306/ 16 أبريل 1889، خ ح، ك 154.

المشتوكي الدكالي «سدلنا عليه أردية التوقير والاحترام وحملناه على كاهل المبرة والإكرام ووظفناه في سلك «**فَلاَّحة**» جانبنا العالي بالله ونأمر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يحترمه ويراعيه ويدفع عنه كل يد عادية حتى لا يلحقه أحد بمكروه بوجه من الوجوه...»[49].

وقد كان المخزن يلجأ إلى هذه الفئة من خدامه[50] في بعض المهام الخاصة. فقد طلب الأمين ولد الحاج الهاشمي الجديري من السلطان «توجيه «**فلاّح**» من الحضرة الشريفة ليقوّم» أرضاً للمخزن استغلها القائد الزلطني واختلف معه أمناء الأملاك في تقويم ما يجب عليه أداؤه مقابل ذلك[51].

كما أن عثمان الجاطي أجاب «عن الكتاب الشريف الصادر له في شأن تقويم ما إلى نظره من زيتون شوشاوة بأنه وَجه **فلاحيْن** وعدلين ومن معهم لذلك فقوموا بما أداه إليه اجتهادهم ورسم التقويم طيه»[52].

إلا أن هؤلاء **الفلاحين** كانوا يكلفون أيضا بالاشراف على أملاك المخزن. فقد كتب محتسب الرباط إلى السلطان بأنه «وجه حساب **فلاحي الجناب العالي بالله** الذي أمر بإعماله معهم»[53]. وكتب السلطان إلى **الفلاح** الطالب علي بن عبد الله أحسن الحاحي في شأن بعض الأراضي قائلا : «فما حصل عليه وفق المكلفين بأمرها معك مما تقتضيه المصلحة فأنت من جملتهم فيه ثم لنا النظر فيه بعد»[54]. وعندما اعلم «**الفلاح**» الطالب علي بن عبد الكريم «بما وقع من التفريط في أملاك جانبنا العالي بالله (...) وأن السبب هو إهمال المكلفين بها لها» أجابه السلطان

---

(49) مولاي الحسن إلى الطالب ابن عبيدة المشتوكي الدكالي في 14 جمادى I 1301/ 13 مارس 1884، خ ح، كـ 516.

(50) استعمل السلطان مولاي الحسن في تذييله لإحدى الرسائل الواردة عليه والتي أخبر فيها بأن القنصل الفرنسي «أراد حماية الحاج بوشعيب المديوني الفلاح» العبارة التالية «من في الخدمة لا يستخدم فليمنعهم» رسالة القائد المديوني إلى السلطان في 13 شعبان 1306/ 14 أبريل 1889، خ ح، كناش 154.

(51) في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، **نفس المصدر**.

(52) في 1 رمضان 1306/ 30 أبريل 1889، **نفس المصدر**.

(53) في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، **نفس المصدر**.

(54) في 16 ربيع II 1302/ 14 فبراير 1884، خ ح، كناش 360.

بقوله : «... أما المكلفون المذكورون فلهم النظر في ذلك فما كان من فعلهم سدداً ومصلحة فلا كلام وإلا فالكلام معهم فيه بأواخره **وأنت من جملتهم فيما توافقوا عليه**»[55].

2 ــ كيف كانت تستغل أملاك المخزن الزراعية :

أ) بواسطة الاستغلال المباشر :

أي أن المخزن كان يقوم بنفسه بحرث الأراضي التي يملكها. وقد كانت هذه العملية تتم تحت إشراف العمال. فمثلا كان أحمد أمالك يشرف على حرث وخدمة أراضي المخزن بحوز مراكش، وكان حَمُّ بن الجيلالي يقوم بنفس المهام في المناطق المجاورة لمكناس وولد أبّا محمد في ناحية فاس، إذ تتحدث إحدى الرسائل عن توصل أحد هؤلاء العمال بـ«كناش الضابط في الحرث»[56].

فعند حلول أوان الحرث كانت تصدر إلى مثل هؤلاء العمال والقواد الذين تقع أملاك المخزن الزراعية في مناطق نفوذهم أو بالقرب منها أوامر القيام بتويزة الحرث على الصيغة التالية «فلان، فنامرك أن تقوم على ساق في حرث تويزة جانبنا العالي بالله ببلاد إيالتك على العادة». وكانوا يتوصلون من المخزن بالبذور الكافية لذلك : «فيصلك اثنين وثلاثين جملا بقصد حمل الزريعة عليها لأكَرانات جانبنا العالي بالله ببلاد المخزن»[57].

ولكي يطمئن المخزن إلى أن هذه العملية ستتم في ظروف جيدة فإنه كان يأمر العمال بأن يختاروا نواباً ينوبون عنهم في الوقوف على هذه العملية. وهؤلاء الأشخاص هم الذين تتحدث عنهم بعض الوثائق المخزنية بـ«مقدمي الأكَرانات»، فقد كتب حمادي المسفيوي إلى السلطان «بامتثال ما أمر به من التوافق مع وصيف سيدنا الحاج أحمد أمالك في تعيين المقدمين لأكَرانات المحال التي أشار إليها أيده

---

(55) رسالة السلطان إلى الفلاح الطالب علي بن عبد الكريم في 16 ربيع II 1302/ 14 فبراير 1884، **نفس المصدر**.

(56) الحاج أحمد أمالك إلى السلطان في فاتح رمضان 1306/ 30 أبريل 1889، خ ح، كناش 154.

(57) السلطان إلى أمالك في 24 ربيع الأول 1306/ 28 نونبر 1888، خ ح، كناش 639.

الله (...) وتطويقهم عمل ذلك والاعلام بأسمائهم وأنسابهم...»[58]. وقد كان يشترط في هؤلاء «المقدمين» أن يكونوا «معروفين»[59] بل ومن «الأعيان»[60].

وفي نهاية الموسم الفلاحي كان الأمر يصدر من جديد إلى القواد والعمال «بالقيام بالحصاد والدراس لتوائزهم على العادة»[61].

وقد كان القواد والعمال المكلفون بهذه الأشغال يتحملون مسؤولية كل ما يفسد من الزروع بسبب عدم قيامهم بخدمتها أو تراخيهم في أمرها، وكان يفرض عليهم غرمها[62].

ب) بواسطة الاستغلال غير المباشر :

في الوقت الذي كان يصدر فيه الأمر بالقيام بتوائز الحرث كان المخزن يأمر أيضا أمناءه وأشياخه بالقبائل المختلفة «في شأن إكراء بلادات المخزن» التي بإيالاتهم[63].

ويظهر أنه بعد إقرار العمل بالترتيب الحسني أصبح الضابط «في أملاك المخزن بترابهم (أولاد بوزرارة) هو أن تسمسر في الأسواق في أول أكتوبر بمحضر الأمناء والأشياخ والعدول حتى تقف على آخر زائد ثم تمضي له ويؤدي كراءها»[64].

إلا أن شرط أداء الكراء كله مسبقاً كان يضر بالمكترين ويخلق مشاكل للأمناء

---

(58) في 21 رجب 1306/ 13 مارس 1889، خ ح، كناش 154.

(59) السلطان إلى حم بن الجيلالي في 26 ربيع الأول 1308/ 9 نونبر 1890، خ ح، كناش 639.

(60) السلطان إلى رح أبناصر الجرواني في 29 ربيع الأول 1308/ 12 نونبر 1890، نفس المصدر.

(61) عمر بوستة إلى السلطان في 26 رمضان 1306/ 25 ماي 1889، خ ح، كناش 154.

(62) رسالة السلطان إلى القائد الطيب الكندافي في 3 جمادى الأولى 1302/ 18 فبراير 1885، خ ح، كـ 360.

(63) رسالة السلطان إلى أمناء وأشياخ الحوزية، وأخرى إلى القائد التريعي في 26 رجب 1308/ 7 مارس 1891، خ ح، كناش رقم 632.

(64) القائد البوزراري وأمناء وأشياخ إيالته إلى السلطان في 6 شعبان 1306/ 7 أبريل 1889، خ ح، كـ 154.

في استخلاص واجبه في الوقت المحدد(65) مما دفع السلطان إلى الأمر بالتساهل معهم في جمعها «... فقد اشتكى الحارثون ببلادات المخزن بدكالة على يد عمالهم بتضررهم في أداء جميع الكراء الواجب عليهم معجلا وطلبوا التوسعة عليهم في بعضه فساعدناهم لادعائهم الضعف وعليه فنامرك أن تجعل معهم سداداً في أدائه منجما عند كل فريضة قدر معلوم يؤدونه إلى انتهائه بحول الله والسلام»(66).

إلا أن الظاهر هو أن لفظة الكراء قد اتخذت فيما بعد معنى المزارعة بـ«**الشركة**» أو بـ«**السهمة**» أو بـ«**تاشراعت**». فقد كتب السلطان إلى القائد الخلفي بقوله «فالذي يكون عليه عملكم في اكراء بلاد المخزن التي بمزارعكم أن يكون بسهمة الثلث في هذا العام حيث أعطى الله من خيره رفقاً بالضعفاء. فنامرك أن تدفعها بذلك لمن يؤدي ذلك في إبانه مع ما يجب عليه من العشور...»(67).

أما «**تاشراعت**» فهو تعبير كان رائجاً في نواحي الحوز ومعناها «دفع الأرض لمن يحرثها بجزء معلوم مما تخرجه».

وعن «**الشركة**» يوجد نص واضح يقول «بأن الذين تكون بيدهم أملاك المخزن للحرث بالشركة كانوا يعطون الثلث والعشر في السواني (أي في المناطق المسقية)، والربع والعشر في البور، وفي الثمار ثلاثة أرباع، ويقومون بالحرث والحصاد وغيرهما»(68).

أمّا نظام **الشركة بالخمس** فكان أيضا منتشرا في أملاك المخزن في القرن التاسع عشر، وكان مقترنا بحصول الخماس على زوجة للحرث أي على أدوات الإنتاج من مالك الأرض. ولا يستبعد أن يكون الخماسون هم الذين تشير إليهم كثير من الوثائق بعبارة «سكان أملاك المخزن» أو «سكان الأملاك»(69).

---

(65) السلطان إلى الأمينين إبراهيم الأحمر والطالب أحمد بن الدرقاوي في 9 ذي القعدة 1302/ 20 غشت 1885، خ ح، ك 364.

(66) رسالة السلطان إلى الخديم الأمين الطالب العربي الزبدي في 9 صفر 1304/ 7 نونبر 1886، أوردها عبد الرحمان بن زيدان في الإتحاف، ج 2، **السابق الذكر**، ص 396.

(67) في 25 جمادى الأولى 6/1308 يناير 1891، خ ح، كناش 639.

(68) رسالة السلطان إلى الفلاح الطالب علي بن عبد الله أحسن الحاحي في 16 ربيع II 1302/ 2 فبراير 1885، خ ح، ک 360.

(69) الأمين الجديري إلى السلطان في 10 رمضان 1306/ 9 ماي 1889، خ ح، كناش 154.

3 ـ تربية مواشي المخزن بالبوادي :

كانت تربية الماشية التابعة للمخزن تتم هي الأخرى بطريقتين :

أ) الطريقة المباشرة لتربية مواشي المخزن :

وكانت تتم في العذائر تحت مراقبة عمال المناطق التي توجد بها وتحت الإشراف المباشر لأمناء خاصين بها يعرف الواحد منهم باسم «**أمين العذير**».

وقد كان أمين العذير يسهر على عملية الإنتاج ويخبر المخزن دوريا بتطوراتها. فقد أخبر الأمين ابن الدرقاوي السلطان «بأنه باشر حساب ما في العذائر السعيدة في مارس...»[70]. كما كان يتلقى الأوامر بشأن كيفية العمل ويطبقها. وهكذا كان يؤمر من حين لآخر «ببيع الثيران الكبار من العذير وتعويضها بالصغار»[71]. ولكن عندما كان الأمر يتعلق خاصة بالبيع لشيء من المنتوجات فإن أمين العذير كان لا يسمح له بالتصرف بمفرده بل كان يكلف بالحضور معه أمناء من أقرب مدينة إليه أو من القبائل المجاورة[72].

وقد كانت العذائر تمتد على مساحات شاسعة، وكان المخزن يراقبها ويتفقدها بواسطة موظفيه. كما كان المخزن يقيم عليها حراسة خاصة وأن العذائر كانت مراعيها محرمة على مواشي القبائل التي كانت تصادر منهم إذا ضبطت وهي تأكل من عشب العذير؛ ولذلك كان المخزن ينهي القواد المجاورين ويأمرهم بمنع رعاياهم من النزول بمواشيهم حول العذير والرعي فيه[73].

ب) الطريقة غير المباشرة لتربية مواشي المخزن :

وهي التي كانت تقوم بها القبائل في شكل كلفة كانت تفرض عليها صيانة

---

(70) في 18 رمضان 1306/ 17 ماي 1889، خ ح، كناش 154، ص 149.

(71) الأمين ابن الدرقاوي إلى السلطان في 29 رمضان 1306/ 28 ماي 1889، خ ح، ك 154، ص 181.

(72) نفس الوثيقة أعلاه وكذلك رسالة عامل أزمور إلى السلطان في 20 رمضان 1306/ 19 ماي 1889، ن م، ص 115.

(73) الأمين إدريس بن مسعود إلى السلطان في 7 رمضان 1306/ 6 ماي 1889، ن م، ص 118.

دواب المخزن «على وجه الاحتفاظ إلى وقت الاحتياج»[74]. وكانت هذه الدواب تتألف مما كان يفيض عن حاجة المخزن من بغال وخيول بعد انتهاء الحركات، ومن بهائم الحرث بعد الفراغ منه وكذلك من الدواب والمواشي التي كان يتلقاها في «الهدية».

ويبدو أن تقسيم هذه المهمة على عمال القبائل كان يتم بنوع من العدالة. فعندما اشتكى القائد المديوني بأنه يتعهد مائة وأربعة وستين بغلة بينما يكلف غيره من العمال بأقل من ذلك العدد أجابه السلطان بأن الحق معه ووعده بأن لا يكلف في المستقبل إلا بالعدد الذي ينوبه[75].

وقد كان يرافق هذه الدواب من قبل المخزن مستخدمون خاصون تصف الوثائق طبيعة عملهم وتطلق عليهم اسم «**الحمارة**» أو «**الحمارين**» كما تبين ذلك هذه الرسالة السلطانية إلى قائد دمنات التي تقول : «فيوافيك حمارة عشرة ومقدم لمقابلة هذه البغال الواصلة إليك صحبته (...) فقم بمؤونتهم على العادة **ولا دخل للحمارة فيها إلا الكنس والسرحة والربط** وماعدا ذلك فالعهدة عليك فيه»[76].

وقد كانت القبائل مجبرة على صيانة هذه البهائم والانفاق عليها وتعويضها إن ضاعت أو هزلت.

III ـ مشاكل الإشراف على أملاك المخزن الفلاحية :

1 ـ تعدد المشرفين ومشاكله :

إن إشراك العامل وأمناء القبائل وأمناء المستفاد مع أمناء الأملاك، و«الفلاحين» وباقي المكلفين في الإشراف على أملاك المخزن جعل مسألة إدارة هذه الأملاك صعبة. ولا أدل على ذلك من كثرة المراسلات المخزنية حول الأراضي المختلفة التي ضاع إنتاجها أو فسد بسبب «التفريط» أو بسبب عدم قيام المسؤول «بخدمته

(74) رسالة السلطان إلى القايد الشيظمي في 4 ربيع II 1308/ 13 نونبر 1890، خ ح، كناش 639.

(75) السلطان إلى القايد المديوني في 10 رجب 1308/ 19 فبراير 1891، خ ح، كناش 632.

(76) السلطان إلى الدمناتي في نفس التاريخ ونفس المصدر.

وتراخيه في أمره»[77].

وإذا كان هدف المخزن من تعدد المشرفين هو حرصه على تحقيق نوع من الفعالية في استغلال هذه الممتلكات العمومية فإن ذلك لم ينفع في جعل المخزن ينجح في تحصيل مداخيلها في الوقت المناسب خاصة وأنه كان في أمس الحاجة إلى المال. ذلك أن مداخيل الأملاك كانت نتيجة تعثر الحسابات بسبب عدم اتفاق آراء المشرفين لا تدخل إلى خزائن السلطان إلا بعد سنتين أو ثلاثة سنين بل أكثر. ومن أمثلة ذلك أن محاسبة أمين الصويرة لأمناء الأملاك في مناطق حاحا والشياظمة سنة 1306/1888-1889 كانت حول سنوات سابقة تعود إلى سنة 1299هـ/ 1881-1882 أي عن مبالغ تأخرت سبع سنوات كاملة دون أن تظهر مع ذلك أية إمكانية لوصولها إلى محلها[78]. هذا زيادة على ما كانت تعاني منه هذه المداخيل من أكل المسؤولين لها حيث تتحدث الوثائق عن تآمر بعضهم من أجل حيازة غلل الأملاك بأبخس الأثمان إما لحسابهم الخاص أو لفائدة أصدقائهم وذوي قرابتهم[79].

2 ـــ مشكلة الحفاظ على الأملاك المخزنية :

سبق لنا أن أشرنا إلى أن المخزن كان يبذل قصارى جهده للحفاظ على أملاكه ومنع وقوعها في يد الأجانب أو من كانوا في حمايتهم[80]. ولكن أملاك المخزن

---

(77) رسالتان سلطانيتان إلى كل من محمد بن بوستة والقائد الطيب الكندافي في 3 جمادى I 1302/ 18 فبراير 1885، خ ح، كـ 360.

(78) توجد بكناش الخزانة الحسنية رقم 154 خاصة في الصفحات 47 و48 و51 مجموعة من الرسائل وجهها الأمين الطاهر الحسنوي إلى السلطان في شهر شعبان 1306/ أبريل 1889 تتحدث عن المشاكل التي واجهته في تحصيل أكرية ومداخيل أملاك المخزن ونزاعه مع أمناء الأملاك وأمر السلطان العامل بشد عضده في ذلك، إضافة إلى الحديث عن الضوابط في المحاسبة وحول من يجمع محاصيل الأملاك ليدفعها إلى أمين المستفاد؛ وبعد وفاة الأمين الحسنوي سنة 1306/1889 واجه خلفه ابن موسى الرباطي نفس المشاكل، خ ح، كـ 154، ص 25 وص 71.

(79) الأمين لحسن الحاحي إلى السلطان في 19 شعبان 1306/ 20 أبريل 1889، خ ح، كناش 154 وكذلك أمناء إيالة الزلطني إلى السلطان في 18 شعبان 1306/ 19 أبريل 1889، نفس المصدر.

(80) الرجراجي الذوبلالي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، نفس المصدر، ص 52، وكذلك أمناء الجديدة إلى السلطان في نفس التاريخ ونفس المصدر، ص 53.

كانت غير محصية إحصاء دقيقا. كما أن التقاييد الخاصة بأملاك كل منطقة لم تكن متوفرة لدى المسؤولين المحليين، وفي بعض الأحيان كان يصعب العثور عليها حتى على المستوى المركزي. وهكذا إذا كانت بعض الوثائق تتحدث عن تسوية الوضعية القانونية لبعض أملاك المخزن بالبادية، فإن وثائق أخرى تتحدث مثلا عن إغارة هذه القبيلة أو تلك على بلاد المخزن «بالحرث بلا سهمة ولا غيرها»[81]. كما تتعدد الوثائق التي تشير إلى العثور على أملاك لجانب المخزن «لم تُقيَّد بالكناش» ويتصرف فيها أحد الأمناء «لنفسه مدة من خمسة عشر عاما»[82]، أو فقط لفترة معينة. وتلخص الوثيقة التالية بعضا من حالات الترامي على الملك العام وجهاد المخزن من أجل استرجاعه والحفاظ عليه : «فقد أخبر بعض المكلفين بأملاك جنابنا العالي بالله بالشياظمة أنهم عثروا على بعض الأملاك من شأنها أن تحاز للمخزن وهي التي اشتراها العمال وخلائفهم أيام توليتهم، وحيث طلبوا من هي بيدهم بتحويزها لجانب المخزن كان منهم من ادعى التحبيس ومنهم من ادعى غير ذلك. وقد أمرناهم برد ذلك كله للشرع وأن التحبيس إن تبين بموجبه يسلم ويبقى كذلك على تحبيسه وقد أمضيناه، كما أن من ادعى بدعوى في ذلك وكانت له حجة مسلمة شرعا يبقى لهم أصله؛ ومن لم تكن عنده حجة أو كانت عنده إلا أنها غير تامة ولا مسلمة فيحاز ذلك للمخزن أيضا. وعليه فإذا وردوا عليك فتصفح حجتهم واجريها على مقتضيات الشرع على نحو ما بيناه لك واعلمنا بما ثبت عندك فيها والسلام»[83].

وختاما يمكن أن نلاحظ أن أملاك المخزن بالبادية في القرن الماضي تطرح عدة قضايا أهمها :

1 ــ أن المخزن كان فلاحاً منتجاً في البوادي.

2 ــ مفهوم الملك العام لدى المغاربة منذ القرن الماضي، إذ كان وسيلة للإثراء غير الشرعي للمكلفين بالسهر عليه، هذا إضافة إلى أنه كان مستهدفاً من طرف الغزاة الأجانب في إطار بحثهم عن وسيلة لتملك العقار بالمغرب.

(81) الأمين حم الكداري إلى السلطان في 25 شعبان 1306/ 26 أبريل 1889، خ ح، كناش 154.

(82) الأمين الطاهر الحسناوي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889، نفس المصدر.

(83) السلطان إلى الفقيه القاضي السيد محمد بن أبي النصر البكراوي في 16 ذي القعدة 1302/ 27 غشت 1885، كناش الخزانة الحسنية رقم 364.

قضية جبل الحمام وانتفاضة البادية الريفية سنة 1884م

عبد الرحمان الطيبي
أستاذ باحث

سأبدأ تدخلي في هذه المساهمة بالحديث عن تغلغل المصالح الاستعمارية إلى البادية المغربية خلال النصف الأخير من القرن 19م، والإشكال الذي اتخذه هذا التغلغل من خلال بعض النماذج للمقارنة مع محاولة التسرب الرأسمالي الأوربي إلى داخل الريف. وسأركز بعد ذلك على «قضية جبل الحمام» والانتفاضة التي صاحبتها سنة 1884م. وما أسفرت عنه من تحول في طبيعة الأطماع الاستعمارية بالمنطقة، وانعكاسٍ ذلك على القبائل، وهل أدى ذلك إلى مشاركة أكبر لقبائل الريف في عملية المقاومة ؟ هل أصبح الشعور بالخطر أكبر حدةً من ذي قبل ؟ هل أدى ذلك إلى تقارب أكبر مع المخزن، أو على العكس من ذلك أدى التغلغل الاستعماري إلى داخل البادية الريفية إلى توتر في علاقة هذه الأخيرة بالمخزن المركزي ؟

1 ـــ التوغل الرأسمالي الأوربي إلى البادية المغربية :

تغيرت طبيعة علاقات المغرب مع الدول الأوربية منذ انهزامه في حرب ايسلي (1844م) وحرب تطوان (1860م). حيث أصبحت البلاد محطّ أطماع الدول الغربية، بعد أن فرضت عليه عدة اتفاقيات أجبرته على فتح أبوابه للتوغل الرأسمالي الأوربي، كما انتزعت الدول الأجنبية امتيازاتٍ مختلفةً كانت لها انعكاساتٌ خطيرة على البلاد، وقد اتخذ هذا التغلغل عدة مظاهر حسب الجهات التي مسها.

فإذا أخذنا حوز مراكش كمثال لهذا التغلغل الاستعماري فإننا نلاحظ أنه

اتخذ أشكال الحماية القنصلية[1] أو الشراكة الفلاحية، وانطلاقا من الدراسة التي قام بها بول باسكون يتبين أن المجتمع الحوزي وإلى حدود أواخرِ القرن الماضي لم يتأثر كثيراً بالتطورات الناتجة عن الثورة الصناعية والاجتماعية والسياسية القائمة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وظل معزولاً عن العالم الخارجي رغم الضربات المختلفة التي تتلقاها البلاد من الامبريالية الغربية[2]. كما أن البنياتِ الاقتصادية والاجتماعية بقيت على ما كانت عليه خلال قرون خلت، بالرغم من بعض مجهودات المخزن لإدخال مزروعات جديدة أو توجيهها نحو التصنيع[3].

وقد كان لهذه الوضعية المتميزة ولركود الاقتصاد وجمود الهياكلِ الاجتماعية أثرٌ واضحٌ في ازدياد الضغوط الأوربية على المغرب الذي اضْطُر تدريجياً إلى فتح مجاله الاقتصادي أمام الرأسمال الأوربي.

ومنذ سنة 1880 اتجهت الأطماعُ الامبرياليةُ إلى محاولة النفوذ إلى القطاع العقاري بمنطقة الحوز، حيث أصبح الأوربيون يسيطرون على ما يقرب من 10 آلاف هكتار إما بصفة مباشرة أو عن طريقة الشراكة[4].

وما قلناه عن منطقة الحوز يمكن أن نقوله عن مناطق أخرى تمتاز بخصوبة أرضها وامكانياتها الزراعية الهامة كمنطقة الغرب أو البادية المحاذية للموانىء الأطلنطية كالشاوية وغيرها. أما الوضعية في الريف فكانت مختلفةً وهو ما سيطبع التغلغلَ الرأسمالي الأوربي بهذه المنطقة بطابع متميز كما سنرى.

2 ــ محاولة التسرب الرأسمالي الأوربي إلى داخل الريف :

تختلف وضعية الريف عن حوز مراكش اختلافاً كبيراً سواء بالنسبة للظروف الطبيعية أو الامكانيات الفلاحية التي يتميز بها الحوز أو غيرُه من المناطق الخصبة.

وهذه الوضعية لم تشجع الأوربيين على التغلغل إلى داخل الريف، كما أن ضعف

(1) عن أنواع المحميين انظر : مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب** (1863-1894)، ج 1، الرباط، 1984، ص 420-422.

(2) - Paul Pascon, **Le Haouz de Marrakech**, Rabat, 1977, T. 2, p. 395

(3) **نفس المرجع**، ص 399.

(4) **نفس المرجع**.

المجال الفلاحي لم يشجع بروز المخالطين كما هو الحال في منطقة الحوز على سبيل المثال، لذلك اتجهت الأطماعُ الأوربية إلى الاستفادة من تجارة التهريب من جهة، ثم محاولةِ استغلال الثروات الطبيعية بالمنطقة من جهة ثانية.

أ ــ تجارة التهريب ونتائجها :

إذا كان المخزن قد وفِّق إلى حد ما في التحكم في السلع الأوربية المستوردة الآتية عن طريق مليلية، فإنه وجد صعوبة كبيرة في مراقبة المواد المهربة على سواحل الريف، كما تشهد على ذلك الوثائقُ المتوفرة سواء الوثائق المخزنية منها أو الأوربية.

فمنذ حرب تطوان 1860م أصبحت الشواطىء الريفية المهجورة مكانا مفضلا للأوربيين لتجارة التهريب، للإفلات من الرسوم الجمركية التي كانت تؤدى بديوانة مليلية، واستغلال الفرص لترويج السلع المحظورة وخاصة الأسلحة[5].

ورغم كل المعوقات لمراقبة تجارة التهريب بين سكان القبائل والقوى الأوربية، فإن المخزن لم يتخل عن واجبه في هذه المسألة، هذا ما أبانت عنه عدة مراسلات سلطانية لقواد المنطقة تأمرهم باليقظة والتشدد في مراقبة الشواطىء[6].

وقد شكل تهريبُ الأسلحة[7] أخطرَ المواد المهربة التي لم يكن من السهل الحصول عليها في الربع الأخير من القرن الماضي، وذلك حرصاً من السلطة المركزية على ما يمكن أن تشكله من خطورة على الأمن وسط القبائل الساحلية، وفتح المجال أمام التسرب الأجنبي.

غير أن القوى الأوربية بسبب ما آل إليه المغرب من ضعف، وبمساعدة بعض العناصر المحلية كانت تسرب هذه الأسلحة عن طريق البحر، لتدخل إلى القبائل بعد ذلك فتباعُ بأثمان باهضة لمن يستطيع اقتناءها.

---

(5) جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، ترجمة عبد العزيز خلوق التمسماني، الدارالبيضاء، 1986، ص 209.

(6) نذكر على سبيل المثال الرسالة التي وجهها السلطان إلى القائد مبارك الدوبلالي، 22 رجب 1303 / 27 أبريل 1886، كناش، 370، ص 221، خ.خ.

(7) عن أنواع الأسلحة المروجة داخل القبائل الريفية، انظر : برقية الريف، **الأسلحة الريفية**، عدد 2318، 1909/7/29.

ورغم حرص المخزن على مواجهة هذه التجارة، فإن الأوربيين وجدوا ربحا كبيرا في بيع الأسلحة للقبائل، الشيء الذي تسبب في قيام اضطرابات داخلية زعزعت الأمن المحلي وأضعفت وجودَ السلطة المخزنية بالمنطقة، وقد أثار هذا الوضعُ قلق السلطان مولاي الحسن، الذي وجه نداءاتٍ متعددةً إلى الحكومات الأوربية لتحد من آفة تجارة التهريب وتلاحق المهربين من رعاياها[8]، لكن ذلك لم يجد نفعا. لما كان لهذه الدول من مصلحة في إضعاف سلطة المخزن في تلك المنطقة تمهيدا للتوغل الرأسمالي الأوربي إلى داخل المنطقة الريفية.

ب ـــ محاولة بسط اليد على الثروات الطبيعية بالمنطقة :

إن ما يلفت الانتباه هو أن فرنسا هي التي تصدرت المحاولات الأوربيةَ للتغلغل الاقتصادي بالريف وذلك منذ القرن السابع عشر. ذلك أن اسبانيا لاعتباراتٍ تاريخية وكذلك لضعف اقتصادها الرأسمالي اكتفت بالتمركز في نقط معينة من الشاطىء المتوسطي دون أن تفكر في التسرب إلى داخل الريف.

لقد حاولت فرنسا التوغل داخل الأراضي الريفية في أواخر القرن الماضي لاستغلال بعض المناجم، و لم تكن حادثة جبل الحمام هي المحاولةَ الأولى من نوعها لاقتحام المجال الريفي، بل قامت سنة 1666م بمحاولة تأسيس شركة المزمة التجارية في جزيرة النكور المقابلة لأراضي قبيلة بني ورياغل، بعد المقابلة التي تمت بين التاجر الفرنسي رولان فريجوس (Roland Frejus) والسلطان مولاي رشيد، حيث رحب هذا الأخير بإقامة علاقة تجارية مع فرنسا، وتعهد السلطان للملك لويس الرابع عشر بالسهر على أمن وراحة التجار الفرنسيين على الساحل الريفي[9]. إلا أن مشروع المزمة التجاري لم يُكتب له النجاح لأسباب متعددة منها الموقف السلبي الذي وقفه سكان المنطقة إزاء محاولات التسرب الأوربي بشكل عام[10].

---

(8) عياش، **دراسات...**، ص 209.

(9) رسالة من مولاي رشيد إلى لويس الرابع عشر، 6 دجنبر 1666م. انظر :
S.I.H.M, France, T. I, p. 132.

(10) للمزيد من التفاصيل انظر : عبد الرحمان الطيبي، **المجتمع بمنطقة الريف قبل الحماية...**، كلية الآداب، 1993، ص 88-91.

وتكررت المحاولة في سنة 1884م، لكن هذه المرة للتغلغل إلى داخل الأراضي الريفية بعد ذيوع أخبار عن وجود معادن الحديد والنحاس بجبل الحمام الواقع في جنوب أراضي بني ورياغل. وهذه المحاولة هي التي سميناها بـ«قضية جبل الحمام وانتفاضة البادية الريفية سنة 1884م».

وأود هنا أن أتوقف شيئا ما لسرد تفاصيل هذه القضية وانعكاسها على القبائل الريفية.

ج ـ مسألة جبل الحمام[11] :

جندت فرنسا أحد تجارها المقيمين بمدينة طنجة لمحاولة التسرب إلى أراضي الريف قصد استغلال المعادن التي تزخر بها المنطقة، حيث قام التاجر الفرنسي الكونط موريس شافايناك (Maurice de Chavagnac)[12] بشراء خلال سنة 1883م بعض أراضي جبل الحمام الغنية بالمعادن من لَدُنِ أحد الشرفاء الخمالشة.

وبمجرد انتهائه من إجراءات عقد الشراء هذا، توجه سنة 1884م صحبة بعض المهندسين إلى الريف لمباشرة أعماله في استغلال معدن جبل الحمام. وقد أثار وصول التاجر الفرنسي إلى جزيرة بادس يوم 13 يناير من نفس السنة ردود فعل السكان، وانتشر خبر وصول الأجنبي كالصاعقة بين الأهالي إثر محاولة التاجر النزول إلى أرض بني ورياغل، وانتفضت جل القبائل الريفية لمنع هذا التسرب الاستعماري إلى المنطقة[13].

وقد بدأ السلطان مولاي الحسن يراسل قواده لإجراء تحقيق في هذه النازلة التي فجرت الوضعية بقبائل الريف، ومحاولة اقناع التاجر شافايناك بعدم نزوله إلى أرض بني ورياغل حفاظا على سلامته، تقول إحدى المراسلات المخزنية أن : «القبائل المجاورة للمرسى المذكور (بادس) منعت التاجر المذكور من الخروج للبر،

---

(11) يتضمن الأرشيف الوطني بباريس ملفاً خاصا عن قضية جبل الحمام تحت عنوان :

- «Mines du Djebel Hamam», **Archives Nationales**, Paris, Maroc 49, Affaires du Rif, Mémoire du comte de Chavagnac f° 39.

(12) عن ترجمته، انظر :

- Jean Louis Miège, **Le Maroc et L'Europe (1830-1894)**, T. 4, Paris, 1963, p. 48.

(13) نفس المرجع، ص 53.

وعزمت على البارود والفتنة وتروعت صنهاجة وقبائل الريف بسبب ذلك وعليه فبوصول كتابنا هذا إليك عجل بالتوجه إلى المرسى المذكور وعرف التاجر المشار إليه بحال تلك القبائل وما عزموا عليه من الفتنة بسبب وروده وحذره من شرهم ومكرهم وقِف في رده لمحله سالما»[14].

وهكذا غدت قضية جبل الحمام من أهم القضايا التي شغلت السلطة المركزية بسبب الفتنة التي عمت جميع القبائل الريفية بدون استثناء، وفي نفس الوقت شغلت هذه القضية أيضا السلطات الفرنسية، حيث تأزمت العلاقات بين الجانبين المغربي والفرنسي، كما تشهد على ذلك جل التقارير المخزنية والفرنسية، وحاولت فرنسا الضغط على المخزن اعتماداً على البند الخامس من معاهدة 1856م والبند الرابع من معاهدة 1861 بأحقية التاجر الفرنسي في النزول إلى أرض بني ورياغل لاستغلال معادن جبل الحمام[14].

وكان هم السلطان الذي ظل يقاوم الضغوط الفرنسية هو سلامة التاجر وتجنب أزمة ديبلوماسية مع فرنسا، وقد استطاع مولاي الحسن اقناعَ القنصل الفرنسي أورديكة (Ordega)[15] بعدم التسرع في الأحكام، لأنه من جهة حديث التعيين في مهامه، ومن جهة ثانية ليست له معرفة جيدة بالمنطقة الريفية ولو : «سأل من تعرف حالهم لعلم مصداقَ ما ذُكر، من أنهم لا تنالهم الأحكام الآن، ولا يتوجه إليهم أحد من تجار هذه الإيالة ولا من غيرهم إلا على خطر... إذا تأمل فيما ذكر هو ودولته الفخيمة يعترفون بأن الحق لنا فيما ذكر، على أن السبب القوي عندنا هو المحافظة على الكندي (الكونط) من الاغتيال. وأما ما ذكره الباشدور من أن منع المذكور من الخروج ظلم، فبالتأمل فيما ذكر والنظر إليه بعين الانصاف يتبين له أنه حق...»[16].

---

(14) جاء في الرسالة التي وجهها النائب محمد بركاش إلى مولاي الحسن، أن القنصل الفرنسي : «وجه لنا في تاريخه طالبا منا الملاقات معه ذاكراً... أن ما صدر من جانب المخزن من الإذن للقبائل الريفية بمنع الكوندي من النزول، فيه مهانة لهم ومخالفة للشروط»، رسالة مؤرخة في 12 ربيع الثاني 1301 / 10 فبراير 1884، محفظة فرنسا، انظر : مصطفى بوشعراء، **الاستيطان...**، ج 4، ص 1525، وأيضا : مييج، **المغرب وأوربا**، ج 4، ص 54.

(15) عن ترجمته، انظر : مصطفى بوشعراء، **الاستيطان...**، ج 2، ص 608.

(16) رسالة سلطانية إلى النائب بركاش، 12 ربيع II 1301 / 10 فبراير 1885، كناش، 348، ص 343.

وهكذا فإن محاولة التسرب الرأسمالي الأوربي إلى بلاد الريف زعزعت السلطة المركزية بالبادية الريفية بخلاف ما لاحظناه في منطقة الحوز، ولم تنحصر هذه الانتفاضة في القبائل الريفية فحسب، بل امتدت إلى القبائل المجاورة لرأس ورغة، رغم المحاولات التي قام بها بعضُ المرابطين والقواد لاخماد هذه الفتنة[17].

واضطر السلطان لمحاولة تطويق هذه الانتفاضة بتوعد بعض القبائل بالوعد والوعيد إذا ما لبت نداء قبائل الريف والانضمام إليها، ونورد على سبيل المثال ما جاء في الرسالة التي وجهها السلطان إلى قواد قبيلة الدسول : «بلغنا أن بعض مرابطي أهل الريف حصل لهم تشويش مع بعضهم البعض على سبب نصراني أتى مع بعضهم وأفضى لهم الحال حتى أعلنوا النداء بالجهاد.. من غير إذن، وبلغنا أيضا أن نداءهم بلغكم. وعليه فإن صح بلوغُه لكم فنأمركم أن لا تجيبوهم ولا تساعدوهم ولا تلقوا لهم سمعا وحظُّوا إيالتكم على عدم مساعدتهم والجلوس عند حدهم... ومساعدتهم عليه خروجٌ عن الطاعة ومفارقة للجماعة»[18].

وبعد نجاح مولاي الحسن في اقناع السلطات الفرنسية من إبعاد التاجر الفرنسي من جزيرة بادس وعودة الهدوء إلى المنطقة. تأكد السلطان من وجود المعدن ببلاد بني ورياغل، وأمر ابن عمه محمد الامراني بالتشدد في أمر الحراسة بمراسي الريف ومنع أي شخص من الدخول أو الخروج منها. كما أمره أيضا بمعاينة أرض المعدن بجبل الحمام وحراسة المكان للحيلولة دون وقوعه في أيدي الأوربيين[19].

وقد أرسل مولاي الحسن رسائل إلى قواده في المنطقة[20] يطلب منهم شراء أرض المعدن الموجود في بني ورياغل بسبب محاولة البعض تفويتها للأجنبي لأن :

---

(17) رسالة سلطانية إلى النائب بركاش، 5 ربيع الثاني 1301 / 3 فبراير 1884، كناش، 348، ص 315.

(18) رسالة إلى قواد الدسول كافة، 22 ربيع الثاني 1301 / 23 فبراير 1884، كناش، 347، وبمثله كتب إلى القائد أحمد ابن الشريف المغراوي، والقائد محمد البكاري وقواد الحياينة وقواد صنهاجة.

(19) Eduardo Maldonado, **El Rogui**, Tetuan, 1949, p. 44 -

(20) نذكر منها الرسالة التي أرسلها السلطان مولاي الحسن إلى القائد حدو الورياغلي، 13 رجب 1301 / 9 ماي 1884، كناش، 516، خ.ح.

«البيع والابتياع الواقع بينهم فيها... إنّما هو في تلك المنفعة ولأجل وقوعه فيها مع بعضهم البعض لا مع الأجانب لسكت لهم المخزن عليه، وإلا فلا سكت لهم إن وقع... مع الأجنبي سيما المعادن، فإنها هي لبيت مال المسلمين لا يسوغ لأحد أن يتصرف فيها بشيء»(21) وأكد السلطان في نفس الرسالة أن السكان لو اضطروا لبيع تلك الأراضي «فالمخزن أولى بشرائها» وحتى لو استغنى عنها المخزن : «فتتولاها بالشفعة الواجبة شرعا القبيلة التي تعطي الواجب والكلف والوظائف عليها لبيت المال»(22). ويظهر من هذا الخطاب السلطاني أنه تهديد مقنع بتحريض قبائل أخرى ضد قبيلة بني ورياغل التي غالبا ما تتملص من أداء الواجبات المخزنية.

وحاول السلطان شراء أرض جبل الحمام لوضع حد لذلك المشكل، حيث أمر القائد مبارك في مراسلة موجهة إليه بشراء أرض المعدن و«لو بأعلى الثمن» وأمره أيضا باثبات رسم الشراء على يد القضاة. إلا أن مولاي الحسن لما تلقى الرسم وجده ناقصا في اثبات ملكية الأرض المذكورة إذ : «بقي من فصول اثبات الملك الخمسة ما تكمل به العشرة أعوام لأنه اقتصر فيه على ثمانية فقط وبقي وكائل النواب عن الفرق البائعة لأن الإنسان لا يبيع متاع غيره ولا يقبض بدون توكيل...»(23).

ورغم المراسلات الأخرى التي وجهها السلطان لاثبات الملكية، فإنه يبدو أن العملية لم تتم وفق مشيئة مولاي الحسن بسبب رفض بعض الأشخاص بيع حقهم. وهذا ما يستخلص من الرسالة الجوابية التي وجهها السلطان إلى القائد مبارك الدوبلالي التي جاء فيها : «وافانا كتابك مطويا [جوابا] على كتاب خديمنا الورياغلي بمطلب في شأن المرابط المسمى به منبئا بتمام الاشهاد على سكان أرض المعدن بالتخلي على جميع بقاعه ماعدا الدور والجنان والمحارث وحضور القاضي والعدول والأعيان والمرابطين والعمال وأن التعويض [الامتناع] والإمطال إنما هو

(21) رسالة سلطانية إلى القائد علي الورياغلي، 3 ربيع الأول 1301 / 3 يناير 1884، كناش، 348، ص 185 خ.ح.

(22) نفس الرسالة، ص 185.

(23) رسالة سلطانية إلى القائد مبارك الدوبلالي، 3 رمضان 1301 / 27 يونيو 1884، كناش، 645، ص 61.

ممن سميت من الرجال وصار بالبال فالله حسيبهم وولي تطهير تلك الناحية منهم ومن أمثالهم عن عجل»[24].

ويظهر من خلال هذه الوثيقة غضب السلطان لامتناع بعض الأشخاص عن تنازلهم عن بيع أرضهم الواقعة بجبل الحمام للمخزن مما أدى به إلى الدعاء لهم بالشر. كما أن السلطان بعد التحري في حقيقة تورط القائد علي الورياغلي في مشاركته في هذه القضية، أمر قائده الدوبلالي بإلقاء القبض على القائد المذكور وتوجيهه إلى مدينة فاس[25].

وتجدر الملاحظة إلى أن مشكل أرض جبل الحمام سيظهر من جديد في العهد العزيزي ولكن بأقل حدة مما كان عليه في العهد الحسني، إذ رجع الكونط شافايناك سنة 1887 إلى المنطقة لاستغلال معدن الجبل المذكور. وتشير رسالة سلطانية إلى : «رجوع الكندي لجبل الحمام ببني ورياغل... فإن الكندي كان أنزل إقامة خدمة المعدن بجبل الحمام المذكور، ولما وقع الكلام معه في ذلك رجع فيه للقوانين والشروط، ونهض منه»[26].

ونود هنا قبل الوصول إلى بعض الملاحظات حول قضية جبل الحمام أن نشير إلى أن ما قيل في هذا الموضوع من طرف بعض الكتاب الأجانب تنقصه الدقة العلمية. فباستثناء مييج الذي أتت روايته مطابقة للوثائق المخزنية، فإن كلا من موليراس[27] ودافيد هارت[28] جاءت روايتهما مناقضة للوثائق المخزنية والفرنسية.

والملاحظ أن اسم أخمليش الذي ذكره موليراس وهو حميد أخمليش قاضي

---

(24) رسالة سلطانية إلى القائد مبارك الدوبلالي، 16 رمضان 1301 / 10 يوليوز 1884، كناش، 121، ص 7، خ.ح.

(25) رسالة سلطانية إلى القائد مبارك الدوبلالي، 5 رمضان 1302 / 18 يونيو 1885، كناش، 364، ص 24.

(26) رسالة من الأمين محمد العسري إلى النائب الطريس، 27 جمادى الأولى 1304 / 21 فبراير 1887، مج. 49/5 خ.ع تطوان.

(27) - Auguste Moulièras, **Le Maroc inconnu**, Exploration du Rif 1ère partie, Paris, 1885, pp. 99- 100.

(28) - David Hart, «The Aïth Waryaghar of the Moroccan Rif», **An ethnography and history**, The University of Arizona, Press, Tuscon, 1976, p. 360.

تارجيست ومن سلك مسلكه لا ينطبق على الشخص الحقيقي الذي شارك في بيع معدن جبل الحمام[29]. كما أننا نشاطر رأي هارت وموليراس في كون القائد علي الورياغلي فر إلى قبيلة بني توزين وطلبه الحماية منها، لأن الرسالة التي تلقاها القائد علي من السلطان تكذب ذلك حيث جاء فيها : «وصل كتابك بأنك لما لم تجد مخلصاً لحضرتنا العالية بالله لكثرة الفتن توجهت بحراً إلى طنجة»[30]، إلا أننا نشاطرهما الرأي فيما يخص السياسة المرنة التي نهجها السلطان مولاي الحسن مع القبائل الريفية من جهة ودولة فرنسا من جهة ثانية[31].

وتقودنا قضية جبل الحمام في الأخير إلى بعض الملاحظات :

1 ــ تدخل قضية جبل الحمام في الواقع ضمن محاولة التسرب الرأسمالي الأوربي إلى داخل الريف، لأن الاستعمار الأوربي لم يعد يهمه فقط التمركز بالشواطىء لأغراض عسكرية، بل أصبح يطمع في ثروات البلاد ويخطط للاحتلال عن طريق التحكم في خيراتها.

2 ــ كانت للقضية انعكاس بيِّن على القبائل الريفية، إذ أصبح الشعور بخطر الأجنبي أكثر حدة من ذي قبل، وقد لعب بعض المرابطين والأشخاص دوراً بارزاً في استنهاض الهمم واستنفار السكان للمقاومة.

3 ــ أدت هذه الحادثة إلى ازدياد حدة التناقضات بين السكان من جهة والنخبة المحلية والمتمثلة في بعض القواد أو المرابطين الذين أظهروا استعداداً للتعاون مع الأجنبي[32]، وهكذا، على سبيل المثال، وجهت أصابع الاتهام إلى القائد

---

(29) الشخص الذي قام بعملية البيع هو الحاج حمو أخمليش، الذي ربما أفلس بعد اطلاق سراحه من سجن فاس الذي اعتقل فيه من طرف المخزن، وقد جاء في رسالة سلطانية إلى القائد علي الورياغلي ما نصه : «إن الحاج حمو الخمليشي كان ترتب عليه حق وسجن فيه على يد عامل فاس حتى تشفع له بعض المرابطين وسرحه، ثم بلغ لشريف علمنا أنه عازم هو وإخوانه على بيع أرض لهم بجبل الحمام من بني ورياغل فيها المعدن للأجنبي»، رسالة مؤرخة في 1 ربيع الأول 1301 / 31 ديسمبر 1883، كناش 348، ص 185، خ.ح.

(30) رسالة سلطانية إلى القائد علي الورياغلي، 1 ربيع الأول 31/1301 ديسمبر 1883، كناش. 348، ص 322، خ.ح.

(31) انظر على سبيل المثال الرسالة السلطانية التي وجهها إلى النائب محمد بركاش، 12 ربيع الثاني 1301 / 10 فبراير 1884، كناش، 348، ص 343، خ.ح.

(32) أمثال القائد الحاج علي الورياغلي والمرابط حمو أخمليش.

الحاج علي الورياغلي[33] والشريف حمو أخمليش اللذين كانا متورطين في هذه النازلة حسبما تؤكده المراسلات المخزنية[34] حيث قام الريفيون بإحراق منزل القائد المذكور ونهب أمواله، كما قتلوا أحد الشرفاء الخمالشة[35].

4 ــ بسبب هذه الانتفاضة أصبحت العلاقات المخزنية بالقبائل الريفية متوترة إلى حد أصبح فيها المخزن عاجزا عن تطويق الفتنة نظرا لضعف السلطة المخزنية بالمنطقة، فرغم المراسلات السلطانية التي أرسلها إلى قواده وبعض المرابطين لتهدئة الأوضاع ووضع حد للانتفاضة، فإن الريفيين لم يُولوا أهميةً لتلك المراسلات، بل زادوا حماساً لمقاومة التسرب الأجنبي في المنطقة، لكننا نلاحظ على صعيد آخر ازدياد الاهتمام المخزني بالمنطقة بعد أن اتضحت الأطماع الأوربية. وإذا كان المخزن عاجزا عن وقف هذه الأطماع فإنه وجد في صلابة السكان ومقاومتهم ما يعوِّض العجز المخزني[36].

---

(33) أشير إلى تعيينه في رسالة من المرابط محمد الحضري إلى مولاي الأمين بن عبد الرحمان بتاريخ 22 محرم 1297 / 5 يناير 1880، أوردها : عبد الوهاب بن منصور، الوثائق، عدد 6، الرباط، 1987، ص 36.

(34) رسالة سلطانية إلى النائب محمد بركاش، 17 ربيع الثاني 1301 / 15 فبراير 1884، كناش، 348، ص 364، خ.ح.

(35) رسالة سلطانية إلى النائب بركاش، 17 ربيع الثاني 1301 / 15 فبراير 1884، كناش، 348، ص 364، خ.ح.

(36) دليلنا على هذا المراسلة السلطانية التي أرسلها إلى جميع القبائل الريفية المجاورة لجزيرة بادس، نوه فيها بما قامت به القبائل من عدم فتح المجال للتوغل الأجنبي في منطقتهم وخاطبهم بأن : «العز بكم والمعروف فيكم وقد جريتم فيه على ما عهد من أسلافكم من عدم تغييب شادة ولا فادة ممن ولاه الله أمرهم... وكيف لا وأنتم من المسلمين وأهل الخير والدين الذين لا يستفزهم التلبيس... وقد أديتم الواجب عليكم في ذلك أصلحكم الله ورضي عنكم» رسالة مؤرخة في 1 ربيع الثاني 1301 / 31 ديسمبر 1884، كناش 348، ص 297، خ.ح.

كلف البوادي في القرن التاسع عشر

فاطمة العيساوي
كلية الآداب

ببيليوغرافية القرن التاسع عشر التي تتناول موضوع الكلف محدودة[1]؛ لذلك تعتبر الوثائق المخزنية أهم مصدر تاريخي لها، بسبب غناها وكثرتها؛ إذ لا يكاد يخلو أي كناش أو محفظة من الحديث عن الكلف المخزنية المفروضة على القبائل. لهذا سنحاول مقاربة هذا الموضوع اعتمادا على هذه الوثائق.

تعني الكلف لغويا تجشم الأمر على مشقة[2]، أما في مغرب القرن التاسع عشر فقد كانت الكلف أو «النوائب»[3] ضريبة غير دينية تتمثل في تقديم مجهود عضلي أو مادي لفائدة المخزن[4]. وتتميز بالنسبة لسكان البوادي بما يلي :

ـ الطابع الإلزامي؛ فقد كانت الكلف تفرض على جميع «الكوانين» و«الخيام»

(1) هناك ما كتبه : عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، الرباط، المطبعة الوطنية، 5 أجزاء، 1929-1930.
ـ عبد الرحمان زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، الرباط، 1962.
- Michaux Bellaire, «Les Impots Marocains», in **les Archives Marocaines**, T. 1, 1904, pp. 56-96, T. II, 1907, pp. 171-251, «L'organisation des finances au Maroc».

(2) نعيمة التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن**، المحمدية، مطبعة فضالة، 1979. وأحمد التوفيق، **إينولتان** (1850-1912)، الدارالبيضاء، دار النشر المغربية، ط 1، ج 2.

(3) النوائب : ج نائبة، كان هذا المصطلح يرد في الوثائق كمرادف للكلف إلى عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان، لكنه يختفي بعد ذلك لتبقى عبارة «الكلف المخزنية» هي المستعملة.

(4) لم تكن ظاهرة الكلف تهم تاريخ المغرب فقط، بل هي ظاهرة عامة وجدت في العديد من الحضارات. فقد عرفتها أوربا الفيودالية والامبراطورية العثمانية بما فيها شمال إفريقيا.

بالقبائل ويستثنى منها «أصحاب الظهائر والعساكر»[5].

ــ التعدد والتنوع الكبير؛ لذلك ارتأينا تصنيفها إلى ثلاث مجموعات :

1 ــ أعمال مجانية.

2 ــ كلف مالية.

3 ــ الحـركـة.

ــ تخضع هذه الكلف لضوابط معينة تحددها الظهائر السلطانية؛ إذ لا تفرض إلا على قديم السكنى بالبادية. وفي المقابل تمتد الكلفة إلى الأفاقي القاطن بالمدينة ليؤديها مع أبناء قبيلته خاصة إذا استمرت علاقتها بها[6].

ــ تبقى الكلف دينا على القبيلة إلى أن تؤديها، وفي الغالب تتراكم عليها لمدة طويلة؛ أو يسددها ممثلو المخزن ليستخلصوها منها فيما بعد.

ــ القائد هو المسؤول الرئيسي عن تنفيذ الكلف المخزنية كما تؤكد ذلك رسوم الرضى بالتولية، إذ يأتي ذلك على رأس مهامه[7].

ــ طابع الخصوصية؛ فكل منطقة تفرض على سكان بواديها الكلف المناسبة لموقعها وإنتاجها[8].

I ــ أنــواع الكـلـف :

أ ــ الأعمال المجانية :

1 ــ التـويــزة :

التويزة مصطلح مغربي له أصل في اللغة الأمازيغية[9]، ويعني العمل الجماعي

(5) أصحاب ظهائر التوقير والإحترام من شرفاء وأعضاء هيئة التعليم وأصحاب الزوايا ورجال المخزن.

(6) رسالة من سعيد بن فرجي إلى أحمد بن موسى في 16 رمضان 1312/ 15 مارس 1895 خ ح محفظة 97.

(7) رسم عدلي مؤرخ بـ25 ذي القعدة 1312/ 20 مارس 1895 خ ح. م 52.

(8) مثلا نجد سكان الأطلس المتوسط يفرض عليهم تزويد المخزن بالخشب والحطب و«البياض» ولوازم «الخزاين» من عصي ومياجم (أعمدة) وأقواس. كما أن القبائل التي توجد على الطريق المخزنية تقع عليها كلفة حراستها وتعمير «النزايل» بها.

(9) =- R. Dozy, **Supplément aux dictionnaires arabes**, Deux volumes, Leyde - Paris, 1927

الذي له صفة التضامن والتعاون والتآزر. وإذا كانت التويزة من تقاليد البادية المغربية؛ فإننا سنتحدث عنها ككلفة كان المخزن يفرضها من أجل العمل في أملاكه بالبوادي، كما كان ممثلوه بها يفرضونها على السكان للعمل في أملاكهم الخاصة. وإن استعمل هذا المصطلح ــ ككلفة ــ كثيرا في الميدان الفلاحي؛ فإنه لا يخص هذا القطاع فقط؛ بل يشمل بعض الأشغال التي كانت القبائل تقوم بها لفائدة المخزن، فقد جاء في رسالة حسنية إلى الأمينين الصنهاجي وبناني بمكناس : «وأنكم توقفتم الآن على إخراج ما به من الأدغال وتسوية الأرض طالبين إصدار أمرنا للجيش والقبائل في جعل تويزة في ذلك على العادة»[10].

غير أننا سنركز الحديث الآن على التويزة في القطاع الفلاحي فقط.

كانت التويزة تفرض على القبائل «المنقادة للخدمة» كما تصفها الوثائق والتي توجد بأراضيها أو بالقرب منها أملاك المخزن؛ لذلك يمكن أن تشترك في إنجاز هذه الكلفة قبيلة أو عدة قبائل في آن واحد.

وكان كل قائد ملزما بفرضها على الفلاحين على قدر النسبة المحددة له منها[11] بأمر من السلطان الذي يأذن بانطلاق التويزة. أما الإشراف عليها فيتم من طرف القائد أو الباشا بالنسبة للقبائل المجاورة للحواضر، ويتم الوقوف عليها بواسطة أعيان القبيلة أو الأمناء أو الأشياخ. هذا الإشراف الهرمي يدل على الأهمية التي كانت لهذه الكلفة ومدى تشدد المخزن في فرضها. وإذا كانت تتم في عدة مجالات فلاحية[12]. فإن أهم مجال لها هو قطاع الحبوب؛ حيث كان يفرض على الفلاحين القيام بعمليات الحرث والحصاد والدراس في «الكرانات السعيدة» وحمل

= ــ عمر أفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر** (سوس 1906-1822)، الدارالبيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1988، ص 398.

(10) في 12 ربيع الثاني 1309/ 15 ماي 1891 خ ح، كناش 682.

(11) رس إلى القائد المزوضي في 25 ربيع I 1301/ 24 يناير 1884 خ ح. ک 348.

(12) في 23 جمادى الأولى 25/1306 يناير 1889 خ ح. ک 671.

المحصول إلى أماكن الاختزان[13].

وتتم هذه العمليات على أساس أن يقدم فلاحو القبيلة عملهم اليدوي ومحاريثهم ودوابهم، ويقتصر دور المخزن على تقديم البذور فقط. وقد كان هذا الأخير متشددا في الشروط التي يتطلبها إنجاز هذه الكلفة؛ فقد جاء في رسالة حسنية إلى أحمد أومالك «فكل من أتاك من المكلفين بحرث توائز المخزن بالبقر ذكورا كانت أم إناثا أو بالحمير بقصد الحرث بها فلك حجزها منه ولتأت بها لدار المخزن واقبض على أولائك الواردين بها ومن أتى بالبغال أو الخيل والفرسات فاقبلها منه»[14].

وتتحدث عدة وثائق عن تتبع السلطان بنفسه مراحل إنجاز التويزة إذ يعلم «بعدد الأوسق والأمداد والأزواج المستعملة في عملية الحرث» وموجب المتخلف «عن إنجازها من القياد؛ بل إنه في حالة تماطل القائد في فرضها يفرض عليه تعويض مادي» «فما نابك في زرع عين دادة والمنارة الذي لم تقم بخدمته وتراخيت في أمره حتى وقع فيه ما وقع قد قوم عليك بست عشرة مائة ريال وعشرة ريال»[15]. غير أن مآل هذا الفرض لن يقع إلا على كاهل القبيلة.

2 ــ توفير بعض المواد الأولية :

ــ الخشب :

دأب المخزن طيلة القرن التاسع عشر على فرض كلفة قطع الخشب وحمله على القبائل من أجل خدمة أغراضه الخاصة. وقد كان يتوصل بهذه المادة أساسا من المناطق الغابوية بكل من الأطلس المتوسط وجبال الريف. وقد كانت العادة في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان أن يقطع «الجائزة» «البرابر من الجبل» وينزلوها إلى السهل حيث يتولى السراغنة حملها إلى مراكش[16].

---

(13) رس إلى الجيلالي الحمري في 12 ربيع الأولى 1302/ 30 دجنبر 1884 خ ح. ک 360.

(14) في 10 حجة 20/1302 شتنبر 1885 خ ح. ک 364.

(15) رس إلى الحاج علي الجرجوري في 3 جمادى I، 18/1302 فبراير 1885 خ ح. ک 360.

(16) ر. علي بن أحمد إلى السلطان في 13 جمادى الأولى 1270/ 11 فبراير 1854 ع 2/18 خ ح.

وقد كان الخشب الذي يفرض كلفة يخضع لمواصفات محددة إذا عجزت القبيلة عن تحقيقها يلزمها تأدية ثمنه[17]. ومن القبائل التي كانت تقوم بهذه الكلفة آيت يوسي وتادلة وبن صميم.

ـ الجيـــر :

كان المخزن يفرض كلفة توفير الجير كمادة أولية على القبائل المجاورة للعواصم لسد حاجياته من هذه المادة في بناءاته الخاصة فمثلا كانت قبيلة السجع تمد المخزن بالجير بفاس، وقبائل بني مطير والزراهنة وكروان تزوده به بمكناس[18].

ولم يكن يحدد مقادير هذه الكلفة سوى حاجيات المخزن نفسه من هذه المادة أو طاقة القبيلة الإنتاجية لها.

ـ الجبـــس :

أغلب ما كان المخزن يحتاجه من هذه المادة في بناءاته بالعواصم كان يأتيه من البوادي. ويبدو من الوثائق أن القبائل التي كانت تقوم بهذه الكلفة لم تكن متعددة وهي الزراهنة والأوداية وشراكة. والقبائل المجاورة لدمنات[19].

ـ مواد الحـرق :

ويقصد بها المواد المستعملة في طبخ الجير مثل الحطب والفحم الخشبي (البياض أو الفاخر) والدوم. وقد كان المخزن يفرض كلفة توفير هذه المواد على القبائل التي تتوفر عليها مثل قبائل سايس وآيت الربع.

ولم تكن هذه الكلفة تؤدى دفعة واحدة بل على أقساط كما يتضح من الكشف الذي تضمنه كناش أمناء البنيقة المراكشية لسنة 1884/1301[20] عما بقي بذمم عمال الرحامنة وعمال الدير من أحمال الحطب. وتتحدث إحدى الوثائق عن تحديد الكميات المفروضة من الدوم على بعض قبائل سايس في فترة معينة،

---

(17) ر. موسى بن أحمد إلى عبد الله بن أحمد في 19 قعدة 1294/ 25 نونبر 1854 مج 12607/ 3 ز خ ح.

(18) رس إلى رح الكرواني في 16 صفر 1301/ 17 دجنبر 1883 خ ح. كـ 348.

(19) الجيلاني الدمناتي إلى السلطان في 10 رجب 1302/ 25 أبريل 1885 خ ح ع 167.

(20) أمناء البنيقة المراكشية إلى السلطان في 24 جمادي I، 1301/ 23 مارس 1884.

وهي عبارة عن رسالة موجهة من المقري إلى السلطان جاء فيها «بيان ما تحصل من أشباك الدوم من أولاد الحاج حيث كان البعض مكلفا من المائة إلى المائتين وحيث كلفوا جميعا صار يتحصل نحو خمسمائة في اليوم»[21].

وفي حالة «تراخي» القبائل في تسديد هذه الكلفة كان المخزن يشتري هذه المواد بفرض ثمنها عليها؛ فعندما علم السلطان مولاي الحسن بتهاون عمال بني مطير في توجيه الدوم، كتب إلى أحد أمناء البناء بمكناس قائلا : «إن لم يظهر منهم فيه جد صيره وأحسبه عليهم حتى يستخرج منهم بحول الله»[22].

3 ـ كلفة النقل :

كان المخزن يفرض هذه الكلفة على القبائل؛ إذ تخصص كل منها في نقل مواد معينة حسب موقعها من مكان إنتاج المواد الأولية أو المعالجة أو حسب قربها من أملاك المخزن أو من مراسي الاستيراد. وفي مرات قليلة تهم هذه الكلفة نقل الأشخاص[23] وقد كان المخزن يضع ضوابط تنظم هذه الكلفة مثل تحديد أجلها والمسافة التي ستقطعها واستعمال الدواب مجهزة[24] ورفض «الراك»[25] منها وتعويض ما قد يضيع من القبائل من المواد المنقولة في الطريق[26].

(21) في 13 ذي الحجة 1307/ 31 يوليوز 1890 خ ح. ك 159.

(22) في 9 جمادى II 1303/ 15 مارس 1886 خ ح، ك 370.

(23) القائد الجلولي إلى السلطان في 4 جمادى I/ 6 دجنبر 1891 خ ح، ك 467.

(24) رس إلى الباشا حم بن الجيلاني في 2 صفر 1314/ 13 يوليوز 1896 خ ح. ك 776.

(25) الراك = الضعيف.

(26) رس إلى القائدين صالح بن حمادي السماعلي وحمادي بن العربي في 3 رمضان 1301/ 27 يونيو 1884. خ ح كناش 345.

ويقدم الجدول التالي بيانا لبعض القبائل التي كانت تقوم بكلفة النقل :

اسم القبيلة	المادة المنقولة	الاتجاه
الرحامنة وزمران	الصفيحة والعدة والبارود	مراكش
آيت الربع وبني ملال	الجائزة	مراكش
السراغنة وزمران	الجائزة	مراكش
الشياظمة	الخفيف	مراكش
عبدة واحمر	الجائزة	مراكش
الزراهنة	مواد البناء : الجير والأجور ومنتجات فلاحية	مكناس
قبائل الغرب	نقل المواد المستوردة سواء كانت أولية أو مصنوعة	فاس
زعير	القرمود	الرباط

4 ـ كلف الأشغال :

ـ إصلاح الطرق :

من الكلف التي كانت تفرض على اليد العاملة بالقبائل إصلاح الطرق التي تحتاج إلى ذلك قبل خروج السلطان إلى الحركة. فعندما أراد مولاي الحسن الذهاب إلى منطقة سوس سنة 1303/1885-1886 وجه أمره إلى القائد عدي ابن علي «باستيفاء إيالته لإصلاح الطريق القاصدة لأكدير»[27] كما أمر قواد سكساوة بإصلاح الطريق التي تمر بها المحلة السعيدة في بلادهم[28]. وكذلك فرضت على قبائل الغرب كلفة تسوية الأرض لمرور «الكراريط» (العربات) الحاملة لأجزاء «المكينة» اللازمة لتجهيز «الفابريكة السعيدة»[29].

---

(27) في 28 صفر 1303/ 6 دجنبر 1885 خ ح م 185.

(28) رس إلى ق لحسن السكسيوي في 14 رجب 1303 / 8 أبريل 1886 خ ح ك 370.

(29) محمد بن علي الشيباني إلى السلطان في 12 جمادي II 1307/ 3 فبراير 1890 خ ح م 285.

ـ بعض البنـاءات :

كان المخزن يفرض إنجاز بعض البناءات في شكل كلفة من بينها :

ـ بناء القصبات : فقد كلفت قبيلة بني مكيلد ببناء قصبة بأرضها بمساعدة قبيلة قدارة المجاورة لها. كما كلف عمال شمال شرق المغرب بإصلاح قصبة العيون[30]. وأمر قواد بني مطير بحمل التراب والحجر لبناء قصبة الحاجب[31].

ـ بناءات أخرى : مثل بناء الأهراء التي يحتاجها المخزن ببعض القبائل[32]، أو إقامة سدود صغيرة لحصر المياه ببعض الأنهار[33].

ب ـ الكلـف الماليـة :

1 ـ الفـــروض :

الفروض مقادير مالية كانت تفرض على كل كانون أو خيمة بالبادية لفائدة المخزن؛ فقد ورد في كناش 47 «جواب مضمنه الإعلام بما بلغ من أن أشياخ تكانة فرضوا على كل كانون 820 ريال وزيادة 20 ريال للعامل وأن واجبهم دفع للأمين»[34].

وتفرض هذه الكلفة من طرف القواد والأشياخ بإذن من السلطان فعندما سئل القائد العرائشي عما فرضه على قبيلة الطليق بـ«أنه لم يفرض قلامة بغير إذن»[35].

وكان المخزن يضع ضوابط الفروض الموظفة على سكان البوادي بتحديد نسبتها

---

(30) في 25 قعدة 1307/ 12 غشت 1890 خ ح م 85.

(31) ق. محمد بن إبراهيم النعماني إلى السلطان في 11 رمضان 1305/ 22 ماي 1888 خ ح م 120.

(32) رس إلى ق أحمد بن العربي المنبهي في 9 شعبان 1306/ 10 أبريل 1889 خ ح م 220.

(33) من المجاطي ومحمد بن الجيلاني السرغينيين إلى السلطان في 26 صفر 1302/ 11 دجنبر 1884 خ ح م 74.

(34) في 22 ربيع II 1282/ 24 شتنبر 1864 خ ح ک 47.

(35) العرايشي إلى السلطان في 3 رمضان 1306/ 3 ماي 1889 خ ح. ک 154.

وقيمتها وتتبع مراقبة تسديدها[36] والغرض من هذه الكلفة هو تسديد بعض نفقاته مثل «مال الضيافة» أو «ثمن الخليع» أو كراء الإبل وصيانة مواشيه وتعويض الميت والراك والضائع من دوابه[37]. أو إصلاح بعض أخطاء القائد تجاه المخزن والتي يقع وزرها على القبيلة؛ ففي رسالة حسنية إلى القائد الطيب الكندافي جاء : «فما نابك في زرع عين دادة والمنارة الذي لم تقم بخدمته وتراخيت في أمره حتى وقع فيه ما وقع قد قوم عليك باثني عشرة ماية ريال وخمسة ريال»[38]. كما كانت الفروض والوظائف تفرض لشراء بعض حاجيات المخزن مثل «الخزاين». كتب مولاي الحسن إلى أمناء إيالة الزلطني بقوله : «فإن العامل طلب تجديد الخزاين لتلاشي التي عنده من طول الحال وأمرنا أمناء مرسى الصويرة بتنفيذها له وتوجيهها في الحال وأن يحسبوا ثمنها على القبيلة»[39]. ومن بين الفروض أيضا الغرامات والذعائر التي كانت تفرض على القبائل لفائدة المخزن. وتوضح الوثيقة التالية ذلك : «فقد أخبر خدامنا قواد هوارة أنك كتبت لهم في شأن الذعيرة الموظفة عليهم طالبين أمرنا بتوجيهه لهم ليدفعوا مضمنه»[40].

2 ــ المـئـونـة :

كانت كلفة المئونة تفرض على سكان البوادي، وتعني القيام بإطعام العاملين مع المخزن عند حلولهم بالقبيلة لتنفيذ مهمة ما، وتكون عينية أو نقدية أو هما معا، إذ جاء في إحدى الرسائل أنا «قد عينا لأخينا الأرضى مولاي إبراهيم مؤونته اليومية على نسبة ما فصل يمنته فنامركم أن تدفعوها له بعينها وما تعذر ادفعوا قيمته دراهم على تلك النسبة»[41].

وتختلف مدة وقيمة هذه الكلفة حسب نوعية المهمة المراد تنفيذها بالقبيلة (الادالة، الخرص، نزول المحلة...) وتستفيد منها الفئات التالية :

---

(36) رس إلى أمناء وأشياخ الخلط في 19 شوال 1302/ 31 يوليوز 1885 خ ح. ك 364.
(37) أمين وشيخ الخلط والطليق إلى س في 3 رمضان 1306/ 3 ماي 1889 خ ح. ك 154.
(38) في 3 جمادى I 1302/ 18 فبراير 1885 خ ح. ك 360.
(39) في 11 رمضان 1302/ 24 يونيو 1885 خ ح. ك 364.
(40) رس إلى ج ر ح السغروشني في 2 جمادى II 1306/ 3 فبراير 1889 خ ح، ك 671.
(41) رس إلى قواد ورديغة في 9 حجة 1302/ 20 شتنبر 1885 خ ح، ك 360.

ـ الجيش : الحراك والعسكر بجميع مراتبه.

ـ الموظفون المدنيون : الأمناء والخراصون والقواد وبعض رجالات المخزن المكلفين بمهمة والكتاب والرقاصون والحمارة الذين يتولون رعاية «الهوير السعيد».

ومع تزايد التدخل الأجنبي أصبحت المئونة تفرض لفائدة الأجانب المارين بأراضي القبائل[42].

3 ـ السخرة :

السخرة مصطلح له مدلول في المغرب يختلف عن نظيره لغويا[43]. وتعني الأجرة التي كانت تقدم لموظفي المخزن من طرف القبائل مقابل عمل لفائدتها. وتحدد الظهائر السلطانية قيمة وضوابط هذه الكلفة[44]. وتكون ملازمة للمئونة وتقدم لنفس الأشخاص الذين يستفيدون من هذه الأخيرة. وتختلف قيمتها حسب المدة التي ينجز فيها العمل وحسب الجهات بل وحسب صرف الريال[45]. كما أنها تختلف حسب المركز الاجتماعي والإداري والعسكري للمستفيد من هذه الكلفة، وتقدم الرسالة التالية نموذجا لذلك : «فنامرك أن تنفذ للمدد السعيد النازل على إيالتك متيوة في سخرتهم خمسة عشرة مائة ريال وواحدا وألفي ريال على نحو التفصيل الذي يذكر فلكل واحد من الخيل الاثني عشر ثلاثة ريال ولكل واحد من الأربعمائة والخمسين من الرماة ريال واحد ونصف ريال لكل واحد من المقدمين الثلاثين سبعة ريال ولكل واحد من الخلايف الأربعة ثلاثون ريالا ولقائد الرحى مائة ريال مفردة وخمسين ريالا وللكاتب مثله وللأمين خمسون ريالا والسلام»[46].

ج ـ الحركة :

لن نتطرق إليها بمفهومها العسكري، ولكن بمفهومها ككلفة كانت تفرض على

(42) أمين وشيخ الخلط إلى س في 18 رمضان 1306/ 17 ماي 1889 خ ح، ك 154.

(43) ابن منظور : **لسان العرب**، بيروت دار لسان العرب 1970 : «السخرة» تعني ما تسخرت به دابة أو خادم بلا أجر ولا ثمن.

(44) رس إلى ق عدي الكندافي في 12 رمضان 1302/ 25 يونيو 1885 خ ح، ك 364.

(45) رس إلى عبد الرحمان الجزنائي في جمادى II 1302/ 26 مارس 1885 خ ح، ك 671.

(46) رس إلى عبد الرحمان الداودي في 13 جمادى II 1309/ 14 يناير 1892 خ ح 657.

القبائل في شكل اقتطاع عدد من إمكانياتها البشرية والمادية؛ إذ كان المخزن يفرض على القبيلة تقديم عدد من أبنائها للمشاركة في الحركة و«انتخاب الحراك من ذوي النجدة والحزم»[47] بجانب المئونة التي كانت ملزمة بتوفيرها لهم كان عليها تقديم جميع «لوازم الحركة» من خيل وبغال وإبل و«روام» و«تلاليس» و«خزائن» ورواتب[48]. وأهم ما يميزها بالنسبة لباقي الكلف كونها عامة ولا يستثنى منها أصحاب الظهائر كما توضح ذلك الرسالة التالية : «وبعد وصل كتاب مولانا الشريف في شأن الحركة التي ورد عليها الأمر المولوي أعزه الله قبل في الكون على أهبة واستعداد لها بجميع خيل أعيان إيالتنا ذوي الوجوه وأهل الثروة ومن يعتد به كل قادر ذي نجدة وعناء تجده كالأشياخ والمحارير والزوايا وكل من له فرس جيد بحيث لا يبقى في القبيلة إلا من لا فائدة له أصلا نعم على الرأس والعين فالله يقضي غرض سيدنا ويمتعنا برضاه والسلام»[49].

إلا أن تعاقب هذه الكلف أحيانا على بعض القبائل كان يجعلها عبئا عليها مثلما حدث مع قبيلة نكنافة. ففي رسالة إلى قائدها جاء ما يلي : «وصل جوابك عن الأمر بتنضيض الحركة المباركة إلا أن البعض تضرروا منها بكلفة حركة سوس وكلفة هذه الحركة وكلفة العسكر وطلبوا الإنعام عليهم بإسقاط هذه الكلفة الثالثة منهم»[50].

II ــ آثــار الكلــف :

أ ــ على السكان بالبوادي :

1 ــ تضـرر السكـان :

يعود هذا التضرر إلى سببين :

---

(47) رس إلى سعيد فرجي في فاتح ربيع II 1312/ 2 أكتوبر 1894 م 16. ويذكر عبد الرحمان أن عدد الحراك في حركة مولاي الحسن إلى سوس كان محددا بالنسبة لكل قبيلة بـ 200 حارك. **العز والصولة**، ص 202.

(48) رس إلى أمناء وأشياخ إيالة ق الناصري في 16 شوال 1302/ 15 يوليوز 1885 خ ح، كـ 364.

(49) رس إلى المعطي الزيراري في 3 رمضان 1302/ 16 يونيو 1885 خ ح، كـ 364.

(50) رس إلى النكنافي في 29 شعبان 1308/ 9 أبريل 1891 خ ج، كـ 671.

ـــ كثرة الكلف وعدم انتظامها.

ـــ تجاوزات ممثلي المخزن في فرضها والتي تصل إلى مستوى الشطط من طرف بعض القياد حتى أن السلطان مولاي الحسن كاتب القايد أحمد بن امبارك الزلطني قائلا : «وما تفرضه عليهم من الفرائض الآتية لهم على البكر والفارض»[51].

وهذا ما يجعل كثيرا من الكلف زائدا وغير مبرر كما يظهر من هذه الرسالة الحسنية إلى القائد العرائشي : «فقد بلغ شريف علمنا أنك فرضت على كل خيمة من خيام قبيلة الخلط إحدى عشر مائة وخمسين ريالا على العتل فلتبين موجب ذلك بمفيد مقبول»[52].

2 ـــ ردود فعل القبائـل :

كان عدد كبير من الكلف يفوق طاقات القبائل؛ فتواجهها في كثير من الأحيان بالرفض؛ إذ كثيرا ما تكررت في الوثائق عبارات «الانحراف عن الخدمة» أو «عدم الانقياد للخدمة» أو «التمنع عن أداء الكلف». وكثيرا ما يتزامن هذا الامتناع مع ظاهرة «الفرار» من القبيلة؛ حيث نجد أن هناك عددا من سكان البوادي كان يفضل مغادرة أرضه ـــ رغم ما تعنيه بالنسبة إليه ـــ على مواجهة الكلف المخزنية وكمثال على ذلك ما حدث في أولاد نصير «وصل كتابك بأن المناصرة فروا ولم يبق من الخيام إلا نحو العشرين خيمة والعامل يلزمهم أداء ما وجب على الفارين وصار بالبال فقد أمرناه بأن الباقين لا يحملون كلفة الفارين فالعمل عليه والسلام»[53].

وللتهرب من القيام بالكلف نجد بعض القبائل أو الأفراد يلجئون إلى عدة وسائل :

---

(51) في متم جمادى II 1306/ 3–2 مارس 1889 خ ح، ك 671.

(52) في 28 جمادى II 1306/ 29 فبراير أو فاتح مارس 1889 خ ح، ك 671.

(53) رس إلى المعطي الصيري في 28 جمادى I 1306/ 30 يناير 1889 خ ح، ك 671.

ــ **الاحترام** : كتب علال بن الشليح إلى مولاي الحسن مخبرا : «بأن فرقة من أولاد عليان لاذوا بالحرمات متضررين من شيخهم (... الذي) ثبت بذمته لجانب المخزن 1600 ريال زيادة على ما تقاعد عليه من مال الحركة»[54].

ــ **ادعاء النسب الشريف** : «وصل كتابك بأن جماعة الحياينة من إيالتك كانوا يدعون الشرف بغير حجة ولازالوا يختلقون المواجب على ذلك مع أنهم في الديوان مع إخوانهم من قديم وتشوف لهم الآن جماعة من إيالتكم صارت تمتنع عن الكلف ويدعون أنهم ليسوا من أولاد بوزيرة إلخ ما ذكرت وصار بالبال والسلام»[55].

ــ **الانخراط في الجيش** : فقد جاء في جواب من القائد الحسين المنيعي بـ«كونه لم يوف ما وجب عليه من المئونة والسخرة بأن البقية منها في ذمة دوار أولاد مسعود منهم من تعصب بدخوله للعسكر السعيد ومنهم من امتنع رأسا»[56].

ــ **الدخول في الحماية الفردية** : «فمنهم من لزمه في واجبه جمل ولما طالبهم المخزن بذلك امتنعوا وفر كثير من الناس وتعلقوا بالحمايات ولازال الأمر في ازدياد»[57].

ب ــ موقف المخزن :

جاء هذا الموقف على ثلاث مستويات :

1 ــ مواجهة الرافضين أداء الكلف : وذلك عن طريق عدة أساليب :

ــ توجيه رسائل التحذير والإنذار.

ــ سجن الممتنعين عن القيام بالكلف[58].

(54) كناش 154.

(55) رس إلى الزراوي في 12 جمادى I 1308/ 24 دجنبر 1890 خ ح، ك 154.

(56) ق الحسين المنيعي إلى السلطان في 5 شعبان 1306/ 6 أبريل 1889 خ ح، ك 154.

(57) أمين وشيخ الخلط في 18 رمضان 1306/ 18 ماي 1889 خ ح، ك 154.

(58) رس إلى محمد بن الحاج الصنهاجي في 28 ربيع II 1309/ 1 دجنبر 1891 خ ح، ك 657.

ـــ استعمال أسلوب العنف بالنزول على القبائل. كتب السلطان إلى القائد بوعزة النعماني بـ«أن آيت حماد تمنعوا عن القيام بما نابهم من الكلف المخزنية كالنزالة والحركة وطلبت توجيه ستة من المخازنية لشد عضدك عليهم وصار بالبال فها هم يصلونك صحبته»(59).

ـــ ترصد المتقاعدين عن تأدية الكلف في الأسواق وتعقبهم لإجبارهم على العودة إلى قراهم وتسديد ما عليهم منها فعندما اشتكى الخديم البوجنوني «بانحراف إخوانه وتقاعدهم عن أداء الكلف (...) وصاروا يتسوقون سوق أيالة» القائد أحمد الزراري صدر الأمر إلى هذا الأخير «بشد عضده والتضييق بهم والقبض على كل المتسوقين حتى يقلعوا عن غيهم ويستقيموا للخدمة معه»(60).

2 ـــ الحد من تجاوزات ممثلي المخزن :

تحيلنا بعض الوثائق إلى محاولات المخزن المركزي الوقوف في وجه الخروقات التي كان الجباة (أمناء، أشياخ وعمال) يقترفونها تجاه سكان البوادي بمضاعفة الكلف عليهم وعدم احترام ضوابطها. إلا أن هذه المحاولات لم تكن تخرج عن نطاق توجيه رسائل التنبيه والحث على الرفق بالرعية، ومن أمثلة ذلك : «وصل كتابك فيه أن الخديمين المحجوب الجلولي وخليفته فرضوا على القبيلة ما أضر بهم من السكر والزيت والسمن والثيران (...) وأن ذلك ليس بعادة ومخالف لما في ظهيرنا الشريف»(61).

كما جاء في رسالة سلطانية إلى القائد مبارك الركراكي أنه «وافى كتابك بتمادي الأمناء على التحامل على الضعفاء وعدم التسوية في الفرض والإجحاف بالمساكين حتى لم تجد ما تقبض منهم لحال الإقلال فصار بالبال وعليه فأنظرهم ولا تحملهم ما لا طاقة لهم به فالرفق أولى وهو من أسباب العمران ولا يكلف العقل فوق

---

(59) رس إلى بوعزة النعماني في فاتح جمادى II 1306/ 2 فبراير 1889 خ ح، ك 671.

(60) رس إلى أحمد الزراري في 9 جمادى I 1308/ 20 دجنبر 1890 خ ح، ك 639.

(61) رس إلى الأمين إبراهيم بن محمد الجلولي في 15 شوال 1302/ 28 يوليوز 1885 خ ح، ك 364.

المقدرة وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة»[62].

3 ـــ محاولة المخزن القيام بإصلاح ضريبي :

تمثل في نظام الترتيب الذي أنشيء في 1884؛ وقد شرحه وبرره مولاي الحسن مقدما صورة عن وضعية البوادي من جراء الكلف :

«لما ثبت عندنا ما آل إليه أمر القبائل من التلاشي والإضمحلال وتعاقب المغارم والعطاء عليهم بالتوالي إلى أن صاروا عجافا (...) شرح الله صدرنا إلى أن نسلك مسلك الرفق والعفاف وأن نرفع عنهم بمعونة الله أيدي الظلم والإعتساف (...) من غير أن نبقيهم على ما تمادوا عليه من فرض الواجب على الديوان القديم وعدم التفرقة بين عطاء الغني والمتوسط والفقير والعديم (...) فنأمرك أن تحضر معهم (الأمناء والأشياخ) على ترتيب ذلك من تقييد عدد الأنفس وما يملكه كل من الماشية والخيل والبغال والإبل والدواب والعقار والمال إلى أن تستوفي الغرض بتوفيق الله التام المنوال ويرتب ترتيبا جامعا مانعا»[63].

أهم ما جاء في هذا الإصلاح هو إلغاء صفة «عدم التفرقة» التي كانت في «الديوان القديم» وتوسيع دائرة القائمين بالكلف، وتنظيم الجباية بواسطة جهاز الأمناء والأشياخ.

إلا أن الترتيب لم يطبق في كثير من الجهات كما تؤكد ذلك عدة وثائق، وكانت نتائجه جد محدودة[64].

خلاصة :

يمكننا بعد هذا العرض أن نخرج بالملاحظات التالية :

1 ـــ هشاشة النظام الجبائي بالمغرب خلال القرن التاسع عشر. فبالنسبة للكلف المخزنية هناك عدة جوانب سلبية في تطبيقها مثل تعددها وعدم انتظامها

---

(62) رس إلى القائد امبارك الركراكي في 15 ربيع 1 1301/ 14 يناير 1885 خ ح، ك 348.

(63) رس إلى القائد محمد الحباسي في متم جمادى الأولى 1301/ 29 مارس 1884 خ ح، ك 316.

(64) نعيمة التوزاني، **الأمناء**، م س، ص. 291-290.

وعدم تعميمها لدرجة تصبح معها نوعا من الفوضى، تضر بالرعية ولا يستفيد منها المخزن نفسه.

2 ــ يظهر بوضوح أن عبء الجبايات كان يقع في أغلبه على البادية لطبيعة الضرائب المفروضة خلال هذه الفترة ولنظرة المخزن تجاه سكان البوادي؛ مما يجعلنا نطرح تساؤلا عما إذا كان التفاوت الموجود حاليا بين المدينة والبادية يجد بعض أسبابه في هذه الجذور التاريخية.

3 ــ يجب إعادة النظر فيما نسميه بالاستوغرافية الاستعمارية، فأحكامنا عليها في كثير من الأحيان سريعة بينما الأمر يحتاج منا تمحيصا ومعرفة أكثر بحقيقة الأشياء.

4 ــ من خلال هذا الكم الكبير من الكلف يمكننا أن نتصور أية مردودية كانت للفلاح المغربي في القرن التاسع عشر خاصة إذا أضفنا إليها عامل الكوارث الطبيعية، كما يمكننا أن نتخيل أية بادية كانت في هذا القرن، مكبلة بأنواع متعددة من الضرائب، مثقلة بالديون : المخزن والأجانب، خاضعة لرحمة الطبيعة.

الوضع العقاري بالمغرب
من خلال بعض وثائق وزارة الخارجية الفرنسية

عبد الجليل حليم
كلية الآداب ــ فاس دار المهراز

في وقت أصبحت تحتل فيه فكرة الخوصصة الصدارة في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن هذه الخوصصة ستهم مجموعة من الأراضي المسترجعة التي تديرها مؤسسات عمومية أو شبه عمومية، يجمل بالسوسيولوجي المهتم بالعالم القروي أن يحاول التنقيب عن أصل مثل هذه الأراضي التي كانت في وقت ما بيد المعمرين ثم استرجعتها الدولة لتوكل تسيير مجموعة منها لهذه المؤسسات لتعرضها فيما بعد ــ حاليا ــ على الخواص.

ذلك أن كل عملية من هذه العمليات ــ استيطان المعمرين بالبادية، استرجاع أراضي المعمرين، ثم خوصصة أراضي صوديا وصوجيطا... ــ تعبر عن مرحلة تاريخية معينة وتترجم علاقات قوى واستراتيجيات يقف وراءها فاعلون اجتماعيون يمثلون شرائح اجتماعية خاصة، ويدافعون عن مصالحها تحت غطاءات مختلفة ومتنوعة.

والسوسيولوجي، في مثل هذه الحالة، يمكنه أن يستفيد من التاريخ، لا لأن التاريخ يعيد نفسه، بل لأن هنالك ــ ربما ــ بعض الثوابت التي قد تساعد على إلقاء بعض الأضواء على التطور الذي يعرفه المجتمع، ولأن العمق التاريخي قد يتيح اجتناب الانزلاق في مقاربة امبريقية محض، وتجاوز التبريرات الايديولوجية المرتبطة بالوضع الراهن.

هكذا، سنحاول ــ انطلاقا من قراءة بعض الوثائق المستخرجة من أرشيفات

وزارة الخارجية الفرنسية بالكي دورسي، التعرف على الأوضاع التي كانت سائدة بالميدان العقاري في أوائل هذا القرن.

سنعتمد هنا 13 وثيقة تغطي زهاء ثلاثين سنة (ما بين 1911 و1938) ثمانية منها مأخوذة من مجموعة Maroc, N.S. 302.

وواحدة من Maroc, Colonisation 1081. M. 40-I, Dossier Général, 1917-1921

واثنتان من Maroc, Colonisation, Dossier Général, 1082, M - 40-I, 1922-1923

وواحدة من Maroc, 1083 - M-40-I Colonisation, Dossier Général, 1924-1927

والأخيرة من Maroc 1084 - M-40-I. Colonisation, Dossier Général, 1928-1938

تتعلق كل هذه الوثائق بتفويت أراضي مخزنية، أو جماعية إما عن طريق البيع أو طريق الكراء، إلى خواص، إلى أجانب، وباستغلال بعض الغابات من طرف شركات أجنبية بطريقة غير شرعية، وأخيرا ببرنامج الاستيطان لصالح المعمرين الفرنسيين.

أول ما يمكن استنتاجه من هذه الوثائق هو الفوضى الشاملة التي كانت تعم الميدان العقاري في أوائل هذا القرن، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأراضي المخزنية وأراضي الجيش، وضعف السلطة المركزية حيث أن ممثليها المحليين من قواد وباشوات وقضاة كانوا يتصرفون حسب هواهم دون إعارة أي اهتمام للمصلحة العامة، كما تبين هذه الوثائق بوضوح التدخل السافر للقوى الأجنبية، ويتعلق الأمر هنا بفرنسا، في الشؤون الداخلية للبلاد، في وقت كان المغرب مازال يحتفظ فيه باستقلاله.

هكذا، فإن رسالتين موجهتين إلى Robert Billy المكلف بالشؤون الفرنسية بالمغرب والمقيم بطنجة، الأولى صادرة عن ممثلي مراقبة السلف Les délégués au contrôle de la Dette[1] والثانية عن وزير الشؤون الخارجية[2]، تبينان مدى امكانية تدخل فرنسا لمراقبة ما يحدث في المجال العقاري ولفرض إرادتها على المسؤولين المغاربة، وكذا سلوك هؤلاء والتلاعبات التي كانت بعض أراضي الجيش تمثل مسرحا لها.

---

(1) - Affaires Etrangères : Maroc, N.S. 302, p. 76-79

(2) - Id, p. 67

وبالفعل، فالوثيقة الأولى، المؤرخة بـ20 دجنبر 1911، تتعلق بتدخل المسؤولين الفرنسيين عن مراقبة السلف لدى الأمين المستفاد بالرباط لكي لا يوافق على بيع الشرفاء العلويين لأراضي جيش الاودايا إلى المواطن الفرنسي Brossard. ذلك أن الوثائق التي أدلى بها هذا الأخير، بعدما فحصت من طرف المستشار Michaux Bellaire، اتضح أنها مزورة لأسباب تتعلق بالشكل وبالمضمون، ومن ثم فالأرض التي فوتت لـ Brossard ليست (أو على الأقل ليست كلها) في ملك الشرفاء العلويين، بل هي في حوزة جيش الأوداية منذ 73 سنة على الأقل.

تشهد هذه الوثيقة، إذن، على التطاول الذي كان يمس الأراضي المخزنية، وعلى تسليمها للغير، وخصوصا للأجانب، بأثمان دون ثمنها الحقيقي، مع كل ما يمكن أن ينتج عن ذلك على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إذ في مثل هذه الحالة يستلزم تفويت الأرض طرد أصحابها منها، ويتعلق الأمر هنا بقبيلة بأكملها، مع ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من اضطرابات اجتماعية، يحث موقعو الرسالة على تفاديها بالنسبة للحماية المزمع انشاؤها بالمغرب.

نستنتج كذلك من هذه الرسالة أنه كان بالإمكان، في حالة عدم موافقة الأمين المستفاد بالرباط على عملية البيع، التوجه إلى قضاة مدينة أخرى ـــ خصوصا قضاة فاس ـــ لتحرير عقد في هذا الشأن، مما يشهد على التجاوزات التي كانت تطبع الإدارة المغربية. لذا، يقترح على الحكومة عدم السماح بتحرير عقود بيع وشراء تهم أراضي توجد خارج المقاطعة القضائية المعنية بالأمر.

أما الرسالة الثانية، والمتعلقة دائما بالتدخل الفرنسي، قبل عقد الحماية، في شأن الأملاك المخزنية، فموضوعها أكثر حساسية إذ تنص على القيام بتحريات بصدد عادر بالعرائش في حوزة السلطان لاقتطاع جزء منه كضمانة لدين إزاء فرنسا.

في هذا الصدد، نلاحظ أن هنالك خلطا بين الأملاك المخزنية وأملاك السلطان الخاصة، وكذا استغلال الرأسمال الأجنبي ـــ عبر قناة الديون ـــ للتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمع المغربي وللاستيلاء على جزء من أراضيه، مما يجعل البلاد ـــ عمليا ـــ في حالة خضوع وتبعية للقوى الاستعمارية، الشيء الذي سيجعل من عقد الحماية مجرد تطبيع لواقع كان يفرض نفسه.

إن هذا التحكم الفعلي في كثير من شؤون المغرب، قبل الإعلان عن عقد

الحماية، والذي لم يكن إلا نتيجة لضعف المخزن، يتجلى بوضوح من خلال رسالة موجهة إلى وزير الشؤون الخارجية من لدن «إدارة الشؤون السياسية والتجارية بالمغرب»[3]، تفصح عن تبعية السلطان عبد الحفيظ للحكم الفرنسي وعن استعداده للقيام بمجموعة من التنازلات مقابل اعتراف فرنسا له بملكيته الخاصة لعادر العرائش، الشيء الذي وافقت عليه فرنسا في اجتماع وزاري بتاريخ 8 نونبر 1912، وكأن الحكومة الفرنسية هي الوصية عن السلطان المغربي.

بصفة عامة، كانت العوادر التي هي عبارة عن مراعي مخزنية، موضوع تلاعب من لدن المكلفين بها، إذ كانوا لا يترددون في تفويتها للغير، وذلك لفائدتهم الخاصة. وهذا أمر يصح بالنسبة لكافة الأملاك المخزنية، حيث نجد، مثلا، وثيقة موقعة من طرف R. Laronce، قنصل فرنسا بالمغرب وعبد الرحمان لحلو مندوب السلطان، ومؤرخة بـ26 محرم 1330 الموافق لـ17 يناير 1912[4]، تتحدث عن قيام هذين الأخيرين بتحقيق بمدينة الجديدة بصدد الأملاك المخزنية، فوقفا على أن القايد علال بن إبراهيم القاسمي والقاضي العابد بن تودة الفاسي كانا يزوران عقود الملكية وفوتا بهذه الطريقة أربع قطع مخزنية إلى كل من : أحمد بن العباس الحمدي، وإسماعيل بن الحاج بوشعيب بن داغا وإلى Alberto Morteo الإيطالي، وإلى العربي ابن حمادي الدكالي، وإلى العربي العروي البوعزيزي.

كان تحرير عقود زائفة يمثل «صناعة» تدر الأرباح على أصحابها من قضاة وعدول، وتتيح لمن يتوفر على أموال الحصول على ملكيات عقارية شاسعة فوق أراضي هي مبدئيا ملك للمخزن.

في كثير من الأحيان كانت نفس القطعة الأرضية تفوت لأشخاص متعددين من جنسيات مختلفة، الشيء الذي يؤدي إلى نشوب مشاكل دبلوماسية، أو كانت تفوت قطع ليس موقعها بمحدد بحيث تصعب حيازتها، كما تشهد على ذلك رسالة موجهة من المسؤول عن شركة CFAM إلى الصدر الأعظم المقري بتاريخ 17 فبراير 1912[5].

---

(3) - Id, p. 143-144

(4) - Id, p. 112

(5) - Id, p. 165-167

يتعلق الأمر — في هذه الرسالة — بشكاية تهم مجموعة من الأراضي تمتد من العرائش إلى فاس كان الضاوية قد باعوها سنة 1906-1907 إلى هذه الشركة، وإلى حدود 1912 لم تتمكن هذه الشركة بعد من حيازة هذه الممتلكات التي اشترتها لأن موقعها غير محدد. لذا، فهي تطالب بتكوين لجنة للوقوف على مكان هذه الأراضي ومعرفة ما إذا لم تكن محتلة من طرف الغير، وفي هذه الحالة ما هي جنسيته، وما هو تاريخ وجوده بتلك الأراضي وما هي الوثائق التي يعتمدها في هذا الصدد.

في هذا الجو العام المتميز بضعف السلطة المركزية، وبتعطش بعض المسؤولين إلى الاغتناء وإن كان ذلك على حساب مصلحة البلاد، وبتهافت الأجنبي على الأرض، كانت هناك شركات أجنبية تلجأ بطرق غير شرعية، إلى استغلال خيرات البلاد بطرق وحشية، غير آبهة بما يمكن أن ينتج عن عملها من أضرار لا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل على المستوى البيئي كذلك. وكمثال على ذلك يمكن أن نذكر ما تعرضت له بعض الغابات من تدمير. في هذا الصدد، يمكن ذكر مراسلتين، الأولى موجهة من المكلف بشؤون فرنسا بالمغرب إلى وزير الشؤون الخارجية بباريز ومؤرخة بـ15 يناير 1912[6]، والثانية موجهة من الجنرال Moinier القائد الأعلى للقوات التي نزلت بالمغرب إلى وزير فرنسا بطنجة مؤرخة بـ 21 فبراير 1912[7].

تتحدث المراسلة الأولى عن بيع بعض القواد إلى الإخوان Mannesmann عدة قطع من غابات معمورة تمتد على مساحة 1.872 هكتارا ما بين واد نفيفيخ ومخيم Boulhaut (ابن سليمان)، وعن قلع هؤلاء للأشجار من جذورها لصنع الفحم.

كما تشير المراسلة إلى توزيع بنادق على الأهالي، مما يدل على أن الرهان من تدخل الأجنبي لم يكن فقط الاستغلال الفاحش لخيرات البلاد وإنما كذلك زعزعة الاستقرار وخلق أزمات قد تكون مناسبة لتدخل سياسي أو عسكري.

وتتحدث المراسلة الثانية عن قلع أشجار بمنطقة تقدر بـ 250هـ. توجد ما

(6) - Id, p. 81

(7) - Id, p. 173-174

بين ابن سليمان وفضالة، ويتعلق الأمر بأرض في ملك أولاد الطيب من قبيلة موالين لوطا بالزيايدة لم يبيعوها لشركة Mannesmann، التي ــ علاوة على هذا ــ لا تتوفر على أية رخصة لاستغلال الغابة. ورغم احتجاج أولاد الطيب، فإن قنصل ألمانيا لم يجب على شكايتهم.

بالإضافة إلى هذا، فإن بعض القواد بمنطقة معمورة كانوا يتفاوضون مع ممثلي بعض الجهات الباريزية التي كانت تسعى، هي بدورها، إلى الحصول على أجزاء من هذه الغابة.

بجانب هذه العمليات التي كانت تتم بطريقة غير شرعية، كانت هنالك محاولات للتعاقد رسميا مع الدولة المخزنية، كما يدل على ذلك المشروع الذي قدم إلى الوزير المقري بتاريخ 26 أكتوبر 1911 من طرف الدكتور Samné قصد الحصول على امتياز لإدارة الأملاك المخزنية بالإيالة الشريفة(8)، والذي رفع بصدده المقري الرسالة الآتية إلى وزير الخارجية الفرنسية :

«الحمد لله وحده.

جناب رئيس الوزارة وزير خارجية الدولة الفرنسوية الفخيمة المسيو ابوان كاري دامت سلامتكم وبعد فقد دفع لنا الدكتور جورس سامني في اسم لجنة البحث في العقار المغربية ضابطا فيما يتعلق بإعطاء الامتياز لهذه اللجنة في إدارة الأملاك المخزنية بالإيالة الشريفة ماعدا الأملاك الموثقة في السلفات العمومية وعليه فالمرغوب من جنابكم أن يأذن أرباب الخبرة بالتأمل في الضابط المشار له الواصل لكم طيه وهل موافق لمصالح المخزن الشريف بحيث إذا ثبتت مصلحته فيجيبنا جنابكم لنشرع في المخابرة مع الدكتور سامني في تعديل فصول الضابط المذكور ودمتم في هناء تام باريز 11 صفر 1330 [29 يناير 1912].

محمد المقري وفقه الله».

يشتمل المشروع الذي تقدم به سامني على 27 فصلا تحدد المدة المقترحة لإدارة الأملاك المخزنية من طرف الشركة التي ينوي سامني تأسيسها وهي سبعون سنة، وكذا الأعمال التي ستقوم بها ونوعية العلاقات التي سترتبطها بالفلاحين

---

(8) - Affaires Etrangères : Maroc Organisation administrative du Protectorat. Régime foncier I-Août 1911 - décembre 1912, N.S. 302.

وبالحكومة المغربية. فخلال مدة التعاقد، سيقوم سامني (أو الشركة التي ستنوب عنه) بإصلاح الأراضي وتجهيزها بوسائل السقي وتشييد الطرقات والبنايات الضرورية للفلاحة وتجفيف المستنقعات واستخدام التقنيات الحديثة في ميدان الزراعة والزيادة في الإنتاج. ستقدم الشركة ريعا سنويا للحكومة المغربية، كما ستتقاضى من الفلاحين كراء مقابل ما تقوم به من أشغال، وسيزيد ثمن هذا الكراء تبعا للاصلاحات التي يتم القيام بها. أما الأراضي التي كانت مواتا فسيتم تفويتها للفلاحين بعد استصلاحها، مع تقديم كل التسهيلات لهم. وكل التجهيزات الموجودة فوق الأراضي التي يتم تفويتها تصبح ملكا للدولة، وكذا الأراضي التي لم يتم تفويتها بعد انتهاء العقدة، وذلك دون أي تعويض. وعلى الحكومة المغربية أن تقدم للشركة جميع المساعدات لتحقيق مشروعها، وبامكانها أن تعين مراقبين للسهر على تطبيق هذا المشروع. وفي حالة نشوب نزاع، فإن الأمر يعرض على المحاكم الفرنسية.

يمكن أن نستنتج مما سبق :

ـــ عدم قدرة الدولة المغربية على حماية حقوق المواطنين كما يتجلى ذلك من استيلاء Mannesmann على أراضي غابوية بالزيايدة دون أن تحرك الحكومة ساكنا، مما دفع بالمتضررين إلى الاحتجاج لدى القنصلية الألمانية.

ـــ استعداد الحكومة ـــ كما يتضح من رسالة المقري إلى بوان كاري بصدد مشروع سامني ـــ لقبول ما تراه الدولة الفرنسية في صالح المغرب، مما يدل على أن المسؤولين المغاربة لم يكونوا مؤهلين لفحص ما يقترح عليهم من مشاريع من طرف الأجنبي، ويبين مدى الأطماع الأجنبية واستعداد الرأسمال الفرنسي للتدخل في اقتصاد البلاد دون أن يكون الهدف من تدخله واضحا للمسؤولين المغاربة، إذ ما هو الرهان وراء ما كان سيقوم به سامني من أشغال واصلاحات بالأملاك المخزنية ؟

ـــ عدم وجود أية رقابة على ما يمكن أن تقوم به الحكومة، والفوضى التي كانت تشمل الأراضي المخزنية التي كان من الممكن أن تصبح موضوع كل التلاعبات والتي كانت محل كثير من الأطماع.

وبالفعل، هناك مشروع آخر يثبت لنا ذلك. إنه مشروع Pierre Maître[9]. إن الأمر يتعلق بمغامر كانت له أطماع خيالية، فمنذ 1925 إلى 1935 وهو لم يفتأ يطالب الإقامة العامة بأن تفوت له، كملكية خاصة، 75.000هـ، وان تعترف له، بحق التنقل فوق 385.000هـ، وحق استغلال البقع التي يراها مناسبة لمشروعه، والحق في عيون المياه والمياه الجوفية، واستثمار 3.000 لتر في الثانية من مياه واد ملوية وواد ملولو و% 80 من صبيب واد زا، وبناء سد حمولته 20 مليون متر مكعب، على نفقات الدولة، لتنظم صبيب واد زا.

وقد فوتت له الدولة، بالفعل، في 8 يوليوز 1929، 20.000هـ. مقابل 150.000 فرنك، وحق استثمار 1750 لتر في الثانية من مياه واد ملوية وواد ملولو وواد زا. كل هذا مقابل إحياء هذه الأراضي وتربية قطيع من 10.000 رأس من الغنم.

خلال هذه الفترة، إذن، كانت الدولة الكولونيالية هي التي تتحكم في دواليب الاقتصاد المغربي وتقرر ما يتلاءم ومصالحها، الشيء الذي يتجلى بوضوح في سياستها العقارية، إذ لم تكن تمنح الأراضي فقط لكبريات الشركات الرأسمالية، خصوصا في عهد ليوطي وكل من كانت له أطماع وأحلام رأسمالية، كما هو الشأن بالنسبة لـ P. Maître، وإنما كذلك لمجموعة ممن كانوا يرغبون في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والذين كانوا يجدون في القدوم إلى المغرب وسيلة لتحقيق أهدافهم هذه وكانوا يطالبون أحيانا بتدخل الدولة الفرنسية لصالحهم.

هكذا، نعلم من خلال رسالة موجهة من الجنرال ليوطي إلى رئيس الوزارة ووزير الشؤون الخارجية مؤرخة بـ 14 يناير 1921[10] أن أحد النواب — M. Calary de Lamazière — يطالب بإقامة عدد من عائلات فلاحي شمال فرنسا، المتضررين من الحرب العالمية الأولى، بالمغرب. وفي هذه الرسالة يبين ليوطي، في حديثه عن الأراضي التي يمكن استغلالها لتوطين الفرنسيين، أن الأراضي المخزنية وأراضي الجيش وكذا الأراضي الجماعية وأراضي الأحباس كانت محل اغتصابات وتطاولات كثيرة خصوصا في عهد السلطان عبد الحفيظ، وأن

(9) - A.E : Maroc 1084. M - 40 - I. Colonisation. Dossier général, 1928-1938, feuilles 241-244

(10) - A.E : Maroc Colonisation 1081. M - 40 - I. Colonisation. Dossier général, 1917-1921

فرنسا آخذة في إحصاء وتنظيم هذه الأراضي، وأنها وزعت منها، ما بين 1918 و1920، 29.900هـ، كما أن الأهالي كانوا يعارضون الاستيلاء على هذه الأراضي، حيث لم تستطع الإقامة العامة سنة 1921 أن توزع بدكالة سوى 1.300هـ بينما كانت تعتزم توزيع 4.000هـ، ويقترح ليوطي، في هذا الصدد العمل على استرجاع جزء من أراضي الجيش نظرا لأن أفراد القبائل المعنية بالأمر أصبحوا لا يقومون بأية خدمة عسكرية.

فيما يتعلق بالأراضي الجماعية، تم إلى غاية 1921 إحصاء 30.000هـ قامت الإدارة بكراء 2.090هـ منها لصالح الأوربيين، إلا أن ليوطي يتخوف من تفقير الفلاحين وتكديحهم نظرا لما يمكن أن ينتج عن ذلك في حالة مجاعة أو أزمة سياسية.

نعلم كذلك، من خلال نفس الرسالة، أن عددا من المغاربة، إثر محصولات زراعية جيدة، استرجعوا الأراضي التي سبق أن باعوها، وذلك أحيانا بأثمان باهظة.

ويكشف ليوطي، بعد تحليله هذا، تفضيله للاستثمار الذي يمكن أن تقوم به الشركات الكبرى، لأن خلق مستوطنات صغرى (La petite colonisation) لن يؤدي، على الأمد الطويل، إلا لزعزعة الأوضاع بالبادية، الشيء الذي لن يخدم مصلحة فرنسا.

وفي رسالة مؤرخة بـ 26 يونيو 1922، موجهة إلى المدير العام للاتحاد الاستعماري الفرنسي L'Union Coloniale française[11]، يوضح الماريشال ليوطي أنه تم بقبائل بني مطير الاستيلاء على 20.000هـ وأنه لم يبق لهذه القبيلة إلا الحد الأدنى مما قد تحتاجه لفلاحتها وماشيتها، وان الإدارة الفرنسية — كلما سنحت لها الفرصة — لا تتردد في اشتراء الأراضي التي يمكن تفويتها للمعمرين، كما يلح على أهمية نظام الكراء الثابت والمستمر Le système de location perpétuelle وهو في الحقيقة عبارة عن تمليك بطريقة مقنعة.

بطبيعة الحال، هذه السياسة التي كان ينهجها ليوطي والمتمحورة حول

(11) A.E.: Maroc Colonisation. Dossier général 1082. M - 40 - I. 1922-1923, feuilles 46 à 65 -

الشركات الرأسمالية الكبرى، لم تكن لتحظى برضى المعمرين المتوسطين والصغار، الشيء الذي يفسر معارضتهم وانتقادهم لهذه السياسة، بل ومطالبتهم بتغيير المقيم العام، كما يتجلى ذلك من المراسلة التي وجهها بتاريخ 12 أبريل 1923 رئيس «شركة تشجيع الاستيطان القروي بالمغرب» «La société d'Encouragement de la Colonisation Générale au Maroc» إلى وزير الشؤون الخارجية[12].

وبالفعل، في ملحق لرسالة بعثها بتاريخ 16 فبراير 1926 وزير الشؤون الخارجية إلى نائب منطقة لاجيروند[13]، نجد لأول مرة التأكيد على أهمية المستوطنات المتوسطة والصغرى وعلى تقديم كل التسهيلات للمستفيدين. الرهان من وراء هذا الاستيطان، علاوة على الفوائد الاقتصادية، هو توفير نواة لقيام أسر تتعلق بالأرض وتستوطنها بطريقة نهائية وتنشر التقاليد الفرنسية بالبادية المغربية.

كل هذه الوثائق تبين لنا، بما لا يدع مجالا للريب، ان الأرض لم تكن مجرد وسيلة للإنتاج، وإنما كانت موضوع رهانات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن ثم، فهي تمثل ميدانا يتيح للباحث إدراك علاقات القوى التي تتفاعل وتتصارع داخل المجتمع، والوقوف على القوة التي كانت أكثر تأثيرا فيه، والتي كانت تهيمن على الصعيد السياسي، وكذلك الوسائل الشرعية وغير الشرعية التي كانت تستخدم لاحتكار الأرض سواء من طرف مواطنين مغاربة أو من طرف أجانب، ومعرفة مواقف المسؤولين في هذا الصدد وردود فعل السكان، هذا بالإضافة إلى التعرف على السياسة التي كانت تتبعها الحماية في ميدان الاستيطان.

هكذا يبدو جليا أن الأرض أصبحت موضوع مضاربات ومحل احتكار واغتصابات. فالمخزن قد رهن جزء من التراث العقاري وباع جزء آخر منه، مما يشهد على ضعف الدولة التي صارت مجرد شبح.

كان الأعيان، بدورهم، يتعاملون مع البورجوازية الأوربية ويتواطأون معها، وذلك على حساب الفئات المستضعفة.

كل هذا أدى إلى تفويت جزء من الأراضي المغربية إلى شركات رأسمالية أو

---

(12) A.E.: Maroc Colonisation. Dossier général 1082. M - 40 - I. 1922-1923, feuilles 138-140 -

(13) A.E.: Maroc 1083, M - 40 - I. Colonisation. Dossier général, 1924-1927, feuilles 119-129 -

خواص أجانب، ومن ثم إلى بداية دمج المغرب في السوق الرأسمالية العالمية، وكذا إلى بداية تكون «بورجوازية زراعية» محلية.

كل هذه التغيرات أدت إلى تحطيم أنماط امتلاك الأرض التقليدية خصوصا منها الملكية الجماعية. ومن المعلوم أن أي تغير في هذا المجال تكون له تأثيرات على الصعيد الاجتماعي، من تفقير وتكديح وهجرة وتفكك أسري...

جزء من الأراضي التي عرفت هذا المصير، أو أراضي كانت في نفس الوضعية، هي التي أصبحت بعد استرجاع أراضي المعمرين تحت تصرف شركات شبه عمومية، وهي التي ستصبح موضوعا للخوصصة. والسؤال الذي يفرض نفسه، بغض النظر عن كل الفوارق الموجودة بين أوائل القرن وبين الوقت الراهن، هو، ألسنا مرة أخرى بصدد علاقات قوى تتيح لشرائح معينة امتلاك الأرض على حساب شرائح أخرى، علما بأن من يملك العقار بامكانه أن يملك وأن يتحكم في القرار ؟

مستويات المجال والبحث التاريخي في البادية

محمد الناصري
باحث

كثيرا ما يصطدم الجغرافي عند قراءته المراجع التاريخية بأسماء معالم أو قبائل أو مناطق جغرافية لا يتمكن من تحديد موقعها بدقة. فمثلا ذكر «فزاز» أو «أدرارن درن» أو «الغرب» أو «الريف» أو «سوس» يشير إلى مناطق يختلف امتدادها باختلاف الحقب التاريخية بحيث لا يتيح ذلك التعرف على المنطقة المعنية والتعرف على حدودها ببعض التفاصيل وينطبق هذا خاصة على المجال القبلي الذي يتغير عبر التاريخ نظرا للتنقلات التي عرفتها القبائل إما لأسباب محلية أو لدوافع تتعلق بالمخزن وسياسته حيال القبائل. فقد كان هذا المجال يتمدد عن طريق زحف بطيء أو بصفة مفاجئة تارة ثم يتقلص أو ينقرض تارة أخرى بحيث يصعب على الجغرافي وبالتالي على المؤرخ الذي يريد تتبع مراحل تنقل بعض القبائل من مطابقة اسم القبيلة مع مجالها الجغرافي.

وتزداد الحيرة عند مساءلة الذاكرة القروية عن ظروف تأسيس القرى والمداشر والدواوير إذ يشير السكان إلى أصول جغرافية متباينة تتسم بالعمومية مما يوحي، عبر ما يقرب من ألفين من كنانيش التداريب الريفية لطلبة المعهد الزراعي، أن هناك تنقلات كثيفة للساكنة في البوادي دون إمكانية ضبط أماكن الانطلاق ومراحل التنقل وتاريخ الاستقرار. وتبين روايات القرويين عن أصل تأسيس قراهم دور المجال في تصور التأسيس الأسطوري أو التاريخي للتجمعات السكنية في البوادي المغربية.

تطرح هذه الصعوبة الموضوعية في تحديد المجال نوعية التمثلات التاريخية لمختلف مستوياته المحلية والجهوية وعلى امتداد البلاد بكاملها، إذ أن مفهوم الحدود كان

فضفاضا هو أيضا ومرتبطا بمحددات تارة طبيعية وتارة بشرية وتارة عسكرية. ويعنى هذا أن التصورات التي يتخذها المجال عبر الوثائق التاريخية أو الذاكرة الشفوية لسكان القرى لا يتيح التعرف بدقة على مكان ما وأحيانا لا يمكن معرفته قطعا لعدم وجود مصادر معلمية قادرة على استجلاء مختلف المعالم الجغرافية والبشرية. فكثيرا ما يصطدم الجغرافي حتى في الوقت الراهن، باختلاف أسماء الوادي الواحد، الذي يخترق مناطق بشرية متعددة يحمل أثناء اجتيازها اسما معينا. ويدل هذا على تنوع الوحدات الطبيعية والبشرية خاصة في المناطق الجبلية، بحيث تعكس الخرائط الموجودة الآن بعض الأمثلة الحية على هذه الظاهرة.

فكيف إذن يقع ضبط التمثلات التاريخية للمجال وأعني بهذا حضوره المجرد أو الملموس في أذهان المؤرخين القدامى والحديثين، وذلك بتشعباته وامتداداته ومسالكه وتضاريسه وثغوره وتخومه حسب الفترات التاريخية المتوالية ؟ إن ضعف التدوين الخرائطى للمجال يمكن أن يوجد له العذر في القرون السابقة ولكن هل يمكن للمؤرخ حاليا أن لا يعير الخرائط التاريخية أهمية كوثائق مكملة للنص على حساب ضبط المجال وتقديم معالمه الأساسية بانتاج خرائط تاريخية تضفي وضوحا ودقة على معرفة الماضي في أبعاده المجالية والبشرية منذ تكوين المجال المغربي «La formation du teritoire» في أواخر القرون الوسطى إلى استقرار الحماية في بداية القرن الحالي.

إن الأمر لا ينحصر فقط في دقة تخطيط المجال عبر خرائط معبرة ولكن يقتضي كذلك كيفية إدماج التعامل مع المجال كعنصر منهجي في المقاربة التاريخية، الشيء الذي يتطلب تحقيباً دقيقا للفترات التاريخية إذ لاحظنا مسبقا أن مدلول نفس الاسم لا ينطبق على منطقة معينة حسب كل عهد تاريخي.

يضاف إلى هذا أنه من الضروري اعتبار المستويات المجالية في مضمونها الكلي أو الجهوي أو المحلي، وذلك بالانتقال عموديا من مستوى إلى آخر حتى يحصل التكامل في تحديد الظواهر. فالعلوم الاجتماعية كثيرا ما تنصب على مجالات محدودة. فالانتربولوجية والاثنوغرافية والسوسيولوجيا كثيرا ما تحبس دراساتها في المستوى المحلي الضيق دون اعتبار البعد الجهوي، وكذا في بعض الدراسات التاريخية التي لا تعير تفاعل الأبعاد المحلية والجهوية والكلية اهتماما واضحا، نظرا لنوعية الوثائق المتوفرة، واختيار المونوغرافيا لدراسة حقبة تاريخية أو مجال محلي محدد.

للخروج من هذا الطريق المسدود يجب أن يعالج المجال في بعديه المزدوجين :

ـــ **البعد الزمني** : وذلك بمحاولة تحديد الحقب التاريخية المتجانسة ومعرفة مدى تطابق أسماء المناطق المتداولة على مسمياتها. ولا يتأتى ذلك إلا إذا وضع هذا البعد في إطار المدة الزمنية طويلة «La longue durée».

ـــ **البعد المجالي** : ضرورة تغيير مستويات دراسة الوقائع التاريخية وهذا يعني أن الانغلاق في مستوى مجال معين، محلي، جهوي أو كلي يضيع فرصة التعرف على الحدث التاريخي بدقة وتأويله بكيفية مرضية. فكثيراً ما يتخذ نفس الحدث التاريخي تأويلا مختلفا حسب اعتباره على المستوى المحلي، أو الجهوي، أو الكلي، دون اعتبار الترابط الوثيق بينها. إذ من الضروري السعي إلى إدماج هذه المستويات حتى تنكشف بعض خبايا الحدث الذي يؤدي إلى معرفة أفضل للصيرورة التاريخية. فعملية تغيير المستوى المجالي للتحليل«Le changement d'èchelle» تصير في هذه الحالة من ضرورة المقاربة التاريخية والمعرفة الجغرافية لأثر التطور التاريخي على تحول المجال.

إلا أن هذه الطريقة لا تعفى من وضع سؤال ملح حول تصورات المجال واختلافها المتباين حسب تمثل السكان له في المستويات الثلاث المذكورة وانطلاقا من تصور الموثقين للأحداث التاريخية واعتبارا من نظرة الدولة إلى التراب الوطني وجهاته المتعددة والمتباينة مع الرهانات الجيوسياسية التي يطرحها كل من المستويات المتباينة للمجال.

يضاف إلى هذا أن المسألة تزداد تعقيدا لعدم وجود خرائط فكيف يفسر الإنسان عدم توفرها، هل لعجز ذهني على التجريد أو لأسباب أخرى غير معروفة بحيث لا توجد حتى بعض الرسوم البيانية للمسالك المخترقة مثلا من منطقة إلى أخرى، ولو لم تكن في نظر الجغرافية الحديثة مطابقة للواقع الموضوعي. فهل العجز على التدوين الخرائطي كان تقنيا أو ثقافيا في مدلوله الواسع ؟

هذه جملة من التساؤلات ليس لي لها أجوبة شافية، إلا أن محاولتي تسعى قبل كل شيء لطرح الاشكالية لاثارة الانتباه إلى ما يعانيه الجغرافي وبالتالي المؤرخ من حرج في معالجة بعض المشاكل التاريخية التي لا يمكن فهمها دون اعتبار المجال بصفة مدققة.

وسأتخذ في هذا العرض من أجل التبسيط المستويات الثلاث المذكورة أي :

ـــ المجال الكلي «Global» أو ما يسمى بصيرورة التراب الوطني.

ـــ المجال الجهوي.

ـــ المجال المحلي.

I ـــ تكوين المجال الترابي للمغرب وامتداداته التاريخية :

ما هي مراحله ومقتضياته ؟

يجب اعتبار حقبتين أساسيتين :

الحقبة الأولى : حقبة الانتشار والتوسع في عهد المرابطين والموحدين ومحاولة استعادة امبراطوريتهما الترابية من طرف المرينيين، إنها حقبة امتداد التراب المغربي كانت خلالها الهوامش غير قارة ومتغيرة فسعة المجال الامبراطوري وامتداد أطرافه جعلت حينذاك من الصعب التمثيل المجرد للمجال الترابي للبلاد لعدم استقراره وتباين سكانه، مما جعل حينذاك من الصعب تكوين وعي ترابي عند السكان القاطنين في الجبال والسهول المركزية للبلاد.

الحقبة الثانية : عهد التقلص والاستقرار الذي اتخذ المغرب خلاله تدريجيا الخطوط العريضة التي نعرفها له اليوم. وقد حدث تبلور المعالم الأساسية للتراب المغربي عبر ثلاث ظواهر أساسية.

1) **تكوين التراب المغربي** عبر المواجهة المستمرة مع الاسبان والبرتغال في الشمال والغرب ومع الأتراك في الشرق. فمن جهة أظهر النصر المغربي على الأتراك في واد اللبن سنة 1558 استحالة تقلص الطابع (Irréductibilité) العربي و«الوطني» للمغرب الأقصى، وذلك قبل هزيمة وتحطيم الأسطول العثماني في معركة ليبانت Lépante سنة 1571.

ومن ناحية أخرى كون احتلال بعض المراكز في الواجهة المتوسطية ابتداء من الاستيلاء على سبتة سنة 1415 الحدث الأهم. فلقد وقع احتلال أو تدمير عشرة ثغور من 1415 إلى 1514 على شاطىء البحر المتوسط.

2) **أزمة الدولة ما بين القرنين الرابع والخامس عشر** : في الوقت الذي كانت فيه البلاد مهددة، خاصة في القرن الخامس عشر، من طرف الغزو الايبيري، لم

يتمكن الوطاسيون من تسيير شؤون البلاد لأنهم لم يستطيعوا تقمص مقومات الدولة في ثلاث مجالات.

أ) **مجال العلاقة مع القبائل** : فالوطاسيون انغمسوا في الخلافات القبلية دون التمكن من تجاوزها كدولة تعنى بالتوازنات الجيوسياسية دون الانحياز المكشوف لطرف أو لآخر.

ب) **مجال العلاقة مع الزوايا** : لقد اختار الوطاسيون استراتيجية خاطئة في تعاملهم مع التنافس بين الطرق. فانحيازهم للزاوية القادرية المتمدنة على حساب الطرق الشائعة في البوادي كان من العوامل التي أضعفت سلطة الدولة.

ج) **مجال العلاقة مع التراب الوطني** : لم يتمكن الوطاسيون من مواجهة الهجوم الايبيري على الشواطىء المغربية، بل أظهروا تواطؤا بينا مع البرتغال فيما يخص احتلال بعض الثغور الأطلسية مما أدى إلى فقدانهم الشرعية السياسية.

3) **انتشار الطرق والزوايا** : وذلك على حساب الصلاح الفردي فمنذ القرن الثالث عشر أخذت الصوفية تتغير تدريجيا ببروز الحركة الطرقية وتواري الصوفية. وقد نشطت هذه الحركة متزامنة مع الأزمة التي استفحلت في مستوى الدولة والمجتمع على السواء.

وقد ترتب على هذا التطور الذي عرفته الحركة الطرقية التنقل الحثيث للأفراد والجماعات مع ما يصاحب ذلك من حركة تجارية :

* عند الزيارات السنوية أو اللقاءات التي تجمع بين خدام الزوايا ومريديها وأقطابها.

* أو عند التجمعات التي تحدث عن التعبئة للدفاع على نقطة معينة من التخوم المهددة بالغزو الايبيري.

وقد بينت الدراسات المنجزة من طرف حليمة فرحات وحميد التريكي أن جميع المناطق سبق أن تأثرت بحركة السكان خلال أواخر العصر الوسيط.

إن مجموع العوامل المذكورة جعلت عملية «تذويت» (Subjectivation) التراب الوطني تنتقل من الوعي بمعالمه العريضة أي من تصوره كمجال محدد إلى الوعي بالانتماء إليه كليا وهذا يعني الانتقال من مفهوم «Le territoire» إلى مدلول

«La territorialité» التي يكتسيها المجال عندما تتوفر أسباب الارتباط الوثيق به، من المحافظة عليه إلى الاستماتة في الدفاع عنه.

II ـــ بروز المجالات الوسيطة أو الجهوية :

إن تطور الوضع الديني في البلاد لم يرتبط فقط بالتحولات التي تعرفها مكوناته الروحية ولكن تأتي خاصة بتوفر العدل ومحاربة الفتنة باستقرار سلطة سياسية تحفظ للدين عوامل استتباب أمره. لذا حصل التعلق بالعائلات الشريفة منذ القرن السادس عشر وقد صادف هذا التطور بروز عائلات مالكة من وادي درعة وتافيلالت بالتوالي مما أدى إلى بداية بلورة الأبعاد المجالية الأساسية للبلاد. فالبعد الصحراوي اتخذ منزلة جيوسياسية جديدة بالمقارنة مع الأبعاد الثلاثة الأخرى الجبلية والاتلنتية والمتوسطية. فالتراتب الحاصل بين هذه الأبعاد الأربعة عرف تقلبات طبعت بالتوالي كلا من هذه المجالات حسب الفترة التاريخية والمقومات الطبيعية والبشرية لكل بعد مجالي من هذه الأبعاد الوسيطة المكونة للتراب المغربي.

1) **فالبعد الأطلسي** كان له المكانة الأولى في عهد الموحدين بحيث توفرت له حينذاك مقومات المركزية السياسية خاصة في جناحه الغربي، أي الأطلس الكبير.

ولقد احتفظت جبال الأطلس بوضعية اقتصادية وفرت لها مركزا اقتصاديا كمجال وسيط بين بلاد السودان والمناطق الشمالية للمغرب، إذ كانت الطرق التجارية تعبر إجبارا الوسط الجبلي قبل بلوغها مراكز التوزيع البرية أو البحرية. ولقد عززت الوضعية الديموغرافية الدور الجيوسياسي للمناطق الجبلية فمنحتها مركزية إضافية لكونها كانت خزانا ينطلق منه السكان لتعمير المناطق المنخفضة في السهول والهضاب التي أصابتها الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. بحيث تأتى لمناطق الدير والواحات مقومات متعددة جعلت منها جهات بشرية لها مميزاتها الخاصة.

فلهذه الأسباب المختلفة لم تتمتع المناطق الجبلية بالاستقرار الدائم لأنها كانت باستمرار محط تسابق على النفوذ الاقتصادي عن طريق السيطرة على مسالك الطرق التجارية أو محاولة الاستقرار البشري باختراق الأطلس الكبير الأوسط من طرف أيت عطا أو الأطلس المتوسط من قبل مجموعة آيت إدْرَاسَنْ التي تتكون من قبائل

متعددة كانت تسعى إلى التوجه من الشرق الجنوبي إلى الغرب الشمالي لارتياد سهل الغرب، وذلك في زحف تارة حثيث وتارة عنيف امتد طول القرن الثامن والتاسع عشر.

وقد برزت قوة القواد الكبار خاصة في الأطلس الكبير الغربي والأوسط خلال أواخر القرن الماضي دالة على الأهمية الجيوسياسية للمناطق الجبلية، فكانت لهذه السلطة المحلية التي كانت تتنازع على مراقبة أهم الممرات الجبلية والسيطرة على المجموعات البشرية المقيمة في الوديان لاستغلالها اقتصاديا وعسكريا، الشيء الذي أدى لتمكين الاستعمار من هذه المناطق لا عن طريق الغزو المباشر ولكن بواسطة التحالف مع القواد الذين يسروا التوغل الاستعماري بإخضاع المجموعات البشرية التي كانوا يسيطرون عليها للاحتلال.

2) **البعد الصحراوي** كان له دور متميز منذ قيام دولة المرابطين. ولكن الصحراء عرفت فترات متفاوتة في الأهمية عبر التجارة الصحراوية التي أخذت في التراجع من حيث أهميتها إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. لذا يتطلب معالجة أهمية البعد الصحراوي للمغرب الذي كان موطنا لانطلاق الاصلاح السياسي وذلك عبر مميزات الحقب التاريخية حتى يتأتى معرفة ثقلها في الصيرورة التاريخية للتراب المغربي.

3) **ساهم البعد المتوسطي** بنصيبه في صيرورة تكوين المجال المغربي حيث كانت له مكانة بارزة في التحولات التي عرفها المغرب خلال الحقبة الأندلسية وبعدها. وقد كان له أثر واضح في تكوين الوعي بمقومات البلاد المجالية لأنه كان في الواجهة ضد الايبريين الذين كانوا يسعون لاحتلال الثغور المغربية. فدور الدفاع عن التخوم وإسناد وظيفة الحماية لسكانه من طرف المخزن لمواجهة الغزو الايبري جعلا من البعد المتوسطي مجالا لبلورة وعي ديني عن طريق الزوايا والحركات الصوفية ونزعة جهوية متمكنة كان لهما الأثر في الدفاع عن الهوية المغربية رغم ما يبدو من تضارب ظاهري بين الشعور بالانتماء المحلي والوعي بالذود عن مجال أوسع يمتد إلى مناطق خلفية نائية.

إن البعد المتوسطي لم يكن له أثر في الدفاع عن تخوم البلاد. لقد كان حاجزا في وجه الغزاة ولكن المواجهة المستمرة لهم كانت لها أثار سلبية أدت إلى تدمير

الهياكل العمرانية التي نشأت على سواحله من جهة ومنع المغاربة تدريجيا من ولوج البحر في الوقت الذي كانت فيه المبادلات البحرية في البحر المتوسط الغربي محور التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في الضفة الأوربية للحوض الغربي المتوسطي.

4) **أما البعد الاطلنتي** فلم تبرز أهميته إلا في فترات متأخرة (من القرن الثاني عشر إلى منتصف القرن السادس عشر) لأن تاريخه كان نسيجا من الفترات التي تعرضت فيها سهوله وهضابه للأوبئة والمجاعات والحروب خاصة البرغواطية (المرابطية والموحدية) والايبرية من جهة ولأن سواحله كانت محط ضغط متزايد من طرف الغزو الايبيري بحيث أدى هذا كله إلى تخلف الزراعة وسيادة اقتصاد الرعي، واضطراب الاستقرار البشري.

إن مناطق النفوذ السياسي ظلت في هذا المجال متقلبة أو محصورة في المدن وضواحيها، لذا لم تتطور بصفة واضحة معالم مجموعات جغرافية ـــ بشرية طويلة الاستقرار. فقد كانت المجموعات المجالية تستمد من الاستيطان البشري معالمها الأساسية أكثر من استنادها على المقومات الجغرافية أو المناخية التي تحدد هوية المجال. فتنقل المجموعة البشرية كان يؤدي إلى امتداد أو تقلص المكان الذي كان يحمل اسم القبيلة أو المجموعة القبلية المتنقلة وتعويضه باسم جديد، وذلك حسب الفترات التاريخية.

إن تبلور الأبعاد الأربعة المذكورة وتفاوت أهميتها حسب الدولة الحاكمة والتطورات الاقتصادية وانتشار الاستقرار السياسي أو قيام الفتن والاضطرابات وكذلك مدى التهديد الخارجي يحتم ضرورة التحقيب الدقيق لفترات تناوب كل بعد من هذه الأبعاد على الصدارة في تكوين المجال الجيوسياسي السائد في حقبة معينة من الزمن، وبالتالي التأثير على تصور تراب المغرب في شموليته.

5) **هوية الجهة** : ان اعتبار الأبعاد الأربعة المكونة للمقومات الترابية للمغرب لا يكفي لضبط التطور التاريخي للبلاد ومعرفة التقلبات المختلفة التي طرأت على المجال وأثرت في تحديد بعد معالمه الجهوية. لهذا فمن الضروري معرفة «المجموعات المجالية» التي كان يتكون منها كل بعد من الأبعاد الأربعة. إن التعرف على هذه «المجموعات المجالية» أو ما يمكن أن نعبر عليه باسم «الجهة» يبدو أساسيا في ضبط

دور المجال والتنافس بين المجموعات البشرية على الذود عليه في تطورات الأحداث التاريخية. وهذا يعنى ضرورة اعتبار المدى الجيوسياسي للجهة أي الوحدات المجالية البشرية التي يتكون منها كل بعد من الأبعاد الأربعة. فدون تقييم هذه الأهمية الجيوسياسية للجهة لا يمكن إدراك كنه جميع الأحداث التي تقع في منطقة معينة أثناء حقبة تاريخية معلومة.

غير أن اعتبار المدى الجيوسياسي للجهة يتطلب قبل كل شيء معرفة ماذا يقصد بالضبط من الجهة. وهذا التساؤل يضع بدوره إشكالية محرجة. فهل يمكن استعمال مفهوم «الجهة» بما نعنيه نحن واسقاطه على فترات سابقة. لقد عالج بعض الجغرافيين في فترة الاستعمار الاشكالية الجهوية إما لنفي وجودها أو لاعطائها مدلولا طبوغرافيا ومناخيا ونباتيا، أي في كلتا الحالتين، إنكار إمكانية تصور السكان لمجال محدد المصالح ومتأثر بالتراكم التاريخي المترتب عن طول الاستقرار أو خضوع السكان للاطار الطبيعي دون القدرة على التأثير فيه.

فقد ذكر جان سيليرْيي أن «احساس مخيلة الأهالي بتفاصيل التضاريس لا يمكنهم إلا بإدراك الحقائق الطبيعية المتعلقة بمجالات متقلصة في امتداداتها». ويستدل على مقولته هذه بقلة التعابير الجهوية التي تعني في نظره «عدم الاهتمام بالمجموعات التي تعني بناء استوى عبر تراكمات وترتيبات منهجية تتطلب القدرة الذهنية على التعميم». وقد أضاف إلى تصوره هذا بالملاحظة التالية قائلا : «لا يدري الإنسان هل الشيء [أي الجهة] هي التي تفتقد الاسم الدال عليها أو أن الاسم هو الذي يعني عدم وجود الشيء نفسه» أي انعدام الجهة.

أما روني رينال فيلح على أهمية الرطوبة في تكوين الجهة مؤكدا أن «الإطار الطبيعي يفرض وجوده على السكان، لذا فالتقسيم الجهوي ينحو نحو التبسيط الشيء الذي يعبر على الحقائق الأساسية» للمجال المغربي ويضيف إلى هذا أن الذي يجعل تجذر الإنسان في المجال صعبا هي الروابط المتينة (Le ciment) التي توجد بين المجموعات البشرية في إطار بيئة ساعد الإطار الجبلي على تجزئتها مما جعل المغرب يتكون من وحدات مناخية محددة المعالم تزيد من انغلاقه.

يمكن اعتبار هذين التصورين من صميم النقاش الموجود بين الجغرافيين ولكن أظن أن هذا يعني المؤرخين كذلك لأن الجدل حول الجهة كثيرا ما يغفل بعدا

أساسيا لها وهو البعد الجيوسياسي الذي تتحاشى الجغرافية التقليدية الخوض فيه. فحصر الجهة في معالمها الطبيعية فقط يحول دون وضع الحدث التاريخي في إطاريه المجالي والسياسي في آن واحد مما يغير مغزاه أو يقلل من دلالته.

ان مجمل هذه الاعتبارات يجعل من الضروري تحليل المجال المغربي عبر تقاسيمه الجهوية المتباينة. فإذا كان من الواضح أن التراب المغربي يتميز بالتجزئة فالنظرة الجيوسياسية إلى تفاصيله لم تكن منعدمة لقد كانت للمخزن القدرة على التصور الجيوسياسي للتراب الوطني، الذي كان يعتمد على شبكة من المراكز الحضرية وممرات استراتيجية لضبط مختلف أطراف البلاد وضمان المبادلات التجارية. فشبكة المدن كانت إذن أساسية لمراقبة مختلف المناطق حتى أن تعزيز حكم ناشيء لدولة في طور استتباب تحكمها في البلاد كان لا يتأتى إلا إذا سيطرت في نفس الوقت على فاس ومراكش حيث تستكمل حينذاك معالم الدولة الحاكمة.

III ـــ بحث العلاقة بين المجال المحلي والبعد الزمني :

إن ربط العلاقة بين المجال الكلي أي مجموع تراب البلاد وكل بعد من الأبعاد الأربعة مع تفاصيلها الجهوية لا يعفي المؤرخ والجغرافي من الاهتمام بالمجال المحلي. ولقد كان المؤرخون الكولونياليون أدرى الناس بأهمية المجال المحلي من الوجهة الجيوسياسية لذلك كانوا يتصورون سياساتهم عبر ارتباط هذا المجال بوضعية المستعمرة حسب المقاصد التي تتوخى من استغلالها. إن أحد المنظرين المشهورين للايديولوجية الاستعمارية جورج هاردي، الذي سبق أن اشتغل مديرا للتعليم في العشرينات في المغرب هو الذي ألح على اعتبار أهمية المجال المحلي. فقد كان من نقاد مقولة «المغرب النافع» و«المغرب غير النافع» لأنه يعتبر أن لكل بقعة من المغرب دورها الاستراتيجي في استتباب الأمر للحماية وأنه من الضروري تحليل المجال المحلي في ارتباطاته مع نوعية الاستعمار القائم. فهو يفرق بين أنواع الاستعمار حيث يصنفها في ثلاثة أصناف يلائم كل صنف منها بعداً من الأبعاد التي تكون التراب المغربي.

فالمستعمرة الاستيطانية هي التي انتشرت في المناطق السهلية والهضاب التي تتوفر على أراضي للزراعة وامكانات هامة للاستيطان والتعمير واستقرار المدن. وهذا النوع من المستعمرات هو الذي تلاءم ومعطيات المغرب الأطلنتي ومكن المستوطنين من احتلال المجال المحلي ومراقبته.

أما المناطق الجبلية فلا يمكن أن يستقر فيها المعمرون بكثافة ولذلك يجب الاكتفاء بإقامة **مستعمرات للتأطير** وذلك لمراقبة السكان وضبط التحركات البشرية في الأمكنة الآهلة بالسكان حتى لا تكون هذه المناطق موطنا للمقاومة أو ملاذا للرافضين للحكم الاستعماري.

ويتمم جورج هاردي تصوراته لدعم الاستعمار بتحديد نوعية الاحتلال الصالح للمناطق الصحراوية وذلك بإقامة **مستعمرات المواقع** في هذه المناطق لأن احتلالها لا يتطلب إقامة مستعمرة في الفضاء الصحراوي الفسيح ولكن يقتضي احتلال مواقع استراتيجية تجري مراقبة تحركات السكان انطلاقا منها.

لذا فنوعية المكان مرتبطة ارتباطا شديدا بالمقاصد الجيوسياسية التي يتوخى المستعمر تحقيقها عبر ضبط مستويات المجال وتقدير أهميتها لضمان استمرار الحكم الاستعماري.

أما «جان سيليريي» الجغرافي الذي كان شيخ المدرسة الجغرافية الكولونيالية في النصف الأول من القرن العشرين فقد عبر في مقال له حول كتاب الجنرال كيوم، «تهدئة الأطلس الأوسط» عن إنتقاده لاستراتيجية الجيش الاستعماري في محاربته للمقاومين في الجبال لأنه كان يعتبرها خطة خاطئة أضاعت الوقت وتسببت في موت الكثير من أفراد الجيش الاستعماري. وينصب انتقاده على اختيار محاصرة القبائل المقاومة باحتلال الأزغار أي المناطق المنخفضة المحيطة بالجبال الذي كان أنصاف الرحل ومواشيهم يرتادونها خلال فصل الشتاء، عوض الهجوم عليه في عقر دارهم في المناطق الجبلية الداخلية وقد عزى هذا الفشل لعدم إدراك ضباط الجيش التفاصيل الجغرافية للمناطق الجبلية خاصة وجود أحواض داخلية تعوض أهمية الأزغار في حركات تنقل الماشية. إذ صار السكان لا يتحركون إلا بين المراعي العالية في الصيف والمناطق المنخفضة الداخلية في الجبل خلال فصل الشتاء. الشيء الذي ساعدهم على طول المقاومة لجحافل الجيش الفرنسي سنوات عدة كما حدث ذلك في جبال بوجلابن ومعسكر في بلاد آيت يحيى في السفح الشمالي للأطلس الكبير الشرقي في المنطقة المحيطة بمركز تونفيت (التي تتكون حاليا من الجماعات القروية : زاوية سيدي يحيى ويوسف، تونفيت وأكودال وأنزي) حيث استمرت المقاومة من 1920 إلى 1931.

إن هذا المثل يبين أهمية تحليل المجال المحلي لا بالنسبة لأهميته الماضية لتفسير تعثر الجيش الاستعماري أمام مقاومة القبائل ولكن كذلك لتأريخ بعض مظاهر تطور بعض جوانب البادية المغربية الجبلية من حيث العلاقة بين الإنسان والطبيعة في بلاد آيت يحيى. لقد حاولت معرفة أسباب تدهور الغابة في هذه المنطقة ولكنني اصطدمت بمفارقة لم أتمكن من حل لغزها في بداية الأمر، لأن مقارنة مدى تدهور الغابة بأهمية الكثافة السكانية لم تبد مقنعة نظرا لضعف هذه الكثافة حيث انتقلت من 7 نسمة في الكيلومتر مربع في الثلاثينات إلى 11 نسمة حاليا، الشيء الذي لا يفسر فداحة استغلال الغابة عن طريق الضغط السكاني. ولكن البحث الميداني مكنني من ملاحظة بعض الظواهر البعيدة عن استغلال الغابة والتي تتمثل في وفرة المقابر عند آيت يحيى. فكانت هذه الملاحظة نقطة تساؤل من جانبي حيث كان من الصعب تفسير امتداد هذه المقابر القديمة قرب زاوية سيدي يحيى ويوسف بينما الكثافة السكانية ضعيفة للغاية. ولكن لما علمت أن هذه المقابر هي مثوى المجاهدين ضد الجيش الفرنسي بحثت حينذاك عن التاريخ العسكري لهذه المنطقة خلال المقاومة الجبلية فوقفت على وقائع مكنتني من فهم ما حدث خلال حصار هذه المنطقة خلال عشر سنوات من 1920 إلى 1931 عندما استولى عليها كليا الجيش الفرنسي. لقد كانت قبيلة آيت يحيى ملاذا لقبائل متعددة من الأطلس المتوسط والملوية العليا فتكاثر عدد السكان المقيمين بهذه المنطقة الجبلية الغابوية الصعبة الاقتحام. إن القبائل الواردة كانت في معظمها تعيش في مناطق منبسطة نسبيا كانت تقوم فيها بزراعة الحبوب وبالرعي في آن واحد. ولكن لما وجدت نفسها في منطقة غابوية أخذت في اجتثات الغابة لفتح المجال لفلاحة تستند على انتاج الحبوب مما أدى إلى تراجع المساحات الغابوية. لهذا فالاستغلال القائم للغابة في الوقت الراهن ليس مسؤولا وحده نسبيا عن تدهورها ولكن أسباب تاريخية تعود إلى العشرينات هي التي كان لها دور أساسي في تطور الموارد الطبيعية لقبيلة آيت يحيى نظرا للدور الذي لعبته في احتضان المقاومة. ولازالت الذاكرة السكانية تروي كيف كانت القبائل المتواردة على المنطقة تقوم بحرث الأراضي التي اجتثت أشجارها بواسطة الفؤوس لأن استعمال المحاريث كان صعبا في سفوح قوية الميل بحيث يصعب استعمال المحاريث المجرورة بالدواب.

لهذا فالبحث الميداني يمكن حاليا من استجلاء بعض الألغاز. فخلال أبحاث

أجريتها في قبائل بني وراين أثار انتباهي تواجد دواوير احتفظت باستعمال اللهجة الدارجة العربية بين قبائل لهجتها البربرية سائدة في المنطقة. فبعدما عثرت على دوارين هما دوار البطحة وبني مكود من الناطقين بالعربية، تبين لي أن هناك دواوير أخرى من هذا النوع الشيء الذي يثير تساؤلات متعددة حول استمرار هذه الدواوير في المحافظة على لهجتها وأسباب تشبثهم بها. وتطرح هذه الظاهرة أسباب وجود هذه الدواوير في منطقة تسودها اللهجة البربرية، هل هي راجعة إلى أصل السكان القاطنين في المنطقة قبل حلول بني وراين بها وما هي الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي أتاحت الاستمرار لهذه الدواوير رغم تباينها الثقافي واللغوي. ومن الأسئلة المطروحة هي معرفة مدى إمكانية استعمال هذه الظاهرة لمعرفة أحوال استقرار بني وراين في هذه المنطقة وتعايشهم منذ ذلك الحين مع بعض من كانوا مستقرين قبلهم في نفس المكان.

فاستجلاء بعض هذه العوامل التاريخية سيكون بدون شك مفيدا لمعرفة علاقات بعض القبائل مع قبائل أخرى سابقة لهم زحزحوها عن مجالها للاستقرار به واستولوا على أراضيها إما بالقوة أو بالتراضي كما حدث لدوار البطحة الذي باع بوثيقة عدلية لدوار مجاور بعض أراضيه. وقد وقفت على هذه الملكيات التي ترجع إلى 200 سنة تقريبا والتي لازال أصحابها محتفظين بها بعناية تامة، وهذا يضع بدوره أهمية المكتوب في المعاملات بين السكان، خاصة فيما يخص تثبيت الملكية العقارية.

خاتمة :

لقد سقت مجموع هذه الاعتبارات للدلالة على أهمية اعتبار المجال في التأريخ للبوادي المغربية انطلاقا من تحليله في مستوياته المختلفة انطلاقا من صفته كتراب شمولي، أو كبعد من الأبعاد الأربعة المذكورة أو من اعتبار المجال المحلي وتحليل دقائقه وتفاصيله للتوصل لمعرفة دقيقة لتطوره. إن هذه المقاربة للمجال في التأريخ للبادية المغربية لا يمكن أن تأتي أكلها الكامل إلا إذا كانت في إطار تحليل العلاقات الموجودة بين المستويات الأربع أي التراب المغربي وأبعاده الأربعة وتفاصيل كل بعد منها في المستوى الجهوي وثم المستوى المحلي، وذلك في ترابطاتهما العمودية والأفقية، إن هذه المعالجة لوظيفة المجال عبر صيرورته التاريخية وأهميته الجيوسياسية لربما تتيح استجلاء بعض المظاهر المهمة معرفتها لتأريخ البوادي المغربية وحل بعض

ألغازها المستعصية الفهم لحد الآن. ويتطلب كل هذا، الاهتمام بالمناطق التقليدية في البلاد لدلالاتها على دور العوامل الطبيعية وقساوتها وتجانس الجماعات البشرية وموقعها الهامشي، وعلاقتها بالمخزن لأن هناك استمراريات تعين على فهم الدور التاريخي لبعض المجموعات البشرية التي احتفظت، نظرا لبطء تطورها خلال القرن العشرين، بمقومات بعض البوادي المغربية التي لعبت دورا تاريخيا في تطور البلاد خلال القرون السالفة.

البادية المغربية وعلاقتها بالمدينة خلال سنوات الثلاثينات

محمد حـــواش
كلية الآداب ـــ بني ملال

استمرت البادية المغربية إلى عهد قريب تتمتع بوزن اقتصادي وبشري وعسكري وسياسي أكثر قوة وأهمية مما كان عليه الحال داخل المدينة، الشيء الذي مكنها من الاضطلاع بأدوار حاسمة في التاريخ المغربي.

إلا أن هذه الوضعية سرعان ما عرفت تحولا نوعيا لافتا للإنتباه لصالح المجال الحضري الذي أصبح يستقطب أهم الأحداث التي تساهم في تحريك التاريخ المغربي ويحتضن أهم المؤسسات التي تدير الشؤون الهامة بالبلاد.

هذا التحول كان من الأهمية بحيث إنه شكل علامة فاصلة بين عهدين في سيرورة تاريخ المغرب؛ عهد تميز بهيمنة البادية على مستويات عدة، وعهد أصبحت فيه المدينة تضطلع بدور ريادي.

ولقد تحقق هذا التحول بعد فترة من دخول الاستعمار، وشكلت سنوات الثلاثينات بالضبط المناسبة الأولى التي ظهرت فيها نتائجه على الوجه الأكمل.

وهدفنا من هذه المداخلة يتلخص في إبراز هذا التغيير الذي طرأ على مسار الحياة المغربية، وذلك من خلال أحد مجالاتها الرئيسية ألا وهو البادية. ولأجل استجلاء معالم هذا التغيير والوقوف على أهم أسبابه ونتائجه، رأينا أن ننظر إليه من خلال العلاقة العضوية التي تربط بين المجالين القروي والحضري.

ـــ فما هي طبيعة الدور الذي كانت تقوم به كل من البادية والمدينة قبل فترة الثلاثينات، وما هي نوعية التحولات التي طرأت عليه بعد ذلك ؟

ــ ما هي الظروف والأسباب التي أطرت هذا التحول ودفعت بالعلاقة بين المجالين في اتجاه جديد ؟

ــ وأخيرا نتساءل عن أهم النتائج التي ترتبت عن هذا التحول وكذا أهميته في تاريخ المغرب المعاصر ؟

إلى حدود فترة الثلاثينات من هذا القرن، ظل النصيب الأوفر من الأحداث والوقائع تجري أطواره داخل المجال القروي. فالحركات السياسية الكبرى التي تخللت تاريخ المغرب، كانت نقط انطلاقها من البادية، والأسر المغربية التي تقلدت زمام الحكم، بدأت حركاتها من المجال القروي حيث كانت تتمتع بالعصبية القبلية والمقوم الاقتصادي الذي غالبا ما تمثل في السيطرة على الطرق التجارية[1]. ولم تتخلف عن هذه القاعدة أية حركة سياسية كبرى ابتداء من الأسرة المرابطية القادمة من الصحراء إلى الأسرة العلوية المنطلقة من تافيلالت. فبفضل عصبيتها القبلية ودعوتها الإصلاحية أو الجهادية وقوتها الاقتصادية، استطاعت هذه الأسر الوصول إلى الحكم الذي كان مقره بالمدينة العاصمة في فاس أو مراكش أو مكناس أو الرباط. ومعنى هذا أن المدينة المغربية مهما بلغت تحصيناتها من قوة، لم تكن قادرة على الصمود أمام الحركات القادمة من البادية خاصة تلك المتصلة بالجنوب. ولا نبالغ إذا قلنا بأن المدينة كانت طوال هذا التاريخ تعيش تحت رحمة البادية.

أما فيما يخص الجانب العسكري الجهادي، فإن دور البادية في المقاومة ضد الغزو الأجنبي لا يحتاج إلى كثير من التوضيح. فمنذ الغزو البرتغالي والاسباني للشواطىء المغربية إلى الهجوم الفرنسي الاسباني على مجموع التراب المغربي، ظلت البادية المجال الرئيسي لتحرك هذه المقاومة. وإذا كانت أهم المراكز الحضرية كوجدة والدارالبيضاء وفاس ومراكش والرباط قد سقطت مبكرا تحت السيطرة الاستعمارية، فإن جيوب المقاومة بالأطلس وخاصة الصغير والصحراء استمرت نشطة حتى سنة 1934.

إضافة إلى ذلك، استمرت البادية تحتكر المقومات الأساسية لسير العجلة

---

(1) شكلت التجارة الصحراوية خاصة تلك القادمة من إفريقيا السوداء، عصب الحياة الاقتصادية بالمغرب، وذلك قبل أن يتأثر هذا النشاط التجاري بحركة الكشوفات الجغرافية.
أنظر بهذا الخصوص : - S. Amin, **La Nation Arabe**, Ed. de Minuit, Paris, 1976

الاقتصادية خاصة على المستوى الفلاحي والتجاري. كما أنها كانت أوفر حظا من حيث عدد السكان إذ لم يتجاوز عدد السكان الحضريين إلى حدود بداية هذا القرن 9 % من مجموع السكان[2]. ومعنى هذا أن المدن المغربية بحكم قلة عددها وصغر حجمها ظلت إلى عهد قريب، عبارة عن جزر صغيرة داخل محيط سكاني قروي.

ومختصر القول إن التاريخ المغربي ظل إلى حدود قريبة، تاريخ بادية بالأساس؛ بمعنى أن العالم القروي بكل مقوماته لعب فيه دورا طلائعيا الشيء الذي جعل البادية المغربية تتمتع بوزن معتبر داخل الحياة العامة المغربية.

إلا أن هذه الوضعية المتميزة بهيمنة البادية، سرعان ما شهدت انقلابا لافتا للانتباه في غضون سنوات الثلاثينات من هذا القرن. ذلك أن أهم أحداث ووقائع التاريخ المغربي، أضحت من نصيب المدن التي طرأت عليها تحولات مهمة بفعل ظروف داخلية وخارجية مستجدة وعلى رأسها التدخل الاستعماري والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م[3].

وهكذا نجد أنه في الوقت الذي كانت فيه المقاومة العسكرية بالعالم القروي تشرف على نهايتها مفسحة المجال أمام القوات الاستعمارية، كانت المقاومة السياسية والفكرية تشق طريقها بالمدن الكبرى. فمن داخل مساجدها كالقرويين مثلا

---

(2) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، راجع :

- R. Escalier, «La croissance urbaine au Maroc», Colloque organisé par le centre de Recherches d'Etudes sur les Sociétés Méditerraneénnes, **Villes et sociétés au Maghreb**, C.N.R.S, Paris, p. 156.

(3) أصبح المغرب منذ أواخر القرن الماضي وبعد توقيع عقد الحماية وخاصة خلال فترة ما بين الحربين، ذا حساسية عالية تجاه الأزمات التي تعصف بين الحين والآخر بالاقتصاد الرأسمالي. ولقد تأكد هذا بصفة جلية عقب انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، والتي كانت لها عواقب وخيمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب.

للمزيد من التفاصيل حول تأثيرات هذه الأزمة بالمغرب، انظر :

- J. Berque, **Le Maghreb entre les deux guerres**, Ed. Le Seuil, Paris, 1962.
- R. Gallisot, «Le Maroc et la crise», **Revue Française d'histoire d'outre mer**, n° 232-233, 1976, pp. 477-491.
- M. Haouach, **Le Maroc des années trente**, Thèse de Doctorat en Histoire, Université Frères Lumières, Lyon II, France, Juin 1989.

وبيوتاتها الكبرى وأحيائها الشعبية كابن امسيك وساحاتها ومعاملها، ستنطلق الحركة الوطنية.

أما فيما يتعلق بالثقل الاقتصادي، فقد أخذ مركزه يتحول تدريجيا لصالح المجال الحضري وخاصة المدن الشاطئية الأطلنطية. ونفس الشيء يمكن ملاحظته في الجانب البشري حيث أصبحت المدن خاصة الشاطئية منها، أكثر استقطابا للسكان مما جعل نسبة التحضر بها تنتقل من 9 % في بداية القرن إلى 14 % سنة 1936 ثم 18 % سنة 1941[4].

ومعنى هذا كله، أن المدينة المغربية بدأت انطلاقا من فترة الثلاثينات تسترجع دورها القيادي في صياغة تاريخ المغرب ولكن ضمن شروط دولية واستعمارية خاصة.

فما هي إذا الأسباب التي أدت إلى تهميش دور البادية والدفع بالمدينة إلى صدارة الأحداث ؟

لعلنا لا نخطىء إذا قلنا بأن أهم هذه الأسباب يتمثل في التدخل الاستعماري وما ترتب عنه من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية. فالمغرب لم يخضع فقد لنظام «الباب المفتوح» الذي استباح، بموجب بنوده، مجاله الجغرافي لكافة القوى التجارية والاقتصادية العالمية[5]، وإنما خضع كذلك لسياسة الحماية التي ركزت وفق خطتها الاستغلالية على كل من المجال الحضري والقروي ودفعت بالعلاقة بين المجالين في اتجاه التحول.

ولعل أهم تدخل استعماري تم في المجال القروي، هو ما يتعلق بالثروة العقارية التي انتزع منها الاستيطان الفلاحي الخاص والعمومي حوالي مليون وثمانين ألف

---

(4) كل الأرقام المتعلقة بالنمو الديمغرافي والمدرجة هنا، مستخرجة من مختلف الإحصائيات التي قامت بها إدارة الحماية بانتظام منذ سنة 1921 والمنشورة ضمن أعداد المجلات التالية :

- Bulletin économique du Maroc.
- Bulletin économique et social du Maroc.
- Bulletin de l'Afrique française.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الإحصاء تلك، أنجزت في ظروف سياسية وتقنية لم تكن لتضمن لها السلامة التامة من الأخطاء والهفوات. ولذلك يجب التعامل معها بحيطة وحذر.

(5) - L. Félix, **Le Statut international du Maroc d'aprés les traitées**, Ed. A. Pedone, Paris, 1928

هكتار[6]، إضافة إلى المساحات الشاسعة التي أصبحت في حوزة القواد الكبار والشخصيات المتنفذة. ومثال التهامي الكَلاوي الذي أصبح تحت تصرفه هو وصهره حمو أكثر من سبعة آلاف هكتار لم يكن خالة شاذة[7]. ونتيجة لهذا التدخل أصبحت نسبة مهمة من الفلاحين القرويين لا تتوفر على ملكيات خاصة لممارسة نشاطها الفلاحي حيث وصلت نسبة هؤلاء حسب بعض الكتابات، إلى 33 % سنة 1932م[8].

هذا التفقير الذي شهده العالم القروي بفعل التدخل الاستعماري، ازدادت حدته بمناسبة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 والتي طالت امتداداتها البادية المغربية.

ففي أحد التقارير الرسمية نقرأ أن أثمان القمح والبواكر والأبقار والأغنام، انخفضت بأكثر من 60 % بين سنتي 1927 و1935م[9]. وفي أحد البحوث الميدانية التي أنجزت في بداية الثلاثينات، نقرأ أيضا أن العجز المالي لدى الفلاحين يكاد يكون هو القاعدة وليس الاستثناء[10].

ونستطيع أن نقف على خطورة هذه الوضعية، إذا علمنا أن هذا العجز المالي غالبا ما يؤدي بالفلاح إلى رهن جزء من رأسماله الشيء الذي يضعف هامش التحرك لديه وقد ينتهي به إلى الإفلاس النهائي. ولعل هذا هو الطريق الذي سلكه أغلب الفلاحين الذين هاجروا إلى المدن الشاطئية، أو تحولوا إلى عمال في الضيعات الاستعمارية[11].

---

(6) - Y. Branquerc, «La propriété rurale et la Colonisation dans la zone française du Maroc», **Bulletin Economique et social du Maroc**, 1ère partie, 1945, p. 37.

(7) - Rivet, **Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc**, Ed. L'Armatan, 1988, t 2, p. 181.

(8) - A. Ayache, **Le Maroc, Bilan d'une colonisation**, Editions sociales, Paris, p. 304

(9) تقرير حول مشكل القمح، أرشيفات إدارة الفلاحة. ذكره :
- J. Lecoz, **Le Rharb, Fellahs et colons**, Paris, 1964, pp. 439-440.

(10) - R. Hofferr et R. Morris, **Revenus et Niveaux de vie indigènes au Maroc**, Sirey, Paris, 1934, P. 147.

(11) - R. Hofferr et R. Morris, «L'indigène marocain et la crise économique», in **Revue politique et parlementaire**, 2ème trimestre, 1934, p. 67.

وإضافة إلى التدخل الاستعماري ومضاعفات هذا الحدث الاقتصادي الدولي، شهد العالم القروي موجة من سنوات الجفاف، الشيء الذي عمق أكثر أزمة الفلاح المغربي. ففي الفترة الممتدة من سنة 1929 إلى 1939 حل الجفاف بالمغرب حوالي أربع مرات كان أقساها وأشدها وقعا جفاف 1930 و1935 ثم 1937.

وفي الوقت الذي كانت تشهد فيه البادية المغربية هذه الضغوطات المتعددة الأشكال والمصادر، كان المجال الحضري وخاصة المدن الشاطئية تعرف حركية اقتصادية من نوع جديد، إذ أصبحت مقرا لإدارات سلطات الحماية وميدانا لنشاطاتها الاقتصادية المختلفة، كما زودت بعضها ببنية تحتية مهمة تمثلت في موانىء كبرى وطرق وتجهيزات أساسية أخرى. ولنا في الدارالبيضاء التي أضحت قطبا اقتصاديا وبشريا، خير دليل.

هذه الأسباب مجتمعة أدت عبر تراكمها وتفاعلها، إلى انطلاق مسلسل واسع من الهجرة القروية نحو المدن منذ أواسط العشرينات مما ترتب عنه زيادة ملحوظة في الساكنة الحضرية[12]. ومعنى هذا أن المدينة المغربية التي كانت تعيش على إيقاع البدايات الأولى للحركة الوطنية وتشهد صناعتها التقليدية أزمة عميقة[13]، ستشحن بمناضلين جدد سيما وأن جل هؤلاء كانوا عاجزين عن الحصول على سكن لائق وعمل قار يؤمن لهم قوتهم اليومي.

من خلال ما سبق يتبين لنا بأن الظرفية الجديدة التي أصبح يعيش في إطارها المغرب والمتميزة بخضوعه لنظام «الباب المفتوح» وسياسة الحماية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية وسنوات الجفاف، أثرت بعمق على أوضاعه العامة. وأوضح ما يتجلى ذلك في التغيير النوعي والهام الذي طرأ على علاقة البادية بالمدينة والذي تحولت على إثره هذه الأخيرة إلى قطب اقتصادي وبشري وسياسي في حين تراجع دور المدينة في هذه المجالات.

---

(12) أنظر الدراسة الميدانية التي أنجزتها :

- Y. Mahé, **L'extention des villes indigènes**, Bordeaux, 1936.

(13) - A. El Khayari, **Capitalisme et artisanat au Maroc 1850-1980**, Thèse de Doctorat en Economie, Faculté de Droit, Casablanca, 1981.

إن تحولا من هذا الحجم يتطلب منا ليس فقط إبرازه وتحديد أهم أسبابه، وإنما كذلك إبداء أهم الملاحظات الضرورية حوله حتى نتبين أهميته.

نلاحظ من جهة أولى أن البادية قد أفرغت من قواها العاملة بفعل الهجرة دون أن تستفيد من تطوير يذكر في تقنيات العمل وأساليب الإنتاج.

ومن جهة ثانية نلاحظ أن الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية، لم يكن الدافع إليها وجود فائض سكاني أصبحت تعاني منه البادية، أو بسبب حدوث ثورة فلاحية. ذلك أن مجموع السكان القرويين كان يقدر سنة 1926م ــ وهي السنة التي أخذ فيها تيار الهجرة يتأكد بصفة واضحة ــ بحوالي 4.200.000 نسمة، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قيست بالإمكانيات الفلاحية الواسعة وكذا المساحة الكلية القابلة للاستغلال الفلاحي والتي لم تكن تقل عن سبعة مليون هكتار.

ومعنى هذا أن الهروب نحو المدينة جاء فقط استجابة لرغبة الفلاحين المتضررين في تغيير شروط عيشهم القاسية، سواء تمثل ذلك في التسلط الإداري للقواد الكبار أو استحواذ المعمرين وكبار المتنفذين على أجود الأراضي الفلاحية والمراعي. هذا دون أن ننسى الدور الذي لعبته المواصلات العصرية، أو نستهين بالجاذبية التي أصبحت المدينة تمارسها على سكان العالم القروي سيما عقب سنوات الجفاف التي حركت مجموعات كبيرة من سكان الجنوب نحو المدن الشاطئية حيث شكل القادمون من هذه الجهة نسبة مهمة لم تقل عن الثلث.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن البادية التي انهكتها المقاومة المسلحة وما ترتب عنها من تدمير اقتصادي وما رافق ذلك من تطويق أمني وقمع إداري، كل ذلك أدى إلى إسكات صوتها وحرمانها من الممارسة السياسية والإدارية الضرورية، فتقلص دورها إلى مجرد خزان فلاحي وبشري لتزويد المدينة والميتروبول بما يحتاجانه من مواد أساسية وطاقة بشرية.

أما الاستقطاب الذي أخذت تمارسه المدينة على المستوى البشري والاقتصادي، فلم يكن في واقع الأمر إلا ظاهريا. ذلك أن أحوال المدينة ازدادت سوءا خلال هذه الحقبة الجديدة لأنها لم تعد قادرة على ضمان العيش الكريم والعمل لأرباب صناعتها التقليدية وعمالهم. أما من قصدها من المهاجرين القرويين، فقد عجز أغلبهم عن الانخراط في أطرها الاقتصادية والاجتماعية واستمروا يعيشون على

هامشها في ظروف سيئة داخل ما أصبح يعرف بالأحياء القصديرية التي ازدهرت في هذه الفترة بالذات وأصبحت تمثل مدنا بكاملها على هامش المدن الكولونيالية. فقد وصلت نسبة سكان هذه الأحياء «غير المندمجة» إلى حوالي 70 % من ساكنة الدارالبيضاء سنة 1932[14]، أما مدينة القنيطرة، فكانت غالبية ساكنتها تقطن بهذه الأحياء الهامشية[15].

وإذا كان المهاجرون القرويون تجاوزوا مشكل السكن بطرقهم الخاصة، فإن مشكل البطالة والأجور الزهيدة لم يفارق غالبيتهم. فالعمال الذين كانوا يتوفرون على شغل دائم، انخفض عددهم من حوالي 84.000 عامل سنة 1932 إلى 60.000 عامل سنة 1936، أما الذين كانوا يتصيدون فرص الشغل هنا وهناك ـــ وهم الأغلبية ـــ فقد سدت أغلب الأبواب في وجوههم بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية[16] وضعف وهامشية القطاع الكولونيالي. وفيما يتصل بالأجور، فيكفي أن نشير إلى أن أقصى أجر كان يتقاضاه العامل المغربي المتخصص، يساوي أدنى أجر يتحصل عليه نظيره الأوربي[17].

وحاصل القول، إن العلاقة التي كانت تربط سابقا بين البادية والمدينة، خضعت خلال الفترة الاستعمارية وابتداء من سنوات الثلاثينات، لتغيير مهم وذلك بفعل التحولات التي طرأت على كل من المجالين.

إلا أن هذا التغيير الذي تم ضمن شروط دولية ومحلية تتميز بخضوع المغرب لنظام «الباب المفتوح» والإدارة الاستعمارية وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، جاءت نتائجه في غير صالح الطرفين أي البادية والمدينة. فالهجرة القروية الواسعة

---

(14) - A. Adam, «Le Bidonville de Ben M'sik à Casablanca», **Annales de l'institut des Etudes orientales de l'université d'Alger**, t. 8, 1949-1950. pp. 61-199.

(15) - S. Délisle, «Le prolétariat marocain de Port Lyautey», **Cahiers d'Afrique et d'Asie**, n° 1, Payronnet, Paris, 1951.

(16) أنظر مؤلف :

- J. Bernard, **Le droit du travail au Maroc, Imprimeries Réunies**, Casablanca, 1942.

والبحث الميداني القيم الذي أنجزه كل من :

- Baron, Huot et Payc, «Conditions économiques et niveaux de vie indigènes à Douar Doum», **Bulletin économique du Maroc**, 1936, pp. 175-184.

(17) - Bulletin du travail, 26 Aout, 1928

نحو المراكز الحضرية لم تكن تعني أن تحسنا ما طرأ على أوضاع البادية وسمح لها بالتالي بتصريف فائضها السكاني نحو المدينة. كما أن تراكم السكان القرويين بالأحياء القصديرية، لم يكن يعني أن المدينة قد شهدت ثورة صناعية من قبيل تلك التي عاشتها أوربا الغربية خلال القرنين 18 و19 وأنها تبعا لذلك أصبحت تمارس جاذبية قوية على السكان القرويين الذين استغنت عنهم البادية. إن شيئا من هذا ولا ذاك لم يحصل. فلا البادية كانت تعاني من فائض سكاني ولا المدينة كانت بحاجة إلى المزيد من اليد العاملة سيما وأن الأزمة الاقتصادية العالمية كانت مضاعفاتها تنزل بكلكلها على سوق العمل.

وفي النهاية يمكن القول، إن الذي حصل فعلا هو عبارة عن خلل حاد قد أصاب العلاقة التكاملية التي ظلت إلى عهد قريب تجمع بين المجالين الحضري والقروي. وذلك بفعل عوامل مختلفة أطرها بشكل عام الحضور الاستعماري الذي أضحى يوجه النشاط السكاني والحياة الاقتصادية لصالح أهدافه الاستغلالية. فافتقدت من جراء ذلك العلاقة بين المجالين، عنصر التكامل الذي كان يميزها في السابق. وانعكس ذلك الخلل على المنظر العام للتراب الوطني الذي أصبح في مجموعه تابعا لمراكز جذب خارجية تربطه بها علاقات لا متكافئة. ولعل هذا المشكل لايزال يعاني منه الاقتصاد والمجتمع المغربيين إلى حد الآن.

كفاح البادية المغربية ضد الاستعمار الفرنسي : مقاومة الجنوب الشرقي المغربي نموذجاً : (1900 ــ 1908).

محمد البكراوي

كلية الآداب ــ بفاس/ ظهر المهراز

تقديم :

ابتداءاً من سنة 1880 شرع الجيش الفرنسي المرابط بالجزائر في احتلال الصحراء، وفي نفس الوقت عمل على توسيع نفوذه بمناطق الحدود المغربية ــ الجزائرية[1].

وإذا كانت المعاهدة الفرنسية ــ البريطانية لسنة1890 قد تركت لفرنسا حرية التصرف بالصحراء، فإن الأمر اختلف فيما يخص المغرب، حيث التجأت فرنسا ــ أمام منافسة القوى الاستعمارية الأوربية المهتمة بالمغرب ــ إلى المزج بين أسلوبين :

1 ــ أسلوب التغلغل السلمي : أي تقوية نفوذها بالحدود بواسطة التجارة.

2 ــ أسلوب استعمال القوة لاحتلال اجزاء من التراب المغربي.

وهكذا ستتمكن القوات الفرنسية تدريجياً من احتلال الواحات المغربية (توات ــ تيدكلت ــ ݣورارة...) منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مما يسر لها التدخل المستمر في منطقة ݣير وشرق تافيلالت.

---

(1) حول التغلغل العسكري الفرنسي بالجنوب الشرقي يمكن الرجوع إلى مقال الاستاذ د. نوردمان : Nordman (Daniel), «L'armée d'Algérie et le dynamisme de la conquête (fin XIX^e^s. : début XX^e^s.)» dans Armées, guerre et politique en Afrique du Nord (XIX^e^s-XX^e^s.), Presses de l'Ecole Normale supérieure, Paris, 1977, p. 33 et s.

إن هذه التحرشات الاستعمارية أدت إلى تذمر شعبي عميق واستياء عام تبلور في تكتل جميع الشرائح الاجتماعية : القبائل، الزوايا، المخزن... لصد المعتدي.

وقد شهدت منطقة الجنوب ـــ الشرقي معارك ضارية كثيرة، ومن أهمها معركة بوذنيب، سنة 1908، والتي استمرت عدة شهور. ترى ماهي :

1 ـــ ظروف وأطوار هذه المعركة ؟

2 ـــ ومن هُم أبطالها من المجاهدين ؟

3 ـــ وماذا عن نتائجها وأبعادها ؟

I ـــ الجنوب الشرقي المغربي ما بين سنة 1900 و1908.

1 ـــ المجال الجغرافي والبشري الذي انبثقت منه المقاومة الشعبية تنتشر بالمنطقة تضاريس صحراوية، عبارة عن هضاب وحمادات شاسعة[2]. ويخترق هذا المجال واد غير وروافده : وادحيبر ووادآيت عيسى.. ويسود المنطقة مناخ صحراوي جاف، حيث لا تتساقط الامطار إلا نادراً، أقل من 100 مم سنوياً في بوذنيب مثلا، مما يؤثر على الحياة الفلاحية، اذ يصبح الاعتماد على الري ضرورياً لقيام حياة زراعية. وهذا لا يتأتى الا في مناطق الواحات، وخصوصاً على طول منخفض واد غير وروافده الذي يعرف كثافة سكانية عالية، خصوصاً في القصور والمراكز المنتشرة فيه.

وتستوطن هذا المجال قبائل مستقرة كآيت ايزدك والقبليين والشرفاء... بأعالي واد غير، في حين تستقر آيت عيسى على ضفاف واد آيت عيسى. أما قبائل الرحل فأبرزها آيت سغروشن وأولاد جرير ودوي منيع وأولاد الناصر التي تنتقل بمواشيها في المنطقة بحثاً عن الكلأ ومنابع المياه.

2 ـــ التغلغل الفرنسي في الجنوب الشرقي وموقف المخزن منه :

عرف المغرب، كما هو معلوم، مع بداية القرن العشرين تدهوراً كبيراً في أوضاعه الداخلية بفعل الضغط الاستعماري الأوربي، حيث سخرت فرنسا جميع الوسائل والطاقات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية للتعجيل بإضعافه والانفراد بالوضع

(2) انظر: Célerier (Jean), «Les grandes régions naturelles:» in **Maroc, Encyclopédie Coloniale et maritime**, 2e Edition, Paris, 1948, pp. 133, 136-137.

فيه[3]. ولقد تجسد ذلك مثلا في :

1 ــ اضعافه مالياً باغراقه في الديون الخارجية[4].

2 ــ اثارة الاضطرابات الداخلية وتشجيع الحركات المناوئة للمخزن كحركة الجيلالي الزرهوني المدعو بوحمارة[5].

ولهذا تمكن المستعمر من فرض وصايته على السلطان الشاب عبد العزيز. ولقد نتج عن كل هذا اضعاف سلطة المخزن المركزية، وتلاشت سلطته في المناطق الهامشية ومن بينها الجنوب الشرقي، في وقت احتدم فيه التوغل العسكري الفرنسي في المنطقة.

فاحتلت الجيوش الفرنسية توات سنة 1900، وفكيك في يونيو 1903، وازداد توغل القوات الفرنسية داخل التراب المغربي خصوصاً بعدما عين الكولونيل ليوطي قائداً عاماً لمنطقة عين الصفراء في شتنبر 1903، فوجه عدوانه لبشار التي احتلها في اكتوبر من نفس السنة، وعين بني مطهر (بركنت) خلال يونيو 1904...[6]....

واشتدت الاطماع الفرنسية بعد نجاح دبلوماسيتها في تصفية الاجواء لتحركها العسكري بعقد صفقات مع الدول الاستعمارية المنافسة لها حول المغرب، مما سمح لها أن توجه انظارها لاحتلال المناطق الشمالية الشرقية : وجدة سنة 1907، وكذا منطقة الشاوية والدارالبيضاء في المغرب.

وفي نفس الوقت شرع المستعمر الاسباني من جهته في غزو شمال البلاد حيث احتلت جيوش الجنرال مارينا ميناء ريستنغا الواقع على سبخة بوعرق خلال فبراير

---

(3) انظر على سبيل المثال : Julien (Ch. André), **Le Maroc face aux impérialismes**, Editions Jeune Afrique, Paris, 1978, p. 37 et s.

(4) انظر : Guillen (Pierre), **Les emprunts marocains 1902-1904**, Publications de la sorbonne, Paris, 1972, p. 49 et s.

(5) انظر : Bekraoui (Mohamed), «Les relations entre Bou Hmmara et les puissances européennes», paru dans la **Revue de la Faculté des Lettres et des Sc. Humaines**, Fès, n° spécial 2, 1985, p. 3 et s.

(6) شارل أندري جوليان، **المرجع السابق الذكر**، ص. 38 وما بعدها.

سنة 1908، ثم رأس الماء...[7].

وبهذا اصبح المغرب مطوقاً من جميع الجهات.

إن هذا التدخل الأجنبي السافر أدى إلى تذمر شعبي عميق واستياء عام تبلور في الثورة الحفيظية التي رفعت شعار الجهاد ضد المحتل[8] وقد كانت لهذه الثورة أصداء قوية في الجنوب الشرقي، واذكت حماس المجاهدين. وأمام عجز السلطان الجديد عن الدفاع عن الأرض والوطن وتحرير المناطق المحتلة، تجند السكان تلقائياً حول زعماء محليين لصد عدوان الغزو الفرنسي.

— فمن حمل راية الجهاد في هذه المنطقة ؟

— وماهي تجليات ومراحل المقاومة الشعبية ؟

II — مراحل وتجليات المقاومة الشعبية بالجنوب الشرقي :

الواقع ان جذور المقاومة بالجنوب الشرقي المغربي ترجع إلى تاريخ بعيد، ويتجلى ذلك في النداء الذي وجهه سنة 1863، مولاي العربي المدغري الدرقاوي لقبائل المنطقة يحثها ويستنهض هممها للانخراط في الجهاد ضد الغزو الاسباني عقب احتلال تطوان[9].

وكان من الطبيعي ان تستمر روح هذه المقاومة ضد المحتل الفرنسي.

1 — دور الزاوية الدرقاوية في تعبئة السكان :

يذكر المختار السوسي في كتابه المعسول ما يلي :

«... فقد اجتمع رأي البربر في تافيلالت بادىء ذي بدء ليذهبوا إلى بوذنيب ليدافعوا عن تلك المدينة، فقال مولاي الرشيد العلوي : اتّئدوا فإن الحكومة هي التي تقود الجيوش التي تدافع عن البلاد. وهي الآن في مخابرة مع العدو. فلا ينبغي الافتيات في ذلك على الحكومة. فانزلوا عندي هنا. وأنا أمون الناس حتى

(7) انظر ميكل (مرتين)، **الاستعمار الاسباني في المغرب**، 1860 — 1956، ترجمة عبد العزيز الوديتي، منشورات الثل، الرباط، 1988،ص 39 وما بعد :

(8) انظر عبد الله العروي : Laroui (Abdallah), **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912.**, Maspéro, Paris, 1977, p. 414.

(9) نفسه، ص. 309 و383.

يأتي الاذن من عند ملك البلاد بما يريد. فأبى الناس والدماء اذ ذاك فائرة ضد الاحتلال. فذهب الجيش رغم هذه النصيحة...»[10].

إن موقف المخزن هذا والذي لا يستجيب لطموحات المقاومين بالمنطقة دفعهم للبحث عن البديل. فالتفوا حول احد شيوخ الزاوية الدرقاوية بالمنطقة.

إن دور الزوايا في تاريخ المغرب معروف، وخصوصاً خلال فترات تدهور السلطة المركزية وتهديد الاجنبي للبلاد، وخاصة في المناطق البعيدة عن مركز السلطة. وفي الجنوب الشرقي تتمتع الزاوية الدرقاوية ـــ فرع مدغرة ـــ بنفوذ قوي وواسع وذلك منذ أن استقرت طريقة الزاوية بالمنطقة سنة 1880، بعد تشييد فرعين لها بتافيلالت على يد سيدي محمد بن العربي،[11] حيث اشتهر هذا الشيخ برسائله الموجهة لمختلف انحاء المغرب للتحريض والحث على الجهاد أواخر القرن التاسع عشر. فتحملت الزاوية بذلك دوراً سياسياً للوقوف في وجه التدخل الاجنبي.

بعد وفاة سيدي محمد بن العربي سنة 1892 سيؤسس مولاي احمد بن لحسن السبعي فرعاً للزاوية الدرقاوية بدويرة السبع قرب تالسينت، التي انتشر صيتها وستتحمل عبء الجهاد، في الوقت الذي كانت فيه الزاوية الام بمدغرة تمر بأزمة حادة. فمن هو مولاي احمد بن لحسن السبعي ؟

ازداد المجاهد السبعي حوالي سنة 1828، وكان سنه يناهز 80 سنة يقول عنه الاستاذ محمد المنوني :

«... ولادته كانت بصفرو في تاريخ غير محدد، وبفاس كانت نشأته، وبها تلقى العلوم مدة من نحو نصف قرن، حتى أخذ منها بنصيب موفور، وكان بين أساتذته الأشياخ الأعلام : أحمد المرنيسي، ومحمد بن عبد الرحمان الحجرتي، وأحمد بناني... ومن عام 1281هـ (1863 م.) اتصل بمربيه في الطريقة الدرقاوية : الشيخ محمد العربي ابن محمد الهاشمي الحسني العلوي المدغري، وكان انقطع إليه في زاويته بقصر جاوز مدة طويلة... ثم انتقل إلى قصر دويرة السبع واستوطنه، على حين أفاد من ملازمة استاذه تضلعاً في المعارف والأذواق الصوفية. غير أن

(10) محمد المختار السوسي، **المعسول**، ج. 16، مطبعة النجاح، الدارالبيضاء، 1961، ص.352.

(11) انظر : Drague (Georges), **Esquisse d'histoire religieuse au Maroc**, Paris, 1951, p. 258.

الطابع البارز في حياته هو استماتته في الجهاد والدعوة إليه... وانه إلى جانب ذلك كان رياناً من العلوم الاسلامية والعربية، متفوقاً في المعارف الصوفية، وذلك ما تترجمه المؤلفات التي دونها في شتى الموضوعات من تصوف ودعوة إلى الجهاد والألفية والشعر...»[12].

لقد استفاد المجاهد السبعي من معطيين اساسيين هما :

1) حالة اليأس التي كانت تخيم على سكان المنطقة، والتي تحولت إلى حافز قوي لانقاذ البلاد.

2) والنفوذ الديني الذي كانت تتمتع به الزاوية الدرقاوية في المنطقة.

وقد قاد عمليات الجهاد بتنسيق مع السلطان مولاي عبد الحفيظ في البداية، على الأقل، و لم يطمح إلى لعب أي دور سياسي. وهذا ما يؤكده المختار السوسي :

«...فلم يظهر منه تطاول إلى الرئاسة. بل غاية قصده معارضة النصارى. فتراه ينادي في الأسواق والمشاهد بالجهاد...[13].

2 ـــ معارك أبريل 1908 واحتلال بوذنيب :

تمكن مولاي احمد السبعي من ان يجمع حوله مجموعة من القبائل. يذكر احمد بن قاسم المنصوري، مؤرخ الأطلس المتوسط، ان المجاهد السبعي قد استطاع : «توحيد جل قبائل تافيلالت ضد الغزو الفرنسي كآيت سغروشن وآيت ايزدك وآيت مرغاد وآيت خباش وآيت عطة... بالاضافة إلى قبائل الصحراء كاولاد جرير واولاد الناصر وذوي منيع...»[14].

فارسل مجموعة من المقربين منه إلى مختلف القبائل يحثها على الجهاد، فارسل ابنه مثلا إلى تافيلالت والى آيت يفلمان... وبموازاة مع ذلك اهتم بتنظيم مستلزمات الجهاد من مؤن وخيام...

---

(12) محمد المنوني : **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، شركة النشر والتوزيع، الدارالبيضاء ودار الغرب الاسلامي، بيروت، 1985، ص. 486.

(13) محمد المختار السوسي، **المرجع السابق الذكر**، ص. 284.

(14) أحمد بن قاسم المنصوري : **«كفاء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر»**، ميكرو فيلم بالخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق، في جزئين، رقم 946 ك، ج 2، ص. 119.

وهكذا استطاع ان يجند ويعبىء حوالي 5000 مجاهد عند بداية أبريل 1908 حسب المصادر الفرنسية :

القبائل والقصور	عدد المشاة	عدد الخيالة
آيت عيسى	1400	600
آيت بوشوان	300	300
آيت أحمد أوسعيد	140	—
كرداس	100	—
آيت حمو	250	60
آيت بوغزوان	150	—
كورامة وتزكي	400	50
ميسور	300	—
تالسنت	90	60
أولاد خوا	400	600
المجموع	3530	1670 (15)

وفي فجر 16 أبريل 1908 قرر المجاهد السبعي مباغثة الفرنسيين في المنابهة[16]. فطوق المجاهدون مخيم العقيد بييرون (Pierron) من جميع الجهات،

(15) انظر : Lmoubariki (Mohamed) : «La résistance du Sud-est marocain à la pénétration française : 1908-1934», Thèse inédite, Université Lumière Lyon II, 1990-1991, T. 1, p. 172.

(16) حول معركة المنابهة انظر :

1) Bernard (Augustin) : **Les confins algéro-marocains**, Larose Paris 1911, p. 168.

2) Vial (médecin copitaine Jean) : **Le Maroc héroïque**, Hachette, Paris, 1938 pp. 40-41.

وجرت بين الطرفين معركة طاحنة، اشتبك فيها المتقاتلون بالسلاح الأبيض. ثم دارت معركة اخرى بالمنكوب في 17 أبريل 1908، يصفها احمد بن قاسم المنصوري كالتالي :

«... حمي وطيس المعركة، وتقدم المجاهدون نحو المعسكر مهاجمين، وجل المجاهدين رجالة، وفيهم قليل من الخيل ؛ ورئيسهم مولاي لحسن السبعي على بغلة قصيرة، وهو أيضاً قصير يصيح فيهم : دونكم، دونكم، أبواب الجنة مفتوحة، فإذا سمع هدير المدفعية تقعقع ينادي : هذه زكاريم ابواب الجنة تفتح لكم... وهكذا اخذوا يتقدمون حتى احتلوا مركز المنكوب...»[17].

ولقد اظهر المجاهدون شجاعة نادرة كانت على حد تعبير أوكستان برنارد (A. Bernard)، أحد منظري الإستعمار الفرنسي : «... أخطر معركة تعرضنا لها منذ بداية المسألة المغربية. وتكبدنا خلالها خسائر جسيمة تمثلت في 19 قتيل من بينهم ضابط واحد، و101 جريح من بينهم 9 ضباط...»[18].

وتوالت المعارك بين المجاهدين والعدو، الذي تمكن بفضل تفوقه عددا وعدة، بمدفعية ثقيلة ورشاشات ومتفجرات..، من احتلال بوعنان في 22 ابريل 1908 وطرد جميع سكانه.

ثم استقر العدو في كُرّيمة خلال فاتح ماي، وفي 4 من نفس الشهر احتل دويرة السبع بعدما قصفها بالمدفعية الثقيلة وهدَّم زاويتها وصومعة المسجد[19]. وهذا التدمير للمعالم الدينية، كما توضحه مجلات وجرائد الفترة يبرز الروح الصليبية للغزاة.

— وفي 13 ماي 1908 جرت معركة اخرى بناحية بني وزيان، ورغم تفوق العدو الفرنسي فقد استبسل المجاهدون في القتال حيث استمرت المعركة من الثانية

---

(17) احمد بن قاسم المنصوري، **المصدر السالف الذكر**، ج 2، ص 120 وما بعد، — وأيضا محمد المنوني، **المرجع السابق**، ص- 474 و475.

(18) أوكستان برنارد : **المرجع السالف الذكر**، ص. 168.

انظر كذلك : Voinot (Louis) : **Sur les traces glorieuses des pacificateurs du Maroc**, Charles - Lavauzelle, Paris, 1939, p. 57.

(19) إن مجلة **L'Illustration**، عدد 3409، بتاريخ27 يونيو 1908، ص. 439، قد نشرت صوراً للقصف الوحشي الفرنسي لزاوية دويرة السبع وتدمير صومعة المجسد.

زوالا إلى المساء، اضطر على اثرها الجنرال فيجي (Vigy) طلب المساعدة من القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر[20].

ــ وخلال 14 ماي هاجمت القوات الفرنسية بوذنيب التي التجأ إليها المجاهدون وانتشروا في واحاتها، فأمر الجنرال فيجي بقصف قصورها وواحاتها. فقد قاومت بوذنيب العدو طيلة النهار قبل الاستسلام.

ويذكر أحمد بن قاسم المنصوري ان القتال :

«استمر من السحر بليل إلى الغروب من غده، واشتد القتال، وكثرت الطلقات المدفعية، والقنابر منها تحصد الناس حصداً. والعلامة مولاي احمد السبعي، على بغلته يصيح في الناس، ويحرض على الثبات...» ثم يضيف :

«... وكان يوماً شديداً، والزمان زمان صيف، وصحراء بوذنيب حارة، والماء نزراً ومعدوم في بعض الاماكن، فتلف الناس بهذا، وبصمودهم في وجه العدو، والقتلى تتساقط من قدام وخلف ويمين وشمال، ولا أحد تحدثه نفسه بالفرار، استماتة في سبيل الله...»[21].

ويؤكد احد الضباط الفرنسيين مايلي :

«لقد دافع المغاربة باستماتة وبشجاعة فائقة، وباستخفاف بالموت...»[22].

وبعد هذه المعركة تراجع المجاهدون وتحصنوا بقمم التلال والجبال.

ولقد كان لاحتلال بوذنيب من قبل القوات الفرنسية صدى قوي في تافيلالت وبمختلف انحاء البلاد حيث بادرت القبائل لمساندة اخوانهم المجاهدين. فتوافد المجاهدون من المغرب الشرقي والاطلس المتوسط ومن ابرزهم علي أمهاوش، شيخ الزاوية الدرقاوية بالأطلس المتوسط[23].

هكذا، وخلال شهر غشت 1908 تجمع المقاومون (يتراوح عددهم ما بين

---

(20) **نفس المجلة**، عدد 13 يونيو 1908، ص. 412.
وكذلك : Vial (Médecin Cap, Jean), (op.cit.. pp. 41-42

(21) انظرمحمد المنوني : **المرجع السابق الذكر**، ج 2.، ص. 476.

(22) Colonel Voinot (Louis) ; op.cit., p. 60.
انظر أيضاً : أوكستان برنارد، **المرجع السابق الذكر**، ص. 167.

(23) أوكستان برنارد، **نفس المرجع**، ص. 170.

15000 و25000) بأوفوس قرب واد الرتب، وتقدموا نحو سهل الجرف، فضربوا حصاراً شديداً على بوذنيب التي حولها الفرنسيون إلى مركز عسكري يوجد به أكثر من 1500 جندي مدعمين بجميع أنواع الاسلحة المتطورة[24].

3 ــ معارك شتنبر 1908 :

إن المعارك السابقة التي دارت ما بين 16 أبريل و14 ماي 1908 لم تنل من معنويات المجاهدين في مواصلة القتال والدفاع عن أنفسهم وعن وطنهم.

وهذا العزم والمعنوية المرتفعة تؤكده الرسالة التي وجهها المجاهد السبعي في نهاية غشت 1908 إلى القائد الفرنسي فيش (Fesch) رئيس حامية بوذنيب يدعوه فيها إلى خوض معركة مفتوحة في سهل الجرف[25]. الا أن المستعمر رفض الدخول في مواجهة مباشرة ضد المجاهدين، وفضل عدم مغادرة حصونه، مما جعل المجاهدين يضربون حصاراً شديداً على بوذنيب استغرق 5 أيام عانى خلالها الفرنسيون الأمرين.

ويعترف أوكستان برنارد في هذا الصدد :

«... إن الهجومات التي كان يشنها المغاربة قد بلغت ذروتها وهيجانها رغم النيران الملتهبة الموجهة اليهم. فقد استطاعوا أن يتحدوها وأن يخترقوا الحاجز الحديدي الذي يحيط بالحصن المحاصر. وتسلقوا الجدران، بل استطاع البعض منهم الوصول إلى آخر باب يوجد فيه جنودنا...»[26].

ولم يستطع المستعمر فك هذا الحصار على بوذنيب إلا بعد وصول تعزيزات عسكرية ضخمة من بشار تحت قيادة العقيد أليكس (Alix) تضم 5000 جندي مجهزين باحدث الاسلحة : 16 قطعة من المدفعية الثقيلة اغرقت مراكز المقاومة في الدم والنار[27]. فتراجع المجاهدون على إثر هذه الهزيمة نحو أوفوس وأعالي غير (تازوكارت) ثم نحو تولال.

وهكذا استغرقت معركة بوذنيب أكثر من 6 أشهر.

---

(24) Colonel Voinot (L) ; op.cit., p. 60.

(25) نفسه.

(26) أوكستان برنارد، المرجع السابق، ص. 167.

(27) نفسه،

ويمكن ارجاع أسباب فشل هذه المقاومة الى العوامل التالية :

1) التفوق العسكري للمحتل عدة وعدداً.

2) الخلافات القبلية وتباين المواقف في اتخاذ قرارات موحدة في العمليات العسكرية : مثلا تحميل كل قبيلة القبيلة الأخرى اسباب الهزيمة في معركة المنابهة، ومعركة بوذنيب فيما بعد.

3) دور بعض العملاء وخاصة منهم محمد أوفقير، شيخ عين الشعير، الذي دعم التوغل الفرنسي بالجنوب الشرقي منذ سنة 1904[28].

* **استنتاجات عامة :**

1) دور العامل الديني في المقاومة :

لقد لعبت الحمية الدينية دوراً هاماً في إيقاظ الشعور لمناهضة الغزو الفرنسي. فقد التف المقاومون حول مولاي أحمد السبعي من أجل الجهاد كما حثت عليه الشريعة الاسلامية. وحول هذا المبدأ المقدس تناست القبائل خلافاتها، فوحدت موقفها ضد المحتل. ولقد لعبت الزاوية الدرقاوية دوراً بارزا في تعبئة المجاهدين وتأطيرهم لمناهضة المستعمر.

2) لم تكن مقاومة مولاي أحمد السبعي **إلا حلقة** ضمن حلقات مقاومة تافيلالت للغزو الفرنسي منذ بداية القرن XX، والتي سَتَسْتَمِر إلى حدود سنة 1934. ويعتبر بذلك الجنوب الشرقي من المعاقل الأولى والأساسية للمقاومة المسلحة المغربية.

3) البعد الوطني في مقاومة الجنوب الشرقي :

يظهر البعد الوطني واضحاً في شخصية مولاي أحمد السبعي ومساندة القبائل المغربية المختلفة : بربرية وعربية، وشخصيات بارزة لها، تنتمي لمناطق مختلفة من البلاد، ذلك أن مولاي احمد السبعي ولد بصفرو ونشأ في فاس، كما سبق الذكر، ثم انتقل إلى الجنوب الشرقي ليقود حركة الجهاد به. كما سيواصل مع ابنائه (محمد ولد الشيخ...) نضاله بناحية تافيلالت ثم تازة إلى جانب سيدي رحو...

---

(28) نفسه، ص 175 و177 ــ 178.
وايضا محمد المعزوزي وهاشم بن الحسن العابدي العلوي : **الكفاح المغربي المسلح في حلقات**، من 1900 إلى 1935، مطبعة الانباء ، الرباط، 1987، ص. 20 وما بعدها.

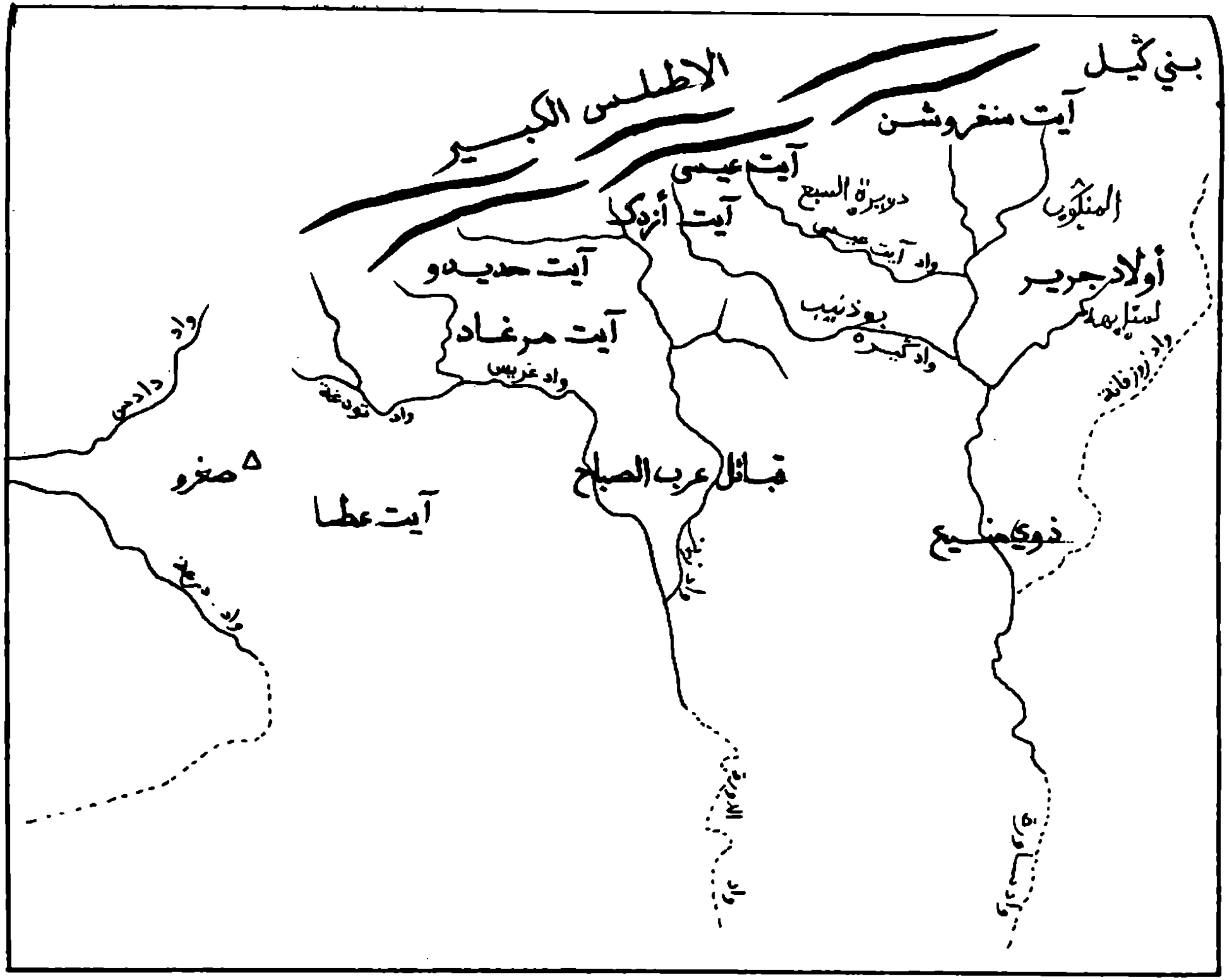

التوزيع الجغرافي لأهم قبائل الجنوب الشرقي.

نموذج عن الأحوال الصحية
في البوادي المغربية
خلال فترة الحماية
حمى المستنقعات في منطقة الغرب

رويـان بوجمعـة
كلية الآداب ـــ القنيطرة

مـقـدمــة :

يشعر المتتبع لأخبار الأحوال الصحية بالمغرب لدى المؤرخين وكتاب الحوليات المغاربة بخيبة أمل لقلة ما يعثر عليه في مؤلفاتهم من معلومات حول الموضوع. ذلك أن هؤلاء المؤرخين قلما تعرضوا بشكل مستفيض لما كان يعتور حياة السكان من ويلات وأهوال، بسبب تفشي الأمراض وتتابع الطواعين والأوبئة، سيما عندما يتعلق الأمر بالبوادي، التي ظل تاريخها مجهولا في كثير من جوانبه، بحيث لم تكن حياة السكان هناك تحظى سوى بالقليل من اهتمام المؤرخين والاخباريين.

ولم تظهر الدراسات حول الصحة والوقاية بالمغرب، بالمفهوم العصري، إلا بعد أن أصبح المغرب، يشكل في إطار حركة التوسع الأوربي، بالنسبة لفرنسا منطقة لا مناص من ضمها، سعيا وراء استكمال السيطرة على كل شمال افريقيا، الأمر الذي كان يستوجب على الفور، معرفة دقيقة بمجاهل البلاد، والعمل على تنقية الساحة أمام الوافدين من الفرنسيين، فجاءت الدراسات، التي قام بها المتخصصون الفرنسيون في هذا الباب تعويضا لما يمكن أن توصف به كتابات الاخباريين من نقص وتقصير، وتمكن الرعيل الأول من الأطباء، الذين توافدوا مع الجيوش الغازية، من إصدار مؤلفات ومجلات متخصصة، واستطاعوا بما كان

يتوفر لديهم من الوسائل المادية، أن يقوموا بجرد نوزولوجي لما كان يتهدد المغاربة من أمراض، وانكبوا على البحث في عوامل انتشارها وما يمكن تهييؤه لها من أسباب التطويق والاستئصال.

غير أن أهم مرض استأثر بكثير من اهتمام الأطباء والعسكريين الفرنسيين، قبل السيطرة على المغرب، وإبان الاحتلال، كان هو حمى المستنقعات، الذي اعتبره القائمون بأمر الصحة والغزو، عقبة تقف أمام الزحف العسكري والسيطرة على الأراضي، وخاصة منها المناطق السهلية، وذات المياه الوفرة، التي كان الغرب يشكل أبرز نموذج لها.

وقد قسمت هذا العرض إلى نقطتين تتعلق أولاهما بتعريف حمى المستنقعات، حيث قدمت نبذة تاريخية عنها بحسب ما جادت به بعض المراجع والدراسات، وعرضت لعوامل انتشار هذا الداء، وخصصت النقطة الثانية لحمى المستنقعات في بوادي الغرب وما كان يحدق بالسكان وجيوش الاحتلال والمعمرين من أخطار بسبب انتشارها، وعرضت في النقطة ذاتها إلى محاولات الطب الفرنسي القضاء على هذا الداء واستئصال أسباب انتشاره، وما كان يعترض العملية من عوائق يرتبط بعضها بما كانت تخلفه السنوات المطيرة من فيضانات ويتعلق البعض الآخر بمشاريع السقي وانتشار المرزات.

I ــ حمى المستنقعات وعوامل انتشارها :

1 ــ ما هي حمى المستنقعات ؟ :

جاء في جريدة «**السعادة**» في مقال تحت عنوان «الصحة تاج على رؤوس الأصحاء»، تعريفا بحمى المستنقعات ما يلي :

«هو مرض خطير يظهر على الإنسان بارتفاع حرارته الطبيعية مع الرعدة واشتداد وجع الرأس وتصبب العرق ووجود التعب في كل حركة. وهو عبارة عن تسلط بعض المكروبات الأجنبية على دم الإنسان تعرف بالهيماتوزوير. أما الوقت الملائم لانتشار هذا الداء وتمكنه من الأجسام، فيبتدىء من شهر ماي إلى غاية شهر نونبر...»[1].

---

(1) جريدة **السعادة** ليوم 29 ماي 1930.

وتنتقل حمى المستنقعات عن طريق لسعات البعوض، ذلك أن البعوضة التي سبق لها أن لسعت شخصا مريضا، تنقل منه المكروبات وتنفثها في جسم آخر سليم، فترديه مريضا.

ومن علامات هذا المرض :

«ـــ شدة الحمى كل يوم.

ـــ زيادة حجم الطحال حتى يأخذ من البطن أكثر من النصف.

ـــ الضعف والهزال واصفرار اللون وكذا العجز عن العمل والحركة»(2).

وكثيرا ما يؤدي هذا المرض، في حالة استفحاله، إلى موت محقق.

يصعب تاريخيا تتبع تطور هذا الداء في الفترات السابقة للحماية، نظرا لقلة المؤلفات عن الأحوال الصحية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ونظرا لكون من كتب من الأدباء والمؤرخين، على ندرتهم، عن طاعون من الطواعين، أو داء من الأدواء، كانوا يضربون صفحا عن ذكر حمى المستنقعات، لكونها تختلف من جهة عن الأوبئة في عموميتها، ولأنها من جهة ثانية، لم تكن تضرب سوى مناطق محدودة من البوادي، خصوصا وأن حمى المستنقعات مرتبطة بوجود الماء، كما سنرى، مع ما يعنيه ذلك من تخوف مما قد يصيب المتحدث عن مناطق الحمى وعثيانها، من غضب الجن والأرواح الشريرة(3).

وتذكر بعض الدراسات الفرنسية التي أنجزت عن الأحوال الصحية في المغرب وتأثيرها في المسار التاريخي للبلاد، ان حمى المستنقعات كانت قد شكلت عقبة كأداء أمام محاولات الرومان السيطرة على المغرب(4). ولم يورد الحسن الوزان في وصفه لافريقيا، ذكرا لهذا الداء، لا بصدد حديثه عن منطقة الغرب، ولا بصدد تعداده للأمراض التي كانت تصيب الأفارقة، أما لدى مارمول كربخال فترد عبارة

---

(2) كتاب في حفظ الصحة لعامة مسلمي شمال إفريقيا، طبع بمطبعة باريز المحروسة سنة 1922، يوجد ضمن تقارير **CHEAM** تحت رقم **115368**، ص 55.

(3) من الأمور الرائجة لدى مسني بوادي الغرب، أن نهر سبو وروافده وكذا المرجات ومناطق تجمع المياه، أماكن مسكونة بالجن.

(4) أخص بالذكر هنا كتاب الدكتورة Marie Anne LANGLAIS، الذي يحمل عنوان : **Prophylaxie du paludisme au Maroc**.

مفادها أن أمطار يوليوز وغشت كانت تسبب عدة أمراض خصوصا الحمى الوبائية[5].

وقد انفرد كل من محمد القادري في نشر المثاني، وسليمان الحوات في البدور الضاوية، بذكر عابر لحمى المستنقعات وذلك عند حديثهما عن حصار الدلائيين للمعمورة سنة 1647م، حيث أوردا «أن الجيش الدلائي اضطر إلى مغادرة المدينة المذكورة بعد ثمانية عشر يوما من الحصار على إثر تفشي المرض فيهم، بسبب ماء فاسد شربوه، وانتشرت الحمى حتى في صفوف الاسبان»[6].

واهتمت البعثات الفرنسية الأولى، التي أمّت المغرب، من رحالة وأطباء أمثال فوكو Foucauld وليناريس Linares، بحمى المستنقعات، حيث ساق الأول بعض الملاحظات عن هذا الداء، وذكر الثاني المناطق المصابة والسكان المصابين الذين صادفهم. كما اهتمت بها البعثات الطبية الأولى التي بدأت تفد على البلاد منذ بداية القرن العشرين، وهكذا تحدث الطبيب رينو L. Raynaud عن حمى المستنقعات في منطقة الصويرة، وأعطى أرقاما بأعداد المصابين[7]. فيما وصف الطبيب العسكري A.H. Millet في كتيب له، كان يعتبر في بداية العشرينات دليلا لا غنى عنه للأطباء والضباط، حمى المستنقعات «بأنها أخطر مرض في المغرب»[8].

2 ـــ عوامل انتشار حمى المستنقعات :

ينتشر لدى سكان بوادي الغرب اعتقاد راسخ بكون حمى المستنقعات مرض يأتي من الماء، وبما أنه كذلك، فهو من الجن والأرواح الشريرة غير المرئية التي تقطن ذلك الماء، ولا أدل على رسوخ هذا الاعتقاد من ترديد الجملة التالية : «مضروب على الماء» عند الفقهاء كاتبي التمائم كلما قصدهم قاصد. غير أنه تبين فيما بعد، وخاصة مع دخول الفرنسيين، أن لحمى المستنقعات أسبابا أخرى ترتبط

---

(5) مارمول كربخال، **إفريقيا**، الجزء الأول، ص 31.

(6) أورد هذا الأستاذ محمد حجي في **الزاوية الدلائية**، ص 160.

(7) - RAYNAUD (Dr.L.) **Etude sur l'hygiene et la médecine au Maroc**, Alger 1902, p. 194

(8) - A.H. MILLET, **Au Maroc**, ce que tout officier ou médecin doit savoir, Paris, 1926, p. 83

ارتباطا وثيقا بظروف المنطقة من النواحي الطبيعية والبشرية، وان ظل وجود الماء يشكل الشرط الأساسي لانتشارها.

أ ـــ العوامل الطبيعية :

غني عن البيان أن منطقة الغرب، منطقة سهلية تمتد على مساحة 7430 كلم²[9]، وهي عبارة عن خليج بحري قديم مثلث الشكل تنفتح قاعدته على المحيط.

تحد هذه المنطقة غربا بالمحيط الأطلسي وشرقا بهضبة سايس، وشمالا بمقدمة جبال الريف وحدود المغرب الخاضع لاسبانيا، وجنوبا بهضبة زعير وزمور، ويقطع هذا السهل نهر سبو بمنعرجاته الكثيرة وروافده المتعددة.

تتميز منطقة الغرب، بحكم موقعها، بكثرة تساقطاتها سواء في فصل الخريف أو في فصل الشتاء. وتطغى صفة عدم الانتظام على الكميات المتهاطلة من الأمطار بين سنة وأخرى، وبين موسم وآخر، وهي وضعية تفصح عنها الأرقام المسطرة في خانات الجدول التالي[10] :

المواقـع	مجموع الأمطار في السنة العادية	مقاييس الأمطار في سنوات فلاحية		
		شتنبر 1931 إلى شتنبر 1932	شتنبر 1932 إلى شتنبر 1933	شتنبر 1933 إلى شتنبر 1934
سوق أربعاء الغرب	580 ملم	517 ملم	365,2 ملم	797 ملم
پور ليوطي (القنيطـرة)	550 ملم	504,4 ملم	350,4 ملم	917 ملم
پوتي جان (سيدي قاسم)	462 ملم	327 ملم	421,3 ملم	607 ملم

(9) - Sicault, Messerlin, Lumman, et Fritz, «Le paludisme dans le Rharb», in **Bulletin de l'Institut d'Hygiène du Maroc**, I et II, Janvier- Juin 1935, p. 12.

(10) - **Ibid**, p. 21

اعتمدنا في هذا الجدول على أرقام تخص المدن، رغم كون الموضوع يهتم ببادية الغرب، وذلك نظرا لعدم توفرنا على أرقام في هذا الشأن.

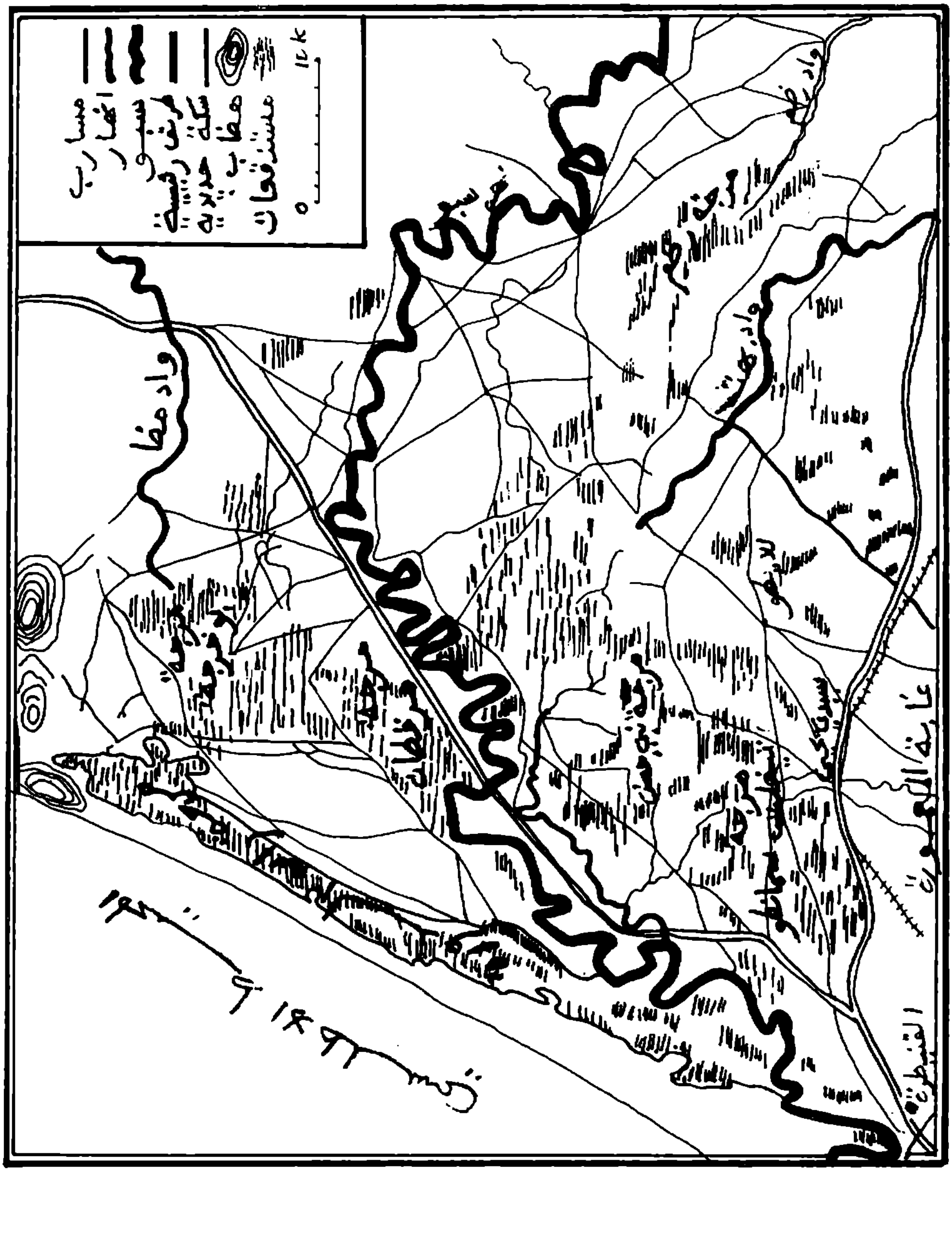

مرجات سهل الغرب من خلال J. Célerier

وتتميز التربة في منطقة الغرب بقلة النفاذية مما يتسبب في حدوث فيضانات كانت تغمر على إثرها المياه، وخاصة في السنوات الغزيرة الأمطار، مساحات شاسعة من السهل، ولا نتوفر على معلومات عن هذه الفيضانات في الفترة السابقة للحماية، ولا حتى في السنوات الأولى للاحتلال، إلا ما انفردت به أطروحة لوكوز Le Coz عن الغرب، حيث تطلعنا على ما كانت عليه فيضانات 1904 من القوة والامتداد، وتزودنا بمسح كرونولوجي لفيضانات نهر سبو، التي تتابعت على سنوات 1913، 1917، 1926، 1927، 1930، 1931، 1933، 1934، 1937، 1941، 1942[11].

ونظرا للانبساط الشديد، فإن الروافد التي توجد في الضفة اليسرى من نهر سبو مثل بهت ورضم، وتيهيلي، وسمانطو، عندما لا تقوى على الجريان تتحول في معظم الحالات إلى مرجات وضايات، بينما تضيع الروافد الشمالية مثل مضا والدرادر في مرجات دائمة قبل أن تصل إلى البحر، كما أن الكثبان الرملية غالبا ما تقف حاجزا أمام وصول الجريان إلى المحيط.

وقد أشار J. Celerier في عشرينات هذا القرن، إلى وجود عدد من المرجات بمنطقة الغرب، مثل مرجة المرقطان (4500 هكتار)، ومرجة بوخرجة (8500 هكتار)، ومرجة راس الدورة (9500 هكتار)، ومرجة رضم (9000 هكتار)، ومرجة بهت (19000 هكتار)، بالإضافة إلى مرجات أخرى أقل مساحة كالمرجات المحيطة بمدينة القنيطرة، والمرجة الزرقاء قرب مولاي بوسلهام[12].

وكان لهذه المرجات أثر كبير على الحياة النباتية والحيوانية للمنطقة، ذلك أن تجمع المياه على طول السنة وركودها، كان يؤدي إلى ظهور نباتات تتجمع فيها أسراب البعوض، ويخلق ظروفا مثالية لتلك الحشرات التي تضع دعاميضها في ماء المرجة، فيصبح القاطنون بجوارها، قصد الاستفادة من الماء أو المرعى، عرضة لفتك حمى المستنقعات.

---

(11) - J. Le Coz, **Le Rharb, Fellah et Colons**, t 1, pp. 198-199

(12) - J. Célerier, «Les merjas de la plaine du Sebou» in **Hesperis**, t II, 1922, p. 113

ب ــ العوامل البشرية :

يقطن بوادي الغرب خليط من الرحل وأصناف الرحل، بلغ عددهم في بداية الثلاثينات «146563 نسمة، نسبة الأطفال فيهم 40 %»[13]، وكانت المنطقة تعرف هجرات من الجهات ذات التربة الرملية نحو أراضي التيرس الخصبة التي تعن فيها الحاجة أكثر إلى السواعد العاملة.

تتكون وجبات الأكل، لدى سكان منطقة الغرب، شأنها في ذلك شأن وجبات البوادي المغربية الأخرى، في فترة الثلاثينات، من الخبز والشاي والكسكس، ولا تتاح فرصة تناول اللحم إلا مرة في الأسبوع. غير أن للبطيخ الأحمر وفواكه الصبار أهمية كبرى في التغذية رغم ضعف قيمتهما الغذائية. وتتطابق فترة الاقبال على هاتين الفاكهتين مع موسم انتشار حمى المستنقعات، مما يجعل الناس يتحدثون جهلا عن حمى «الدلاح» أو حمى «الزعبول». وانطلاقا من هذا النظام الغذائي الهش، يبدو أن معدل السعيرات الحرارية الذي كان يتلقاه الإنسان الغرباوي، ضعيف لا يفي بحاجياته الغذائية إذ يتراوح ما بين «800 سعيرة حرارية بالنسبة للفقراء و2900 بالنسبة للأغنياء»[14].

وكان اللباس يتكون، في نفس الفترة، في منطقة الغرب، من القميص (التشامير) والجلباب والسروال والحايك بالنسبة للكبار، أما الأطفال فكانوا يعيشون عراة أو شبه عراة، أو يلبسون في أحسن الأحوال قميصا قصيرا يجعل معظم أطراف الجسم عرضة للسعات البعوض ووخزات الحشرات الأخرى.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوقاية لم تكن معروفة في بوادي الغرب، حيث تتراكم الأوساخ والروث قرب مساكن ينقصها الضوء والهواء، وتنعدم فيها أبسط الشروط الصحية، يعيش فيها الإنسان إلى جانب الماشية والحيوانات عرضة للقمل والبراغيث وآلاف البعوض. وهكذا «تأتي الظروف الاجتماعية السيئة للسكان في هذا الوسط لتعطي لهذا الداء قوة توسع فريدة»[15].

(13) - G. Sicault et autres, op.cit, p. 12

(14) - Ibid, p. 18

(15) G. ARMANI, «Le paludisme dans le secteur Rharb-Nord» in **Maroc Médical**, 15 Juin 1930, p. 192.

هذه هي الأوضاع الطبيعية والبشرية، التي اثبتت الدراسات مسؤوليتها في انتشار حمى المستنقعات. ولما كانت منطقة الغرب، منطقة غزيرة الأمطار، تتكاثر فيها المرجات والمستنقعات، بالإضافة إلى كثرة سكانها وانخفاض مستوى عيشهم، فإنها اعتبرت من أكثر مناطق المغرب احتضانا لهذا الداء، مما أدهش الرعيل الأول من المعمرين، وفرض ضرورة التصدي لهذه الحمى ومحاربتها.

II ــ محاولات الحماية للقضاء على حمى المستنقعات :

1 ــ حمى المستنقعات والاحتلال العسكري :

عندما قدمت الفيالق الفرنسية الأولى للسيطرة على منطقة الغرب، أدرك الأطباء العسكريون الذين كانوا يصحبون تلك الفيالق، مثلما أدرك أسلافهم في الجزائر منذ ما يقرب من قرن، أن هذه المنطقة، وهي على الشكل الذي بسطنا القول فيه (مرجات كثيرة تركد فيها المياه، تقدم ظروفا جيدة لحياة البعوض وتكاثره)، يمكن أن تشكل «مقبرة للمعمرين» كما كان الشأن بالنسبة للمتيجة في الجزائر، إبان توافد الفرنسيين الأول عليها، وتيقنوا أنهم أمام عدو قوي لا مناص من مواجهته لما كان يشكله من خطورة على حياة السكان والوافدين.

وقد عانت فرق السيطرة على الجزء الغربي من المغرب T.O.M.O[16] من حمى المستنقعات التي كانت تذهب بالعديد من الجنود، كلما تقدموا في سهل الغرب، فجاءت التقارير مليئة بالاحصاءات وأوصاف الحالات التي سببتها هذه الحمى، وتقرر تبعا لذلك، منذ سنة 1914، توزيع الكينة، وأصبح على جنود الاحتلال التزود بالأقراص درءا لخطر البعوض وما ينتج عن لسعاته من حمى، وحتى نكون على بينة مما كانت تمثله حمى المستنقعات من خطر على جنود فرنسا بالمغرب، نسوق الجدول التالي[17] :

---

(16) - Troupes de l'Occupation du Maroc Occidental
وهي لا تضم الفرنسيين فقط بل سنيغاليين وجزائريين ومغاربة.

(17) - Potet et Dichary, «La prophylaxie du paludisme dans les troupes du Maroc», **Bulletin de l'Institut d'hygiène du Maroc**, III Juillet - Sept, 1938, p. 120.

مجموع الحالات	السنوات
119	1907
455	1908
272	1909
175	1910
4 734	1911
9 453	1912
5 248	1913

وجاء في رسالة وجهها ليوطي في ثاني فبراير من سنة 1914، إلى حكام الأقاليم في موضوع مكافحة حمى المستنقعات، بكونها «تحصد الكثير من الأرواح وتعرقل الاحتلال العسكري وتؤخر استثمار البلاد»[18]. وطلب ليوطي في نهاية الرسالة ضرورة ضبط أماكن المرجات والمساحات التي تشغلها المياه الراكدة.

2 ـــ حمى المستنقعات في الفترة ما بين 1919-1945 :

أ ـــ تطور حمى المستنقعات خلال هذه الفترة :

تم ابتداء من سنة 1919 تأسيس مصلحة لمكافحة حمى المستنقعات، واتجه الأطباء العاملون بهذه المصلحة، وخاصة الطبيبان Sergent وVialatte إلى القيام بدورات في ربوع الغرب، كانوا خلالها يسجلون حالات الإصابة ودرجات تطور المرض، وحاول أطباء هذه المصلحة، من جهة أخرى، دراسة الداء من الناحية الطبية، فكشفوا النقاب عن كثير من خباياه، وحددوا مواصفاته ومراحله، كما توصلوا إلى وجود علاقة متينة بين ارتفاع عدد المصابين وارتفاع معدل التساقطات : إذ كلما كانت السنة مطيرة، وغمرت المياه مناطق شاسعة وركدت فيها، إلا وارتفع في صيف تلك السنة وخريفها عدد المصابين بحمى المستنقعات، كما أوضح ذلك الدكتور سيكو Sicault رئيس مصلحة مكافحة حمى المستنقعات بالمغرب، في دراسة قدمها في بداية الثلاثينات[19].

(18) Affaires Indigènes, Carton 331 (A), Archives Diplomatiques de Nantes -

(19) G. Sicault, «Paludisme et pluviomètrie au Maroc», in B.E.M 1933-34 -

وقد شكلت سنة 1928 سنة نموذجية في تطور هذا الداء، واعتبرت من أعتى السنوات في هذا الصدد، حيث تتابعت على المغرب سنتان مطيرتان 1926-1927 و1927-1928، فسقطت أمطار كثيرة في سنة 1928 على أراضي مشبعة بمياه من أمطار السنة الفارطة، مما ضاعف من مساحات المرجات وزاد في عددها حتى بلغت، حسب أحد التقارير التي أنجزتها الهيئات الطبية عن منطقة الغرب في ماي 1928، 35 مرجة منها الدائمة، ومنها المؤقتة[20]، وكان من نتائج ذلك أن شملت حمى المستنقعات، في شكل رخة وبائية، كل منطقة الغرب، «وعم الداء كل السكان في كثير من الجهات، ومات كثير من الأطفال»[21]. كما تعطلت بسبب الحمى عمليات الحصاد، وضاع الكثير من المحاصيل واليد العاملة[22].

ولاحظ كانتيراك Canterac، وهو يومئذ الطبيب الرئيسي لمكتب الوقاية بالقنيطرة، أن البوادي المحيطة بهذه المدينة أصيبت كلها بحمى المستنقعات، وبلغ بها المؤشر الطحالي ما بين 10 و85 %[23].

وتوضح رسالة مؤرخة بـ18 محرم 1347 الموافق لـ28 يوليوز 1928، بعثها أحد قواد الغرب وهو محمد بلعربي المنصوري إلى الحاكم المراقب المدني لدائرة القنيطرة، خطورة ما وصلت إليه أوضاع البادية بسبب تفشي هذا الداء وتصاعده. تقول الرسالة :

«لازال السؤال عنكم بخير وعافية. وبعد فلتعلم بأن وقع عندنا مرض الحمة في سكان سواحيل المرجة وماتوا من أجلها بعض الناس، وها نحن أعلمنا سيادتكم لتعلم السيد الطبيب بذلك. والسلام»[24].

---

(20) Maroc-Rabat, carton, 254, **Archives diplomatiques de Nantes**, -

(21) Marie-Anne LANGLAIS, **Prophylaxie du paludisme au Maroc**, Paris, 1929, p. 135 -

(22) J. GAUD, **Géographice des maladies**, Rabat 1956, p. 11 -

(23) LANGLAIS, **op.cit**, p. 135 -

المؤشر الطحالي L'indice Splénique يرمز إلى عدد الأشخاص الذي جُسَّ طحالهم، فوجد منتفخا، وهي علامة على الإصابة بحمى المستنقعات.

(24) Maroc - Rabat, Carton 254, **Archives diplomatiques de Nantes** -

ورغم ما كانت تقوم به مصلحة مكافحة حمى المستنقعات من محاولات الحد من انتشار الحمى، فإن معدل الإصابات كان يرتفع سنة عن أخرى، وحسب كثرة الأمطار، كما يوضح ذلك هذا الجدول[25].

السنوات	عدد الإصابات
1930	14 250
1931	18 369
1932	14 817
1934	38 927
1935	25 134
1936	44 659

وفور ملاحظة الجدول، تثير الانتباه سنتان تتميزان بأكبر عدد من المصابين بحمى المستنقعات، هما سنة 1934، التي «تهاطلت خلالها أمطار كثيرة تسببت في فيضانات، خرج فيها نهر سبو عن مجراه مرتين وغمرت مياهه مناطق شاسعة»[26]. فارتفع عدد المصابين بالحمى أكثر من السابق، ومنعت مصلحة مكافحة حمى المستنقعات انعقاد المواسم، وخاصة أكبرها في منطقة الغرب، وهو موسم سيدي أحمد بن منصور، بسبب الخطر الذي يتعرض له الناس أثناء إقامتهم مجتمعين في الخيام قرب نقط الماء. أما السنة الثانية فهي سنة 1936، التي ارتفع فيها عدد المحمومين، كما تؤكد ذلك التقارير التي كتبها الأطباء خلال دوراتهم في البوادي، «ووصلت نسبة الإصابة إلى 10 % من سكان الكثير من الدواوير في شهر يوليوز لترتفع إلى 50 % في أواسط غشت»[27]. واشتكى المعمرون مما قد يؤدي إليه تصاعد عدد الإصابات من القضاء على اليد العاملة، كما تعبر عن ذلك

(25) هذا الجدول مركب من عدة تقارير، أخذنا منها الأرقام الخاصة بحمى المستنقعات وهي تقارير توجد بأرشيفات نانت، الكارطون رقم 254 السابق الذكر.

(26) - Rapport anonyme sur l'activité des Services de la Direction de la Santé et de l'hygiène publiques pendant l'année 1936. Rapport N° 726, **CHEAM**, p. 17.

(27) .- Rapport N° 726, op.cit, p. 18

رسالة مؤرخة بـ21 أبريل 1936 بعث بها أحد المعمرين وهو Ch. Soudain، إلى المراقب المدني لدائرة يور ليوطي، يثير انتباهه فيها إلى ما أصبح يتهدد دار الكداري والدواوير المحيطة بها من جراء تفاقم حمى المستنقعات، حيث تدفقت موجات كثيفة من البعوض، وغمرت الدواوير متسببة في تزايد عدد المصابين. ويطلب منه التدخل العاجل ومضاعفة الإجراءات الطبية، لأن تصاعد الحمى بهذا الشكل، من شأنه أن يقضي على جزء كبير من اليد العاملة، في فصل الصيف الذي تعن فيه الحاجة إليها أكثر من أي وقت آخر[28].

وخلقت الحرب العالمية الثانية وما رافقها من أهوال بالغرب، وبالمغرب على العموم، أوضاعا جديدة، ذلك أن السنوات الممتدة من 1939 إلى 1943 كانت سنوات سمان، تهاطلت خلالها على البلاد أمطار غزيرة ملأت الأودية والمرجات، فانتعشت على إثر ذلك حمى المستنقعات، وانفسح أمامها أفق التوسع والانتشار، في وقت تميز بانتقال معظم العاملين في الطاقم الصحي نحو جبهات القتال، وعانى فيه سكان الغرب من الجوع والعرى رغم سنوات الوفرة. «فبلغت نسبة الوفيات في سنة 1941 في بوادي سيدي سليمان 4,6 ‰ في يوليوز، و1,9 ‰ في غشت، و2,3 ‰ في شتنبر»[29]. أما في السنتين الأخيرتين من الحرب، فقد تميز المناخ بجفاف فريد من نوعه، كان له بالغ الأثر في الحد من انتشار حمى المستنقعات ولو إلى حين.

وقد أثارت الحرب العالمية الثانية من المشاكل والتقلبات ما جعل فرق مكافحة الحمى في ضيق من أمرها بسبب صعوبة تنقل ما بقي في المغرب من المستخدمين في الصحة، من جراء النقص في الوقود، بل حتى البغال، التي كان من شأنها أن تقوم مقام السيارات، جُنِّد معظمها في مهام الجر ونقل العتاد، ناهيك عن قلة الكينة، التي لم تكن ظروف الحرب تسمح باستيرادها.

ب ـ الاجراءات التي اتخذتها الحماية لمحاربة حمى المستنقعات :

اتخذت سلطات الحماية إجراءين أساسيين كانت تهدف من ورائهما إلى الحد

---

(28) - Rabat - Maroc, Carton 254, **Archives diplomatiques de Nantes**

(29) A. Messerlin, «La lutte autipaludique au Maroc en 1941», in **Bulletin de l'Institut d'Hygiène du Maroc**, I, 1941, p. 136.

من انتشار حمى المستنقعات ومحاربة استئصالها، هما : استعمال الكينة، والقيام بعمليات تجفيف المستنقعات وتطهيرها.

ـ استعمال الكينة :

شرع في استعمال أقراص الكنين (الكينة) المصنوعة من لحاء شجر الكينكينا، إبان الاحتلال العسكري للمغرب، وإن كانت فرنسا قد استعملتها قبل ذلك بكثير.

وهذه الكينة، كما جاء في منشور وزع في بداية العشرينات : «عندما يتلعها الإنسان تسري في الدم وتقتل الجراثيم... وإذا استعملت على سبيل الاحتياط... يكون لها أعظم تأثير في منع نمو الجراثيم في المجاري الدمية»[30].

وكان مخزون المغرب من الكينة يتكون من : كينة الدولة، وكانت تباع للعموم بثمن محدد في الصيدليات وأماكن بيع التبغ، والكينة المخصصة للمعمرين وأصحاب المقاولات، وكانت تقدمها لهم إدارة الصحة العمومية بثمن ناقص ليزودوا بها مستخدميهم، ثم كينة مصلحة الصحة العمومية، التي كانت تستعملها المستوصفات والفرق الصحية المتنقلة، وأخيرا الكينة التي كانت تقتنيها شركات الاحتياط الأهلية[31].

وكان ثمن الكينة مرتفعا جدا، الأمر الذي كان يتعذر معه على سكان بوادي الغرب، وهم فقراء في غالبيتهم، شراؤها والتزود بها، ويجعلهم تحت رحمة المعمرين، الذين كانت صيدليات الصحة العمومية تقدمها لهم بغير حساب، وبأثمان بخسة «حتى يتمكنوا من الحفاظ على اليد العاملة»[32]. في حين أن شركات الاحتياط الأهلية، وهي المتعامل المباشر مع الفلاحين المغاربة، كانت تتوصل بكميات محدودة من الكينة، وبثمن يكاد يضاعف الثمن الذي يقتنيها به المعمرون (تتحدث الرسائل المتداولة في هذا الشأن عن 300 فرنك للكيلوغرام من الكينة بالنسبة للمعمرين، و576,87 فرنك للكلغ بالنسبة لشركات الاحتياط الأهلية)[33].

---

(30) - Direction des Affaires Indigènes, Carton 331 (B), **Archives de Nantes**

(31) - LANGLAIS, **op.cit**, p. 108

(32) - Alix Woytt - Gisclard, **L'Assistance aux Indigènes musulmans au Maroc**, Paris, 1936, p. 110

(33) - Maroc - Rabat, Carton 254, **Archives de Nantes**

وتتحدث الرسائل المتداولة في أمر الكينة عن التوزيع المجاني لهذا الدواء، غير أن هذا الأمر يصعب تصديقه، لأن كل الوثائق المتعلقة بالكينة تذكر ارتفاع ثمنها وتوصي بعدم الإسراف في استعمالها، وهي رؤية يعززها ما ورد في تقرير لأحد نطاسيي الأطباء في محاربة حمى المستنقعات، «من أن الكينة كانت تباع بأثمان مرتفعة جدا... وأن تقديمها مجانا في البداية، كان محكوما بظروف سياسية»[34].

واعترف كثير من الأطباء، ممن ضرستهم مكافحة حمى المستنقعات، بأن الاكتشافات الطبية، كانت، إلى حدود سنة 1936، عاجزة عن تطويق هذا الداء واستئصاله، وذهب بعضهم إلى حد التأكيد على صعوبة علاج شخص مصاب، وختم بقوله : «إننا في محاولة القضاء على حمى المستنقعات كمن يفرغ الماء على الرمال»[35]. ثم إن الكينة يزيد الدكتور سيكو Sicault قائلا : «لا يتعدى مفعولها النقص من خطورة نوبات الحمى، ولا تكون فعالة إلا إذا توبع تناولها بصفة مستمرة»، الأمر الذي كان يستحيل على سكان دواوير الغرب وبواديه القيام به، كما أن عمليات حشد السكان، التي عمدت إليها سلطات الحماية، من أجل مراقبة استعمالهم لأقراص الكينة، كانت تقابل بكثير من النفور، ناهيك عن صعوبة جمع سكان الدواوير في مكان معين، وما يتطلبه ذلك من استعدادات على المستوى المادي والتنظيمي.

ورغم ما كانت تقوم به مصالح الصحة العمومية من دعاية لحث الناس على استعمال الكينة، سواء عن طريق «البرّاحة» في الأسواق الأسبوعية، أو عن طريق توزيع المناشير، فإن معظم سكان منطقة الغرب، ظلوا، والحالة هذه، يجنحون في علاجهم لحمى المستنقعات إلى طرق تقليدية غير مكلفة يختلط فيها السحر بالتعاويذ واستعمال التمائم ونقوع الأعشاب، اعتمادا على بعض الوصفات التي نصادفها في الباب الحادي والعشرين والمائة من كتاب «الرحمة في الطب والحكمة» لجلال الدين السيوطي، أو اعتمادا على وصفات أخرى من نفس الصنف، ذكرتها الطبيبة A.R. de Lens في كتابها Pratiques des Harems marocains الصادر سنة 1926.

(34) - Ch. Vialatte, «La lutte antipaludique au Maroc, Etat de la question et résumé de la Compagne de 1922», **Archives de l'Institut Pasteur d'Algérie**, t 1, N° 3, 1923, p. 581.

(35) يتعلق الأمر هنا بالدكتور سيكو في مقاله :

- «Orientation de la lutte antipaludique au Maroc», **B.E.M**, V : 3, N° 14, 1936

ـــ محاولات تطهير المنطقة :

كانت عملية التطهير تقتضي تجفيف المستنقعات والقضاء على البعوض الموجود حولها وتصريف المياه الراكدة. ذلك أن تفشي الحمى، جعل من الصعب على الإدارة الفرنسية تفويت أرض لأحد معمريها دون أن تخضع لمسح شامل تقوم به مصلحة الأشغال العمومية، لصرف المياه الراكدة المحملة بدعموص البعوض، بل «إن المراقبين كانوا يهددون السكان بنزع ملكياتهم، إذا لم يشاركوا في النفقة على أعمال تجفيف الضايات الموجودة في تلك الملكيات»(36).

وهكذا شهدت بوادي الغرب فيما بين العشرينات وحتى الحرب العالمية الثانية، عمليات تجفيف وتصريف وتطهير، غالبا ما كانت شدة التساقطات إبان سنة مطيرة، تحد من مفعولها أو تبطله.

وكانت أولى العمليات، التي انصب عليها اهتمام سلطات الحماية في هذا الباب، هي تطهير الأراضي المخصصة للمعمرين، ومناطق تمركز السكان، تلتها عملية استصلاح الأراضي، فأصبح على مصالح الوقاية الطبية ومصالح المياه، أن تسير جنبا إلى جنب، حسب تعبير Caspar مهندس المياه في سيدي سليمان(37)، وكانت عمليات الاستصلاح تسير بوثيرة أسرع في الأراضي التي كانت سلطات الحماية تزمع منحها للمعمرين، وفي الدواوير ذات الكثافة السكانية الكبيرة(38). وفي هذا الإطار، تم حفر الكثير من الأخاديد لصرف مياه المرجات نحو نهر سبو، أو نحو أحد روافده، وجُففت مرجات الفوارات فيما بين 1923 و1930، كما «تم تصريف مياه مرجة معضادة قرب سوق أربعاء الغرب نحو نهر مضا، بواسطة قناة طولها 15 كلم»(39).

وتوسعت عمليات التطهير والتجفيف على كل مناطق المرجات، فأصبحت في معظمها ملكيات كبيرة، كما هو الشأن بالنسبة لمرجة المرقطان، التي أصبحت ملكية

---

(36) - Dr. A. TEPHANY, «Essai sur le paludisme marocain et la colonisation française», in **Maroc - Médical**, Avril 1931, p. 134.

(37) - Maroc - Rabat, Carton, **op.cit**

(38) - M. GAUD et G. Sicault, «La lutte antipaludique dans le Maroc français», **Bull. de l'Institut d'Hygiène du Maroc**, III Juill - Sept 1936, p. 89.

(39) - Sicault et autres, **Le paludisme dans le Rharb**, p. 79

لشركة سبو، بعد أن جففتها ومدت منها قنوات نحو النهر. وحتى لا تحتفظ قنوات جر المياه بدعاميص البعوض، فتنقله من مكان إلى آخر، اهتدت إدارة الصحة إلى زرع بعض أنواع الأسماك المسماة Gambusias في المياه التي تجري في تلك القنوات، أو في بعض المستنقعات، التي تعذر تجفيفها أو تصريف مياهها، لما عرفت به تلك الأسماك من قدرة فريدة على التهام الدعموص.

ولم يكن سكان الغرب ينظرون بعين الرضى إلى ما كانت تقوم به سلطات الحماية من تجفيف للمستنقعات، وتحويل لمياه المرجات، لما يترتب على ذلك من فقدان مرعى صيفي مهم، كانت توفره المروج، التي تغطي عادة مساحات المرجات في الفصل الجاف.

وكانت نتيجة الاجراءين، الذين قامت بهما إدارة الصحة في الحماية، درءا لحمى المستنقعات، أي استعمال الكينة ومباشرة أعمال التطهير، ذات فائدة مضاعفة بالنسبة للفرنسيين بالمغرب، فالعمليتان تتم إحداهما الأخرى : إذ بينما يساعد استعمال الكينة على الاحتفاظ باليد العاملة، تساعد عملية التطهير على ضمان بيئة سليمة وإحداث أراضي جديدة، كما عبر عن ذلك الدكتور سيكو Sicault بقوله : «إن أعمال التطهير يجب أن تقوم، ونفعها ليس صحيا فقط، بل اقتصادي أيضا لأنها تساعد على ربح أراضي جديدة»(40).

3 ــ المرحلة من 1946-1953 : حمى المستنقعات ما بين المصلحة الصحية والمصلحة الاقتصادية :

بعد الحرب العالمية الثانية، وابتداء من سنة 1946، وفي إطار ما كانت تسميه إدارة الحماية آنذاك بتحديث الفلاحة، سعيا وراء «تحويل ناحية الغرب إلى كاليفورنيا مغربية»(41)، انطلقت أعمال التطهير من جديد، وبنشاط أكثر مما مضى، وأصبحت منطقة الغرب تشد إليها مرة أخرى أنظار المعمرين والشركات، «وتم تطهير 80.000 هكتار على الضفة اليمنى لنهر سبو»(42)، كما صرفت

---

(40) G. Sicault, Orientation de la lutte...... article, op.cit, p. 334 -

(41) جريدة **السعادة** ليوم الأربعاء 24 يناير 1945.

(42) G. Houel et F. Donadille, «Vingt ans de lutte antipaludique au Maroc», in **Bull. de l'Inst. d'Hyg. du Maroc**, XIII, N° 1-2, 1953, p. 30. -

كميات كبيرة من مياه المرجات نحو البحر أو نحو سبو وروافده، «وتم تطهير 50.000 هكتار في ضواحي سيدي سليمان»(43).

وانتشرت، في إطار تنشيط الفلاحة والرفع من الإنتاج، عمليات الري وامتدت على مساحات كبيرة من السهل، فخلق ذلك مشكلة كبيرة، ذلك أن مياه السقي كانت تمد البعوض بظروف مثالية للانتشار والتوالد، مما جعل السقي، وما يرتبط به من مشاريع زراعية مربحة، يصبح خطرا على العاملين في المزرعة أو القاطنين بجوارها.

وزادت مشكلة العلاقة بين السقي وحمى المستنقعات، وبين الصحة والمصلحة الاقتصادية حدة في نهاية الأربعينات، عندما ظهرت زراعة الأرز، حيث اضطر المعمرون، وهم الذين أدخلوا هذه الزراعة إلى المنطقة، إلى مسايرة ظروف الإنبات الخاصة بهذا المنتج، والتي تتطلب كشرط أساسي، بقاء البذور ونموها في مكان يغمره الماء طيلة الفترة الممتدة من أبريل إلى شتنبر، الأمر الذي كان يتطابق تطابقا تاما مع فترة انتشار حمى المستنقعات، ويخلق مراقد مثالية للبعوض وبيئة صالحة لنموه وانتشاره.

وقد ظهرت آثار هذه الزراعة واضحة إثر تمركز المرزّات على مقربة من بعض الدواوير، حيث ارتفع المؤشر الطحالي لنسبة كبيرة من سكانها، مما يدل على إصابتهم بلسعات محمومة، كما يوضح ذلك الجدول التالي(44) :

الدواوير	المؤشر الطحالي	
	ماي 1949	أكتوبر 1949
أولاد عامر	% 18,8	% 62,6
حصين	% 22,5	% 56,7
لبغايلية	% 13,5	% 33,0

(43) Ibid, p. 30 -

(44) J. Grand, D. Mechali, J. Delrieu, «Riziculture et paludisme au Maroc», **Bull. de l'Instit d'Hyg. du Maroc**, IX, N° 3-4, 1949, p. 184. -

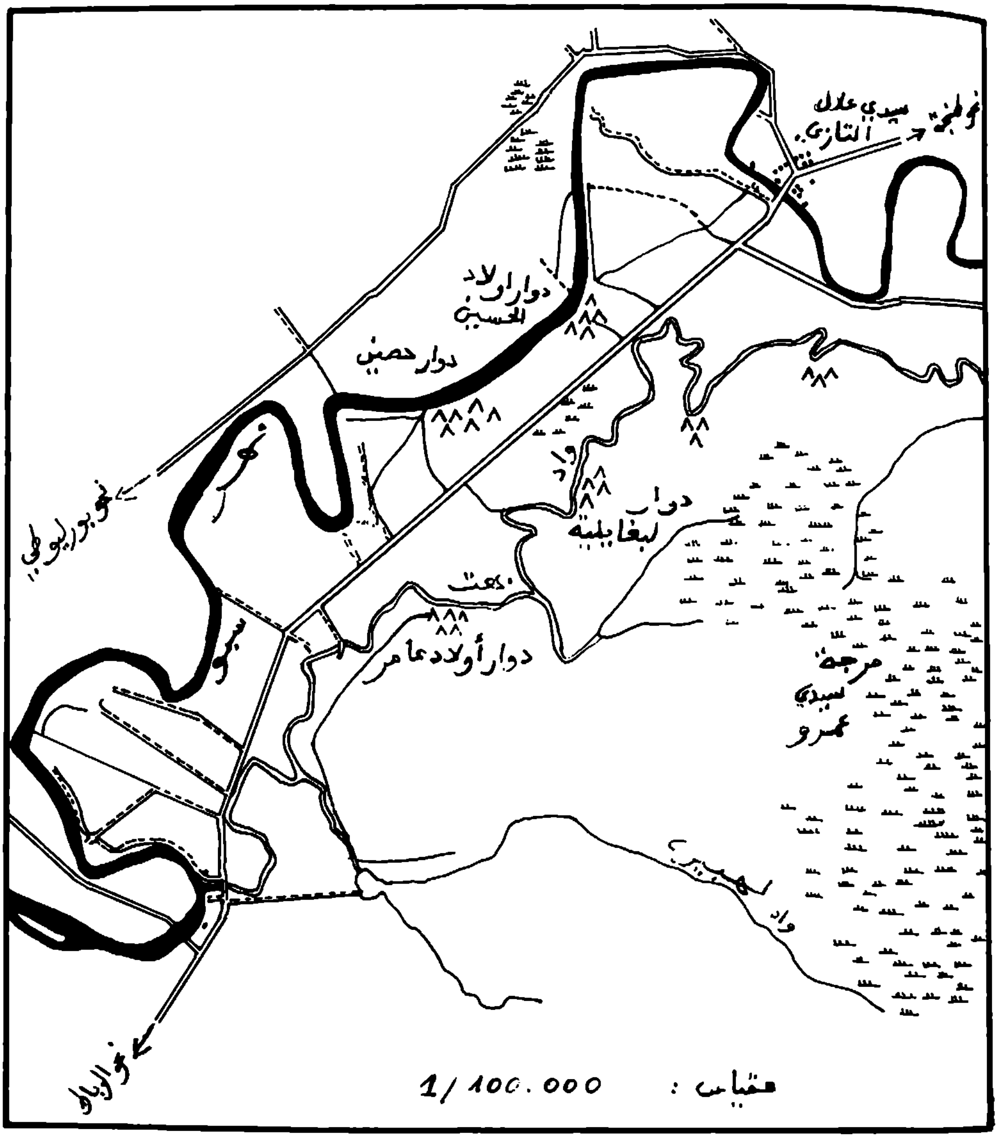

الدواوير التي تمركزت قربها المرزات في سنة 1949

(عن B.E.S.M عدد 45 سنة 1950)

وعلى الرغم مما أحدثه تمركز المرزات من ضرر بالدواوير المجاورة، فإن مساحاتها امتدت في ظرف وجيز على أراضي شاسعة، كما يفصح عن ذلك هذا الجدول[45] :

السنـوات	مساحة المرزات بالهكتار
1949	45
1950	430
1951	2 201
1952	3 586
1953	6 500

وباتساع مساحة المرزات، كان يزداد عدد المصابين بحمى المستنقعات سواء من العاملين في زراعة الأرز، أو ممن يقطنون بجوار المزرات، كما يوضح ذلك هذا الجدول المأخوذ من مركز مكافحة حمى المستنقعات بسيدي علال التازي[46] :

السنـوات	مساحة المرزات بالهكتار	المصابون الجدد بحمى المستنقعات
1949	45	164
1950	430	418
1951	2 201	425
1952	3 226	505

خـاتمـة :

من خلال هذا العرض عن حمى المستنقعات في بوادي الغرب، يمكننا أن نخرج ببعض الخلاصات :

---

(45) Houel et Donadille, op.cit, p. 35

(46) Ibid, p. 36

ــ أن محاربة حمى المستنقعات وتركيز مجهود الفرنسيين عليها، كان من أجل تطهير المنطقة لاستغلالها، ومن أجل الحفاظ على البشر لاستغلاله في المشاريع الفلاحية، أي تنقية المنطقة طبيعيا وبشريا، وخلق ظروف ملائمة للاستغلال.

ــ أن الدورات التي كانت تقوم بها المجموعات الصحية المتنقلة، في بوادي الغرب ودواويره من أجل التطهير وتوزيع الكينة، أعطت للفرنسيين فرصة المزيد من التغلغل إداريا داخل الغرب، ومكنتهم من مد نفوذهم، وضبط القرى والدواوير النائية.

ــ أن ترك أمر الكينة وتوزيعها بيد المعمرين وشركات الاحتياط الأهلية، كان يفتح المجال أمام عملية انتقائية بين الدواوير النافعة وغير النافعة، والخدومة وغير الخدومة، الأمر الذي يتعذر معه تطويق حمى المستنقعات.

ــ أن إقامة مرزات بمنطقة الغرب، كان يعني إحياء المرجات، التي قضت إدارة الحماية ما يقرب من ثلاثين سنة تحاول القضاء عليها، أو خلق مرجات اصطناعية تقدم للبعوض ظروف انتعاش فريد، فأدى الاستغلال الاستعماري إلى الرجوع إلى نقطة البداية.

أهمية المصادر المادية والشفوية
في إضاءة تاريخ بني زروال :
موضوع التدخل الفرنسي مثالا

العربي الحمدي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بني ملال

ما هي المحطات الكرونولوجية والجغرافية المدروسة وغير المدروسة ولماذا ؟ سؤال ورد ضمن أسئلة أخرى جعلت كمحاور لندوة : «البحث في تاريخ البوادي المغربية حصيلة وآفاق».

إذا كانت القبائل تحظى بالدراسة كموضوع من المواضيع التي تعنى بها الدراسات المتعلقة بالبادية المغربية[1]. فإنني أرى بأن قبيلة، هي قبيلة بني زروال ماتزال في حاجة إلى دراسة. ولعل من أسباب عدم الاهتمام بها هو أن الباحثين عادة ما يهتمون بالمواضيع التي تتوفر فيها المادة المصدرية الأساسية أو التي يكون ميدانها قريبا منهم.

وبما أن بني زروال بعيدة كبادية عن المراكز الحضرية، وعن معاهد البحث، ولا تتوفر حولها مصادر كافية، لم تنجز بصددها دراسة حديثة متكاملة.

وأريد أن ألفت الانتباه إلى بعض المصادر المادية والشفوية التي قد تفيد كثيرا في دراسة هذا الموضوع.

---

(1) أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن 19 (إينولتان) 1850-1912**، الدارالبيضاء، 1985.

ـــ محمد بوسلام، **تاريخ قبيلة بني ملال. 1854-1916، جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا**، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط، 1991.

أقصد بالمصادر المادية الآثار العمرانية الباقية في هذه القبيلة على وجه الخصوص. وهي آثار تغطي تقريبا كل العصور التاريخية التي مرت منها القبيلة.

تبدأ من العهد ما قبل الروماني. حيث ساد الاعتقاد بأن سكان بني زروال كانوا برابر قبل أن يعربوا مع دخول الإسلام، ولكن أصلهم البربري غالبا ما يحمل على القول بأنهم قبيلة بربرية غمارية[2]. وكنت أعتقد أننا ننتمي إلى البربر ما دون المتحدثين بالريفية والسوسية، أي القبائل الشلحية بالتسميات الحالية، ولكن معطيين مصدريين أثريا وشفويا جديدين جعلاني أحتمل أن سكان هذه القبيلة كانوا سوسيين. لقد أخبرني الراوي سيدي عبد السلام بن محمد العلوي[3] بوجود قرى مهجورة يجد الفلاحون آثار بناياتها الممتدة على مساحة واسعة. وتبدو من خلال أسمائها أنها سوسية. منها مثلا «ظهر تافراوت» التي وقفت عليها، في فرقة أولاد قاسم الزروالية.

وما يعزز هذا الاحتمال الجديد أنني سألت عن أسماء بربرية لأماكن توجد بالقبيلة فاستطاع الشلوح المعاصرون معرفة البعض منها «كأوراغ» الاصفر و«أمجوط» الأقرع، ولكن أسماء أخرى بقيت معانيها غامضة كـ«تَمَسْرِيت» التي لا يستبعد أن تكون معانيها عند أهل سوس[4]. ومما يدعم هذا الاعتقاد أيضا أن كل بلاد بني زروال توجد بها كنوز مدفونة يحتفظ بتقاييدها أهل سوس وحدهم، وهي تقاييد دقيقة بحيث يأتي هؤلاء فيحفرون، ويأخذونها، وهي مدفونة في الغالب في أضرحة الأولياء والصالحين وما أكثرها بالقبيلة. وهنا لابد من التساؤل — على الأقل — عن سر معرفة أهل سوس وحدهم لهذه الكنوز هل هي من دفن أجدادهم ؟ إذا كانت لهم فمتى وجدوا هنالك ؟ هل قبل الغماريين أم مع مجيء المرابطين ؟ ثم لماذا أفرغوا البلاد تاركين هذه الكنوز الموصوفة أماكن دفنها وصفا دقيقا، وقد ألصقت بالمكان المدفونة فيه هالة من القداسة حتى لا يحفره الناس، أو يحرثونه، فينكشف الكنز.

---

(2) ابن خلدون عبد الرحمن، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مجلد 6، بيروت، دار الفكر، 1979، ص 211.

(3) الراوي سيدي عبد السلام بن سيدي محمد العلوي من دوار زاوية أولاد اخزر فرقة بني إبراهيم، قبيلة بني زروال عمره 52 عاما يروي عن أجداده.

(4) توجد هذه الأماكن داخل تراب فرقة بومعان الزروالية.

ومن الآثار المادية التي تدل على وجود روماني عيون متشابهة التصميم ومواد البناء (أنظر الصور : 1-2-3-4)[5] والواحدة منها مصحوبة في الغالب بمرحاض عبارة عن بناء مشابه لبناء العين وفي داخله ساقية صغيرة يمر فيها الماء من العين، وعليها يجلس الواحد لقضاء حاجته، وهذا النوع من المراحيض أيضا يوجد في مدينة وليلي الرومانية. وإذا كان أهل بني زروال لم يكتبوا شيئا عن وجود الرومان بالقبيلة فإن روايتهم الشفوية تتضارب حول هذه الآثار فالبعض ينسبها للرومان[6] والبعض «للبَرْتْقِيزْ» أي البرتغاليين، وإذا علمنا عدم وصول البرتغاليين إلى هذه المناطق فإن الآثار تصبح رومانية لا محالة. ونؤجل الجزم في المسألة إلى ما بعد دراسة مواد بناء هذه العيون.

ولاشك أن قبيلة بني زروال عاشت المرحلة البيزنطية وعلى الأقل عرفت المسيحية بدليل وجود ما يعرف عند السكان اليوم بـ«البَرْطِيزَة» وهي كسوة وطربوش القسيس عند سكان دوار تِوْلاَلَتْ من فرقة بني إبراهيم. وكانوا يصنعون هذه «البرطيزة» قداسا سنويا وهم يدعون بأولاد شيخ الروم[7]. لكنهم مسلمون اليوم. وقد اشتهرت الساحرة دادوح بعبادة القديس لازار بجبل ودكة[8] ولعلها هي المعروفة بين الناس بلَلاً وَدْكَة ولها ضريح على قمة جبل ودكة. فالعهد المسيحي إذن عاشته قبيلة بني زروال بناء على ما سلف.

ومن المؤكد أن قبيلة بني زروال عاشت العهد الإسلامي وتعيشه، ولكن الذي يحتاج إلى توضيح هو متى استقر الإسلام في هذه القبيلة ؟ في هذا الاتجاه وقفت على أثرين معماريين إذا ما تم تحديد تاريخ وجودهما من خلال معرفة مواد البناء وتحديد قطع الخزف وربما القيام بالحفريات، نستطيع أن نجزم بمن هي الدول المغربية التي حكمت أرض القبيلة.

والأثران هما أولا بقايا سور مسجد فيه محراب، (انظر الصورة 5) بدوار

(5) لائحة الصور في نهاية البحث.

(6) الراوي الأستاذ بوشتى النجاري من مواليد دوار تِسْمْلاَل بني فدين، يعمل الآن بسيدي يحيى الغرب.

(7) نفسه.

(8) الفاسي الفهري محمد البشير، **قبيلة بني زروال مظاهر حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية**، الرباط، منشورات جمعية علوم الإنسان، د.ت، د.س، ص 16-17.

تازغذرة شرق غفساي ويدعوه السكان مسجد الشْرَعْ. وقد سألتهم عن تاريخ بنائه فقالوا : «إنه قديم جدا» وهو سور مبني بمواد تخالف مواد العمارة الزروالية عامة، ويشبه البنايات الحضرية مثل الموجودة في فاس منذ الأدارسة، ونرجئ الحكم النهائي للمتخصصين في المعمار الإسلامي.

والأثر الثاني هو وجود قرية كبيرة إن لم أقل مدينة ويسميها السكان القصبة. بل قال الأستاذ بوشتى النجاري إن هناك قصبتين : القصبة الداخلية وهي التي أحاط بها السور والقصبة الخارجية في اتجاه الشمال، ويتحدث عن وجود أثر مهم بها وهو العين. فتعرف القرية بـ«عين المغارة»، وتعرف أيضا بالقصبة. يضاف إلى هذا اسم الدوار الواقع أسفل القصبة «الحوانت» ويبدو من خلال الرواية الشفوية أن مكان الدوار اليوم كان مكانا للصناعة والتجارة. وفيه أثران : الأول، المسجد وهو بالحجارة والجبس، ولاشك أنه أدى قديما وظيفة غير وظيفة المسجد. وأخبرني أفراد من السكان أن الفرنسيين حفروا مكانَ خروج الماء، أي عين، فوجدوا أثرا مكونا ــ حسب الأستاذ بوشتى النجاري[9] ــ من خصة ماء وبناية مجاورة لها عبارة عن مراحيض مصففة، كان الراوي يختبىء فيها للعب وهو صغير. وهناك أحجار في الشمال الغربي للدوار تسمى أحجار بوجلود يرى الراوي أنها كانت تنشر فوقها الجلود المدبوغة. هذا عن الدوار الواقع في مقعر تحت القصبة. أما القصبة فهي على منبسط تلي واقع على الحدود الزروالية الورياكلية من أرض بني فدين في الشمال الغربي لدوار الحوانت من فرقة أولاد قاسم الزروالية. تبلغ مساحة القصبة التقريبية عشرة هكتارات وهي مغروسة اليوم بأشجار الكروم والتين والزيتون وهي ذات تربة حمراء رملية خصبة. تمكن الفلاحون من إزالة أسس كثير من دورها وبقيت أسس قليل منها (انظر الصورة 6) وفي شرق القصبة ضريح ولي يدعى سيدي أحمد صاحب القصبة، حوله مقبرة يقف الفلاحون بها على ناس مدفونين على شقهم الأيمن، وعلى هذا فهي مقبرة المسلمين[10].

والقصبة محاطة بسور بقي منه جزء الواقع بالغرب (انظر الصورة 7) ويمتد

---

(9) الراوي السابق ذكره.

(10) تحريات ميدانية.

في اتجاه الشمال ليتجه نحو الشرق (انظر الصورة رقم 8) ويستمر إلى حيث يعتقد أنه باب يربط بين هذه القصبة الداخلية والمغارة الخارجية وهو سور مبني بالحجارة وملحوم بالطين علوه في الجهة الغربية اليوم متر ونصف وعرضه متر؛ ولا أثر للقصبة الخارجية إلا العين التي يحدد الناس مكانها في الطريق المار من دوار أحجار بُيُوض ببني إبراهيم إلى الحوانت وتِسْمَلاَّل ببني غدين من فرقة أولاد قاسم بالشرق.

وإذا كان الحسن الوزان قد تحدث عن وجود مدينة بالقبيلة[11] فإنني أرجح أن تكون هي القصبة. فسورها سور إسلامي من خلال بنائه، وداخلها مقبرة إسلامية، وسوقها الذي هو دوار الحوانت فيه مآثر إسلامية كالخصة على العين المطمورة، والمسجد القديم، ووجود بناء في شكل دكاكين وإن قيل عنها أنها مراحيض. ووجود دباغة الجلود بها. ونرجو أن تقوم وزارة الثقافة بدورها في حفظ آثار هذه المدينة قبل أن يأتي الناس على آخر آثارها. ونود أن تُدرس مواد بنائها وقطع الخزف الباقية فيها وأن يكشف عن المطمور من آثارها لتعرف متى كانت ؟ ومن بناها من دول المغرب ؟ فيكون هذا الأثر المادي وسيلة لإضاءة تاريخ هذه القبيلة في العهد الإسلامي كما يظهر من الارتسامات الأولى.

وإذا وصلنا إلى تاريخ بني زروال الحديث والمعاصر فإن الآثار المادية والرواية الشفوية تزدادان أهمية في إضاحة تاريخها. خاصة وأن الحماية والاستقلال وحتى السيبة قبلهما عهود قريبة من الرواة، وآثارها المادية ماتزال قائمة إلى الآن.

وتتمثل الآثار المادية في الغالب فيما بقي من ثكنات عسكرية (انظر الصورة رقم 9) أو أحياء سكنية (انظر الصورة رقم 10) أو بنايات إدارية (انظر الصورة رقم 11).

وأما الرواة فقد التقيت منهم حتى الآن بعشرة ينتمون إلى الفرق الخمسة التي

---

(11) الوزان الحسن بن محمد المعروف بجان ليون الافريقي، ج 1، **وصف إفريقيا** ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1900–1980، ص 262.

ونص الوزان : «وفي هذا الجبل [جبل بني زروال] مدينة صغيرة متحضرة جدا تحتوي على كثير من الصناع وتحيط بها أغراس كثيرة من الكروم وأشجار السفرجل والليمون تحمل ثمارها إلى فاس. وتصنع من هذه المدينة كمية صالحة من الثياب. وفيها قضاة ومحامون لأنه عندما يقام السوق يجتمع فيه أناس كثيرون من الجبال المجاورة».

تتكون منها قبيلة بني زروال. اثنان من بومعان وهما الفقيه الحاج عبد السلام بن محمد الكَلعي 93 عاما. والحاج أحمد بن علي بن أحمد جندي متقاعد وعضو سابق في المقاومة وجيش التحرير من دوار بني عبد الله 62 عاما. وواحد من بني مكة من دوار غرس علي الفقيه الحاج المفضل بن محمد الرجواني 81 عاما. وخمسة من بني إبراهيم وهم الحاج الفقيه عبد السلام بن محمد العلوي من زاوية أولاد اخزر، والأستاذ الفاضلي العلمي العلوي بن المفضل من دوار القليعة وعمره 58 عاما. والحاج الفقيه العدل سابقا أحمد الخمسي من غفساي المركز، عمره 100 عام. والفقيه محمد بن محمد بن المرابط السني من دوار أولاد بنجامع وهو إمام مسجد الدوار، وعمره 56 عاما. وأخيرا المقدم الفقيه محمد المامون بن محمد بدوار عين باردة وعمره 76 عاما. وواحد من أولاد قاسم بدوار تسملال وهو الأستاذ بوشتى النجاري. وواحد من بني ملول من دوار السنتية وهو الحاج محمد غلاق ينيف عمره على 70 عاما.

وختاما، بدون هذه الآثار المعمارية، وبدون هؤلاء الرواة ــ مع قلة التدوين ــ سيكون تاريخ بني زروال غامضا إن لم أقل منعدما. ومن خلال الكلام عن التدخل الفرنسي في القبيلة تظهر أهمية هذه المصادر وخاصة الشفوية.

فما هو موجود في الوثائق الفرنسية أي التقارير العسكرية هو وصف لأعمالهم من جهة، واهتمام بالزرواليين من الخارج، وبعد بروز رد فعلهم؛ ولذلك لابد من الرواية الشفوية لمعرفة تحركات السكان قبل الاحتلال وأثناءه.

قبل الوصول إلى أطوار الصراع ــ بين الفرنسيين والزرواليين لابد من الحديث عن الزاوية الدرقاوية كمؤطرة لفرقة بومعان ولكل القبيلة، ودورها في الوقوف ضد ابن عبد الكريم وتبريرها لدخول الفرنسيين كان هذا بطبيعة الحال اسلوب مجال القبيلة بأنه واجب تفرضه الطاعة بعد موت محمد العربي الدرقاوي مؤسس الطريقة الدرقاوية وزاويتها ببوبريح، مجال بني زروال بالطاعة للمخزن الذي وقع الحماية. الذي دفن بها سنة 1239هـ/1823م[12]. وقد خلف فيما يبدو أولادا

(12) الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة العلوية**، ج 9، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، البيضاء دون تاريخ، ص 9.

في مستهل أعمارهم الطيب ومحمد ببوبريح وعلي بفاس. ولهذا ترأس الزاوية بعده تلميذه أحمد بن عبد الرحمان الوارثي أستاذ الطيب بن العربي الدرقاوي. وبعد موت الأستاذ أصبح الطيب رئيس الزاوية إلا أن خصاما بينه وبين إخوته اضطره إلى الرحيل من بوبريح إلى مكان اسمه امجوط[13] على قمة مرتفع فارغ من الغابة بينما تغطي الغابة كل ما حوله، ولهذا عرف بهذا الاسم البربري الأصل «امجوط» أي الأقرع أو الأصلع. في هذا المكان سكن الطيب وأسس زاوية له سنة 1275هـ/1858م[14]. ثم خلفه ولده عبد الرحمان بن الطيب سنة وفاته 1287هـ/1887م. وكان هذا الأخير مسموع الكلمة في بني زروال، يقضي حوائج الناس، ويصلح ذات البين، ويخمد الفتن، ويجمع كلمة بني زروال على طاعة المخزن[15]. ولما كان هذا شأنه، رأى المستعمر فيه وسيلة لتطويع بني زروال، وتهييئها لدخوله إذا ما استعملت مقولة : «المخزن هو الذي وقع الحماية مع هؤلاء القادمين». وفعلا تم الاتصال به. وقيل ان للزاوية الدرقاوية منذ احتلال الجزائر سنة 1830م ــ وكان على رأسها الطيب بن العربي ــ موقفا إيجابيا من فرنسا[16]. وبالفعل وصلت طلائع الاستعمار إلى بني زروال، فرنسيين جواسيس مدعين أنهم فقراء درقاويين من دوار زواوة بالجزائر. كما ادعى فريق منهم أنهم صناع وبناؤون[17]. فهل كان هذا بتنسيق مع عبد الرحمان بن الطيب ليتصلوا به من جهة، ويطلعوا على أسرار البلاد الطبيعية والاجتماعية من جهة ثانية ؟ والذي وما تؤكده شهادات ثلاث أنه منذ سنة 1912م. تعاونت الزاوية الدرقاوية مع الفرنسيين سياسيا وعسكريا بعدوة ورغة اليمنى. وكان الكولونيل «بين» هو الذي فكر في الاتصال بزاوية امجوط اتصالا متواصلا[18] : فالشهادة الأولى تصريح

---

(13) الفاسي الفهري محمد البشير، **المصدر السابق**، ص 46-47.

(14) الفاسي الفهري محمد البشير، **نفس المصدر**، ص 17.

(15) الفاسي الفهري محمد البشير، **نفس المصدر**، ص 48.

(16) بريد أخبار المغرب Courier du Maroc عدد يوم الاثنين 1933/10/16، حديث لأحد الضباط الفرنسيين عن علاقة الزاوية الطيبة بالفرنسيين، عند الفاسي الفهري، **نفس المصدر**، ص 23.

(17) المخبر (الراوي) الحاج العلامة المفضل بن سي محمد بن عمر الرجواني.

(18) الفاسي الفهري، **المصدر السابق**، ص 23-24.

الضابط الفرنسي الذي كتب مقالا قال فيه : «أما حفيد العربي الدرقاوي مولاي عبد الرحمان الذي عاش من سنة 1850 إلى 1927م فهو الذي كان على اتصال بنا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من عمره»(19). الثانية ما أثر عن عبد الرحمان الدرقاوي من أقوال تنطق بالتأييد لفرنسا وبالمناهضة للريف، منها : «مائة نصراني للدار ولا ريفي للدشار»(20). و«المعزة لا تسلخ من ازليف (يعني الرأس) والسلطان لا يمكن أن يكون من الريف»(21).

هنا نقف على كيفية ترجمة عبد الرحمٰن بن الطيب لهذا التنسيق على أرض الواقع : حاول أولا التمكن من القبيلة تنظيميا، ولعل هذا بإيعاز من الفرنسيين أو من المخزن. فاستنفرهم لنشر الأمن وقطع دابر الجريمة. فاتفقوا جميعا على «الرْبَاط» ومعناه القصاص. على أن تلي هذه المرحلة تعيين متزعمي هذه العمليات، قادة وشيوخا على القبيلة(22). وفعلا أجابوه للقصاص. فقتلوا من قتل. فنفذ ممثلو القبيلة القتل في سي محمد ولد سي علي بن عبد الله بتَازْغَذْرَة فرقة بني إبراهيم وكذلك وقع بتُوغْيال على جبل ودكة ببني مكة. وفي ببوبريح بفرقة بومعان سقت امرأة زوجها سماً، فمات من جرائه. فأرادوا قتلها لكن مولاي عبد الرحمان بن الطيب الدرقاوي شفع فيها وأدت كل متاعها دية لأولاده الذين اختلفوا : رأى البعض العفو وأراد البعض الآخر القصاص، كما قتل بعض الأولاد أباهم ببني مَجْرُو، وهم أولاد بوريشة فقتل واحد وأعمي الباقون(23). وقد شكك الراوي الثاني في مصداقية منفذي القصاص وقال إنهم أحيانا كانوا يركبون هذه الأحداث لجمع المال واستدرار ما لذ من الطعام، كما تحيزوا في التنفيذ(24).

في خضم هذه الأحداث كان محمد بن عبد الكريم يحاول الدخول إلى بني زروال. ولكن الشريف الدرقاوي عبد الرحمان كان يحرض القبيلة على محاربته. ويَعِدها بأنها ستبقى مستقلة عن الطرفين محمد بن عبد الكريم والفرنسيين. هذا

---

(19) الفاسي الفهري، **نفس المصدر**، ص 24.

(20) المخبر (الراوي) الحاج الفقيه عبد السلام الكَلعي، دوار الريايِنة، فرقة بومعان، قبيلة بني زروال.

(21) المخبر (الراوي) الحاج العلامة المفضل.

(22) المخبران الحاج العلامة المفضل والحاج الفقيه عبد السلام الكَلعي.

(23) الراوي الحاج العلامة المفضل بن سي محمد بن عمر الرجواني.

(24) الراوي الحاج الفقيه عبد السلام الكَلعي.

في أول الأمر، أي قبل أن يهدد ابن عبد الكريم البلاد، ويقطع الطريق أمام دخول الفرنسيين سلما إليها. وهذا هو الأمر الذي كان يقوم به كل من الفرنسيين وعبد الرحمان الدرقاوي : فهو يقنع زعماء القبيلة بقبول أمر المخزن الذي أعطى الإذن للفرنسيين بحكم البلاد، والفرنسيون يقومون بتمويل السكان بأنواع من المواد الغذائية لاستمالتهم. وهذا ما كان المحليون يدعونه «الفبور Faveur» وكان من فعل الحمية المتمركزة في جبل البيبان بفرقة أولاد قاسم[25]. وفي هذا يقول ليوطي : «مع الإشارة إلى أن الحماية لم تكن حالها تسيطر إلا على الخمس (فرقة أولاد قاسم) من الاتحادية في حين أن ثلثي القبيلة كما تصور اليوطي مهيؤون لاحتلال سلمي عن طريق المخزن»[26] فالتهيء إذن جاء من العلاقات التي ذكرناها.

فحينما هجم الريفيون أول مرة على بني زروال سنة 1920/1339 ردتهم القبيلة بأمر من سيدي عبد الرحمان الدرقاوي في معركة تينزة ببني مكة. ولكن ابن عبد الكريم سيستعمل سياسة الإغراء بالمال وبالمناصب وبتذكيرهم أنهم ريفيون وأنفة الريفي لا تسمح له بقبول احتلال الفرنسيين[27]. كما لجأ إلى مراسلة الشريف الدرقاوي ودعوته إلى قبول دخول جيشه إلى بني زروال لمواجهة الفرنسيين، وقد ردَّ الشريف وفد ابن عبد الكريم ردا جميلا غير أنه بقي وفيا للمخزن الذي رأى أن استتباب الأمن لن يكون إلا على يد الفرنسيين.

وفي هذا السياق حاول الشريف عبد الرحمان التشاور مع سلطات الحماية في شأن ضغوط ابن عبد الكريم. فجمع عددا من قادة البلاد ومنهم سي لحسن الزارفي وأحمد العناية وسي اليزيد من دوار بني يدير وسلام ولد الحاج من دوار العمارنة فرقة بومعان. ومحمد بن طاهر من دوار الوِيدَان فرقة أولاد قاسم. وولد علي بن عبد السلام من قبيلة بني ورياكَل. واتجه بهم إلى أَمْزُّو المعسكر الفرنسي بقبيلة

---

(25) نفسه، وقد سأل أحد أهل البلاد أحد الجنود الفرنسيين بثكنة تفرانت عن العطاء بعد استرداد جنود ابن عبد الكريم للبيبان. فقال له الفبور انتهى مع البيبان، حيث اثخن المحليون الفرنسيين بالقتل، نفس الراوي.

(26) - Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc 1912-1925**, Tome 3, Coll. Histoire et perspectives Méditerranéennes, Paris, éd. L'Harmatan, 1988, Note n° 582, p. 280.

(27) الراوي الحاج العلامة سي المفضل بن سي محمد بن عمر الرجواني.

سْلاَسْ الواقعة على الحدود الجنوبية لبني زروال ولم يعرف القادة فحوى التفاوض ولكنهم فوجئوا باحتلال الفرنسيين لمجال فرقة أولاد قاسم بعد التفاوض مباشرة. فدخل الفرنسيون تَفْرَانت وبوقَلْعة والقْرِيِّين وبني دَرْكُول وكان هذا على الراجح في نهاية سنة 1340هـ/1921م، والراوي يرى أن قائدين كانا متفقين ربما مع سيدي عبد الرحمان على دخول الفرنسيين إلى ما سبق من مواقع، لأنهما صارا قائدين مباشرة بعد وصول الفرنسيين وهما ولد علي بن عبد السلام ومحمد بن طاهر[28].

خلال الأربع سنوات اللاحقة قام كل طرف بأعمال تمهيدية لدخول بني زروال، فالفرنسيون حاولوا تثبيت أقدامهم بأولاد قاسم فاتخذوا قمم الجبال ثكنات دفاعية فأصبحت ثلاثا : جبل بوقلعة «عُلاَّيِين» وجبل القْرِيِّين يتقدمه نحو الشمال وثكنة بني دركول وهي أقواها وأكثرها تحصينا، والشريف الدرقاوي لكي يمسك رجال بني زروال في صفه لم يتوقف من تذكيرهم بأن الفرنسيين قادمون لحمايتهم[29].

ومحمد بن عبد الكريم حاول اقناع بني زروال بالجهاد ضد الفرنسيين وكان يستدعي القادة لاستقطابهم. وربما تمكن من هذا حينما يئس قادة القصاص من تعيين سيدي عبد الرحمن لهم قادة وشيوخا.

وظهر لهم أنه نكث العهد مرتين في عدم ادخال الفرنسيين لأرض بني زروال وقد دخلوا، وفي عدم تعيين القواد والشيوخ فمالت قلوبهم إلى محمد بن عبد الكريم[30].

وفي سنة 1344هـ/1925م استدعى كبراء القبيلة الشريف عبد الرحمن بن الطيب إلى سوق الأحد بمدشر القلايع بفرقة بني إبراهيم. وأحضر معه الوفد الذي بعثه محمد بن عبد الكريم إلى هذا السوق وهم مائة رجل. وبعد المناقشة طلبوا منه أن يتخلى عن مهادنة فرنسا، ولكنه اعتذر بأنه على العهد مع السلطان. فاتهموه بالخيانة وصرح له بها أحمد بن المرابط التازي من النُّقْلَة ببني إبراهيم. وهكذا

(28) الراوي الحاج الفقيه عبد السلام بن محمد الكَلعي.

(29) - Daniel Rivet, op.cit, Tome 3, p. 281

(30) الراوي الحاج الفقيه عبد السلام بن سي محمد الكَلعي.

رفضت قبيلة بني زروال دخول الفرنسيين؛ ورفض الشريف دخول الريف، وبهذه المناسبة قال : «المعزة لا تسلخ من أزَلِّيف والسلطان لا يمكن أن يكون من الريف»(31). ورجع الشريف إلى امجوط. واتجه القادة إلى أجدير ومنهم لحسن الزرفي وسي محمد الودكي من بوبريح وسي محمد بن سلام البوعلالي البروحي عالم جليل كانوا يستنيرون برأيه. وهؤلاء جميعا من فرقة بومعان. ومن بني إبراهيم مولاي أحمد بن عبد الوارث العلوي من زاوية أولاد آخْزَر. وسي محمد بن سي أحمد الدُكَّاني وسي محمد بن سي العربي الكُرومْبِي من أولاد صالح. والمهدي كَدَّارَة من النقلة. ومحمد احبوق ممثل «عين باردة» وتَازْغَدرة. ومحمد بلحسن عن المشاع وتازوكَرت وتاينزة وبني مجرو. ومن بني مكة سي محمد الفقيه عن الزغاريين. والمرابط العياشي عن تايتفرح، وسي السعيدي الغماري الخالدي وبوشتى بل المهدي عن الصنْغُويَار وغرس علي وباب منصورة والغُوَاوْلَة. فعين ابن عبد الكريم هؤلاء قادة لجنوده بظهائر. وقال لهم انه سلطان الحرب ضد الكفر، لا سلطان المغرب. فقادوا من ليلتهم وهي 12 أبريل جنود ابن عبد الكريم فدخلوا البلاد(32). وفي هذا يقول ليوطي : «هناك هجوم ضد مجالنا من طرف فرق ابن عبد الكريم وهذا يخلق وضعية جديدة»(33). تحصن هؤلاء الجنود بكهوف حافة دوار العمارنة في الجهة البومعانية حيث دوار تبودة مخافة طائرات الفرنسيين. ولعل سيدي عبد الرحمن كان قد رحل إلى فاس حسب إحدى الروايات يوم الأربعاء بعد عودته من لقاء سوق الأحد مع القبيلة(34). وتولى التسيير بزاوية امجوط ولده سيدي محمد. وهكذا قام سيدي محمد بتنسيق مع الفرنسيين والدواوير المجاورة ومنها دوار تبودة، وكان معه القائد محمد بن طاهر، بهجوم على دوار العمارنة ودوار الريانية الواقع عند قدم جبل تحصن فيه الريف، وعدد من رجال الريانية المساندين لهم ومنهم الراوي عبد السلام بن محمد الكَلعي وعمره يومها عشرين عاما. فانهزم الفرنسيون، وجرح محمد بن طاهر، وقتل منهم عدد وافر، وانتقل جنود ابن عبد الكريم إلى مرحلة الهجوم، فاحرقوا دوار تبودة وهو الأقرب إلى

(31) الراوي العلامة المفضل بن سي محمد بن عمر الرجواني.

(32) (الراويان) نفسهما.

(33) - Daniel Rivet, op.cit, T. 3, p. 282

(34) الراوي العلامة المفضل بن سي محمد بن عمر الرجواني.

دوار العمارنة ودوار عين الشريف، ودوار الماء البيوض[35]. وقاموا بنهب دوار المجوط واحراقه. فبعث الجنيرال دو شومبران De Chambrun فرقتين خفيفتين من المشاة لمحاولة إطفاء الحرائق. وكان ذلك في 15 أبريل 1925 الموافقة لـ1344هـ[36] وفي 18 أبريل كان ابن عبد الكريم قد حظي بتأييد كل قبيلة بني زروال[37]. وفي 25 أبريل من نفس السنة حاصر المجاهدون كل المراكز العسكرية الخمسة وسيطروا على بعضها[38]. وكان المركز الأول الذي سقط في أيديهم أثناء زحفهم جنوبا مركز القْرِيِّن. وكان الراوي عبد السلام الكَلعي أول من اقتحمه، فوجده فارغا من الجنود ــ فروا أثناء الحصار ــ مخلفين وراءهم مدفعا ثقيلا. ثم هاجموا عُلاَّيِن (جبل بوقلعة) فغنموا فيه مدفعا آخر. وبقيت ثلاثة مراكز قوية هي بني دركول وتفرانت والبيبان. بدأوا ببني دركول بعد اتخاذهم زاوية سيدي عبد الوارث اليصلوتي مركز القيادة، وكان مركز بني دركول محاطا بالأسلاك. ولكي يقتحموه اتخذوا حزمات الحطب (القَتَّة) واحدة بعد الأخرى فصارت كالقنطرة فوق الأسلاك فعبروا الأسلاك عليها ودخلوا المركز فوجدوا الجنود (السنكَاليين) مربوطين بالسلاسل عند الفرنسيين مخافة فرارهم. فقتلوهم جميعا وغنموا ما في المركز. ثم عبروا لمحاصرة تفرانت فحاصروها يوما إلى الغروب. وكانوا على أهبة دخولها حيث حضرت الطائرة فتراجعوا إلى مركز القيادة. وفي الجهة الشرقية قريبا من تفرانت حاصروا مركز البيبان وهو أهم المراكز العسكرية بوقوعه على رأس هذا الجبل الذي يبلغ علوه 819م. تحيط به البساتين والحقول المحفوفة بسياجات من الصبّار، وقد اتخذ رجال ابن عبد الكريم حفرا وراء هذه السياجات لدفع هجوم الفرنسيين، ولأحكام حصار المركز. ورغم محاولات الجنرال كلومبا Colombat المتكررة لاختراق الحصار يوم 4 ماي و13 و14 و19 و25 منه حتى يمون الجنود المحاصرين، فإنه فشل في ذلك وانتهت هجوماته بمجازر رهيبة ليسقط مركز البيبان يوم 5 يونيو 1925م[39].

(35) الراوي الفقيه عبد السلام بن سي محمد الكَلعي.

(36) - Daniel Rivet, **op. cit**, Tome 3, p. 282

(37) - **Ibid**, pp. 282-283

(38) - J. Berque, **Le Maghreb entre deux guerres**, Paris, Troisième, éd, Edition du Seuil, 1978, p. 182.

(39) الراوي عبد السلام بن سي محمد الكَلعي، وهو طرف في هذه الأحداث.

وبعد ذلك أمروا بالتوجه إلى «فاس البالي» فعبروا نهر ورغة إليه، وسيطروا على مركزه، وواصلوا الهجوم على قبيلة فشتالة، ودخلوها واستقروا بضريح مولاي بوشتى (أبو الشتاء) بها. ومنه أخذوا يشنون الغارات على قبائل شْرَاكَة وأولاد عيسى وأولاد جامع[40].

وبعد هذا التراجع الفرنسي، وبعد قرار فرنسا باستعمال الطائرات لقصف المناطق الحيوية لأهل المنطقة، بدأ الهجوم على ابن عبد الكريم باتفاق مع الاسبان. فبدأ الفرنسيون باسترجاع المراكز التي أخرجوا منها قبل شهرين فقط. ففي 16 شتنبر استُرجع مركز البيبان بعد معارك دامية، كما تقدموا شمالا مارين «بالقريين» وزاوية سيدي عبد الوارث، وقد ضعفت مقاومة السكان، فالراوي عبد السلام ابن محمد الكَلعي قال انه بعد انهزامهم بين بني ورياكَل وأولاد قاسم أي في معركة البيبان وتفرانت فروا إلى ديارهم ليأسهم من الانتصار، واضطراب صفوفهم.

وفي 18 شتنبر وصل الفرنسيون إلى امجوط حيث ردوا الشريف مولاي عبد الرحمان الدرقاوي إلى مأواه، وتقدموا إلى تبودة حيث عسكروا بمكان فوق دوار تبودة يعرف عند المحليين بـ«مَلاَّكَة الْحَلُّوف» أي حيث يتمرغ الخنزير. ويطل هذا المكان إلى الشمال على وادي أوضور ومنخفضاته كما يطل على قبائل بني أحمد واغزاوة (اغضاوة) وعلى بني مسارة. ورغم أن بعض الزرواليين ذبحوا بأمر من الشريف عبد الرحمن حتى لا يسبيهم المستعمر أو يغنم متاعهم، فإن فلول الجند الريفي بقيت في عدد من دواوير بني زروال. وهكذا استمر الفرنسيون بتبودة التي ستصبح منذئذ مركزا إداريا وعسكريا ثمانية أشهر. ثم تقدموا لتطهير ما بقي من فلول جند ابن عبد الكريم فكانت معركة «مازيغة» آخر دوار من فرقة بومعان في اتجاه الشمال. وقد خسر الفرنسيون فيها أرواحا كثيرة منها القبطان القائد للمعركة، ومع ذلك فانهم انتصروا في النهاية بعد أن لاذ الريفيون بالفرار إلى مناطق أخرى. ثم استكمل الفرنسيون احتلال بني زروال.

وكان احتلال فرقة بني إبراهيم بعد ثلاث حملات، وتهيب الفرنسيون كثيرا من دخولها لأن أول دوار يواجهونه لدخولها زاوية أولاد أخزر، وهي محصنة فوق جبل وعر وخاصة سفحه المطل على أولاد قاسم فكانوا يخشون تسلقه. وفعلا

---

(40) Daniel Rivet, op.cit, pp. 283-284 -

بعد استرجاعهم لمنطقة أولاد قاسم أرادوا احتلال الزاوية، وكان سيدي حمد الدرقاوي يقول لهم : «إذا لم تدخلوا الزاوية لم تدخلوا بني زروال»[41].

وهكذا حاولوا الهجوم بفيلق صغير. وبينما هم في الطريق سمع الناس بتقدمهم، فحمل رجل واحد السلاح، وهو حمو بن عبد السلام، وصعد «حافة التيران وقتل من جنود الاحتلال واحدا، ولكنه قتل هو الآخر. وكان سببا في تراجع هؤلاء وفي نفس السنة قاموا بهجمة ثانية، فاجتازوا دوار الزاوية، وفي دوار الصغيوريين الواقع شرقها قاوم بعض السكان بكمين نصبوه للمستعمر، فقُتل القائد بنطاهر الذي كان مرشد الجيش الفرنسي، فانقلب الجنود منهزمين.

وفي الهجوم الثالث قدموا بجيش كبير فتقدموا محرقين الدواوير وكان الناس قد فروا في اتجاه جبل ودكة في الشمال. وبعد إعلان السكان عن استسلامهم وتقديمهم الذبائح للفرنسيين عربونا على التسليم والطاعة. توقف الهجوم عند دوار الدُكّان. واستقروا على القمة المنبسطة لحافة التيران متخذين منها ثكنة للقيادة، ومحكمة للفصل بين الناس واستمروا هناك سنوات (انظر آثار الثكنة على الصورة رقم 12) ثم ارتحلوا إلى غفساي[42].

وقصارى القول ان الاثار المادية والرواية الشفوية بشكل خاص في موضوع التدخل الفرنسي في القبيلة تمد المشتغل بالتأريخ لبني زروال بمعلومات قيمة ــ كما بدا من هذا العرض ــ فثلثاه على الأقل رواية شفوية. ومما يزيد من أهمية هذه المصادر أنه لا يمكن الحديث عن تاريخ لهذه المنطقة دون اللجوء إلى الرواية الشفوية.

---

(41) الراوي الحاج سي عبد السلام بن محمد العلوي، من شرفاء زاوية أولاد اخزر العلويين دوار أولاد احزر فرقة بني إبراهيم بني زروال.

(42) نفسه.

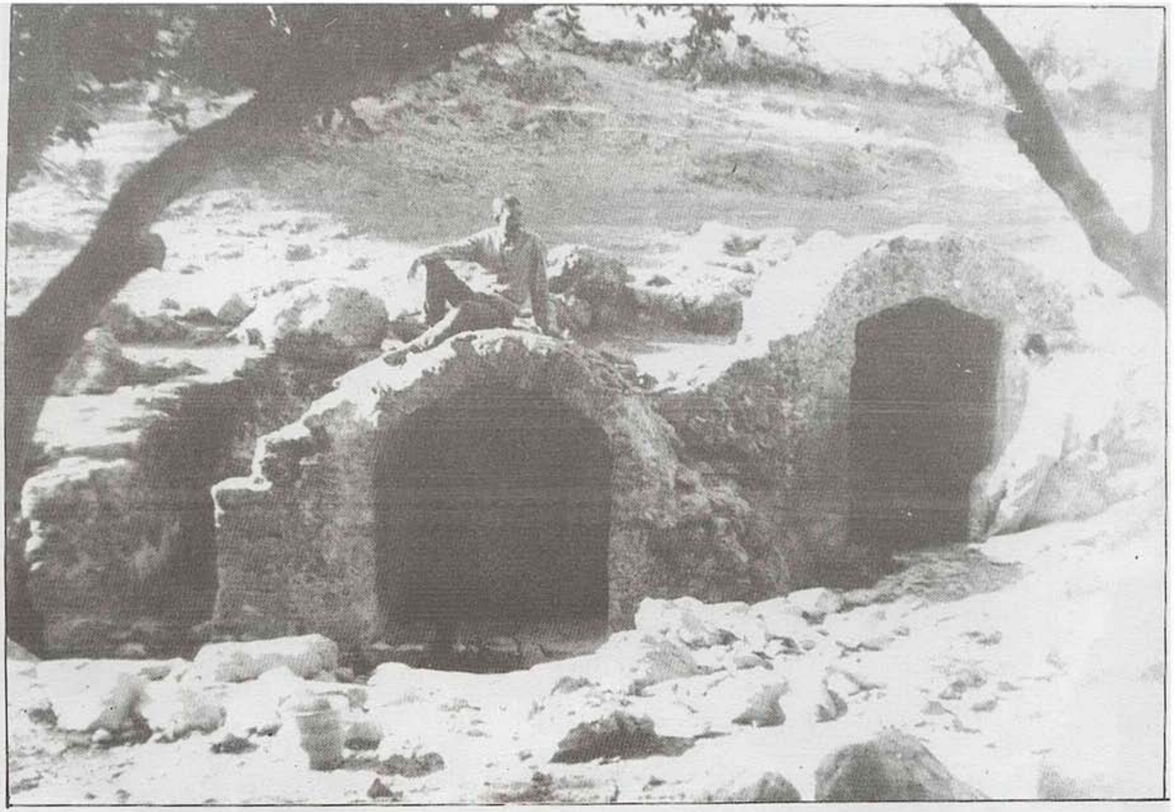

عين دوار تِسَمْلاَلْ فرقة اولاد قاسم بني زروال. توجد بالشمال الشرقي للدوار. تتكون من عينين ومرحاض ذهب سقفه. قال السكان ان العين الواقعة عن اليمين بناها فيلالة اي سكان تافيلالت، وهي تستعمل للشرب. والتي تليها قديمة لا يعرف من بناها وتسمى «عين اقْدِمْ» ومرحاضها فيه ساقية يمر فيها الماء من العين، وعليها يجلس الداخل ليقضي حاجته. فيذهب الماء بما القى الى خارج المرحاض. وهذا المرحاض شبيه بمراحيض الرومانيين الموجودة في وليلي.

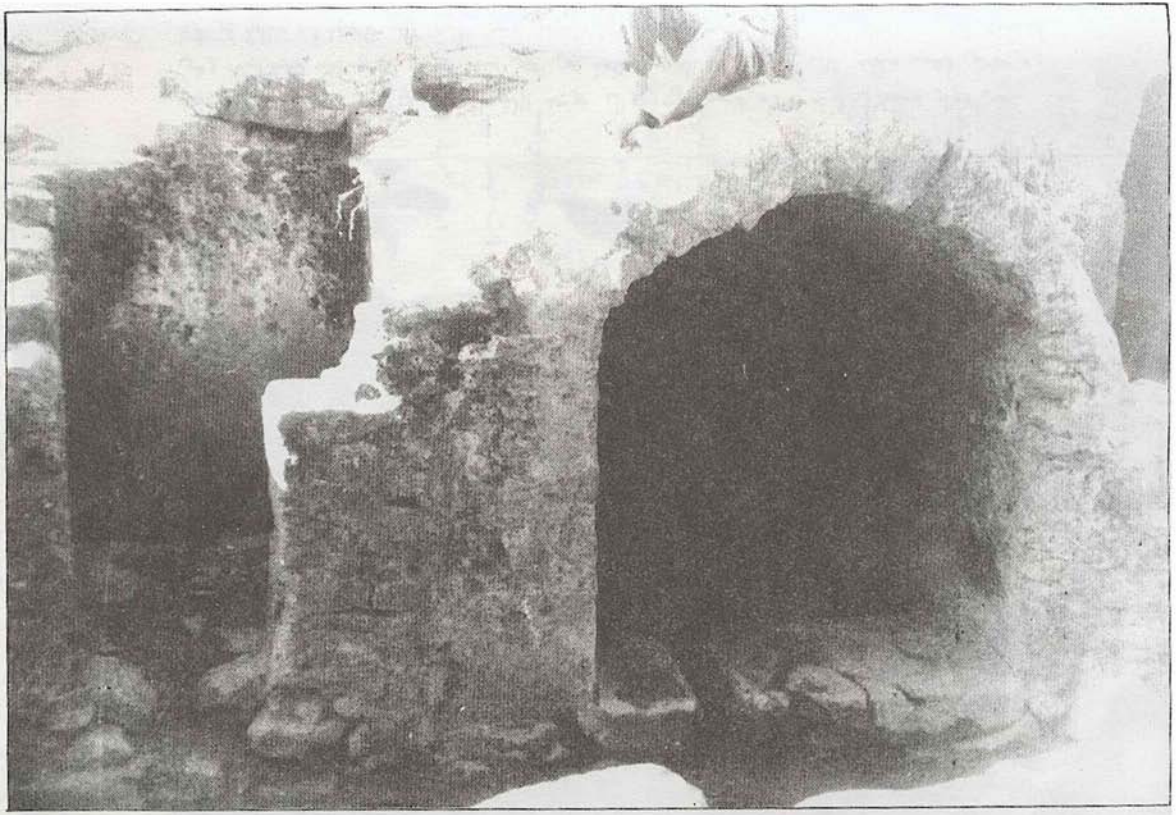

العين القديمة بدوار تِسَمْلالْ مع المرحضا الذي تهدم سقفه على يسارها وبداخل المرجاض تظهر الساقية التي يمر منها الماء حاملا المخلفات بعدا إلى باطن الأرض.

مأخوذة يوم الجمعة 1993/08/27 على الساعة 8 صباحا من الجهة الشمالية.

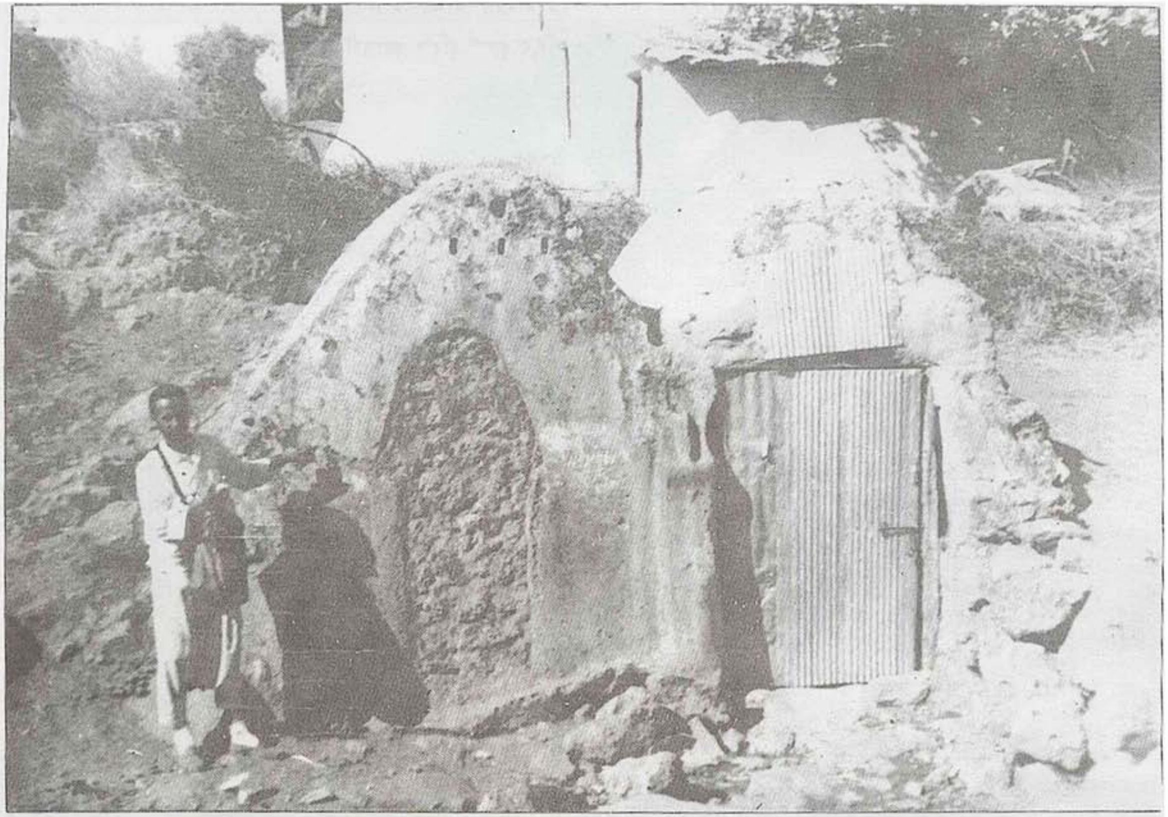

عين مع مرحاضها المغلق في دوار غَيْنْ مَجُوذْ من فرقة اولاد قاسم بني زروال. والدوار واقع إلى الجنوب الشرقي من دوار تسملال وبعيد عنه بكيلو متر واحد. والعين متشابهة البناء مع عين تسملال ويدعوها الناس «عَيْن مِيضَة» اي عين المرحاض.

مأخوذة صباح يوم الجمعة 1993/8/27 من الجهة الشرقية الشمالية للعين.

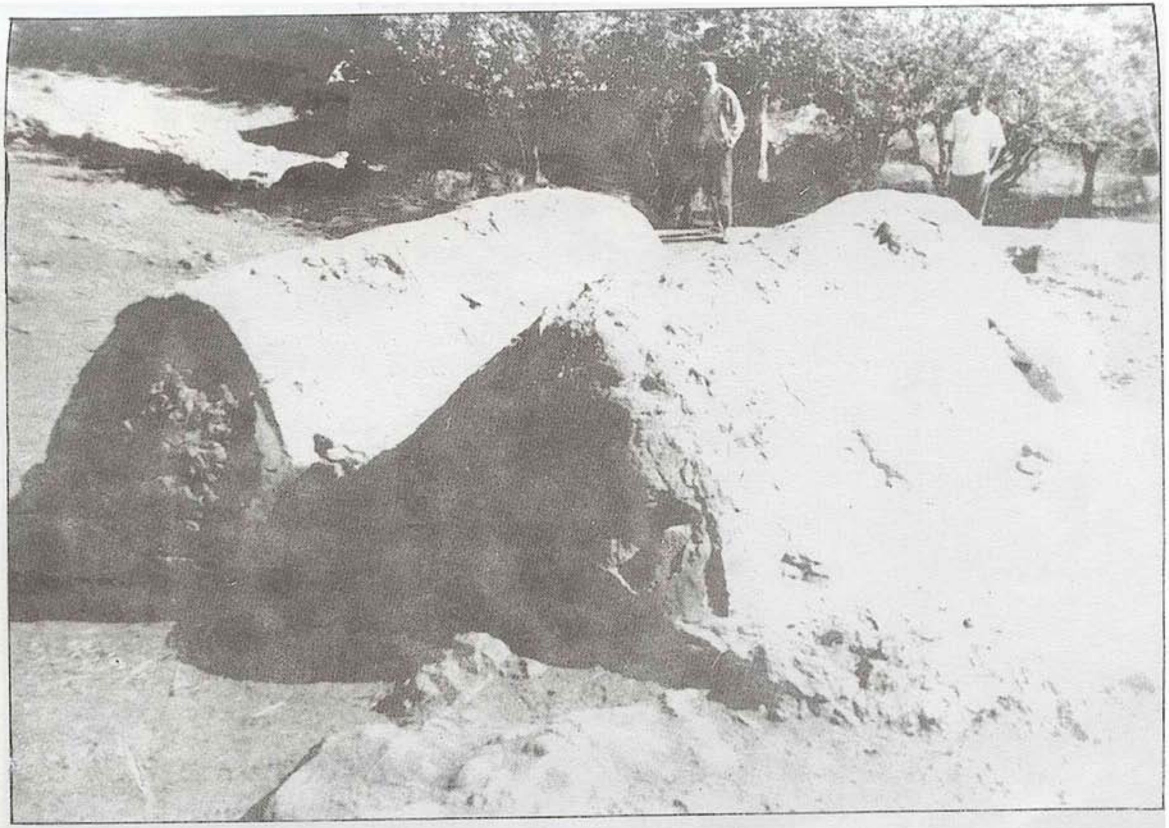

صورة خلفية لعين ميضة بدوار عين مجُوذ فرقة أولاد قاسم قرب غفساي قبيلة بني زروال.
مأخوذة يوم الجمعة 1993/8/27 صباحا من الجهة الجنوبية الغربية للعين.

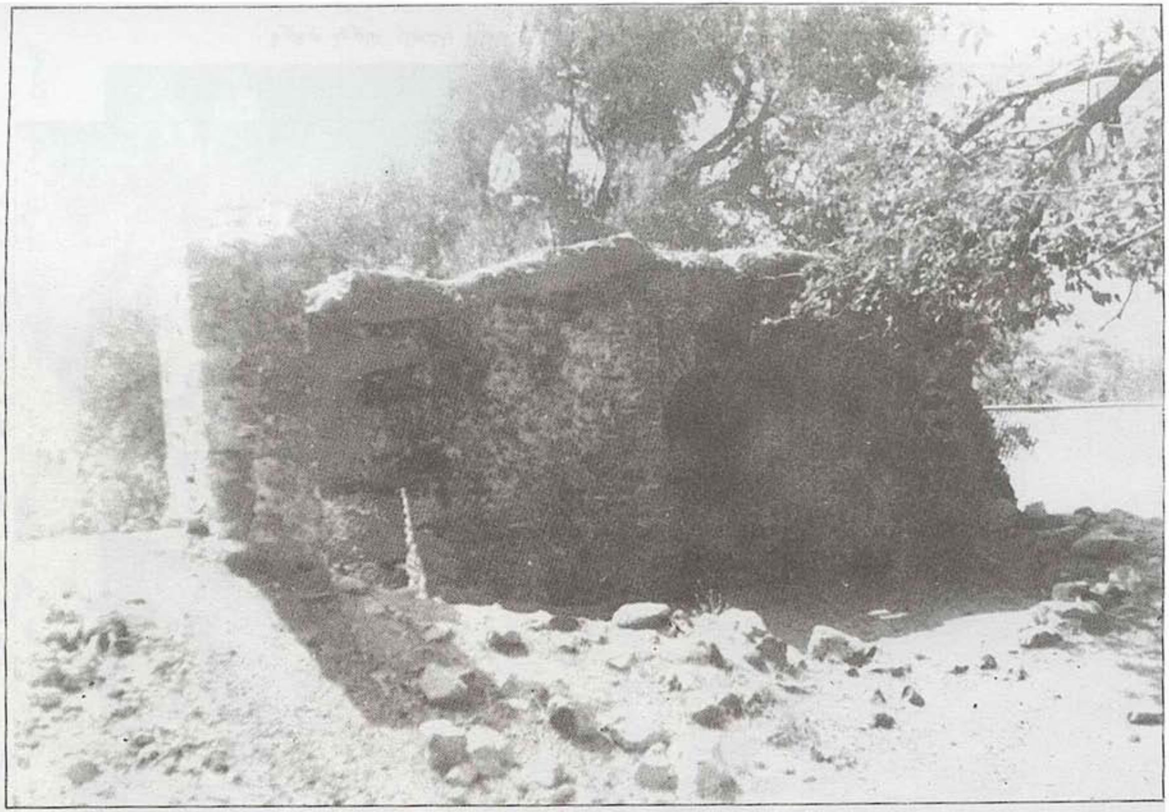

صورة تمثل اثر مسجد الشرع الواقع بدوار تازغذرة في جهته الشرقية. وهو مسجد بقي منه حائط القبلة مع المحراب. يجهل الناس تاريخه، ولكنه يشبه البنايات في فاس. وعند تحديد نوع البناء سنعرف في اي العصور بني، وفي عهد أي دولة.

الصورة مأخوذة يوم 1993/09/02

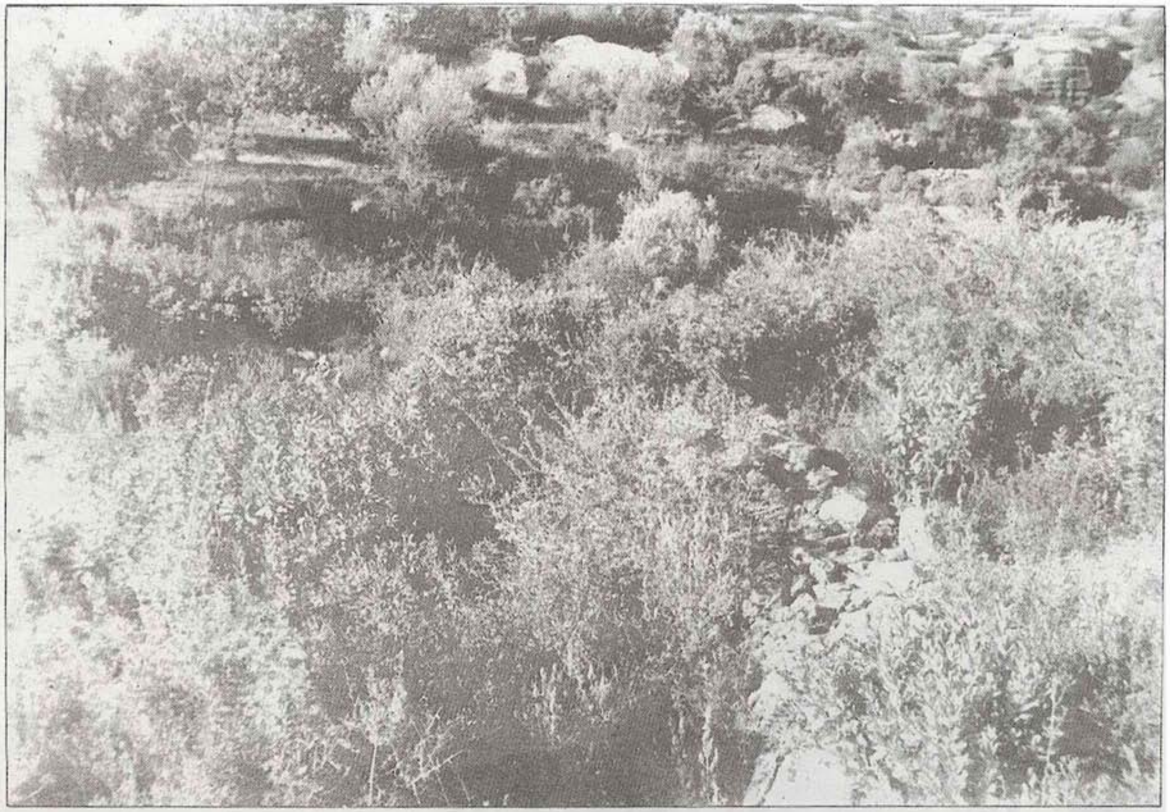

سور واساس لحجرة وحوله المنطقة المأهولة قديما. وهي مغطاة باشجار غابوية صغيرة.
مأخوذة مساء يوم الخميس 1993/08/26 من الجهة الجنوبية للقصبة وفي الزاوية اليمنى منها.

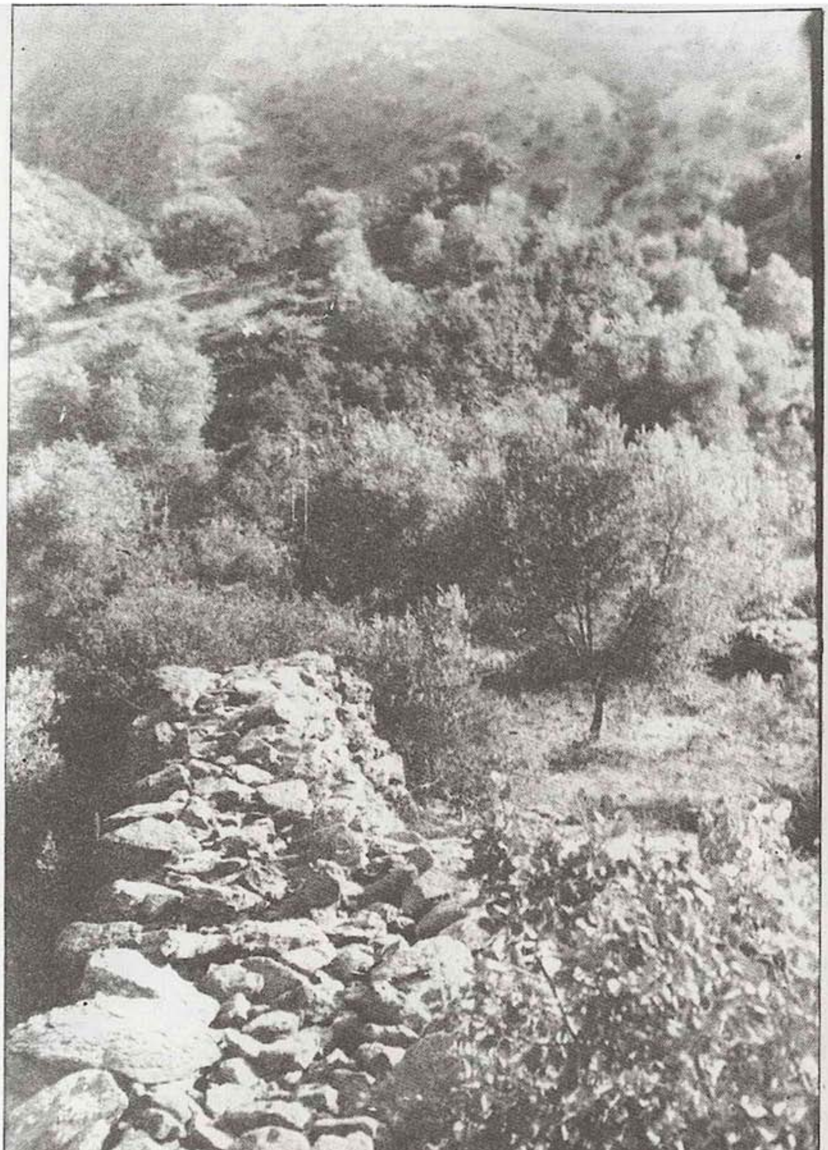

السور المحيط بالقصبة في الجهة الغربية وهو بعرض متر، ويمتد في اتجاه الشرق. وتغطي الاشجار الصغيرة اعلاه وهو مبني بالحجارة، وملحوم بالطين، وعلوه الباقي اليوم متر ونصف.
مأخوذ مساء يوم الخميس 1993/08/26 من على السور في شمال امتداده.

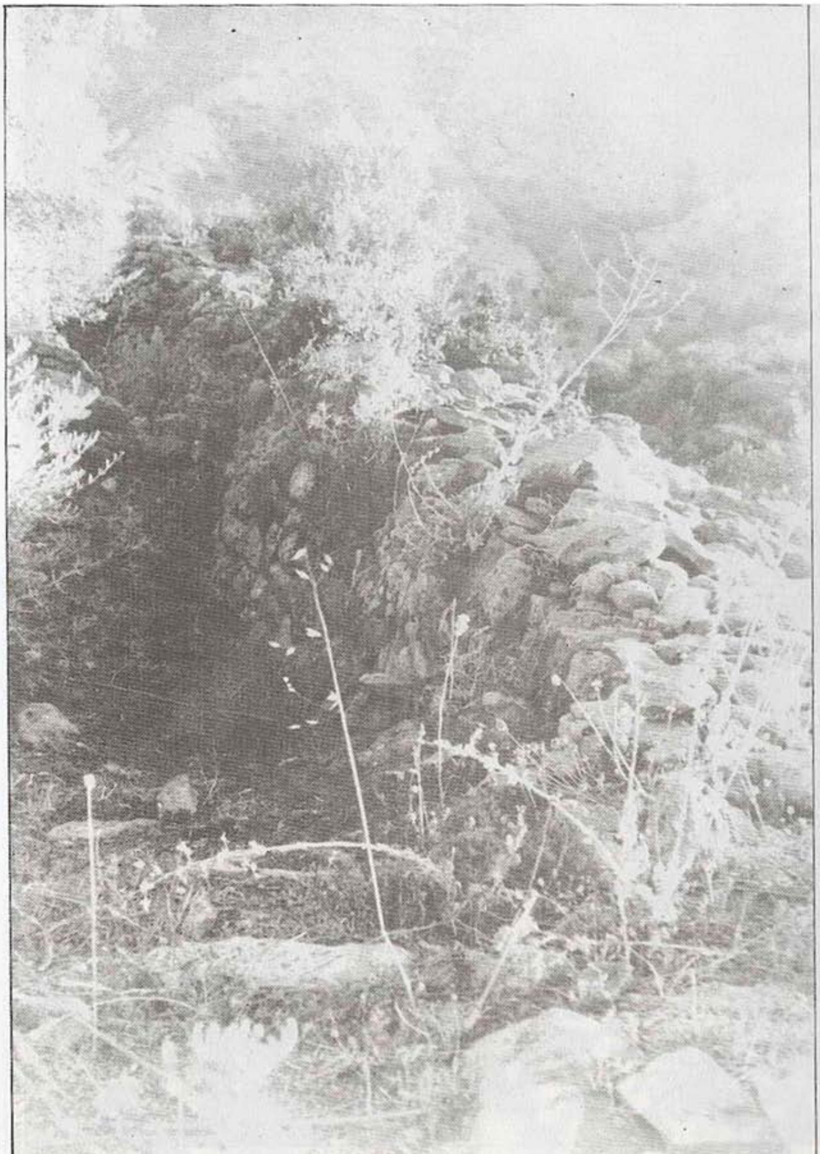

صورة السور المحيط بالقصبة تمثل علوه. وهو متر ونصف في الجهة الغربية. ودورانه في اتجاه الشرق. ويبقى فيه من العلو مترا واحدا.

مأخوذة مساء يوم الخميس 1993/08/26 من الجهة الجنوبية الشرقية للسور.

اثار الثكنة العسكرية المدعوة محليا «القاشلة الحمراء» على قمة مرتفع جبل تبودة المنبسطة. فرقة بومعان قبيلة بني زروال

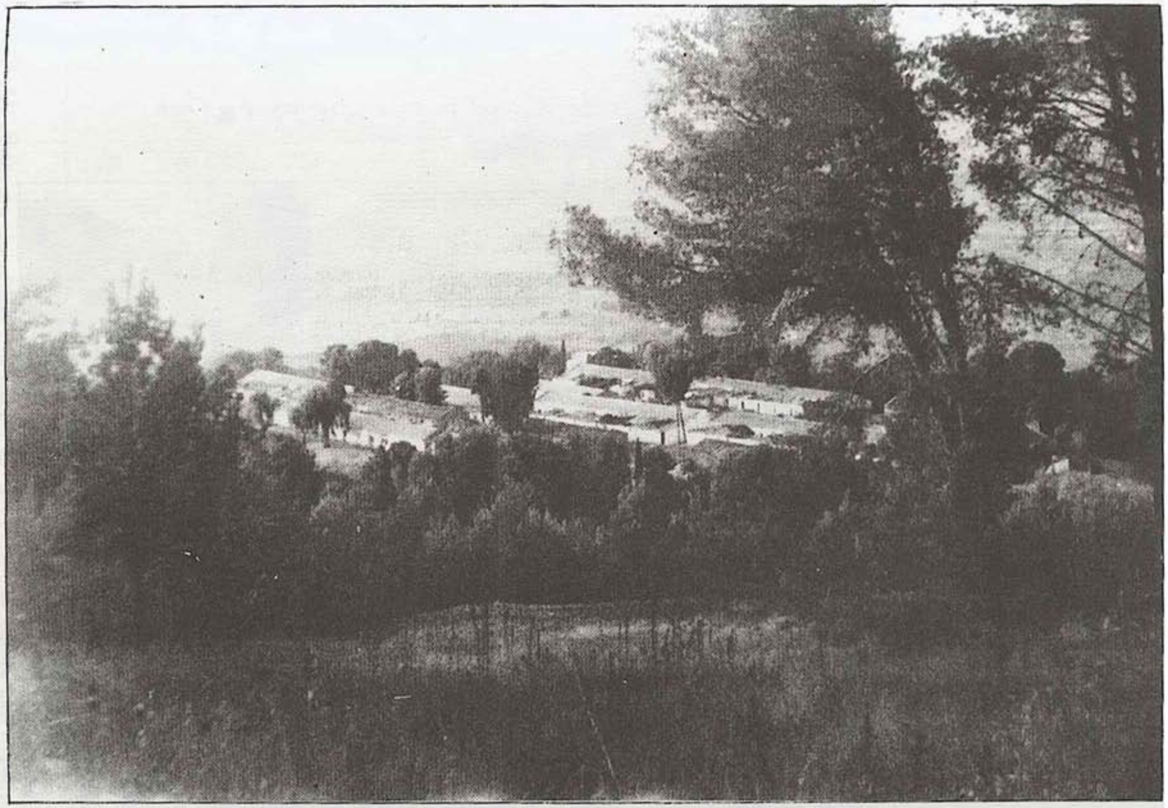

تمثل الحي الذي كانت تسكنه القوات المساعدة بغفساي، ويقع على قمة مرتفع منبسطة. والمرتفع اقل علوا من قمة جبل غفساي. والدور مسكونة اليوم. يسكنها مواطنون مدنيون مجانا.

[الصورة مأخوذة مساء يوم الأحد 1993/08/29].

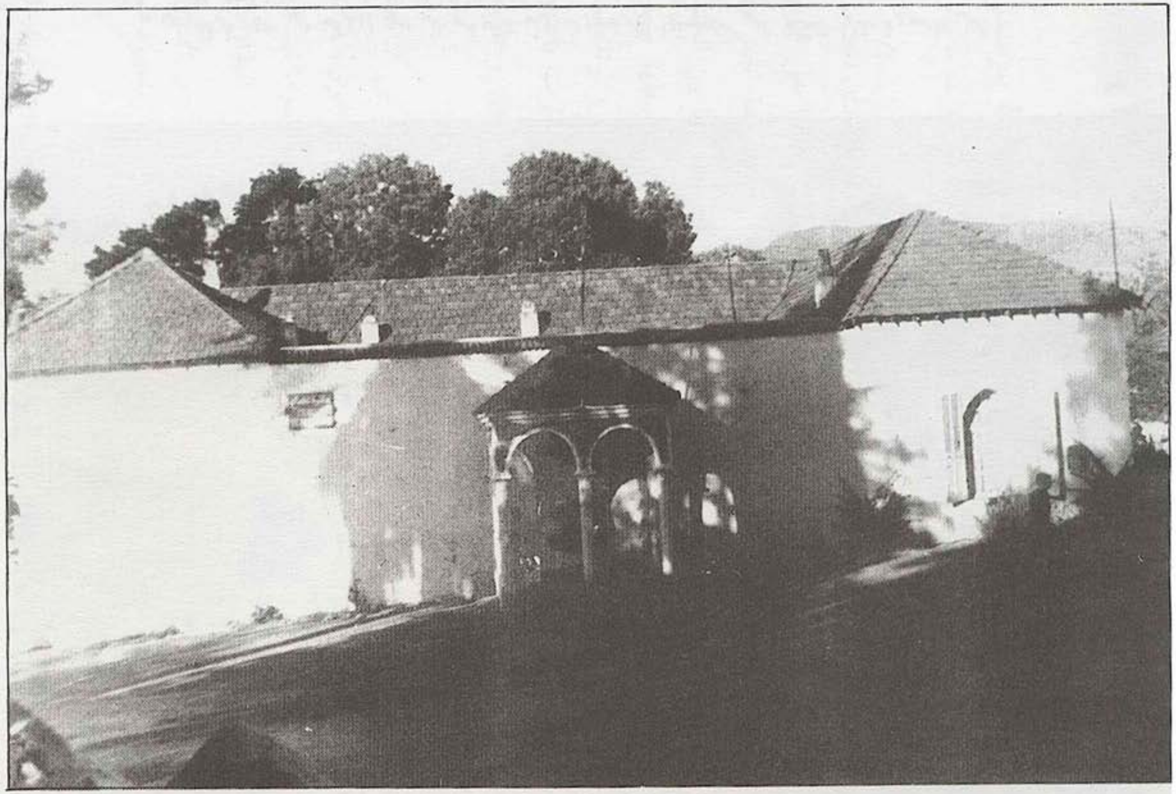

دائرة غفساي اليوم. وهي بناية استعمارية استعملت في عهد الفرنسيين قيادة، والبناء كما تركه الفرنسيون، لم يطرأ عليه اي تغيير.

[مأخوذة يوم الجمعة 1993/08/27 مساء].

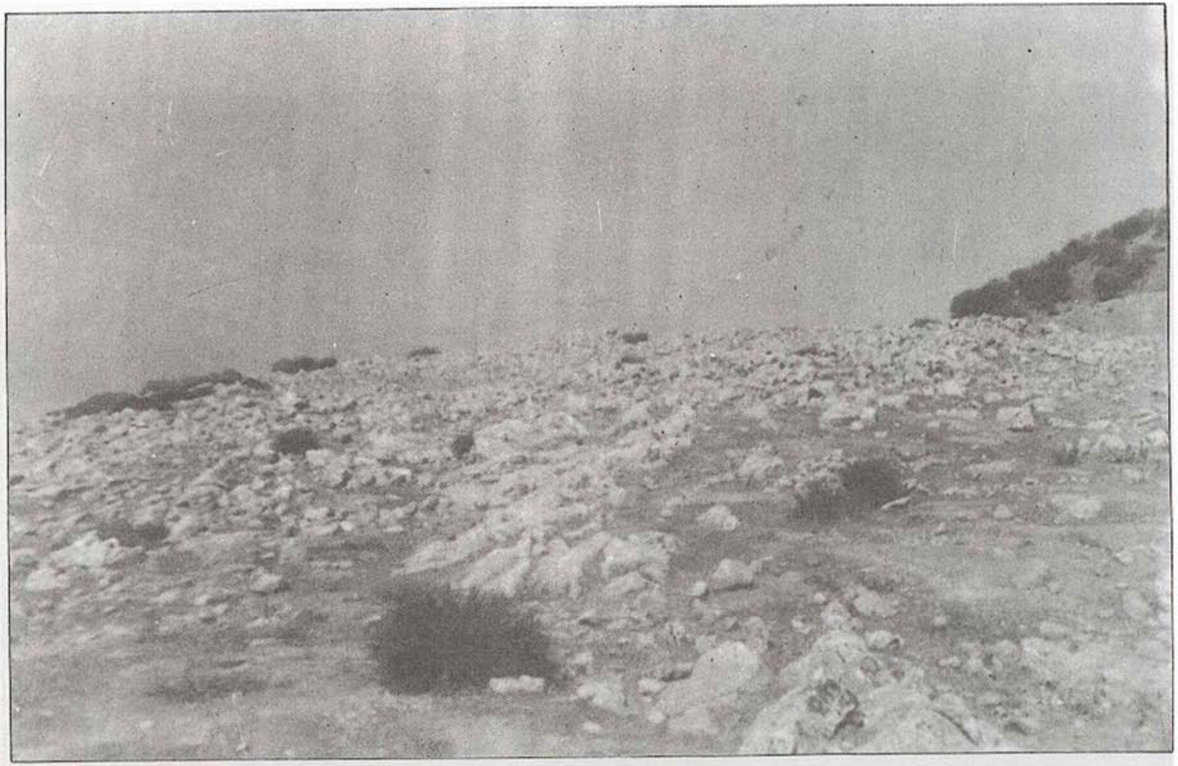

تمثل الصورة بقايا التكنة التي استعملها الفرنسيون أول دخولهم إلى بني زروال من جهة فرقة بني ابراهيم، ولمدة أربع سنوات قبل أن ينتقلوا إلى غفساي. وهي على حافة التيران جنوبا غرب زاوية أولاد الخزْ.

أحواز مكناس في الوثائق والأبحاث الفرنسية
نموذج : زرهون وبني مطير (1911-1937)

بوعسرية بوشتى
كلية الآداب ـــ مكناس

أود في البداية أن أبدي بعض الملاحظات التي تتعلق بهذا العرض، الذي اخترت له مجالا جغرافيا متنوع التضاريس، يمتد من شمال مكناس إلى جنوبها على طول يتراوح ما بين 50، 60 كلم، في حين لا يتعدى عرض هذه الرقعة الجغرافية 30 كلم، ويتميز هذا المجال الطبيعي بتنوع تضاريسه وتباين مناخه، ما بين الكتل التلية الريفية شمالا والمرتفعات الهضبية بالأطلس المتوسط جنوبا، يتوسطها سهل سايس مكناس، وبذلك جمعت أحواز مكناس ما بين بوادي السهول والمرتفعات المجاورة لإحدى «العواصم» الجهوية لإدارة الحماية الفرنسية التي استأثرت باهتمام المسؤولين العسكريين والسياسيين وباقي المتخصصين في مجالات أخرى، وخاصة منها المجال الاقتصادي وعلى وجه التحديد الفلاحة.

وينتمي سكان الأحواز المذكورة إلى عناصر متعددة يطغى عليها من الناحية العددية العنصر البربري، ويحترفون صناعة الفلاحة بشقيها الزراعي والرعوي، فوق أراضي تختلف أصولها العقارية ما بين الملكية الجماعية السائدة ـــ عموما ـــ في الجنوب، والملكيات الخاصة المنتشرة في الشمال، فضلا عن باقي أنواع العقارات الأخرى التي تنتمي للمخزن أو للكَيش أو الأحباس وكانت هذه الأراضي عرضة لاستيلاء المستوطنين وخاصة أخصبها وأنفعها وأكثرها مياها، سواء بمجهودهم الخاص أو بمساعدة حكومة الحماية.

وكانت منطقة زرهون تابعة إداريا لدائرة أحواز مكناس المعروفة بـ«بيروعراب» في حين أسس المسؤولون ملحقة دائرة الحاجب التي عهد إلى رئيسها بمهمة تسيير شؤون قبيلة بني مطير وجروان الجنوبية.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة إعطاء تعريف دقيق للبادية وخاصة بالنسبة لأحواز مكناس، غير ممكنة ويصعب تحديده على المستويين الجغرافي والاقتصادي، فماذا نقصد بالبادية، هل المجال الخارج عن أسوار المدينة بمسافة معينة ؟ أم نعتمد على نمط الإنتاج داخل الأسوار ومقارنته بما ينتج خارجها وما تقوم به القبائل من أنشطة رعوية زراعية ؟ إن المسألة بالنسبة إلينا لا تطرح على هذا المستوى السطحي، ذلك أن مدينة مكناس نفسها يطغى على أصحابها الطابع الفلاحي في ممارسة أعمالهم اليومية، بغض النظر عن ما ينتجه الحرفيون وأغلبه مرتبط بالإنتاج الحيواني أو الغابوي، وقد طغى هذا الطابع على الأهالي طيلة العصور السالفة ولغاية الفترة الاستعمارية الممتدة إلى نهاية العقد الرابع من هذا القرن، لدرجة أن عبد الرحمان بن زيدان في **إتحافه** ج 1، ص 139 نعت مكناس بـ : ... «حاضرة في بادية وبادية في حاضرة»، ويقصد بذلك أن بإمكان أهلها الاستغناء عن ما يجلب إليها من البادية سواء تعلق الأمر بالزروع أو بالدروع لتوفرهم على ما يكفيهم من الأراضي داخل الأسوار أو بجوارها، يستغلونها في الحرث والرعي.

وهكذا فتحديد مفهوم البادية القريبة من مكناس ليس بالأمر الهين أو بالسهولة التي يتصورها الباحثون، نظرا لخصوصية هذه المدينة التي طغى على نشاط أهلها الطابع البدوي وارتبط ما فضل من الأنشطة بالإنتاج الفلاحي، وليس هدفنا من إدراج هذه الملاحظات هو الإجابة عنها والتعمق في فهم مكونات البادية المكناسية وغيرها من البوادي والأحواز المغربية سواء كانت جبلية أو سهلية أو صحراوية، قريبة من الحواضر أو بعيدة عنها، لأن موضوعنا ليس فيلولوجي المنهج، ولكن القيام برصد أولي لبعض النماذج من الوثائق والدراسات والأبحاث التي تناولت أحواز مكناس الممتدة من الشمال إلى الجنوب في الفترة المتراوحة ما بين 1911-1937، فما هي طبيعة هذه المادة التاريخية، وما هو محتواها ؟ والمكتبات التي تحويها ؟ وليس في وسعنا تناول كل هذه المادة وتقديم جرد كامل لها، فهذا يتجاوز قدراتنا، نظرا لغزارتها وتنوع مواضيعها، لذلك سنكتفي بإعطاء بعض النماذج.

تختلف طبيعة هذه الوثائق والدراسات، تبعا للتسلسل الكرونولوجي، فقد اكتست ـــ في بداية الأمر ـــ الطابع العسكري نظرا لاكتساح القوات الفرنسية للمنطقة وتغيرت مواضيعها مع الاحتلال الفرنسي، فشملت جوانب اقتصادية

واجتماعية وسياسية ودينية وغيرها، فيما بعد، ولم تغفل العلاقات التي كانت لسكان زرهون وقبيلة بني مطير مع جيرانهم من القبائل الأخرى أو مع المدينة، والتنظيمات المستحدثة التي خضعت لها هذه العلاقات، وتحتفظ لنا مراكز الأرشيفات في كل من باريس ونانط ومكناس والرباط بأهم هذه الوثائق والأبحاث.

1 ــ مراكز الأرشيفات في فرنسا : يوجد أهمها في مدينة باريس بقصر فانسان التابع لوزارة الحربية وتعرف المكتبة الموجودة في هذا القصر بـ :

أ ــ المصلحة التاريخية للقوات الأرضية.

A- Service Historique de l'Armée de Terre (**S.H.A.T**).

ب ــ الكي دورسي بمقر وزارة الخارجية. B- Quai d'Orsay

ج ــ مركز الدراسات العليا العصرية حول إفريقيا وآسيا.

C- Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Modernes (C.H.E.A.M).

د ــ الأرشيف الديبلوماسي لمدينة نانط D- Archives diplomatiques de Nantes

باريـــس : NANTES, C.H.E.A.M, Quai d'Orsay, S.H.A.T.

تتوفر في مكتبة **S.H.A.T.** عدة تقارير ووثائق تضمها الصناديق والحزم الخاصة بأحواز مدينة مكناس وإقليمها، ويزيد عددها عن 300 صندوق وحزمة بالسلسلة التي تحمل رقم وحرف 3H وهي الرمز الخاص بالوثائق المغربية هناك، وتضم هذه الوثائق معلومات على سير العمليات العسكرية التي مهدت لاحتلال المنطقة، وردود فعل القبائل وموقف المخزن الحفيظي... ونذكر من بينها المراسلات المتبادلة بين الجنرال موانيي Moinier وحكومته في باريس، والأوامر التي كان يصدرها لقادة الجنود التابعين للمحلة التي كان يرأسها، والتقارير المفصلة التي أعدها عن سير الحملات العسكرية من فاس إلى مكناس سنة 1911، كما أن باقي الجنرالات المرافقين لهذه المحلة كتبوا تقارير في الموضوع، نذكر منهم : الجنرال كورو Gouraud والجنرال هنريس Henrys الذي أسندت له مهمة إخضاع قبيلة بني مطير سنة 1913، وكانت هذه التقارير تنسب لهؤلاء الضباط كما يلي :

Rapports d'ensembles du Général Moinier et Gouraud, Henrys sur les opérations militaires.

وتضم معلومات مفصلة عن الجوانب العسكرية من حيث عدد الجنود والفرق

التي ينتمون إليها وأنواع الأسلحة التي استعملوها، والأعتدة التي يحملونها ـــمهم على الدواب والجمال، والمؤونة وكل لوازم المعارك، ولم تغفل التقارير المذكورة، الأوصاف الدقيقة للمناطق التي اجتازتها الجيوش الفرنسية سواء من حيث إنتاج أراضيها وطبيعة السكن والسكان وظروف عيشهم، وما تمتاز به القبائل من خصائص قتالية على قلة عدتها وعتادها وتفوق الخصم الفرنسي عليها. ولم تخلو نشرات المعلومات Bulletins de Renseignements والمذكرات Notes من هذه التفاصيل التي تناولت مختلف ميادين الحياة اليومية بما في ذلك الجوانب الروحية كما جاء في مذكرة مطولة عن الزوايا في بلاد بني مطير تحمل عنوان :
Notes sur les confréries religieuses, Zaouias et sanctuaires en pays Beni M'tir.
خاصة تاريخ نشأتها وعدد مورديها والشرفاء الذين كان لهم تأثير قوي على المطيريين : البوكيليين والوزانيين والناصريين والكتانيين والقادريين والخياطيين والخماريين والحمزاويين والمشيشيين والتيجانيين... وقد بلغ عدد الأضرحة التي كانت منتشرة على طول أرض بني مطير وعرضها 180 منها 20 ذات قبب مرتفعة.

ومن بين الوثائق المهمة التي تحتفظ بها مصلحة قصر فانسان الخاصة بقبائل بني مطير وزراهنة، وما يتعلق بأصول السكان تلك التي تحت عنوان : جدادات القبائل Fiches des Tribus المتضمنة لأسماء فرق (Fractions) فخدات، عظام، ايغس، القبائل والدواوير التي تسكنها والأراضي التي تستغلها ورؤساؤها وعدد سكانها وعلاقاتها مع باقي الفرق الأخرى وسير أحوالها الإدارية وعاداتها والإنتاج الاقتصادي الذي تتخصص فيه، المرتكز على الفلاحة بالدرجة الأولى فوق أراضي اختلفت طبيعتها العقارية وهي التي كانت موضوع مذكرة للقبطان نانسي Nancy رئيس دائرة مكناس المؤرخة بـ :
Le capitaine Nancy; Note au sujet du régime de la propriété (1913/4/21) foncière dans le cercle de Meknès. تناول فيها الحديث عن أنواع الأراضي بأحواز مكناس وطرق استغلالها ومالكيها أو من لهم حق الانتفاع فقط، وتناول نفس الموضوع أحد طلبة المدرسة الوطنية الإدارية ـــ الشعبة الاقتصادية والمالية ـــ واسمه برات : Prate (Alain) : Le problème Foncier dans les environs de Meknès.

وخلص الدارس إلى تعقيد المشكل العقاري بأحواز مكناس نظرا لتعدد أنواع الأراضي والصعوبات التي واجهتها حكومة الحماية أثناء الاستحواذ على هذه الأراضي.

وخصصت وثائق أخرى للوضعية المادية (الثروة) والأسرية لقواد زرهون وبني مطير تتضمن الجداول الخاصة بالمعلومات الشخصية لهؤلاء: Tableaux des commandements des Tribus وتحتوي على معلومات مفصلة عن هؤلاء القواد وعائلاتهم والمناصب الإدارية التي أسندت لهم قبل 1912 وبعدها، وعدد الفرق التي إلى نظرهم، والثروة التي حصلوا عليها سواء الأراضي أوالدور والمواشي والدواب، ونصيبهم من مداخيل الترتيب والأسواق، في حين نجد معلومات مكملة لما سبق ذكره في الوثائق التي تحمل عنوان: Fiches de Renseignements concernant la situation de Fortune de Caids et Chiokhs تخص القواد المتعاقبين على حكم بني مطير كـ: إدريس أورحو (1912-1937) وحدو نهموشة (1919-1938) أو أولئك الذين حكموا زرهون الشمالية قيادة مولاي إدريس وهما: عمر ولد الصنهاجية (1919-1931) والغالي المرنيسي (1931-1953) أو زرهون الجنوبية قيادة لمغاصيين: قاسم (1921-1937) علال (1938-1946) إبراهيم (1947-1953) أولاد قطيرة.

ولا تخلو وثائق قصر فانسان الخاصة بمنطقة زرهون وبلاد بني مطير من فوائد تاريخية أخرى، كما هو مثبت في المذكرات الصادرة من جهات مسؤولة كما هو الشان بالنسبة للوضعية القانونية للأراضي التي توجد عليها قبيلة بني مطير وكمثال على ذلك:
Note sur les Beni M'tir et sur la situation Juridique du territoire occupé par eux.
وأصل هذه الأراضي وطرق استغلالها وإنتاجها، وتوجد تفاصيل هذا الإنتاج في التقارير الفصلية التي كانت تعدها مديرية الفلاحة Rapport Trimestriel, Agriculture, Commerce التي تشتمل على معلومات خاصة بطرق الإنتاج والأدوات المستعملة والمردود والرواج التجاري للفلاحة، وعلاقة الفلاحين فيما بينهم، وأشكال التعاون مع بعضهم (الخماس، الزوجة، السهمة...) على المستوى الزراعي والآفاق المفتوحة في وجه المعمرين في أحواز المدينة وهي ما كانت موضوع بحث أعده برطو:
Borthaut, Perspectives Agricoles des environs de Meknès (1924).

في حين هناك أشكالا أخرى تخص تربية الماشية وإنشاء تعاونيات جماعية وخاصة منها خلق حظائر أهلية مشتركة، وذلك بسبب تقلص الأراضي «الجموع» نظرا لامتداد أراضي الاستيطانين — الخاص والرسمي — فوقها، ومثال على ما ذهبنا إليه يتجلى في هذا التقرير الذي يحمل نفس العنوان :

Rapport d'ensemble : Situation Politique et Economique annexe : Questions Musulmanes, 1ère Partie Documentation.

Une Forme de la Coopération Indigène : les Bergeries Communes en pays Beni M'tir.

وفي مجال الدراسات — المرقونة — التي يرجع الفضل في إعدادها إلى المسؤولين العسكريين منهم والمدنيين، تتصدرها دراسة القبطان سافان Savin حاكم ملحقة بني مطير بالحاجب المعنونة بـ : **Tribu Beni M'tir : côte 3H435** التي أنجزها في بداية 1928، وتناول فيها حدود المنطقة وأصول سكانها وتاريخ استقرارهم بها، والقواد الذين تولوا الحكم في بداية عهد الحماية وهم :ـإدريس أورحو، الجيلالي أوعلا. وميمون اختار، ثم بعد ذلك صارت القبيلة مقسمة بين قائدين هما إدريس أورحو جنوبا، وحدو نهموشة شمالا (منذ 1919)، وتطرق سافان إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال الفرنسي، بما في ذلك نظام الملكية العقارية الذي تخضع له عملية الإنتاج بنوعيه التقليدي الأهلي والعصري الاستيطاني، وما طرأ عليها من تطورات أفضت بالأوربيين إلى السيطرة على أهم وأجود الأراضي الزراعية، وما أدخلوا عليها من تغييرات في أساليب الإنتاج واستغلال مفروض لم يغير من واقع الأهالي المطيريين أي شيء، فبقيت الهياكل الزراعية على ما هي عليه. ما خلى في بعض الجوانب المتعلقة بتربية الماشية، كما سبقت الإشارة، حيث أنشأت بعض الحظائر الجماعية التي كانت موضوع دراسة أحد الطلاب المنتمين إلى المدرسة الإدارية بالرباط سنة 1951 واسمه دومنيك شاتيون.

Dominique Chatillon : Les Bergeries Collectives d'El Hajeb, Etude critique; Projet de réforme et d'extention.

وتناول الباحث في هذه الدراسة الوضع القانوني لهذه الحظائر، وظروف نشأتها سنة 1935 وتطورها بعد ذلك.

ويوجد بـ : C.H.E.A.M نفس عنوان البحث السابق أنجزه المراقب المدني دوبيوسن سنة 1937 **Dubuisson : Bergeries collectives d'El Hajeb** وتقدم به لنيل شهادة الدراسات الإدارية العليا **Brevet et Hautes Etudes d'Administration Musulmane**

كما كانت عيون المياه والأودية مواضيع العديد من المراسلات والدراسات المرقونة الموجودة بأرشيف قصر فانسان وبالأرشيف الديبلوماسي بمدينة نانط، ونكتفي بذكر الصندوق رقم 250 — بنانط — الخاص بوادي بوفكران والأشغال المنجزة على طوله والسواقي التي ربطت بينه وبين العيون والأودية الأخرى، ثم الملف المعنون بـ : **Projet d'amélioration, à porter à l'utilisation des ressources en eau d'irrigation dans les Beni M'tir.**

وتناول نفس الموضوع هاردي المراقب المدني بملحقة المراقبة المدنية للحاجب **Hardy : Sur le problème de l'Eau dans les Beni M'tir.**

وهناك دراسات مونوغرافية مطبوعة، خاصة بإقليم مكناس (سنة 1914) — بما في ذلك بني مطير وزرهون — وأهمها تلك التي أعدها القبطان أرنو Arnaud من قوات المشاة الاستعمارية الملحق بمصلحة الاستعلامات غرب المغرب : **Arnaud : Monographie de la Région de Meknès**

وتضم هذه الدراسة معلومات دقيقة حول جغرافية المنطقة وتاريخها معززة بالجداول الإحصائية والخرائط التوضيحية الخاصة بالإنتاج الفلاحي والتطور الديمغرافي.

ومن بين المؤلفات المرقونة عن بني مطير، نذكر كتاب عباس وهو عبارة عن مونغرافية للقبيلة : **Abes (Med) : Monographie d'une Tribu Berbère. Les Aîth N'DHIR. Publication du comité d'études, des Archives Berbères de Rabat 1917.**

وتناول المؤلف في هذه الدراسة مختلف الجوانب الجغرافية للمنطقة (مناخ — مياه — تربة — سكان 1915 : 18.099ن) والترتيبات الإدارية والمعاملات والتطورات التاريخية للقبيلة قبل 1830 وما بعد هذه السنة إلى حدود الحملة الفرنسية عليها بقيادة الجنرال هنريس سنة 1913، هذا فضلا عن التنظيمات الاجتماعية بما في ذلك النظام العقاري للأراضي التي تستغلها قبيلة بني مطير، وتنظيم المعاملات بين فرقها وأفرادها سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي للشركات الفلاحية : الخماس والسهمة، وفي الرعي والضرائب العينية التي تدفع للقواد — وتطرق عباس في آخر كتابه إلى الحديث عن الجانب الروحي كانتشار الدين الإسلامي في وسط السكان، واعتقادهم في بركة الشرفاء ودور المرابطين والتمسك بالزوايا، وانتشار المسايد القرآنية والمواسم الفصلية والسنوية، وختم

الكتاب بترجمة بعض النصوص البربرية الشفوية إلى اللغة الفرنسية، جعلها ملاحق تخص أزرف والحروب والسرقة والزطاطة...

ومن بين الدراسات التي تسترعي انتباه الباحث في أحواز مكناس ـــ باستثناء بني مطير ـــ وخاصة منطقة زرهون، نذكر ما كتبه المراقب المدني أوليفيي سنة 1937

Olivier : Mémoire sur l'Evolution des Tribus de la Banlieue de Meknès depuis l'occupation française : Zerhoune...

وضمن الباحث هذه الدراسات معلومات دقيقة معززة بالخرائط والرسوم البيانية تشمل تطور عدد السكان، والمساحات المزروعة وأنواع الإنتاج الفلاحي وإحصاءات مداخيل الترتيب،...

ويعتبر بحث أوليفيي من المصادر المهمة التي لا يمكن لأي مهتم بالمنطقة الاستغناء عنه، إضافة إلى أبحاث أخرى سندرس عناوينها في نهاية هذا العرض.

ومن بين المؤلفات التي تهم الأحواز التي نحن بصدد الحديث عنها ـــ إضافة إلى باقي أنحاء المغرب ـــ نخص بالذكر الفهارس الخاصة بالجانب الديمغرافي التي صدرت عقب نهاية كل إحصاء ـــ 1921 - 1926 - 1931 و1936 ـــ المتضمنة للاحصاءات الدقيقة عن كل قبيلة أو فخدة أو دوار بما في ذلك الجانب البشري والعمراني، وأصل السكان وأنواع البناء... وأهم هذه الفهارس وأشملها هو الذي أعده «لانكر» الصادر سنة 1941 في 778 صفحة :

Lancre (P) : Répertoire des Agglomérations de la Zone Française de l'Empire Cherifien Classés par Tribus et Fraction de Tribus. D'après les résultats du Recenssement quinquenal du 8 Mars 1936.

لقد اقتصرنا على ذكر بعض النماذج من الوثائق والدراسات المرقونة والأبحاث المطبوعة الخاصة بمنطقتي زرهون وبني مطير، وذلك لصعوبة سرد وإحصاء الأرصدة الوثائقية أو الصدرية نظرا لكثرتها وتنوع مواضيعها، وليست هذه المادة التاريخية وحدها المحفوظة في مصالح الأرشيف بباريس ونانط، الخاصة بالمنطقتين المذكورتين، ولكن هناك أرصدة أخرى في كل من مدينة مكناس والرباط.

I ـــ مراكز الأرشيفات في المغرب :

مكناس :تتعد هذه المصالح بتعدد الإدارات الفرنسية، ونكتفي هنا بالاقتصار

على أهمها التي لأرشيفها علاقة مباشرة بالمجال الجغرافي الذي حددناه موضوعا لهذا العرض، وهي مصلحة المحافظة العقارية وإدارة الأملاك المخزنية.

المحافظة العقارية : تضم هذه المصلحة ملفات المعمرين الذين استوطنوا المنطقة وأولها خاص «**بإميل بانيو**» Emile Pagnon وتشتمل هذه الملفات على معلومات في غاية الأهمية، تبدأ بمعرفة أصل الأرض المستولى عليها، والطريقة المؤدية لذلك ومساحتها وموقعها وحدودها والثمن الذي بيعت به، والحالة العائلية للمعمر وموطنه الأصلي، كما توجد وثائق أخرى داخل هذه الملفات لعقود البيع المتعددة، وعقود رفع اليد في حين تناولت باقي الوثائق السلف من الشركات المختصة بذلك، ولوائح أسماء الأراضي الموضوعة رهن إشارة المستوطنين كل سنة :

Lots de Colonisation désignés au Tableau (Vente), par la Conservation de la Propriété Foncière de Meknès.

وتحتوي الكتيبات التي تصدرها المصلحة المكلفة بتوزيع هذه الأراضي وهي : إدارة أملاك الدولة الشريفة معلومات إضافية غنية تحت عنوان :

Administration des Domaines de l'Etat Cherifien : Cahiers des Charges pour parvenir à la Vente des Terrains domaniaux dits.

وكانت دفاتر التحملات هاته الصادرة كل سنة تتضمن أسماء الأراضي التي وضعت رهن إشارة المعمرين الذين يدخلون ضمن إطار الاستيطان الرسمي، وموقعها ومساحتها والثمن الذي حدد لكل قطعة، والشروط التي ينبغي توفرها في المستفيدين، وطريقة البيع — القرعة أو المزايدة Adjudications — والنسبة المخصصة لكل صنف من المعمرين (25 % لمعطوبي الحرب بعجز 60 %، 50 % للأوربيين الذين قضوا سنتين على الأقل في المغرب، 25 % للمهاجرين الذين لا ينتمون إلى الصنفين الأولين).

إدارة الأملاك المخزنية : تتوفر هذه الإدارة على أرشيف غني لكنه غير منظم، ويضم هذا الأرشيف سجلات ضخمة بعضها في حالة سيئة، ومع ذلك فإن المعلومات المدونة فيها مفيدة للباحث، وتخص الممتلكات العقارية خارج المدينة وداخلها التي صارت في ملكية المعمرين، وتحمل هذه السجلات عناوين :

Biens de l'Etat : Immeubles et Lotissements Domaniaux Ruraux. Le présent Registre contenant 250 Feuilles Juin 1937.

وتسجل بهذه الدفاتر الكبرى أسماء الأراضي وأرقامها الترتيبية ومساحتها وأرقام تسجيلها في المحافظة العقارية ونوعها (بورية أو مسقية) وثمن البيع وطريقة التسديد الشهرية لمدة عشر سنوات في الغالب...

وبعض هذه السجلات يحمل عنوان : Circonscription domaniale de Meknès Rural I de 1-216.

وتشتمل هذه السجلات على لوائح بأسماء المعمرين الذين شملتهم عملية توزيع الأراضي كل سنة Domaines, Terrains cédés à la colonisation. Programme de colonisation de 1920...

وتتصدر هذه القوائم أسماء لكبار المعمرين جنوب مكناس بأرض الحاج قدور، وهو اكوتريي AUCOUTURIER، وبجنوب المدينة ايميل بانيو EMILE PAGNON وقد خصصت سجلات كاملة لأراضي المعمرين.

Registre : Ruraux. II ... 217 à 470. Soummier de consistance des Immeubles Domaniaux Situés en Tribus. Ruraux II Meknès. Lots de colonisation attribué à ....

دائرة أحواز مكناس : تتوفر على تقارير مرقونة عن منطقة زرهون بحكم أنها كانت تابعة إداريا لها بقيادتها الجنوبية بالمغاصيين، والشمالية بزاوية مولاي إدريس، وتهم هذه التقارير الجوانب الإدارية بالدرجة الأولى، هذا فضلا عن وثائق قليلة عبارة عن مراسلات في مواضيع شتى، لكن فقدت أغلب هذه المادة التاريخية وأتلفت منذ سنة 1956، ولم يبق منها إلا شذرات صارت عرضة للضياع والتهام الأرضة لها.

قبل الانتهاء من سرد بعض النماذج من الوثائق والمصادر التاريخية الخاصة بزرهون وبني مطير الموجودة في مراكز ومدن متعددة، لابد من الإشارة إلى أن قسم الوثائق التابع للخزانة العامة في الرباط، يضم مجموعة من الملفات بالطابق الأول محفوظة داخل ملفات مازالت يد الباحثين لم تصل إليها بعد، ونذكر من بينها الملف الخاص بالقايد عمر ولد الصنهاجية قائد زرهون الشمالية.

خلاصة :

تكون الأرصدة الوثائقية والدراسات والأبحاث المرقونة أو المطبوعة، الخاصة بمنطقة زرهون وبني مطير، سواء الموجود منها في باريس أو نانط، ومكناس أو

الرباط، أرشيفا ومصدرا مهما للبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري والثقافي والروحي لأحواز مكناس الشمالية والجنوبية، وهي كثيرة العدد غزيرة الفائدة، خاصة وأنها صادرة من إدارات ومسؤولين متخصصين سواء كانوا ضباطا عسكريين أو مراقبين مدنيين أو حاكم الإقليم، على دراية كبيرة بالأحواز المذكورة، أو قام بها طلاب، اجتهدوا ما وسعهم الاجتهاد في ضبط معلوماتهم، مما يجعل الباحث الحالي يطمئن إلى أغلب المعلومات التي جاءت في هذه الوثائق والأبحاث والاستفادة منها لجعلها مشروع كتاب متكامل عن المنطقة في المستقبل.

بعض الدراسات الخاصة بزرهون :

- Abés : Notice sur le Zerhoun (Archives de la direction des affaires Indigènes, Rabat 1914, p. 13).
- Thivend : Aperçu sur le massif du Zerhoun (Mémoire de stage présenté par Thivend, contrôleur civil stagiaire 1929, aux archives du contrôle civil Rabat).
- Brunel (R) : Essai sur la confrérie religieuse des Aïsaoua au Maroc (Paris Geuthner) : donne la répartition des adeptes de la Secte dans les Villages du Zerhoun.
- Herber : Une fête de Moulay Idriss (Janvier 1916). Les Hamadcha et les Dghoughiyyin (dans Hesperis 1923 pp. 217 et suiv.) sur les villages Rifains et peuplement actuel du Zerhoun.
- Dresh (J) : Le Massif de Moulay Idriss (Maroc Septentrional). Etude de Géographie Humaine, Annales de Géographie 1930 (15 Sept.). pp. 496 à 510 Trés au point.
- Herber : Technique des poteries Rifaines du Zerhoun (dans Hespéris 1922 pp. 241 à 253).
- Herber : Un four à chaux à Moulay Idriss Zerhoun (dans Hespéris 1923, 3ème Trimestre).
- Berthier (Paul) : Essai sur l'histoire du massif de Moulay Idriss de la conquête musulmane à l'établissement du protectorat français. Préface de Henri Terrasse. Editions Felix Moncho Rabat 1938.
- Quai d'Orsay : Maroc. Dossier 769-770. Statistiques démographiques des Territoires compris dans la Zone française au Maroc 1924.
- Résultats statistiques du recensement de la population de la Zone Française de l'empire Chérifien, effectué le 8 Mars 1931, Imprimerie Nouvelle, Rabat.

Contributions en langue arabe

عروض باللغات الأجنبية

Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines - Rabat

SÉRIE : COLLOQUES ET SÉMINAIRES N° 77

LA CAMPAGNE A TRAVERS L'HISTOIRE DU MAROC

Coordination :

Brahim BOUTALEB

1999

VOLUBILIS ET SON ARRIERE PAYS

A. AKERRAZ
I.N.S.A.P. — Rabat

Les travaux consacrés aux campagnes dans le Maroc à l'époque antique se sont développés surtout à partir des années 70[1]. Plusieurs régions ont été étudiées en rapport avec les villes antiques principales. Mais cette orientation n'est pas née brutalement. Elle est le fruit de nombreuses prospections archéologiques qui ont débuté avec les explorations du XIXe et se sont continuées pendant tout le XXe siècle. Ces différentes reconnaissances ont abouti dans les années 60 à l'établissement d'Atlas archéologiques qui regroupent tous les sites reconnus essentiellement dans les régions de Tanger, Tamuda, Lixus et Volubilis[2]. La première étude exhaustive est l'œuvre de M. Ponsich qui a tenté d'étudier la ville antique de Tanger à partir de sa campagne[3].

Le travail que je présente ici à propos de la région de Volubilis, est un travail collectif que j'ai pris la liberté de vous soumettre au nom de l'ensemble de l'équipe qui a travaillé à son élaboration. La prospection archéologique de la région de Volubilis est un programme de coopération maroco-français réalisé pour le Maroc par l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine et pour la France par l'UMR...[4]. Ce programme consiste à étudier le bassin de l'oued Sebou et de ses affluents.

POINTS DE METHODE

Avant de présenter notre région il n'est pas inutile de résumer en quelques

---

(1) Nous entendons par Maroc antique le triangle formé par les villes de Tanger, Sala et Volubilis, qui constituait la province de Maurétanie Tingitane à l'époque romaine.

(2) A. Luquet, «Contribution à l'Atlas archéologique du Maroc. Région de Volubilis», dans *B.A.M.* 5, 1964, p. 291 – 300 ; M. Ponsich, «Contribution à l'Atlas archéologique du Maroc. Région de Tanger», dans *B.A.M.* 5, p. 253 – 290 ; *Id.*, «Contribution à l'Atlas archéologique du Maroc. Région de Lixus, dans *B.A.M.* 6, p. 377 – 423 ; M. Tarradell, «Contribution à l'Atlas archéologique du Maroc. Région de Tétouan, dans *B.A.M.* 6, 1966, p. 425 – 443. Cette bibliographie pourra être complétée par M. Euzennat, *Le Limes de Tingitane. La frontière méridionale*, Paris, 1989. En Tunisie et en Algérie ce type d'inventaire des ruines antiques a commencé a être établi dès le XIXème siècle.

(3) M. Ponsich, *Recherches archéologiques à Tanger et dans sa région*, Paris, 1970.

(4) La mission a été dirigée par moi-même jusqu'en 1988 et ensuite par H. Limane du côté marocain et par R. Rebuffat du côté français.

lignes la méthode suivie lors de cette prospection. Le document essentiel à tout travail de prospection est la carte topographique au 1/50 000e sur lequel sont portées toutes les découvertes. L'exploration elle-même consiste à visiter tous les points susceptibles d'avoir été occupés dans l'antiquité : autour des sources, le long des oueds, les abords des plateaux, les zones élevées. Nous visitons également systématiquement tous les marabouts car nous nous sommes aperçus que les sanctuaires sont souvent établis sur des ruines anciennes.

Comme au Maroc les vestiges des ruines ne sont que très rarement visibles(5), le seul moyen de repérer des traces d'occupation humaine est la céramique antique. Tout site qui fournit de la céramique antique est donc considéré comme un établissement humain. L'importance et la durée de son occupation sont également estimées en rapport avec la densité et la diversité chronologique de cette céramique.

Il reste enfin à souligner que l'étude globale et exhaustive des données reccueillies par la mission de prospection sont en cours de traitement et d'étude et devront faire l'objet d'une publication prochainement. Les conclusions apportées ici sont donc préliminaires et pourront être modifiées et certainement complétées par l'étude finale.

LES LIMITES GEOGRAPHIQUES DE LA REGION DE VOLUBILIS

Cette région est un plateau naturellement limité à l'ouest par la chaine de Guerrouan, à l'est par le massif de Zerhoun jusqu'au jebel Tselfat, au nord par des collines miocènes. Ce pays ainsi délimité est traversé par deux oueds : le Rdom et son affluent l'oued Khoumane. De nombreux ravins caractérisent également ce territoire.

La région qui paraît ainsi fermée sur elle même est en contact avec la plaine du Gharb par le réduit de bab Tisra et avec le plateau de Saïs par la vallée de l'oued Rdom.

REPERES HISTORIQUES

Dans l'antiquité, le centre de ce territoire a toujours été la ville de Volubilis, attestée depuis le second siècle avant J.-C. au moins(6). A l'époque romaine, la ville continuera à se développer et se doter de monuments publics à la mesure du statut de municipe qui lui a été accordé par l'Empereur Claude à la suite

---

(5) Beaucoup de ruines qui avaient été vues au début du siècle, et portées sur les cartes au 1/50 000e avec la mention RR (Ruines Romaines), ne sont plus conservées actuellement. Le développement de nouvelles techniques de labours et l'exploitation massive des terres ont souvent conduit les propriétaires des champs à détruire les constructions et à extraire les pierres de taille qui risquent d'endommager leurs tracteurs.

(6) Cf. A. Jodin, *Volubilis, regia Iubae. Contribution à l'étude des civilisations du Maroc antique préclaudien*, Paris, 1987. L'hypothèse émise par J. Carcopino et reprise par A. Jodin qui fait de Volubilis la deuxième résidence de Juba II, après Caesarea doit être désormais écartée depuis les observations pertinentes de J. Gascou dans *Inscriptions antiques du Maroc. Inscription Latines*, Paris, 1982, p....

de la position de certains de ces habitants lors de la révolte d'Aedemon. C'est de cette époque que date l'extension maximale de la ville, ainsi que la construction – de nombreux monuments publics et en particulier l'enceinte. En 285 ap. J.-C., l'autorité romaine évacue la ville, mais celle ci demeure occupée jusqu'à l'époque islamique(7).

Il est à souligner enfin que la ville de Volubilis ainsi que son territoire se situent à la limite sud-est de la province romaine.

LA CAMPAGNE VOLUBILITAINE(8).

Les prospections menées depuis 1982 par la mission de prospection du Bassin du Sebou ont permis d'identifier plus de 300 sites antiques dont des tours de guet, des fermes et des concentrations d'habitations.

En ce qui concerne les tours de guet, elles forment un réseau de surveillance complexe qui contrôle l'ensemble de la région qui nous occupe et sont en liaison avec les trois camps militaires romains de la région : Tocolosida, Aïn Sckhor et Sidi Moussa bou Fri. Ces tours occupent toujours des positions dominantes qui facilitent la surveillance et la communication entre elles(9).

La carte définitive établie à l'issue de la prospection de la région de Volubilis permet de dégager certaines conclusions. Tout d'abord, l'habitat se répartit par zones, dans les vallées des oueds Rdom, Khoumane et Zegotta ; le long des piémonts du massif du Zerhoun, et sur le plateau, autour des grandes concentrations de Volubilis, Tocolosida et Aïn Schkor. Les rares sites découverts dans les collines miocènes au nord-ouest de Volubilis devaient jalonner la route qui reliait Volubilis à la plaine du Gharb. Il est à remarquer que l'habitat se concentre très souvent à proximité des points d'eau : sources et oueds

L'étude de cette importante masse de données étant en cours, il est prématuré de vouloir donner des conclusions définitives sur la typologie de l'habitat. Cependant, on peut dire que tous les types d'habitats, grandes *villae*, habitat groupé et petites exploitations, y sont représentés(10). Nous ne pouvons cependant pas avancer des chiffres concernant la représentation de chacun des types, à cause, nous l'avons souligné plus haut, de la disparition des structures ou de leur mauvaise conservation.

L'évolution de cet habitat depuis l'époque pré-romaine à l'époque post-romaine est possible grâce à l'étude de la céramique recueillie sur chacun des sites visités. Les premières attestations d'une occupation du territoire de

---

(7) Pour cette dernière période Cf. A. Akerraz, *La Maurétanie Tingitane du sud, de Dioclétion aux Idrissides,* Thèse de doctorat de IIIe cycle, 1985.

(8) Il correspond en gros à la carte au 1/50 000e de Sidi Qacem.

(9) Ce dispositif a été étudié par R. Rebuffat, «L'implantation militaire romaine en Maurétanie Tingitane», dans *l'Africa, Romana, Atti del IV convegno di studio,* Sassari, 12 – 14 dicembre 1986, Sassari, 1987, p. 31 – 78.

(10) Quelques carrières de pierres sont également prises en considération.

Volubilis remontent au IIe siècle avant J.-C., même si les sites datables de cette période sont assez rares(11). Au 1er siècle avant J.-C. et au début du 1er siècle ap. J.-C., et surtout à l'époque de Juba et de Ptolémée, les attestations d'une occupation assez dense deviennent plus précises. Cette occupation préromaine du territoire de Volubilis est concentrée sur le plateau du Bled el Gaada et surtout dans les abords de la ville de Volubilis ainsi que dans la vallée de l'oued Rdom.

A l'époque romaine on assiste progressivement, et dès les débuts de la colonisation à un accroissement des installations agricoles. Cette occupation massive du terroir de Volubilis atteindra son maximum dans le second siècle et semble se continuer ainsi jusqu'au retrait de l'administration romaine de la région en 285.

L'occupation post-romaine de la campagne volubilitaine est très mal attestée, mais là encore ce ne doit être qu'une lacune dans nos connaissances du matériel archéologique de cette époque, car puisque la cité a survécu à la colonisation romaine, la campagne a dû continuer à servir sa ville.

Une remarque s'impose lorsqu'on examine la répartition et l'extension de l'habitat aux époques préromaine et romaine. C'est que l'habitat à l'époque romaine ne dépasse pas les limites déjà connues de l'habitat préromain. Cela confirme l'idée émise par Ed. Frézouls que les Romains se sont contentés d'occuper les zones déjà sédentarisées antérieurement.

LES RAPPORTS ENTRE LA VILLE ET SA CAMPAGNE

De nombreux sites inventoriés ont livré des éléments de pressoirs à huile ou de meunerie. A partir de ces éléments on doit déduire que certaines exploitations transformaient les produits de la région : blé et olives. Ces mêmes éléments se retrouvent dans la ville elle même(12) où l'on a recensé plus de 60 huileries. En plus du blé et des olives, denrées encore produites aujourd'hui dans la région, d'autres produits dont l'exploitation ne laisse pas de traces avaient certainement cours dans notre région(13).

CONCLUSIONS

L'évolution de la campagne volubilitaine semble suivre celle de la ville. Depuis l'époque préromaine la ville n'a cessé de se développer. La campagne comme nous l'avons constaté a suivi cette évolution.

---

(11) Ces données apparaissent après étude du matériel connu pour cette période, mais on ne peut pas dire que la région n'a pas été occupée avant cette période en raison de l'absence de matériel datable ou de notre ignorance de ce type de matériel.

(12) A. Akerraz et M. Lenoir, «Les huileries de Volubilis», dans *B.A.M.* 14, 1982, p. 69 – 133.

(13) R. Rebuffat, «Nomadisme et archéologie», *L'Afrique romaine dans l'occident romain, Ier s. av. J.-C. – IVe s. ap. J.-C.*, Actes du colloque organisé par l'Ecole française de Rome, sous le patronage de l'Institut national d'archéologie et d'art de Tunis, (Rome, 3 – 5 décembre 1987), Rome, 1989, p. 231 – 247.

La ville et la campagne sont en rapport étroit. Elles vivent en symbiose. La ville de Volubilis est une ville garnison puisqu'elle est le centre d'un dispositif militaire assez dense. C'est une ville politique et administrative car elle a souvent accueilli le gouverneur de la province qui y signait assez régulièrement des traités de paix avec les tribus non soumises. C'est une ville qui mettait deux mondes en contact : la civilisation romaine et les tribus maures. C'est donc une ville frontière et une ville vitrine vis à vis des tribus extérieures à la province. C'est comme toutes les villes une ville de consommation puisqu'elle vit des produits de sa campagne qui la nourrissent et qu'elle commercialise dans ses marchés et peut-être plus loin encore.

SULḤ, AND 'UNWA LANDS :

A contribution to the Origins of the Land System in Medieval Maghribi Society

Omar BENMIRA
Faculty of Arts
Rabat

In the beginning of the fifteenth century, Ibn Marzuq, the famous Telemsani jurist (d. 842 / 1438)(1), was asked if the *kharaj* land *(ard al-Qanun)*(2) in the Maghrib could be sold, bought, and inherited(3). Beyond this brief question and Ibn Marzuq's answer, there was an extensive debate among medieval Maghribi and Andalusian scholars, jurists and historians about the status of the Andalusian and Maghribi lands whether they were conquered by force *('unwa)* or acquired through peace treaties *(sulḥ)*. In this paper, I trace, through various sources, the limits of the historical events and the social background of the maghribi jurist's approach. I discuss the meaning of *sulḥ* and *'unwa*, examine how these concepts were interprêted by Maghribi and Andalusian jurists, and also try to establish the extent to which the various medieval dynasties ruled their kingdoms on the basis of these two key concepts.

THE MEANING OF *sulḥ* and *'UNWA* LAND IN ISLAMIC LAW

There are not many differences among jurists in regard to Islamic land categories ; most jurists argue that there are four categories:

1. Lands where the people became Muslims by themselves *[aslama 'alayha ahluha]* ;

---

(1) I will refer to two Ibn Marzuqs in this paper, the grandson who was the *mufti* of Tlemcen, and Ibn Marzuq the grandfather d. 761 / 1361) who was the *hajib* of Abu al-Hasan al-Marini. The grandfather is known through his famous work, *al-Musnad al-Saḥih fi ma'ātir Abu al-Hasan*, which is a biography of this Sultan.

(2) The concept of *ard al-Qanun* is not very common in medieval Maghribi documents; it is used especially by some Maghribi jurists of the fourteenth and fifteenth centuries; but none of them gives an explanation to this term.
According to their discussions, it means *kharaj* lands. Moreover, Ibn Marzuq, the grandfather, who was an administrator at Abu Al-Hasan's court, mentions in his *Musnad* that the land of *al-Qanun* is the *'unwa* lands which had to pay a specific tax. see *Musnad*, p. 284.

(3) The question, indeed, relates to the problem of ownership in islamic society; it is a question of kharaj system whether it recognizes the private property or not.

2. Lands where the people preserved their own religion (Judaism or Christianity)[4] but were citizens of a Muslim state ;
3. Lands conquered by force *('unwa)* ;
4. Death lands, which were abandoned by their inhabitants, or which had never had owners[5].

Concerning the first two categories, there were no major disagreements among jurists. The status of these lands was clearer than in the other categories. In fact, few Islamic regions fell into these categories ; they were mostly in Arabia (first category), or they disappeared and their status had changed (second category). However, the third and fourth categories have created an extensive controversy among jurists. Concerning the third category, jurists often cited the example of the Prophet in their arguments. When he conquered Mecca, he did not change its status, and it became *'ushur* land. However, he had chosen to make the land of Khaybar, which was Jewish land, *fay'*, and the land became *'ushur* after having been divided among the *Muhajirin*[6].

This tradition is nevertheless different from the decision 'Umar b. al-Khattab made in regard to Iraqi and Syrian lands. 'Umar abrogated the previous traditions concerning *Sawad* and, saying: "There is not one Muslim who has not a right in this *fay'*, except a 'servant enslaved' ...I would like to avoid leaving the last Muslim with nothing"[7]. The example of 'Umar was followed by many Muslim rulers; thus, this alternative placed the right to determine ownership in the hands of the *Imam*.

The different manner of Arab conquests in the Middle East, North Africa and Spain had played a formative role in the establishment of Islamic theory concerning the status of lands under Muslim authority. The formulation of this theory, however, does not belong to the time of the early conquests. The *maghazi* (Muslim conquests) books and *kharaj* collections were composed much later. Moreover, they are based on highly divergent traditions. The books of *maghazi* are often the work of jurists who wished to show under what conditions the various provinces had embraced Islam. Their authors discuss the condition and the form of conquest in every region or city. They make distinctions between what was conquered by force *('unwa)* and what was conquered through peace treaties *(sulḥ)*.

Furthermore, the *Kharaj* collections used information contained in the

(4) Pagans of Persia also were treated as *ahl al-Kitab*. The famous tradition on Pagans is that which puts them with *Ahl al-Kitab*. Malik has related that the Prophet said: "Treat them *(al-Majus)* as if they were *Ahl al-Kitab*" *(Al-Muwatta'*, p. 224; Sahnun's *Mudawana*, p. 46).

(5) Death lands are divided into two categories: One in which the land has never been utilized before; and the *Sawafi* lands, which Muslims captured from previous non-Muslim rulers (*e.g.* the properties of the Sassanids in Iraq).

(6) The prophet divided Khaybar into thirty-six shares: he Kept eighteen shares for current affairs and administration; and eighteen he apportioned, each share being divided among 100 men. *(Taxation in Islam = 90; see also the numbers from 79 to 98).*

(7) *Taxation,* = 106.

maghazi books and other traditions to construct a theory of Islamic lands. What is the historical context of these works? It appears that they were written to offer juridical opinions on the status of lands, and to teach landholders how to use their rights and, therefore in "wishing [the people] to enjoy the most liberal regime, the jurists accepted the most contradictory accounts"[8]. On the other hand, this juridical material might have been composed for the benefit of the political authorities. It could have been made to legitimize the financial policy of the caliphs and their governors *(walis)*. The concept of *sulḥ* and *'unwa* clearly reflects the ways in which lands were conquered, but the meaning and the application of these concepts underwent many modifications through time and from place to place.

Let us examine the meaning, origin, and the historical context of these two legal concepts, *'unwa* and *sulḥ*. According to *Lisan al 'Arab,* the concepts of *'unwa* and *sulḥ* mean submission and capitulation *(al-khudu' wa al-taslim),* which means also that the *'unwa* may signify submission without a fight[9]. Thus, the *sulḥ* lands are those which embraced Islam under a peace treaty, whereas the *'unwa* lands are those which submitted to Muslims without a peace treaty *(aqd or 'ahd)*[10]. When lands became *'unwa,* they succumbed under these conditions[11]:

- The right of ownership is transferred from the individuals to the Muslim community (under the responsibility of the *Imam*) ;
- Taxes are determined by the central power (the *Imam*), and the land becomes a *kharaj* land instead of *'ushur* land. The *Imam* or his *na'ibs,* governors or/and local *amirs,* had the right to decide whether land would be *kharaj* or *'ushur*;
- The population of the *'unwa* lands were considered to be slaves.

It is clear that the *kharaj* and *Maghazi* works were constructed to establish a legitimate theory for the benefit of the central power; in fact the early conquerors were not very interested in what was *sulh* and what was *'unwa* because they were more preoccupied by the distribution of spoils *(al-ghana'im)*. Moreover, most of the earliest traditions on *sulḥ* and *'unwa* were issued by later jurists as *fatwas.*

After the major conquests, administrative difficulties arose throughout the empire. After about one century of conquests, the Umayyad focused their financial policy on the reorganization of the conquered lands. They decided to change the status of many conquered lands from *sulḥ* lands to *'unwa* ones.

---

(8) A. Laroui, *The History of the Maghreb,* p. 83.

(9) A. Noth. I use the Arabic translation of his work made by Radwan al-Sayyid, in *Al-Ijtihad, I.* (July-Sept 1988), p. 35.

(10) Ibn 'Abd al-Hakam, *Futuḥ Misr,* 83 and 88.

(11) I will discuss how these conditions worked in Maghribi land, as illustrated either in juridical or historical sources and their application by medieval dynasties.

This was the case in Egypt, which had submitted under peace treaties[12], but later these treaties were modified.

Yet the status of lands had been changed from *sulḥ* to *'unwa* in order to legitimate the increase in taxes. Moreover, the Umayyad authorities tried to justify these changes by reviving the traditions of *'unwa*[13]. Ibn Ishaq himself mentions that the Umayyad Caliphs had frequently encouraged the "traditions of *al-'unwa*" as a way of granting themselves the right to increase taxes as they liked[14].

These *riwayas* (traditions) about *'unwa*, which might have originated during the time of Umar Ibn 'Abd al-'Aziz, were constructed to charge the fertile and productive lands with *kharaj* taxes, instead of *'ushur* taxes, because the state needed new revenue to avoid the decrease of *bayt al-mal's* income (whereas income *al-ghana'im* was no longer available as it had been before). These traditions were constructed to support the financial reforms initiated by 'Ubayd Allah b. al-Habhab[15]. This procedure had caused many local revolts and rebellions, such as that of the Copts in Egypt in 725, and that of the Berbers against the taxation policy established by the local governors in the maghrib[16].

These concepts of *sulh* and *'unwa* were largely modified by the authorities and their jurists during the following periods. Indeed, jurists inherited various contradictory traditions about early conquests, and they repeatedly issued obscure rules *(aḥkam)* about their status. There had been an attempt to construct a theory on *'unwa* lands in *kharaj* literature and judicial *aḥkam* of various schools of *al-fiqh*, but they found themselves reflecting local traditions and uncertain positions. Most of the *kharaj* works were written during the classical period of the 'Abbasid dynasty. Their authors tried to offer information to legitimize the central powers' policy on land taxes, and answer inquiries from the population as well[17].

---

(12) Wydad al-Qadi discusses these treaties in an excellent paper. She compares their content to the papyrus documents from the same period. See her "Contribution to the Treaties fo *Sulḥ* during the Time of the Conquests *[Madkhal 'ila 'Uhud al-Sulh Zaman al-Futuḥ]* in *Al-Ijtihad,* I. 1. (July 1988), p. 47 - 113.

(13) Noth, 37.

(14) Tabari, 3: 58.

(15) Noth, p. 38.

(16) The case of Egypt has been studied by Noth, but similar revolts occurred in other regions; as I discuss below, the taxation policy in the Maghrib was influenced by financial reform of the central power as well as by the attitude of the local governors.

(17) The *Sulḥ* and *'unwa* concepts deal with many issues in Islamic law. First they are a part of the larger discussion about ownership in Islamic law: whether it is recognized or not, they are used to define *iqta'*; they are used to discuss taxation in Islamic lands; and they are also used by jurists when they discuss the problem of *dhimmis* houses of worship in Islamic lands. This issue also arises in the discussion on *jumu'a* prayer and when and how it is allowed to build a mosque and perform Friday prayer in a city or a village.

THE CONTRIBUTION OF MAGHRIBI JURISTS TO THE QUESTION OF *'UNWA* AND *SULH*

To demonstrate the evolution of the Maghribi jurists' opinions, it is worth starting with the examination of the *fatwa* of Ibn Marzuq mentioned above, and the commentary of Al-Wansharisi. The answer of Ibn Marzuq might not have satisfied Al-Wansharisi, so he offers a long commentary in which he quotes many Maghribi and Andalusian Maliki jurists. Al-Wansharisi's text does not contain many opinions that are different from those quoted by the previous Maghribi jurists. However, as I note below, there are some cases in which these texts *(fatwas)* differ from each other.

Al-Wansharisi reports that there is a disagreement about the conquest of Maghrib land :

> It is said that it was conquered by force *[unwa]*; it is said that it was conquered by peace *[sulh]*. It is said that there are distinctions between plains and mountains, but it is said also that it is a waqf.(18). Concerning the land of Ifriqiya, Ibn Abi Zayd(19) has quoted from Ṣaḥnun(20) and reported in his Nawadir(21).
>
> I have examined (the status) of the land of Ifriqiya, but I did not come to a conclusion concerning its status and I [Ibn Abi Zayd] asked 'Ali b. Zayyad(22) who reported to me: "No ruling comes to me about it".
>
> Concerning the Masmudian territory, and the land of Marrakech(23), Ibn 'Abd al-Hakam states: 'The *shuyukh* of knowledge from our country agree that its people converted to Islam willingly, without conquest *[aslama 'alayha ahluha]*; thus there is no *sulh* and no *'unwa* on this land'. It was reported on the authority of Abu al-Usbugh al-Qurashi(24): "We have found the pious people and the *faqihs* of al-Andalus buying and selling lands; so we are following them; and you follow your ancestors in your

---

(18) The meaning of waqf refers to the policy of 'Umar I.

(19) Abu Muhammed Ibn Abi Zayd 'Abd Allah al-Qayrawani d. 386 / 996) the author of *al-Risala* and *al-Nawadir.*

(20) Sahnun, Abd al-Salam b. Sa'id b. Habib (d. 240).

(21) Ibn Abi Zayd's comment on Muwatta' of Malik.

(22) Ali b. Zayyad?

(23) While the author has used the concept of *bilad* [country] to refer to the vast area which was peopled by Masmuda tribe, he utilizes *ard* to refer to the land of Marrakech, the city, wich was built in the interior of Masmudian territory. I think this refers to the history of the city. Historians inform us that Yusuf b. Tashfin had bought the land of Marrakech, on which he built his city, from a womman. The author is not clear about the Masmuda area, which according to Ibn Khaldun, contains the mountains of *Darn* [Great Atlas] and the Atlantic plains of the Moroccan coast (from Tamesna to Haha). See Ibn khaldun *'Ibar,* 6 : 430.

(24) The mufti of Qurtuba, d. 399/1008.

country al-Maghrib. Abu Bakr b. Abd al-Rahman[25] states that if the status of the land is not known, whether it is a *sulḥ* land or a *'unwa* land, or its people converted, voluntarily, to Islam *[Aslama 'alayha ahluha]*, it is owned by whoever occupies it, even though it is not known how he has obtained it.

It is indeed said that the Western country *(al-Bilad al-Gharbiyya)* was not conquered under the same conditions; some lands were conquered by force, others were conquered under peace treaty.

Concerning the Andalusian country it was reported on the authority of Ibn Habib[26]: "most of its lands were conquered by force *('unwa)*; however the land of Ifriqiya which constitutes the biggest part of the Maghrib, contains lands that are neither *sulḥ* nor *'unwa*[27].

This *riwaya* might have been summarized from the earliest Maghribi works on *kharaj* literature; Al-Dawudi's *Kitab al-Amwal* which contains extensive material on Maghribi land status states that *riwayas* disagreed about the conquest of Afriqiya. These *riwayas* contain the same information quoted from Al-Wansharisi's *Mi'yar*, but Al-Dawudi attaches to his material a story related from Saḥnun, which showed his position on Afriqiya lands. The story discusses a man who came to Saḥnun with a buried treasure of the earth *(rikaz)* which he found in one of the Afriqiya areas. Saḥnun divided the treasure into *akhmas* (fifths). He gave two fifths to the man, and he put the remaining three fifth in *bayt al-mal,*saying: "The limit of Afriqiya is from Tarablus to Tubna".

Moreover, Al-Dawudi indicates his opinion of the status of the land of Afriqiya. He states: "it should be treated as it was for many centuries [in the Islamic era]; and it had to be in the hands of its owners, except the lands which had been taken by force *[ghasb]*, or where their owners were forced to move from their lands"[28]. Concerning Al-Andalus, Al-Dawudi discusses a very important point when he reports:

> The status of the land of Al-Andalus was criticized by many jurists. It is claimed that all of or most of the Andalusian land was conquered by force. Furthermore it was neither divided into fifths, nor distributed rightly among soldiers. Every tribe *[qawm]* jumped in and took a part of land without permission or an *iqta'* from the Imam; and it was not preserved for the subsequent Muslims. In

---

(25) I could not identify this Abu Bakr b. 'Abd al-Rahman; the only *faqih* of this name I have found is known as al-Makhzumi (d. 94)

(26) Ibn Habib 'Abd al-Malik b. Habib b. Sulayman b. Harun (d. 238 / 852), a judge and *mufti* of Qurtuba and a student of Ibn al-Majishun, is the author of *al-Wadiha*, one of the fundamental Maliki works, and the book of *al-tarik*, one of the earliest historical works composed by a Western Muslim, among other works.

(27) *Mi'yar* 5: 133 – 134 ; see also 9: 73 – 74.

(28) *Al-Amwal*, p. 70.

this case, it is an obligation for those who have a portion of that land to make themselves free from that land, because it should be held in the in terests of all Muslims[29].

These *ahkam* were quoted by many jurists and historians, some of whom suggested re-interpretation of the earlier material, and who used other opinions from the early period. Some local historians quoted the comments of Al-Qabisi[30] on *Al-Muwatta'* of Malik. Al-Qabisi states three opinions on the conquest of Al-Maghrib. The first one argues that it was conquered by force; if so, one is not permitted to sell any piece of its land. Likewise, the land of Egypt and Tangiers because it was conquered by force *[futihat bi al-sayf]*. The second opinion is that it was conquered under a peace treaty; the conquerors made a peace agreement with its people. in this case, one is allowed to sell the land [as individual property].

The third opinion argues that the Maghribi land is mixed *[mukhtalita]*; some people fled *[haroku]* from their lands; they left their countries. Those who kept a part of this land became its owners[31]. In his monograph on Fez, Ibn al-Qadi (seventeenth century), related the same material, but his quotation from al-Qabisi contains an addition. Based on a *Riwaya* of Ibn al-Qasim, he mentions that al-Qabisi concludes: "the land of the Maghrib is *'unwa* because its minerals are under the responsibility of *al-Imam*"[32]. He then relates the following story about the land of Fez. When the governor of Ibn Abi 'Amir, the famous *hajib*, was attacking Fez, he asked the people of the city whether their land was *sulh* or *'unwa*. They told him that they could not answer him. Then they consulted the *faqih* of Fez, Ibn Abi Jida, who said that their land was neither *sulh*, nor *'unwa*, since its people embraced Islam voluntarily *(aslama 'alayha ahluha)*. The governor then said: "Your *faqih* has saved you"[33].

Thus, Maghribi jurists appear to have inherited the Mashriqi discussions of *sulh* and *'unwa*, but in addition to the Mashriqi contribution, they engaged themselves on local issues. They used the arguments established by the early *shuyukh* of their *madhhab*. Although their references were mostly to Malik and his early students, their discussions reflected a different historical context. The disagreements among them could be relegated to the nature of the Arab conquests in North Africa, which were difficult, slow and complicated[34].

Maghribi jurists inherited various *riwayas* on the conquests of North Africa,

---

(29) Al-Amwal, pp. 70 – 71. Many historians related the position of 'Umar b. 'Abd al-'Aziz, who discouraged Muslims from settling in al-Andalus and denounced the division of the Andalusian land without the permission of the Imam.

(30) Al-Qabisi Abu Al-Hasan 'Ali, d. 403 / 1012.

(31) This *fatwa* is quoted by many historians and jurists; al-Jazna'i, *Jany Zahrat al-'ass*, p. 20; al-Nasiri, *al-Istiqsa*, I: 90; al-Majjaji, *Kitab al-Ta'rij wa al-Tabrij fi Ahkam al-Mugharasa wa al-Tasyyr wa al-Tawlij*, p. 33 – 34.

(32) Ibn al-Qasim, 'Abd al-Rahman Al-'Atqi, d. 161 / 777.

(33) Ibn al-Qadi, *Jadwat al-Iqtibas*, p. 4; *Istiqsa*, p. 80.

(34) Laroui, pp. 79 – 84.

which they often put together, considering all of them as appropriate and useful information for the political parties and the rural population. Moreover, this material was constructed in such a way as to contribute to the Islamization of the Berbers, by making it seem as if they had been conquered without force or violence.

In their deliberations, Maghribi *faqihs* consistently prefer the opinion which said that the people of the Maghribi land became Muslim willingly *('aslam 'alayha ahluha),* not only to support the population against the taxation policy of the central power, but to spread the Sunni viewpoint on the Islamization of the Berbers. Throughout their writings, they try to play down the violence and force used by the Arabs during a periode of more than sixty years of conquests.

I will now examine the Maghribi jurists' contribution to analyzing the system of land ownership and its place in social and economic life in North Africa during the medieval period. The Maghribi and Andalusian jurists were influenced by various issues, including the right of private ownership and the legitimacy of taxes. This explains the large number of questions and *fatwas* issued on this subject; both *faqihs* and landowners tried to create a theory on private ownership and taxation as well. However, the disagreement among jurists opened the gates to the possibility of the use of the arguments of *sulḥ* and *'unwa* by the central power for its own benefit. Medieval Maghribi peasants asked, repeatedly, about the status of "their" lands: whether they were under private ownership or not, whether they were *kharaj* or *'ushur*lands.

These questions must have reflected the relationship between the central power and the peasants on one hand, and the policy of the authority within Maghribi territory on the other. To demonstrate these relationships, I will discuss the evolution of land status in the Maghrib. It is quite difficult to provide a clear picture of the evolution of the land system in medieval Maghrib. Hence my contribution will focus on the policy of the central power towards Maghribi lands and landowners.

The question which must be addressed first is: What was the policy of the Arab conquerors towards the Maghribi land? There are many reasons why the Arabs were not preoccupied by the question of land status during the first part of their wars with the Berbers. The focus in that period was on the spoils of war. Conquerors also tried to promote the islamization of the Berber leaders. By the beginning of the eighth century, the Arab State had developed, and governmental authority had been transformed from an oligarchic emirate to an empire. This transformation raised enormous problems and created a need for reforms. To raise new revenue from the western province, the *walis* decided to push the peasants to return to their lands, and forced them to pay a territorial tax[35]. From this taxation procedure, we can determine if the central power treated Maghribi land as *kharaj* or *'ushur*.

---

(35) Laroui, pp. 93.

Moreover their judgments were largely used by those who were fighting against the Umayyad; thus the Kharijites focussed their propaganda on the illegal Umayyad taxation policy. Historians of this period focussed their discussion on the Berber revolts against the Umayyad *walis,* relating the Berber revolts to two factors: the tyrannical policy of the governors appointed by the Umayyads, and the influence of the Kharijite *madhhab* within the Berber tribes. They also explained the unjust policy of the *walis* by discussing the territorial tax they forced Berber peasants to pay. The Berbers killed Yazid b. Abu Muslim because he decided to "put the population back to work and make them pay taxes; he set up a personal guard modeled on that of the Byzantine governors, having learned these methods of government in the employ of his master, al-Ḥajjaj, in Iraq"(36).

Chronicles mention that this *wali* had tried to govern the people of al-Maghrib based on the policy that al-Ḥajjaj had employed against Iraqi people ("wa sara fi al-Barbar sirata al-Ḥajjaj fi ahli al-Iraq"). The strongest reaction to this policy took place when the Berbers of northern Morocco led by Maysara, a Sufrit, rebelled and killed the governor, 'Umar b. 'Ubayd Allah al-Muradi. Muslim chronicles concluded that this revolt had been caused by unjust taxes, reporting that al-Muradi imposed the *takhmis* on the Berbers, a good part of whom had been converted to Islam.

The *takhmis*(37), as discussed by the chronicles, indicates that the Umayyads and their governors tried to increase the income taxes by putting the Maghribi land under the status of those who are not Muslims. Although there are many doubts about the strength of the Berbers' conversion to Islam at that time, some connections between this revolt and the policy applied by the central power and its provincial governors can be seen. Moreover, this situation might have opened the gates to a long-lived confusion over the status of Maghribi lands.

The land system, as detailed below, had been influenced by several medieval political regimes. During various periods, land status was distinguished by the following concepts: Muslim, *kafir* (unbeliever), pagan, *Kharijite, Rafidite, Sunni* Muslim, new *da'wa,* old path or even *al-Zaradishah* or *al-Mujassima*(38). These concepts were mainly used by medieval political and social forces, and by dynasties and tribes. Dynasties had often established their relationship to rural

(36) Laroui, pp. 94.

(37) The *takhmis* is not quite clear in Islamic law, while most of jurists consider *al-takhmis* as a legal way of rationing the spoils *[ghanimas],* historians describe it as a tax which was imposed illegally. Al-Shafi'i reports: "The close villages which were conquered without war (fight) should be under *al-Takhmis.* The 4/5 is for the prophet, and whatever is taken from *dhimmis* should also be under *takhmis.* Scholars agree that all what the Muslim army took as spoil, its *khumus* should be distributed as it is described in the Qur'anic verse on *al-khumus.* The 4/5 should be distributed among free people *(ahrar)* from the army, except those who could not participate in the war because they are too young or female because they are not entitled to a portion. (About this view, see Abu Yusuf, *kharaj,* p. 28; *Bada'i' al-Sana'i',* 7: 126; Sahnun, *al-Mudawana,* p. 2: 33; Ibn Rushd, *al-Bayān wa al-Tahsil,* 2: 554; al-Shafi'i, *al-Umm,* p. : 4 152; al-Dawudi, *al-Amwal,* p. 18 – 19).

(38) Accusations used by Ibn Tumart against the Almuravids.

society according to whether they considered its conquered people to be Muslim or non-Muslim. In fact, this confusion had influenced the juridical status of the relationship between the central power and its provinces. I will discuss below some examples from various periods of Maghribi history in the medieval times(39).

Throughout this relationship between new powers (dynasties) and the conquered regions, the concept of *sulḥ* and *'unwa* were reconstructed just as though the Maghribi land had never been conquered by Muslims. Indeed, these political movements, which were primarily based on new *da'was* established their relations within society through reliving the beginning of Islamic history.

During the third / ninth century, the Maghrib became a battlefield for the two Western caliphs, the umayyad of Spain and the Fatimids(40). The conflict between them focused on the domination of the Saharan and Eastern trade; their control of the cities of Sijilmassa, Tahert, Sabta and Tlemcen made their economies more commercial than agricultural and their empire more economic than territorial. They were, therefore, interested in the condition of *'unwa* and *sulḥ*. They also preferred to "act through intermediaries rather than directly"(41).

Moreover, the fatimids soon left the Maghrib and established their power in Egypt, while the Umayyad went into an internal crisis. What particularly characterized this period was the tribal movement throughout the Maghribi territories and the long and indecisive struggle among various Berber tribes, until the arrival of the Almoravids in the middle of the fifth / eleventh century.

The Almoravid chronicles offer a clearer picture about how this dynasty treated conquered lands; they drew a connection between conquests on the one hand, and taxes and the status of lands under their power on the other. Thus, when the Almoravids conquered the Western and central parts of the Maghrib, they considered most of the inhabitants unbelievers(42), and put the conquered lands under the control of their *Sultan*; indeed, they considered their enemies unbelievers who should be fought, and their *(amwal)* should be treated as spoils *(ghanima* and *fay')*.

Regarding this policy, the lands of Zanata who were Kharijite, the territory of Burghwata who were Sufrit and then created their own religion, and the lands of Ghumara, were transformed into properties of the new power as if

---

(39) To explain the various uses of the *'unwa* concept by Maghribi dynasties, I have closen the case of the following dynasties: The Fatimids, the Almuravids, the Almuhads, the Hafsids and the Marinids.

(40) While 'Ubayd Allah proclaimed himself caliph in 910 / 297, 'Abd al-Rahman, the Umayyad leader, waited until 929 / 317 to proclaim himself Caliph as well.

(41) Laroui, 135.

(42) This could be explained by the fact that pre-Almuravid Maghrib was divided into various. Ibn Yasin, the founder of the Almuravid *da'wa*, consider these madhahib as heresies *[ahl al-bida']*.

they were conquered for the first time[43]. However, the status of some Masmudan lands was not changed because Yusuf b. Tashfin bought the land of Marrakech on which he built his city[44]. Ibn 'Idhari mentions in his *Bayan* that the Almoravids had applied the *takhmis* system throughout most of the conquered lands[45].

Furthermore, when the Almoravids established their state, they organized the *Iqta'* system regarding the conditions of their conquests; they distributed the lands they had conquered by force, because (according to them) they were *'unwa* lands whose peoples were unbelievers. In addition, they compensated what they called death lands *(ard al-mawat),* which were, precisedly, the lands of people who had been forced to move away: a similar distribution took place in the Burghwata territory, and the Banu 'Abbad properties in al-Andalus.

The violent conquests by the Almoravids caused many changes in the rural domain, leading to a reestablishment of the land system. Throughout the revival of the concept of *'unwa,* they determined the evolution of the land ownership and the taxation system in their empire. Even though the Almoravids recognized the ownership, the *iqta'* system was, to some extent, influenced by the consequences of the conquests. Thus, the emergence of the landed property during the Almoravid period was a result of the land system they had established. The whole system, which was strongly supported by the religious scholars of the Almoravid court, was destroyed by their successor, the Almohad dynasty.

The Almohads founded their empire on à new *da'wa*; like the Almoravid ideology, the Almohad *da'wa* identified its enemies as unbelievers who should be fought; their lands, when conquered by force *('unwa)* should be put at the disposition of the *Imam*. Ibn Tumart, the Almohad Mahdi, accused all those who did not believe in his *madhhab* of being *Kouffar* (unbelievers)[46], considered the Almoravids to be unbelievers and *mujassimas.* According to the author of *al-Qirtas,* Ibn Tumart said: "It is a duty for every Muslim to fight them (the Almoravids), it is more important than fighting Christians and pagans"[47]. He called for the *jihad* against them and ordered his followers to treat their women, children and their properties as *saby* (slaves) and *ghanimas*[48]. 'Abd al-Mu'min, his successor, followed the same policy. When he conquered the city of Meknes, which had been under attack for seven years

---

(43) *Qirtas,* 29.

(44) *Qirtas,* 138, *Hulal,* 21.

(45) *Bayan,* 4: 10, 16.

(46) As I have mentioned above, Ibn Tumart accused the Almuravids and their backers to be unbelievers, *Zaradisht* and *Mujassima* among other things; see Al-Baydaq, *Akhbar al-Mahdi,* in various pages.

(47) *Qirtas,* p. 175.

(48) *Qirtas,* p. 181. Here again is a good example of what I have mentioned before about the relationship between the establishment of the new political movement and the beginning of the history of Islam.

before, he "entered it [Meknes] by force *['unwa]* and its properties were distributed as fifth *[takhmis]*".

When the Almohads unified the Western part of the Muslim world, they decided to reorganize the land system in their empire; the big decision was the division *(taksir)* of the Maghrib. What was *al-taksir*? "On his return from Afriqiya in 555/1160, 'Abd al-Mu'min is reported to have ordered a land survey *[taksir]* of all North Africa from Barqa in Trablus to Nul in southern Morocco; a third of the territory was written off as mountainous or otherwise unproductive, and the rest subjected to a land tax *[kharaj]*, payable in money or in kind. 'Abd al-Mu'min was the first one who established that"(49). Regarding this policy, the Almohads canceled this policy *(takhmis)* perhaps because of two rural revolts against the *takhmis* of the properties, the revolt of Ibn Hud al-Massi in Sus and that of the tribes of the Atlantic plains.

The Almohads gave themselves the right to distinguish between *sulḥ* lands and *'unwa* lands. Concerning *'unwa* lands, the Almohads allowed two possible arrangements: The peasants could continue to work their lands on the condition that they gave a part of their productions to the authority or the land was given to their soldiers. The best known example of the first arrangement concerns farmers of Meknes(50). Ibn Ghazi relates in his important monograph of his city Meknes, that "the Almohads became the owners of the country and people became workers *[a'mar]* in their owner lands; they took from them half of the summer and autumn fruits; and 2/3 of the olive production"(51) With regard to the lands of the tribes that rebelled against the Almohads, the authority put their lands under it responsibility.

In the case of the lands of Maghrawa, Dukkala, Sus, Bijaya and the plains of Al-Qayrawan, they were distributed by the Almohads as *iqta'* among their Arab soldiers. The territories where the Arabs were settled had been conquered by force; therefore, they were proclaimed *'unwa* lands(52). In Tunis 'Abd al-Mu'min let the inhabitants remain in their houses but made them pay rent. it appears that with the rise of the Almohads, the land system underwent many changes: the *'unwa* lands became *kharaj* lands, and the *Iqta'* system in North Africa had evolved with regards to the Almohad framework. The succeeding dynasties inherited the system established by the Almohads, but none of them resolved the question of the condition of Maghribi lands, their status and their relationship with the central power.

The tax system, however, demonstrates that the central power could always use the *'unwa/sulḥ* concept to establish new *iqta'* and impose new taxes. When the Hafsids inherited the Almohad system, they established a tax system based on the same conditions. All the lands they conquered by force *('unwa)* became

(49) Ibn 'Idhari, *Bayan*, 4; 58; Laroui, 184.

(50) As noted above, Meknes was captured by force *['unwa]*.

(51) Ibn Ghazi, *Rawd*, p. 10.

(52) At this time, Banu Hilal begun serving the central power as soldiers and tax collectors.

kharaj lands, and they organized their army and their fiscal administration according to the conditions of their conquest. The old taxes paid by Muslims and non-Muslims had largely lost their importance, and rural taxation depended on the army while the other categories of taxation were controlled by the admnistration(53).

The Marinids, the Moroccan dynasty of the (thirteenth-fifteenth century), established a policy that treated Morocco as an *iqtà* granted to them by the Hafsids. Therefore, their conquest was violent and they imposed various taxes on the lands they conquered, all of which they considered *'unwa* lands(54).

Ibn Marzuq, the *hajib* of Abu al-Hasan provides an excellent picture of the Marinid tax system; he describes more than thirteen types of rural taxation, among which he mentions the *maghram* [tax, fine] imposed on people in the land of *al-qanun (al-maghram 'ala al-ru'us [heads] bi bilad al-qanun).* Ibn Marzuq explains that this *maghram* (tax) was imposed on every person, young and old, healthy and sick; even babies had to pay this *maghram.* He refers also to the "rent of the regions to the walis [governors] which gave them the right to collect taxes from *'unwa* lands *[kharaj* lands](55).

One and a half centuries later, Al-Hasan Al-Wazzan (Leo Africanus) confirmed Ibn Marzuq's information, reporting that "peasants were to pay tax to the government of Fes, the amount of this is one weight *[mithqal]* for a land which would be cultivated by one pair of bulls in one day. The same amount should be paid for every man who reached his fifteenth year"(56).

The *'unwa / sulḥ* concepts strongly influenced the tax system in the fourth and fifth centuries, when it was used to increase taxes, to establish *iqta'*, and to reorganize the relationship between the central power and the provinces. Moreover, chronicles have never ceased to use these same concepts when they describe wars among Maghribi dynasties, which were a common phenomenon of the late medieval period.

First established during the Umayyad period, the *'unwa* and *sulḥ* concepts, were used primarily by medieval Maghribi dynasties; *sulḥ* and *'unwa* were closely connected with the formative years of each dynasty as well as the taxation system imposed. Because every political movement tried to restate the beginning of the history of Islam, the status of lands in Maghribi society was never clarified or codified with any stability. The question sent to Ibn Marzuq, the grandson, reflects this instability and shows that Maghribi peasants were not sure of their ownership; moreover their lands were systematically suffering from a great variety of taxes because the central power had repeatedly preserved the right of using the concept of *'unwa* wherever and whenever it liked.

---

(53) Laroui, p. 210.

(54) Kably, p. 224.

(55) Ibn Marzuq, *Musnad*, p. 284.

(56) Al-Wazzan, *Waṣf Ifriqya*, p. 288.

The following Moroccan dynasties(57) might have inherited this confusion and established their own contribution towards Moroccan lands; thus the construction of a new military system dealt with the inherited division of Moroccan lands, whereas the *'unwa* or *kharaj* lands were transformed to *Guish* (soldiers) lands(58). Moreover, Michaux-Bellaire, the famous French sociologist of the colonial period, argues that neither private land ownership nor collective lands existed in Morocco; all that had existed before French colonialism was the Sultans lands *(al-ard al-Sultaniyyah)*(59). Lazarev also maintains that the formative period of the large land ownership in Morocco had connection with the juristic system of lands. Since the fourteenth century, Moroccan Sultans would distribute *kharaj / 'unwa* lands to their soldiers and administrators, most of these *makhzanian* persons became the land owners in many fertile areas such as al-Gharb, al-Hawz, Tadla, etc.(60). The study of the *Zahirs* could shed light on the connection between the use of *'unwa/kharaj* concepts and the policy of the authorities towards Maghribi lands.

---

(57) I do not have enough material to discuss how the Ottoman Empire considered the territory of the rest of the Maghrib, Algeria and Tunisia. However, the work of Valensi offers an excellent picture about land ownership in pre-modern Tunisia; for instance, she maintains that the understanding of the ownership in pre-modern Tunisia should be based on *fiqh* material, see *Fellahs Tunisiens au 18 – 19e siecles*, p. 91.

(58) Concerning the evolution of Kharaj lands to guish lands, see, Le Coz, "les tributs guish au Maroc", *in Revue G.M.*, N. 17.

(59) Michaux-Billaire, E. "Les Terres Collectives au Maroc et la Tradition", *Hesperis*, IV, 1924, p.

(60) Lazarev, *Les concessions*, pp. 103 – 105.

ITINERAIRE DE SAINTETE ET SOCIETE : DE LA STRUCTURE AUX SYMBOLIQUES SPECIFIQUES ET ECLATEES

Abdallah HAMMOUDI
Université de Princeton

Dans l'histoire du Maghreb, l'énigme de la sainteté a fait couler beaucoup d'encre. Rien d'étonnant à cela car, appelé comme une bénédiction, ce contact si particulier avec Dieu fut toujours difficile à définir et s'avéra bien souvent incontrôlable. La fascination qu'il suscite jusqu'à nos jours se mesure à l'étendue de la littérature hagiographique. Au Maghreb, celle-ci connaît un développement sans précédent à partir du XVIème siècle dans le contexte de ce que l'histoire coloniale appela «crise maraboutique».

Abordant les sociétés du Maghreb, chercheurs et hommes politiques français réalisèrent assez vite l'influence incontestable des confréries religieuses. Ils firent du maraboutisme une voie d'accès privilégiée au cœur des groupes sociaux et de son investigation détaillée l'un des fondements des savoirs et des pouvoirs coloniaux.

Les hagiographes musulmans, on s'en doute, ne se posent point les mêmes questions que les chercheurs européens rompus aux approches d'inspiration philologique, fonctionnaliste ou herméneutique. Les premiers veillent sur la mémoire des élus de la divinité dans le but d'en recueillir les bénédictions, de susciter d'autres vocations, d'édifier les croyants et peut-être enfin, de défendre une manière de vivre l'Islam comme passion personnelle de Dieu. Les seconds, quant à eux, s'efforcent en tout premier lieu d'expliquer et de comprendre le rôle majeur que ces virtuoses du divin jouent dans les sociétés maghrébines. Quelles que soient les différences qui les séparent, les deux quêtes dont on vient d'esquisser les objectifs convergent autour d'une question centrale : comment et par quels chemins accède-t-on à la sainteté ? L'hagiographie se veut témoignage constant sur ce miracle. L'anthropologie tente de comprendre pourquoi cette société installe ce miracle au cœur de ses rêves et de son fonctionnement.

Dans les recherches anthropologiques où l'on s'emploie depuis un certain temps à réintégrer les faits de sainteté dans une vision globale de l'islam, la réponse à la question qui vient d'être formulée délimite deux approches : les uns scrutent le mécanisme d'élection et de reconnaissance du saint pour les relier

à un contexte structural et fonctionnel[1] tandis que d'autres recherchent le sens que proposent aux hommes et aux femmes des sociétés maghrébines les actions et les personnalités exemplaires que déploie le texte hagiographique[2].

Le présent article se propose de reprendre la question en guidant l'analyse par la notion d'itinéraire de sainteté. Les biographies des saints racontent les épisodes de vies concrètes ; mais à l'évidence, elles les mettent en récit. De ce fait, elles scandent la durée selon des étapes repérables dont chacune indique un stade dans le progrès vers l'illumination. La narration rapporte les faits et gestes des candidats à la sainteté pour autant que leur effort tend vers un modèle. Du coup, le procès d'accès et de sélection peut être décrit du point de vue des protagonistes, de même que peut être saisi à l'œuvre le travail des symboles qui orientent leur action. Un tel contexte interprétatif évite la difficulté majeure de la première démarche : à savoir qu'elle ne se pose la question de la reconnaissance du charisme que pour oublier immédiatement ce fait qu'il existe bel et bien des itinéraires conduisant à sa manifestation ; véritable course d'obstacles dans un climat de défi et de contestation.

1. RISQUES DE LA SAINTETE ET DIFFICULTES D'APPROCHE

Les grandes figures de sainteté interviennent le plus souvent dans des situations historiques de rupture : disparition d'une dynastie, affaiblissement d'un pouvoir central, conquêtes, mobilité des groupes tribaux et invasions étrangères. Ces crises sociales et politiques manifestent ou accompagnent des crises alimentaires et des épidémies. Le Maroc des débuts du XVIe et XVIIe siècles, du milieu du XVIIIe et de la fin du XIXe siècle connaît tous ces types de bouleversements auxquels semblent répondre l'action et la réforme prêchée par les hommes de Dieu[3]. Des phénomènes similaires ont été notés ailleurs au Maghreb. Jusqu'à la fin du XIXe siècle et au début du XXème siècle le traumatisme d'une conquête étrangère, qui s'enfonce dans le pays, produit un sentiment de fin du monde et, simultanément, porte des masses d'hommes et de femmes à la résistance sous des directions plus ou moins ouvertement

(1) E. Gellner, **Saints of the Atlas**, London : Weidenfeld and Nicholson, 1969. Gellner, «Concept and Community», Bryan E. Wilson (ed.) **Rationality**, Oxford : Basil Blackwell, 1979.
Gellner, «Pouvoir Politique et Fonction Religieuse dans l'Islam Marocain», **Annales, Economies, Sociétés et Civilisation**, mai-juin 1970, pp. 699 – 713.
Gellner, **Muslim Society**, 1981, Chap. 1 et 4.

(2) C. Geertz, **Islam Observed**, Chicago : University of Chicago Press, 1968.
Geertz, **Local Knowledge : Further Essays in Interpretative Anthropology**, New York : Basic Books, 1983.
J. Berque, **Al-Yousi, Problèmes de Culture Marocaine au XVIIe siècle**, Paris : Mouton, 1958.
Berque, **Ulemas, Fondateurs, Insurgés du Magreb, XVIIe siècle**, Paris : Sindbad, 1982, pp. 21 – 27 et Chap. I notamment.

(3) A. Hammoudi «Sainteté Pouvoir et Société» **Annales, Economies, Sociétés et Civilisation**, nos 3 – 4, pp. 618 – 619.
Hammoudi, **Maître et Disciple, aux Fondements Culturels de l'Autoritairisme Marocain**, sous presse.
Berque, **L'Intérieur du Maghreb**, op. cit., p. 18 – 55.

messianiques[4] ; directions qui mêlent mahdisme et thaumaturgie. Le péril et la réponse au demeurant ne sont guère typiques du seul Maghreb[5].

La rupture, visible à tous ces malheurs qui sont autant de signes, appelle des solutions. Le discours religieux les condense en formules lapidaires : la réforme, le retour sur la voie droite, le **jihad** au nom de Dieu etc.. Ce qu'on n'a pas suffisamment noté, c'est que ces mots d'ordre constituent d'emblée un discours sur la société et ses systèmes de régulation politiques. De là les variations dans les motifs, les thèmes et les types d'action. Dans un travail antérieur, j'ai appelé «paradigmes», ces lignes d'action et d'expression qu'épousent et renouvellent les prétendants à la direction spirituelle des communautés[6]. J'en avais distingué trois principaux : la réforme savante et patienteuse de persuasion et de distance vis-à-vis des hommes au pouvoir, la révolution radicale promet la destruction des structures d'oppression et le retour de la communauté prophétique ; retour qui prépare l'avènement d'un âge de justice préludant à la fin du monde ; cette voie privilégie les accents messianiques ; enfin le ralliement des fidèles que provoquent la manifestation de pouvoirs surnaturels et l'efficacité de la transe définit le troisième paradigme. Cette énumération ne prétend pas épuiser tous les cheminements possibles dans la voie de Dieu.

Aussi schématique soit-elle, cette typologie ne laisse pas de compléter le recours aux contextes généraux de crise tout en indiquant ces insuffisances. Les paradigmes ainsi distingués impliquent des choix et des stratégies ; du coup, les vies de saints ne peuvent plus se penser comme simples effets de structures, ou comme réponses aveugles et automatiques aux exigences de celles-ci. Cette difficulté majeure, qui limite la pertinence de l'explication par les contextes structurants globaux, on peut aussi voir ce qu'elle occulte lorsque le contexte invoqué est celui d'une structure et d'une fonction localisées. Illustrons ce dernier point par un exemple. Dans le vaste champ de l'anthropologie de l'islam maghrébin, E. Gellner a produit une œuvre considérable sur la question de la sainteté. La fonction remplie par le saint dans les tribus du Haut Atlas central,

---

(4) Hammoudi, «Aspects de la Mobilisation à la Campagne, vue à travers la biographie d'un mahdi mort en 1919», in Gerllner et Vatin, **Islam et Politique au Maghreb**, Paris : CNRS, 1981, pp. 49 - 52.
R. Dunn, **Resistance in the Desert**, Wisconsin : University of Wisconsin Press.
Clancy Smith, **Mahdisme in North Africa**, Forthcoming, the University of Califormia Press.

(5) P.M. Holt, **The Mahdist State in the Sudan, 1881 - 1898. A Study of its Origin, Development, and Overthrow**, Oxford : Clarendon P., 1958.
Holt, «al-Mahdiyya» in **The Encyclopaedia of Islam**, (new edition) Leiden, Brill, 1985, pp. 1247 - 1253.
H.A. Ibrahim, «Mahdist Risings Against the Condominium Government, 1900 - 1927», **International Journal of African Studies**, vol. 12, n° 3, 1979, pp. 440 - 471.
D.S. Margoliouth, «Mahdi» **The Encyclopaedia of Religion and Ethics**, ed. J. Hastings, vol. 8, 1916, pp. 336 - 340.
L.C., Brown, «The Sudanese Mahdiya» in **Protest and Power in Black Africa**, Rotberg and Mazrui eds., 1970.

(6) Hammoudi, «Sainteté Pouvoir...», **art. cit.**, 1980, p. 617.

selon ses vues, consistait traditionnellement à maintenir un ordre et une paix relatifs en l'absence d'Etat. Les **igurramen** (pluriel de **agurram**) formaient des lignages sacrés inégalitaires ; ils étaient dotés de grâces surnaturelles que résume le terme de **baraka** ; inégalitaires, généreux, pacifiques et capables de pouvoirs miraculeux, ils étaient ainsi mis en position d'arbitrer les conflits entre les segments sociaux qui, hostiles les uns aux autres à un niveau de l'organisation tribale, étaient automatiquement complémentaires dans les alliances aux niveaux supérieurs. La paix sans Etat se rétablissait constamment par l'équilibre de la terreur et l'arbitrage de ces **igurramen** neutres et vénérés.

Dans ces conditions l'accès à ce rôle enviable revêt une importance considérable. Comment, en effet, accède-t-on à la sainteté ? A cette question Gellner répond de la façon suivante : jouir de cette grâce est un processus long et difficile mais qui, selon lui, renferme un cercle vicieux. Car en effet, la **baraka** est autant un attribut préexistant à la reconnaissance, qu'une décision de ceux qui observent le candidat : *«Vox Dei Vox Populi»*. En réalité, affirme-t-il, l'on est en présence d'un pieux mensonge car les Berbères prétendent que l'élu est choisi par Dieu alors qu'ils savent qu'eux seuls le sélectionnent. Par ailleurs, la structure profonde faite d'antagonismes segmentaires et de nécessité d'arbitrage, en fait, leur dicte la fiction d'une volonté indépendante de la leur(7).

Notons tout d'abord que ce contexte profond qu'invoque Gellner le dispense du contexte global (la crise générale). Notons ensuite que l'émergence des grandes figures de sainteté ressemble peu à la sélection de ces gestionnaires de charisme routinisé qui inspirent la théorie(8). L'anthropologie et l'histoire ne sauraient bien entendu négliger les uns au profit des autres. Mais force est de constater qu'en fait de contexte profond, Gellner retrouve un modèle qu'il a apporté avec lui et que la projection d'un concept général de sainteté sur ce qu'il restait de sainteté dans l'Ahansal du milieu du XXème siècle est, au mieux, une affaire d'interprétation.

Surtout qu'en est-il du débat concret, et peut-être pour cela même plus près de chaque conscience, qui agite les sentiments de la pensée et de l'action ? Débats qui engagent un homme ou une femme à accepter ou refuser la sainteté, à s'anéantir en prière, à perdre ses esprits en une transe qui ressemble à une mort momentanée, ou encore à prendre les armes derrière celui qui se dit, par la voix de Dieu, investi de réforme radicale ? Questions difficiles à éviter pour

---

(7) Gellner, 1969 **op. cit.** pp. 150 – 152, et 1979 **op. cit.** pp. 43 – 46.

(8) Entre les lignages sacrés qu'il décrit et les fondateurs il y a vait déjà plusieurs siècles de distance temporelle et entre la personnalité la plus marquante après le fondateur il y avait un peu plus de deux siècles. Sous le protectorat français (1912 – 1956) ils avaient déjà produit un caïd connu des militaires et vu résistant nationaliste notoire. Sur les mêmes saints, cf. A. Hammoudi. «Segmentarité, Stratification Sociale, Pouvoir Politique et Sainteté» **Hesperis Tamuda**, vol. XV, 1974. Une version anglaise a été publiée dans **Economy and Society**.
Gellner a réuni ses matériaux sur le terrain (Haut Atlas Central) à la fin du protectorat français et au tout début de l'indépendence du Maroc, soit en 1956 et 1957 – 58 [Sur ce point, **Saint of the Atlas**, 1969, **op. cit.** p. XIII].

peu que l'on ait vu les lames trancher des crânes en une danse sanglante et extatique, que l'on ait rencontré des êtres aux visages émaciés par les longues marches et les privations, errant seuls à la recherche d'un guide spirituel ou, enfin, que l'on ait une fois contemplé ces femmes cheveux au vent, dans l'ivresse de **dikr** et de l'agitation des corps à moitié découverts ; elles qui viennent juste de quitter, le temps d'un rite, une vie faite de labeurs et de modestie physique rigoureuse.

Voilà donc de sérieux départs de l'ordinaire qui s'autorisent d'une remémoration collective de l'avènement du charisme. Or l'épiphanie, régulièrement mise en scène, elle-même ne s'offrit dans le passé qu'au prix de reversements qui vinrent déranger les vies ordinaires. L'itinéraire de sainteté révèle ce paradoxe et les chemins divergents et périlleux de sa réalisation. Il n'y a pas de métaphores culturelles données une fois pour toutes à la conscience ou à l'inconscient de tous, et point non plus de structures animant une vie de groupe conçue à l'image d'une mécanique d'horloge. Chaque effort enrichit les modalités du travail de la **baraka** et aiguise les divergences à son propos. Le consensus, toujours provisoire, sur une personnification des valeurs est un processus de création et d'échecs ; et les contemporains sentent l'urgence d'en témoigner.

La gestation d'une figure fondatrice – et cet article se consacre à ce seul aspect de la sainteté – semble emprunter ces renversements qui introduisent l'ambiguïté et la controverse mais aussi, et sans doute, l'espoir de créations uniques et reconnues. Car si l'on réduisait la capture de la **baraka** à une mécanique structuro-fonctionnaliste ou simplement à la mise en œuvre d'images culturelles, l'on ne comprendrait qu'à moitié comment dans une famille, un village, une tribu, un quartier, tel garçon(9) destiné à la perpétuation du lignage et de son territoire physique et symbolique décide un jour d'abandonner toutes ces bonnes causes pour rechercher sans garanties les moyens d'une union avec le Créateur. Par quelle conversion passe-t-on justement d'une mise en pratique relativement bien balisée de catégories et de normes ordinaires à cette longue errance, marginale et dangereuse. En d'autres termes, par quelle conversion des catégories ordinaires, celles de sainteté trouvent leur place dans l'action et la pensée ? Comment se résout l'incompatibilité visible, au point de départ tout au moins, entre ces deux ordres d'existence ?

2. LE SAINT ET L'HOMME ORDINAIRE

Comparons les étapes d'une vie ordinaire avec celles qui jalonnent l'existence

---

(9) Je ne traite ici que de biographies d'hommes. La sainteté chez les femmes devra un jour être explorée à fond si l'on veut arriver à une interprétation satisfaisante du phénomène de sainteté au Maghreb en Islam et en général. Il existe cependant très peu de biographies de saintes maghrébines et celles dont nous disposons sont courtes et manquent de détail. Ce seul fait en dit long sur l'attitude des hommes qui consiste à faire comme si le charisme était un monopole et un privilège des hommes alors que dans la vie concrète femmes et hommes vénèrent ou invoquent de nombreuses saintes. Dans un travail en cours, je tente d'éclairer le problème de la sainteté des femmes dans l'Islam maghrébin.

de cet être singulier qui se voue exclusivement au service de Dieu. Mais, auparavant, il faut souligner la difficulté de l'entreprise. Les vies de saints sont nombreuses ; dans le cadre restreint de ce travail, on évoquera quelques exemples seulement : M'hammad B. Nâsser (1603 – 1717)(10), Al-Youssi son disciple (1631 – 1691)(11), Ibn 'Ajiba (1747 – 1809)(12) et plus près de nous Al-Haj 'Ali Al-Darqâwi (né vers 1850, mort en 1910)(13). Le choix se complique précisément à cause de l'abondance de la matière. En revanche, il n'est pas de biographie d'hommes ordinaires. L'idée même en eût choqué les spécialistes du genre ! On se trouve du coup réduit à une reconstruction à partir du présent avec le risque de projeter abusivement sur le passé les catégories qui fonctionnent sous nos yeux. Fort heureusement, les textes hagiographiques eux-mêmes ainsi que l'historiographie et les belles lettres insistent sur ces normes et usent de ces catégories qui définissent la vie d'homme : **rujùla** (l'être homme, la virilité) **himma, azima** (volonté), **ḥayâ** (modestie) **hudù'** et **inqiyâd** (soumission), **hayba** (crainte inspirée chez les autres) pour n'en citer que quelques unes.

D'autres écrits fournissent un test supplémentaire. Ce sont les récits de voyage laissés par des ambassadeurs auprès des cours européennes ; car là en effet, certaines notations trahissent simulanément l'équipement conceptuel de l'observateur et les catégories à l'œuvre dans la société d'origine(14).

---

(10) Hammoudi, 1980, art. cité ; Il existe de nombreuses biographies de M'hammad b. Nasir, cf. notamment : Muhammad Al-Makki Ibn Nasir, *Ad-durar almurassa fi a 'yani Dar'a*, (dorénavant *Durar*) ms, BG, Rabat, voir à la lettre M. M'hammad b. Nasir. Muhammad As-Saghir Al'Ifrani, *Safwat man intashar min akhtiari al-Qarni al-hadi 'ashar.*, (dorénavant *Safwa*) litho., Fès, 1309 h (1892), pp. 173 – 176 ; Ahmad B. Khalid An-Nasiri, *Tal'at al-mushtari fi an-nasab al-ja'fari*, (dorénavant *Tal'a*), Fès, litho., 1309 h (1892), t. I, p. 120 : M. Bodin, «La Zaouia de Tamgrout», *Archives berbères*, vol. III, 1918, pp. 259 – 295 ; G. Drague, *Esquisse...*, p. 187 ss. ; J. Berque, Al-Youssi, pp. 40 – 43.

(11) Sur Al-Yousi, voir notamment ses **Muhadarat**, ed. M. Hajji, Rabat 1976.
J. Berque, **Al-Yousi. Problèmes de Culture marocaine au XVIIe siècle.**
Al-Ifrani, **Safwa**, op. cit.

(12) Sur Ibn 'Ajiba, J.L. Michon, **L'Autobiographie (Fahrasa) du Soufi Marocain Ahmad Ibn 'Ajiba**, Arché Milano, 1982.
Le Soufi Marocain Ibn 'Ajiba et son Mi'raj. Vrin, pp. 31 – 80.
M. Dawud, **Tarikh Titwan**, t. III pp. 215 – 222 ; t. V, 1950, pp. 35 – 42, 53 – 56, et 286 – 87.

(13) Sur al-Haj 'Ali al-Darqawi, son **'Iqd al-Iuman Limuridi al-Irfan**, Rabat, 1984.
Mukhtar al-Sousi, **Al-Tiriaq wa al-Mudawi fi al-Chaykh Sidi 'Ali al-Darqawi**, Tétouan, 1961.
al-Sousi, **Al-Ma'sul**, Rabat, 1960 – 63, T. III, et IV ; On trouvera une analyse de cette biographie dans Hammoudi, **Maître et Disciple**, 1994, sous presse, Ch. IV.

(14) Voir en particulier su les notions centrales de **ḥaya'**, virilité, et honneur ; notions liées aux comportement avec les femmes dans la vie courante et qui se touvent également au centre du rapport entre maître et disciple : pour la fin du XVIIe siècle ; Al Ghassani, al-Wazir (Abu 'Abdallah Muhammad b. Abdelwahab), mort en 1707 : **Rihlat al-wazir li iftikak al 'asir**, ed. al-Boustani, Tétouan, 1940, pp. 106 – 107 et 110 – 111. Ces notations doivent être complétées par celles du feuillet 94 du manuscrit de la Bibliothèque Royale de Rabat, car al-Boustani se contente de résumer le passage original. Pour le XVIIIe siècle, on consultera al-Ghuzzal, **Natijat al-ijtihad fi al-Muhadara wa al-ilḥad** (écrit à la suite d'une ambassade en Espagne effectuée en 1766) ed. à Beyrouth 1965 (?), pp. 52 et 56 – 57, 62, 71, 73 ; si l'on note l'importance des notions de **'adab, ḥaya'**, honneur et virilité,... sur le problème de l'honneur en relation avec les rapports hommes / femmes voir pp. 85 – 86, 156 – 157 et 219. =

Au Maroc et dans le reste du Maghreb, les stades d'une vie se marquent par des rites et un rapport codifié avec l'entourage. En particulier, le nouveau-né et l'adolescent doivent être entourés de précautions à la mesure des dangers qui menacent l'intégrité du corps et de l'esprit. A l'adolescence une violence occulte menace la virilité des garçons et la sexualité et l'honneur des filles. Celles-ci doivent se montrer modestes tandis que les garçons se soumettent à un double usage : réserve en présence des plus âgés et notamment du père, virilité et ambition en compagnie des pairs. A cet âge **(Sauma, ruchd),** ils sont tous engagés dans les travaux quotidiens et certains d'entre eux fréquentent l'école coranique. Ils se préparent à accéder à l'âge d'homme et leur énergie doit constamment s'exercer à la défense de l'honneur et de l'espace (familial, lignager ou de la communauté musulmane). Cependant, là certains cheminements vont diverger. Quelques individualités vont mettre plus d'assiduité à l'apprentissage du texte sacré tandis que la masse consacrera davantage de temps aux activités de subsistance. Désormais, les premiers se distingueront de plus en plus nettement des autres et bientôt la quête du texte sacré et du savoir les absorberont. Elle ne tardera pas à les mener vers des lieux et des hommes loin du groupe et de l'espace auxquels ils appartiennent.

Première séparation entre ceux qui porteront le livre «dans leur ventre» et ceux qui restent dans le quotidien et les repères familiers. La recherche du savoir amorce un départ de l'ordinaire que va radicaliser la poursuite du charisme. Notons, cependant, que le déplacement en vue de l'acquisition du **'ilm**[15] introduit dans les rangs d'une minorité sans pour autant manifester un refus du monde, alors que l'initiation mystique arrache à leurs métiers aussi bien des paysans, des artisans et des commerçants. Car en effet, si M'hammad B. Nâsser quitte le village contre l'avis de son père et renonce à l'entourage du gouverneur du Dra, pour le **'ilm** et l'initiation à Tamgrout, si son disciple Al-Youssi à l'image de son maître fuit le Moyen Atlas pour le sud et la compagnie du maître dans la vallée du Dra, et, enfin, si Ibn 'Ajiba et 'Ali Al-Darqâwi jettent le désarroi dans leur famille en refusant une carrière de **'alem** pour une initiation qui les force d'abord au «viol de l'habitude», il est de très nombreux **majdûb**[16] et autres saints qui furent saisis par leur vocation dans

= Bien sûr des variations importantes se font jour dès qu'on parle de notions telle que **ḥaya', rujula, ghayra,** etc... à la pratique ; celle-ci on le sait comporte les conflits sur le(s) sens des notions et de la pratique elles-mêmes. Sans le contexte du XVIIe siècle un observateur a pu noter le «libéralisme» (relatif) du cheikh de la zaouia de Tamgrout en matière de procédure de mariage par ex. (Berque, **Al-Yousi**, p. 73). Ailleurs apparaissent les coutumes rurales si variées et bien éloignées du rigorisme du milieu des citadins lettrés dont sont issus nos ambassadeurs. Sur d'autres variations **Al-Yousi**, op. cit. p. 53 ss. 99 – 102.

(15) **'Ilm** : sciences canoniques de la religion musulmane ; celles qui contribuent (hadith, exégèse, grammaire, philologie) à éclairer le message coranique, et a dériver la loi et l'éthique à partir de l'étude des écritures. Voir art. **'Ilm** dans **Encyclopaedie de l'Islam.**

(16) **'Alem** sing. de **ulama,** docteur de la loi Islamique, voir note 15.
Majdub : se dit d'une catégorie particulière de mystique ; désigne un état d'illumination, d'attraction impérieuse vers le mystère (de Dieu), d'extase ; le majdub est celui qui est «ravi». Sur **majdub** et **jadba** (transe, extase) voir Dr Premare, A.L. **Sidi Abd-Er-Rahman El Majdub,** Paris : CNRS et Rabat : SMER, 1985, pp. 55, 60 – 61 ; Dioré, Abdelhay «'an al jadba wa al-tassadu'» **Afaq**, Rabat, n° 9, 1982, pp. 19 – 25.

le champ, la boutique ou l'atelier et à un âge avancé. Mais qu'on y vienne au sortir de l'adolescence ou à un autre moment, il s'agit d'un commencement qui fait table rase du passé.

Quand l'appel de la voie s'impose à la volonté, il mène vers un maître. Il commande au jeune homme d'abandonner tout espoir de fonder une famille (à l'instar des gens de sa génération) et à l'homme marié d'abandonner la sienne. Celui qui cherche l'initiation se détache du lot et fait cavalier seul. Quatre stades se laissent aisément déchiffrer dans cette nouvelle vie, chacun marqué de règles et de dangers : pérégrination et errance, longue maturation sous l'autorité sourcilleuse et souvent énigmatique d'un guide, révélation de **baraka** dans un climat de drame et d'ordalie, accès au magistère et au pouvoir de veiller sur les autres, et en tout premier lieu sur des disciples. M'hammad B. Nâsser prend la route du Dadès d'abord où il profite des vertus d'un maître réputé. Ensuite, il vient s'installer à Tamgrout. Il ne séjournera de nouveau parmi les siens, dans son village natal, que vers 1645, c'est à dire plus de 15 ans après son départ. Al-Youssi parcourt le Maroc dans plusieurs directions : vers Fès notamment et ensuite Marrakech avant de traverser l'Atlas pour recueillir l'initiation auprès de M'hammad B. Nâsser devenu le guide incontesté de toute une génération après avoir pris les reines de la zaouia de Tamgrout (vers 1646). Ibn 'Ajiba quitte son Anjra natal (entre Tanger et Tétouan), fréquente la médersa de Tétouan un moment, acquiert ses titres de **'alim** qu'il s'empresse d'abandonner pour courir se mettre entre les mains des **cheikh** de la Tariqa Darkaouiya[17]. Enfin, quittant son village du Souss Al-Haj 'Ali fait de même. A la surprise de tous, il délaisse les «sciences exotériques» dans lesquelles il excelle et, causant une déception insupportable à ses parents, accourt vers son maître Al-Ma'dari. Par la suite, il se rend à Fès et pérégrine dans le nord ; là il recueille le **ward** des Darqawa et fait une rencontre mystérieuse et prémonitoire. L'errance est une étape obligée ; c'est une pratique courante et un topos de la littérature hagiographique. Al-Youssi, Ibn 'Ajiba et 'Ali Al-Darqâwi passent une bonne partie de leur vie sur les routes et doivent attendre pendant de longues années «l'autorisation» de leurs maîtres : c'est à dire la consécration du **murid** qui se voit ainsi reconnaître sa **baraka** par son initiateur. Il n'est pas nécessaire de multiplier les exemples. La plupart des grandes initiations connues suivent le même parcours.

Errer d'un maître à l'autre, d'un sanctuaire à l'autre, c'est refuser les avantages du localisme. M'hammad B. Nâsser aurait pu servir le gouverneur du Dra dont le palais jouxte le quartier familial[18]; au lieu de cela, il s'éloigne.

---

(17) Tariqa Darqawiya ordre mystique et réseau confrérique fondé au XVIIIe siècle par le célebre **soufi** (mystique) marocain, Moulay al'Arbi al-Darqawi. Sur cette confrérie, Drague, **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc,** Paris : Peyronnet, 1951, pp. 251 ss. Berque, **L'intérieur du Magreb,** Paris Gallimard, 1978, pp 273, 275.
Michon, **L'Autobiographie du Soufi Marocain, Ahmad Ibn 'Ajiba,** op. cit. et **Le Soufi Marocain Ahmad Ibn 'Ajiba,** op. cit.

(18) M'hammad Ibn Nasser refusait de dire la prière du vendredi au nom du prince du moment. Sur ce point, Hammoudi, **Annales,** F.S.C., art. cité.

Refus donc aussi des honneurs et des pouvoirs liés au service de l'Etat. Dans le mépris des fonctions qu'ouvre le **'ilm** nos trois autres virtuoses manifestent la même tendance. C'est en effet une vieille tradition qui se perpétue ; on connait les démêlés d'Al-Youssi avec Moulay Ismaïl[19]; quand à Ibn 'Ajiba, le mouvement auquel il joint ses forces et son talent entretient des rapports franchement hostiles avec le gouvernement du moment ; lui-même fait de la prison en compagnie de quelque condisciples[20]. 'Ali al-Darqâwi fréquenta les puissants de ce monde. Mais il garda sa distance spirituelle et ne cacha point sa méfiance pour les carrières politiques[21].

Le refus de pouvoir et celui de l'enracinement dans un espace autre que les lieux de **baraka** vont de pair. Errer, on l'a vu, c'est transcender l'espace familial, tribal, l'espace du quartier, l'espace civique enfin. Ce sont là en fait tous les territoires de socialisation, de contrôle politique et d'identification aux normes ordinaires. On fait fi des territorialités – dont tout le monde connaît les fonctions coercitives – pour s'attacher aux seuls points d'ancrage entre ciel et terre : un maître qui est une épiphanie de **baraka** virulente, ou bien la marque d'une irruption ancienne de charisme (sanctuaires).

Arrêtons-nous un moment sur ce mépris des espaces ordinaires. Il s'agit d'une décision lourde de conséquences, car les territoires ainsi trancendés ne sont-ils pas en fait des relations dépassées ? Le **ḥorm** familial et ceui du lignage sont interdits et inviolables. Mais pour que leur exclusivité perdure, il faut des bras d'hommes pour la défendre. Ce sont les lieux de la pureté et de la souillure ; tout ce qui les menace doit être repoussé ou ignoré et eux-mêmes réduits à l'invisibilité ; leur défense, enfin, justifie le versement du sang. L'exclusivité constitue le lien conceptuel entre groupe et territoire et définit le champ où se prouvent l'énergie et la virilité, c'est à dire la qualité d'homme. Or l'errance mystique vient précisément les nier et de surcroît ouvrir un pari : ou bien perdre ces qualités d'homme, ou bien renouveler leurs fondements et, du même coup, s'arroger le pouvoir de les réformer et de les mettre au service d'une cause supérieure.

Négation d'espaces qui est aussi négation de temps : les étapes qui scandent la durée d'une vie ordinaire n'ont plus de sens pour les fous de Dieu. On comprend qu'en eux presque tout s'inverse. Au lieu de virilité et d'énergie publiquement exercées, le **murid** rejoint une compagnie soumise aux règles de modestie, d'humilité, d'isolement et qui impose des freins extrêmes à tous les désirs ; désir de nourriture, de confort, d'amour et de parole. Telles sont les

---

(19) Berque, **Al-Yousi,** op. cit. pp. 91 – 93.
Geertz, **Islam Observed,** op. cit. pp. 33 – 35.

(20) Dawud, **Tarikh Titwan,** op. cit., III, pp. 213 – 216.
Michon, **Le Soufi Marocain,** op. cit., pp. 52 – 56.

(21) M. Al-Soussi, **Al-Tiriaq wa al-mudawi,** op. cit. ; **Al-Masul,** op. cit., t. XVI, pp. 263 – 314.
Hammoudi, «Aspects de la mobilisation...» art. cité in **Islam et Politique au Maghreb,** op. cit. p. 50.

censures qu'administrent le cheikh dans un espace hors contrôle où il est seul maître à bord.

3. LE VIOL DE LA COUTUME ET L'INVERSION OBLIGEE

Le drame humain qu'est le départ à la recherche d'un guide spirituel se mesure au désarroi des familles. Le père tente en vain de retenir le fils et l'hagiographe se fait quelque fois l'écho de la souffrance de la mère. On a déjà évoqué le désir contrarié du père de M'hammad B. Nâsser ; on ne sait rien sur ce moment dans la vie d'Al-Youssi ; mais la perte d'Ibn 'Ajiba est intolérable aux siens et ceux d'Al-Haj 'Ali le mettent aux fers pour vaincre l'enthousiasme qu'il a pour son cheikh. La nouvelle carrière qui commence pour eux par la soumission à la règle dite de «viol de la coutume» **(kharq al'ada)**, codifiée par les Darkaoua, remplit leur entourage de honte. Car voilà deux jeunes gens promis à un avenir d'aisance et d'équilibre apolliniens, assurés du respect voué aux **faqihs** qui, tout d'un coup, se couvrent de l'habit rapiécé **(muraqqa'a)**, se mettent à mendier dans les marchés et s'humilient aux travaux les plus méprisés, leurs maîtres leur ayant enjoint de «briser le tranchant de la psyché» **(taḥrir ḥiddat al-nafs)**.

Le cheikh prend le pas sur le père et, en fait, le remplace puisqu'on parle de l'éducation du **murid (tarbiya)**. Jusqu'ici le tour que prend la vie de ce dernier apparaît comme un choix extraordinaire qui frappe l'attention du commun et se présente comme une perte. Cependant, à examiner de près les rapports avec le cheikh, on s'aperçoit que ce choix commande une véritable inversion des normes et des comportements ordinaires.

Que fait le murid dans cette longue compagnie **(soḥba)** du cheikh ? Il doit se mettre à son écoute, à son service **(khidma)** et recueillir par la proximité son secret et sa **baraka (al-sirr)**. L'exercice peut comporter des travaux aux champs, à la zaouia et à la maison : de production donc autant que de domesticité. Il inclut ces fameuses stipulations **(chouroutȩ)** : silence, faim, **dikr**, isolement(22).

---

(22) **Chourout** : stipulations ; conditions que doit accepter le novice **(murid)** qui entre en initiation. Le **dikr, zikr** (litt. remémoration) consiste en oraison et litanie spécifiées quant à leur accomplissement individuellement ou collectivement selon le rituel de l'ordre auquel on appartient ; sur ces **chourout** chez les Darqawa voir Al-Hajj 'Ali **'Iqd al luman**, op. cit. Il y eût des exceptions notables parmi les Darqawa eux-mêmes qui insistèrent tant sur le long service et la longue fréquentation d'un maître. Par exemple, al-Harraq qui fut consacré sans initiation par le fondateur de la Darqawiya lui-même. Incident qui semble avoir provoqué de l'émotion dans les rangs de la confrérie. Sur ce point Dawud, **Tarikh Titwan**, VI, Tétouan, 1970, pp. 202 – 205.
On notera que Harraq avait perdu ses fonctions officielles, s'était retiré dans l'affliction, plongé dans une crise qui le tourna vers l'oraison avant sa rencontre avec le maître de l'ordre darqawi. Enfin que la nécessité d'une initiation par un maître bien qu'affirmée avec force n'est probablement pas admise ni appliqué par tous. Cela expliquerait que al-Haj 'Ali éprouve le devoir de le rappeler avec insistance à l'extrème fin du XIXe siècle. Il y a de nombreux saints vénérés aujourd'hui et dont on ne connait pas les cheikhs initiateurs. Les traditions qui relatent des épisodes de leurs vies n'y insistent pas non plus.
La nécessité du cheikh fut, on le sait, objet de discussions et controverses ; pour un exemple, voir Ibn Khaldun, **La Voie et la loi, ou le Maître et le juriste**, (Chifa al-Saïl), trad. de l'arabe et présenté par R. Péres, Paris : Sindbad, 1992, pp. 11, 52, 53 et 69 – 72.

La soumission absolue qu'exige le service veut que le disciple observe réserve et modestie en présence du maître. Quand celui-ci mange, il se tient en un lieu proche, prêt à servir. Pudeur et respect (**ḥayà**) se signalent au rougissement sous le regard du cheikh. On touche là des attributs qui s'apparentent au comportement féminin.

L'inversion apparait, plus franche encore, dans certaines activités : le disciple cherche le bois, chauffe l'eau pour les ablutions et, quelquefois, prépare le repas et la couche du maître ; il arrive également qu'il lave son linge. Tout se passe donc comme si, à l'étape décisive de l'initiation, une féminisation du disciple et une prégnance affective forte(23) (que traduisent ces expressions de **musaḥaba** et **istimata fi al-khidma** : longue compagnie, amitié et anéantissement au service) étaient indispensables à la transmission de la **baraka** ; autant sinon plus que l'enseignement, l'oraison et l'ascèse.

Sans doute peut-on objecter que certaines de ces attitudes sont loin d'être spécifiques du **murid** et de la femme ; car les serviteurs, les esclaves et tous les gens de basse condition doivent les arborer en présence de leurs patrons. Défaut de spécificité auquel s'en ajouterait un autre : en initiation mystique, le passage de l'homme à la femme ne se signifie guère que par quelques traits qui demeurent noyés dans un univers d'hommes : costume, démarche, langage, ségrégation des sexes, respect exigé des femmes par les **murids** etc... Mais l'on notera d'abord qu'en temps ordinaire un homme ne cuisine pas, ne lave pas le linge, ne chauffe pas l'eau et ne vaque point à la corvée du bois. Lui proposer ces tâches serait une provocation et une insulte. On notera ensuite les traditions qui rapportent que des initiés célèbres ont revêtu, à certaines occasions, le costume et l'apparence féminins. On notera, enfin, que le lien affectif entre maître et disciple peut déboucher sur une relation d'amour avec une symbolique qui culmine quelquefois dans et par le rapport sexuel(24).

«Expressions fixées» dans l'élaboration d'une nouvelle personnalité, les attitudes que met en avant l'hagiographie forment un nouveau champ de synecdoques qui bousculent l'ordinaire réduit à l'état d'apparence, et favorise (autant qu'il est conditionné par) l'inversion et la transgression. Ouverture dans laquelle advient librement la création du sens, car rien n'est plus instructif à ce propos que les actes ultimes de transmission et de manifestation de la **baraka**.

---

(23) Sur ces activités, **Tiriaq**, op. cit. ; **'Iqd al-luman**, op. cit. ; le service de la longue intimité avec le maître sur M. Ben Nasser, **Durar**, op. cit. ; **Safwa**, op. cit. ; Sur Al-Youssi, Berque, op. cit. et **Muhadarat**.
Le service et la soumission au maître est un thème ancien bien qu'il y ait des désaccords à son propos parmi les **soufis** eux-mêmes. Sur ces activités et la féminisation du disciple dans un cas central dans le mysticisme «populaire» et «savant» du XVIe siècle marocain.
Voir de Premare, **Sidi 'Abd-Er-Rahmane El-Mejdub**, op. cit. p. 79 – 81.

(24) A.L. Louis, **Sidi 'Abd-Er-Rahmane El-Mejdub, op. cit.** p. 81 ; citant Massignon et Léon l'Africain sur le contact sexuel et l'ancienneté de son occurence.
Massignon, **Essai sur les origines du lexique technique de la mystique musulmane**, voir 1968 pp. 107 – 108 ; Léon l'Africain pour le XVIe siècle **Description de l'Afrique**, 1956, T. I, p. 222. Pour un exemple récent on consultera Westermack, E., **Ritual and Belief in Morocco**, NY : University Books, 1968 (1ère éd. Londres : 1926), T. I, p. 198.

Quelques chose à un moment donné doit transiter du maître au disciple. Avant de mourir le patron de M'hammad B. Nâsser donne sa propre femme à son **murid** qu'il lui demande d'épouser et, plus tard en songe, l'ordre exprès de diriger la prière. Lui-même offre ses pantalons à un élève incontinent et avec son disciple Al-Youssi il y eut partage de nourriture et plus encore. Une tradition rapporte qu'un jour Al-Youssi alla laver la chemise du cheikh. C'était pendant la maladie de ce dernier et son corps avait suppuré dans son habit. Al-Youssi le trempa, l'essora et but. Il rentra l'œil allumé, le cheikh le vit et lui prodigua la consécration fameuse : «Dieu fasse que tu sois la source à laquelle boiront l'Orient et l'Occident»(25). Ibn 'Ajiba et 'Ali Al-Darqâwi reçoivent des paroles. Dans la liminalité du moment (et de ce rite de passage)(26) on s'en doute, il ne saurait y avoir de forme figée et les gestes traditionnels s'accomplissent au milieu d'autres qui sont imprévus. Jacques Berque signale plusieurs façons surprenantes pour conclure une initiation : un hennissement du maître, un cri, une course, des paroles énigmatiques(27). Dans sa biographie du cheikh Ben Alioua de Mostaghanem (Algérie), Martin Lings écrit :

> *Strictly speaking, the rite of transmission of the baraka from one vessel to another cannot be confined to any particular set of forms. Its form may depend, in exceptional cases, on the inspiration of the moment. For example, in addition to the Shadilî initiation which the shaikh Al-Darqâwi received from his master Shaikh 'Ali Al-Jamal, he also received one from an aged saint at the point of death who made him spiritual heir by the ritually unprecedented yet highly significant act of placing his tongue in the shaikh Al-Darqâwi's mouth and telling him to suck*(28).

Westermarck, enquêtant au début de ce siècle dans le nord du Maroc, rapporte d'autres modes, à côté du transfert par la salive et le partage de nourriture, la **baraka** peut se communiquer par le contact sexuel(29).

---

(25) Geertz, **Islam Observed**, op. cit., pp. 32 – 33.
Al-Ifrani, **Safwa**, op. cit.

(26) V. Turner, **The Forest of Symbols : Aspects of Ndembu Ritual**, Cornell : Cornell University Press ; pp. 93 – 113. J'examine cette littérature en détail et dans le contexte d'une discussion des rituels du sacrifice au Maroc dans mon ouvrage ; voir Hammoudi, **La Victime et Ses Marques**, Paris : Seuil, 1988, Chap. 8, 9, 12 notamment.
Il s'agit bien en effet d'un rite de passage dans l'initiation avec trois étapes caractéristiques séparation / isolement et mort à soi, étape couronnée par la manifestation du charisme / réintégration de l'initié après son succès dans la vie ordinaire (en tant que maître). Sur ce rite de passage voir Van Geunep, A., **Les Rites de Passages**, Paris : Nourry, 1909.

(27) Berque **Ulémas, Fondateurs, Insurgés au Maghreb**, Paris : Sindbad, pp. 50 et 89.

(28) M. Lings, **A Sufi Saint of the Twentieth Century, Shaikh Ahmad al ʿAlawi**, London : Allen Unwin, 1971, p. 71.
Sur les moyens de transmission de la **baraka**, y compris par le crachat, Westermarck **Ritual and Belief**, op. cit., t. I, pp. 41 et 93 ; également du même auteur, **Survivances Païennes dans la Civilisation Mahométane**, Paris : Payot, 1935, pp. 114.

(29) Westermarck, **Ritual and Belief**, op. cit., I, p. 198.

A la clôture de l'initiation d'Al-Youssi la boisson fournit la principale métaphore. Faut-il rappeler que l'eau bue charrie quelque chose qui signifie le maître par les sécretions du corps dans ses deux états de santé et de maladie ? Ce type d'échange abonde dans les écrits hagiographiques. Dans ses formes les plus aiguës, il est absorption du corps du maître : salive, sperme, pus, ou enfin vomi comme en témoigne l'initiation de deux disciples notoires par un saint célèbre au XVIIe siècle[30]. Processus qui ressemble à une fécondation. Le thème de l'engendrement du disciple en tant que saint est lui aussi familier aux cercles des hommes de Dieu.

Dans sa tentative d'interprétation psychanalytique d'une relation entre maître et disciple, Vincent Crapanzano (à propos du cheikh des Hamadsha) use du terme «féminisation». Les observations que l'on vient de résumer confirment ce point de vue et rehaussent l'intérêt de cette lecture du phénomène ; lecture fondée sur les théories de Freud, Bettelheim et Fennichel et que l'on peut résumer ainsi : du fait de l'autorité quasi absolue de père, continuateur de la lignée agnatique et garant de ses valeurs morales et matérielles, l'attitude du fils oscille entre deux solutions : ou bien il résiste et alors il ne peut recevoir son pouvoir et hériter sa place ; ou bien il se soumet et se «féminise» et alors il ne peut plus engendrer ni assurer la continuité du lignage en tant que père. Ainsi, se dessine l'alternative dans la résolution de l'œdipe : homosexualité temporaire (à l'adolescence) ou hypervirilité révoltée. Pour Crapanzano la transe **hamadsha** offre une scène où l'on rejoue périodiquement sa féminité dans une réénonciation thérapeutique. Les participants, qui, on le sait se frappent ou se balafrent le crâne à coup d'instruments divers, rejoueraient ainsi leur castration en se coupant ce qui symboliquement tient lieu de phallus.

Cependant, ce schéma montre son insuffisance dès l'instant que son auteur tente de l'accorder à la dynamique sociale et historique ; on le voit nettement entre autres, dans la théorie de la communication de la **baraka** que Crapanzano conçoit à l'image de la transmission ininterrompue d'héritages de père(s) en fils sur le modèle agnatique. Une telle position le conduit à poser comme exceptionnelle la passation de la **baraka** par la féminisation :

> *Baraka that is passed from father to child is and remains contagious. Baraka that is passed from an endowed person or place to a supplicant can no longer be transferred. The fact that both Sidi 'Ali and Sidi Ahmad were able to obtain it in its contagious and enduring form saints from whom they were not descended is exceptional. Their means of obtaining it were equally unusual. In both cases the acquisition of baraka involved the feminization of the saint*[31].

En d'autres termes, les bénéficiaires auraient réussi à transformer en **baraka** transmissible une **baraka** qui normalement aurait dû s'arrêter à eux : d'où le

(30) V. Crapanzano, **The Hamadsha**, Chicago : University of Chicago Press, 1973, p. 32.

(31) Crapanzano, **The Hamadsha**, op. cit., p. 49.

caractère exceptionnel de la procédure (féminisation). Car outre que cela contredirait le principe général de l'héritage dans cette société agnatique, d'après Crapanzano seul le charisme légué de père en fils serait normalement transférable. Or ses deux héros, 'Ali Ibn Hamdush et Ahmad Al-Dghughi, non seulement l'obtinrent de saint dont ils ne descendent pas, mais ils réussirent eux-mêmes à la transmettre par héritage. Cette contradiction imposerait la féminisation. Car en effet, le disciple doit s'autogénérer en se transformant en femme qui va produire un homme (un saint). Mais cette solution se heurte au caractère agnatique de la société puisque cette «femme» (symbolique) ne saurait léguer les caractères ainsi acquis. D'où l'oscillation masculinité / féminité (vie d'homme / féminité rituelle).

Or il semble que de telles vues se basent sur une confusion. Car en effet, l'acquisition de la **baraka** auprès d'un maître n'ayant aucun lien de parenté avec le disciple, contrairement à ce qu'affirme Crapanzano, peut se transférer par les deux voies de l'héritage (père / fils) et de l'initiation. Il suffit de consulter les vies de saints pour se rendre compte qu'il s'agit là de faits courants. Et surtout, il faut bien voir que la communication héréditaire du charisme ne suffit point à définir la sainteté. Car pour que les contemporains reconnaissent le saint, il faut à celui-ci une **baraka** active qui, elle, impose l'initiation et la preuve par l'énergie et l'action de ceux qui prétendent à l'élection divine. A strictement parler cette forme n'est point automatiquement contagieuse. Dans tous les cas, qu'il soit issu d'une lignée chérifienne ou maraboutique, le candidat à la sainteté doit franchir la ligne du charisme personnel. La **baraka** est à réinventer si l'on prétend dépasser le respect que la société manifeste aux rejetons de lignages vénérables, pour soulever la ferveur populaire et se poser en guide pour les contemporains. Ce cheminement s'impose à tous et la «féminisation» du disciple n'a rien d'exceptionel.

En tout état de cause, au Maroc, le principe des légitimités chérifiennes (héritées du prophète), après une longue éclipse, se remet à jouer un rôle politique important sous les Mérinides (XVème siècle)[32] et se consolide sous les Saadiens et les Alaouites (XVIème siècle à nos jours). Ces deux dynasties qui furent elles-mêmes issues d'organisations confrériques réhaussèrent par le fait le prestige de celles-ci tout en faisant prévaloir le principe chérifien. Elles furent tout aussi naturellement confrontées à des lignées puissantes de marabouts héritières des prestiges de saints fondateurs. On a déjà noté la tension entre ces deux sources d'influence et de pouvoir. Chacun de ces camps se prévaut de ses atouts : le premier organise des armées, une classe de *litterati* et un réseau de médersas ; le second mobilise des appuis tribaux ou populaires, et fait appel tantôt aux mêmes sciences canoniques alliées à l'initiation tantôt à l'extase et à la thaumaturgie. En tout cas, une maritocratie **(al-ḥasab)** s'oppose, souvent de cette manière, aux privilèges de la généalogie.

Il faut sans doute se garder des visions homogènes car des concurrences et

---

(32) M. Kably, **Société, Pouvoir et Religion du Maroc à la fin du Moyen Age**, Paris : Maisonneuve et Larose, 1986, pp. 291 ss, 302 ss, et 320 ss.

des luttes traversent les deux réseaux. Toujours est-il que la **baraka** s'autorise le plus souvent d'initiation et d'abdication provisoire de la virilité. Mais ce n'est pas à l'impasse dans la passation d'un secret non héréditaire, qu'au demeurant Crapanzano est incapable de démontrer au niveau du procès de circulation de celui-ci, que répond la féminisation. Au contraire, cette dernière est la voie hégémonique de la production des saints. Elle signe une réussite qui consiste à installer au cœur de la société des pratiques contraires aux pratiques ordinaires.

4. CONTRADICTION ET ACCOMMODATION : LA METAPHORE DE LA PROCREATION

Le jeune homme ou le chef de foyer à vocation tardive qui, à la recherche de la **baraka,** quitte sa famille et son groupe manifeste à n'en pas douter une position radicale de refus. Les vertus patriarcales, si consubstantielles de la cohésion et de l'autorité dans cette société, sont pour un temps mises entre parenthèses. L'ambiguïté sexuelle, l'inversion inachevée et l'amour du maître allant jusqu'à l'ingestion du corps de celui-ci : ces caractères qu'exhibe le **murid** l'opposent à l'homme ordinaire.

La féminisation n'est pas totale. Le murid est homme et femme. Il est entre deux, dans l'indéfinition que comporte le rite de passage. Le maître, quand à lui, si sévère soit-il exerce une autorité paternelle sur ce fils / fille / femme tout en lui prodiguant les soins d'une mère. Ce qui surprend alors, ce ne sont pas seulement ces transformations, mais le fait que cette société les révère. Comment se fait-il donc que non seulement elle s'en accomode, mais qu'elle les met au centre de ses valeurs ?

Le saint intercède auprès de Dieu en faveur des hommes et des femmes ; tout le monde cherche auprès de lui ou dans sa mémoire une règle de vie et, au plan de l'autorité et du pouvoir, un principe de légitimité. Les foules se mettent ainsi derrière celui qui s'arroge le devoir de contester, d'admonester ou encore, par son retrait, de remettre en cause les pouvoirs en place. Tous les personnages évoqués ici ont, à un moment ou un autre, incarné ces rôles. Rôles actifs jusqu'au début du siècle, voire au delà et dont l'énergie se résume dans cette **baraka** transmise dans des conditions admises par tous.

L'itinéraire de sainteté ouvre des voies de subversion. Certaines grandes figures la déploient tout en la ritualisant. Cependant, même ainsi circonscrite dans le temps et dans l'espace, elle n'en perd pas pour autant son incandescence. Constamment présente en tant que potentiel de bouleversements, la **baraka** anime, dans certains mouvements, un refus permanent des valeurs corrompues par l'histoire. Les disciples de Sidi Haddi, peu étudiés à ce jour, manifestent cette option qui fait écho à des courants plus anciens.

Ce double caractère de la **baraka** vivante, simultanément institutionnalisable et cependant subversive, explique ce fait paradoxal qu'elle peut animer des courants divergents. Elle est, en effet, la source de toutes les catégories et, du coup, elle peut en menacer les incarnations socio-historiques. La sainteté, en effet, ne remet en cause ni le patriarcat ni le rapport père / fils, homme / femme

gouvernant / gouverné. Mais sans rien changer à la relation de subordination, elle prétend cependant la fonder et, par conséquent, la relativise. Du coup, elle frappe d'impiété toute action que ne justifie point une révélation. Le danger de sainteté pour les structures du quotidien n'est pas toujours celui d'un bouleversement total de la routine qui les soutient, mais celui d'une écoute de la révélation qui peut à tout moment désigner l'injustice et l'impiété à abattre.

Or à ce potentiel de révolte répond le caractère inépuisable des idéaux majeurs : l'idéal de l'homme et de la femme, l'idéal du père et du fils, l'idéal du roi enfin n'existent que dans des incarnations constamment soumises aux feux de la critiquc. D'où les surgissements incessants, notamment en temps de crises de leaders eux aussi idéaux.

A chaque étape, la dissidence est radicale ; mais en détruisant les incarnations maudites de l'homme, de l'ancêtre, du père, du Sultan etc... elle les impose encore davantage en tant que catégories spécifiques, sanctifiées au nom des figures vénérables qui ont su marquer la durée des groupes. La consolidation de ces catégories procède de l'indétermination initiatique qui a toutes les apparences d'une origine absolue.

Si absolue que toute création de communauté, tant à l'échelle locale qu'à l'échelle globale, ne peut plus s'en passer. En 1968, C. Geertz relevait dans la vie des sultans du Maroc la coexistence indispensable et cependant malaisée de la violence et de la sainteté (entre «holy man» et «strong man»). Ce sont là deux personnifications complémentaires d'autorité dans le champ culturel «classique» de la société marocaine. Si l'on peut mettre en doute l'homogénéité de ce champ, en revanche la coexistence de la **baraka** et de la force entre les mains du Sultan est un constat pertinent[33]. Dans ces conditions, rien d'étonnant à ce que le père, le saint et le Sultan commandent des attitudes de loyauté et de soumission identiques. Attitudes qui donnent à voir une abdication de la virilité : féminisation niant le signe ordinaire et indiscuté de l'être homme.

Attitudes qu'on voit à l'œuvre dans toutes les positions de subordination. Les mêmes notions de pudeur, de réserve et de modestie régissent la posture du disciple en voie d'initiation, du fils qui se prépare à recueillir l'héritage paternel, de l'apprenti qui attend sa confirmation par un patron et des candidats à l'investiture de pouvoirs bureaucratiques et politiques ; toutes ces situations procèdent de la pratique clef de service **(khidma).**

Résumons. La sainteté, au stade capital de sa manifestation, met en jeu une constellation de pratiques qui paraissent inspirer l'ensemble de la société. Cette hégémonie bien ancrée dans les esprits, transparaît dans le pouvoir symbolique du saint qui surpasse toujours celui du Sultan. Si bien qu'aux yeux de tous, la présence d'un centre politique et la garantie du **'ilm** ne suffisent guère à insuffler la vie à la communauté. Pour ce faire, tout créateur de cohésion, y compris le Sultan, doit s'ajoindre la **baraka** en tant que source de vie. A en juger par ses irruptions créatrices, celle-ci donc ne saurait se réduire à un

(33) Geertz, **Islam Observed**, op. cit., pp. 53, 74 – 77, 81.

mensonge pieux dont la raison d'être dériverait d'une simple fonction structurelle. La lecture des récits produits par cette société elle-même, lecture souvent négligée par les anthropologues du Maghreb, révèle l'indétermination à la source de la fonction et de la structure.

Dira-t-on que tout rite de passage met sous nos yeux des inversions plus ou moins poussées ainsi que des indifférenciations ? Quant à la féminisation, Max Weber la relève ailleurs et, notamment dans le monachisme hindou[34]; si bien que l'on peut, à juste titre, s'interroger sur sa spécificité quant à la vie religieuse du Maghreb. L'objection permet, cependant, de pousser plus loin l'hypothèse ; car, en effet, bien que le disciple se féminise dans les deux aires culturelles, on note cependant des différences frappantes dans la vie sociale et religieuse des femmes. Différences qui séparent fortement l'Inde du Maghreb et du monde arabe. L'insistance sur les valeurs agnatiques, que sanctionnent le sens commun et la **shari'a,** n'a pas d'équivalent dans les cultures indiennes. La féminisation dans le processus de sainteté, dans les cas spécifiques traités ici, opère et masque, d'un même trait, l'intégration de la femme dans la création continue du groupe ; création qui déplie à l'infini une métaphore de procréation.

(34) M. Weber, **The Sociology of Religion,** transl. by E. Fischoff, Boston : Beacon Press, 1964, p. 52.

Royaume du Maroc
Université Mohammed V - Agdal
Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines - Rabat

SÉRIE : COLLOQUES ET SÉMINAIRES N° 77

LA CAMPAGNE A TRAVERS L'HISTOIRE DU MAROC

Coordination :
Brahim BOUTALEB